جامعـــة باتنـــة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الباحثة:

فيروز مزياني

إشراف الدكتور(ة):

عتيقة كواشي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
نسيمة طويل	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيسا
عتيقة كواشي	أستاذة محاضر –أ–	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
طلال لموشي	أستاذة محاضر –أ–	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
سهام حروري	أستاذة محاضر –أ–	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
عمار بالة	أستاذة محاضر –أ–	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
ليلى لعجال	أستاذة محاضر –أ–	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا على عظيم فضله، لأن وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص الشكر إلى الدكتورة المشرفة عتيقة كواشي التي تشرفت بالعمل تحت إشرافها.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور زغدار عبد الحق على صدق التشجيع، ووافر المساعدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور عادل زقاغ على مساعدته ود عمه طيلة مشواري الدراسي.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون وأخص بالذكر:

1- الدكتور وناسي لزهر جامعة باتنة

2- الدكتور نسيم بلهول –جامعة البليدة

إهداء

إلى:

روح والدي

أمي العزيزة

أخي وأختي

إلى كل صديقاتي وزميلاتي....

فيروز

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الاستراتيجية الأمنية للجزائر وبيئتها الإقليمية: مقاربة مفاهيمية

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الوطني

المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية الأمنية

المبحث الثاني: البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية

المطلب الأول: تعريف البيئة الأمنية

المطلب الثاني: خصائص البيئة الإقليمية الجزائرية

المبحث الثالث: مقومات الأداء الإستراتيجي الجزائري

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية للأداء الإستراتيجي الجزائري

المطلب الثاني: المقومات الجيواقتصادية للأداء الستراتيجي الجزائر

المطلب الثالث: المقومات العسكرية للأداء الإستراتيجي الجزائري

الفصل الثاني: التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري

المبحث الأول: التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية وانعكاساتها على الأمن الوطني

المطلب الأول: أسباب التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية

المطلب الثاني: موقف الجزائر من التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية

المطلب الثالث: الجزائر والتحولات في المنطقة العربية: إختيارات وطنية وإقليمية وبدائل دولية

المبحث الثاني: الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي

المطلب الثاني: موقع الجزائر من التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية لتسوية النزاع في مالي

المبحث الثالث: المتوسط والأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري

المطلب الثاني: موقع الجزائر من التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو-متوسطية

المبحث الرابع: معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى الكبرى

المطلب الأول: عسكرة مكافحة الإرهاب والتدخل الأجنبي

المطلب الثاني: المخاطر الأمنية في الجزائر بين قوى الهيمنة واستراتيجيات النفوذ

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية للمحافظة على المصالح الحيوية للدولة

الفصل الثالث:إستراتيجيات الدفاع الوطني تجاه التهديدات المختلفة

المبحث الأول: العقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية

المطلب الثاني: الدفاع الوطني من منظور العقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الثاني: إحترافية الجيش الوطني الشعبي

المطلب الأول:مفهوم الإحترافية ومنهجية الجزائر لبلوغها

المطلب الثاني: مساعي تحديث الجيش الوطني الشعبي وعصرنته

المبحث الثالث:السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: تأمين التماسك الوطني وتحقيق السلم الإجتماعي

المطلب الثالث: بناء مقدرات التحصينات الحدودية الجزائرية

المبحث الرابع: إستشراف المستقبل الإستراتيجي الجزائري

المطلب الأول: تقويم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: السياسات الوطنية المشكلة للإستراتيجية الأمنية الجزائرية

المطلب الثالث: نحو بناء فكر استراتيجي أمني وطني

المطلب الرابع: الرهانات الإستراتيجية للدفاع الوطني الجزائري

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

تمتلك كل الدول إستراتيجية أمن قومي من نوع ما – خطة لضمان استقرارها واستمرار وجودها– سواء تم التعبير عنها رسميا في وثيقة منشورة، أو تم نقلها بشكل غير مباشر من خلال الخطابات والممارسات والبيانات، والهدف الأساسي لإستراتيجية الأمن القومي هو توفير إرشادات حول إدارة المخاطر المرتبطة بالتحديات المستقبلية، وبالتالي ضمان الأمن الدائم للدولة على المدى الطويل في مواجهة كل من عدم اليقين والتهديدات التي تفرزها تفاعلات البيئة الإقليمية والعالمية.

يعتبر الأمن هو الوسيلة و الغاية التي تسعى إليها جميع الدول، من خلال بناء إستراتيجيات أمنية تحدد الإطار المرجعي الشامل لكيفية تصور الدولة للمخاطر والتهديدات المحيطة ببيئتها الإستراتيجية، وبفعل التحولات التي شهدها مفهوم الأمن في مستوياته وأبعاده، فإن الإستراتيجية الأمنية التي تمثل إستجابة الدولة للتحديات والتهديدات الحاصلة في البيئة الأمنية أيضا تتغير وتتطور.

تجد الجزائر نفسها اليوم باعتبارها جزء من هذه التحولات الحاصلة على مستوى الأمن وعلى مستوى الإستراتيجيات الأمنية، في البيئة الأمنية للقرن الحادي والعشرين، والتي تحتوي على فرص واعدة وتهديدات لمصالح الأمن القومي، حيث شهدت البيئة الإقليمية للجزائر العديد من التغيرات التي انعكست على الأمن الوطني الجزائري، خاصة بعد التغيرات العميقة التي أفرتها التحولات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة العربية، أو ما يعرف "بالربيع العربي"، حيث أفرزت بيئة أمنية هشة وانكشافات أمنية على جميع حدودها.

01- أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع تحولات البيئة الأمنية وأثره على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية أهمية كبيرة، فهو مرتبط بأحد أهم المواضيع في الدراسات الإستراتيجية، التي توفر القدرة على فحص قضايا الدفاع والأمن التي تتحدى الدول، كما يحتل موضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية حيزا كبيرا من مجال النقاشات الأكاديمية في الوقت الحالي نتيجة الإهتمام الأكاديمي بصياغة الإستراتيجيات الأمنية للدول.

يعالج موضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه تحولات البيئة الإقليمية معرفة الأخطار والتحديات والتهديدات المتأتية من هذه البيئة، خاصة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا وتنامي الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بعد التدخل الفرنسي في مالي.

تشكل البيئة الإقليمية العمق الإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري؛ تحاول الدراسة تسليط الضوء على التهديدات التقليدية واللاتماثلية التي تشكل خطرا على الأمن الوطني الجزائري، والتي تستوجب إستراتيجية لمواجهتها، وعليه يمكن تلخيص أهمية الموضوع كما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

- المساهمة في إثراء رصيد المكتبة الجامعية حول موضوع الإستراتيجية الأمنية الوطنية حيث يوجد نقص كبير في المراجع المهتمة بهذا الموضوع.
- محاولة تتبع التحولات الحاصلة في البيئة الإقليمية للجزائر ومدى تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية
- محاولة الكشف عن طبيعة المعضلات التي تواجه الجزائر في محيطها الإقليمي
- فهم وتحليل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه مختلف التهديدات والتحديات الأمنية
- محاولة فهم، إدراك وتصور صانع القرار الجزائري لطبيعة التهديدات الجديدة الناتجة عن التحولات الجيواستراتيجية في البيئة الإقليمية للجزائر
- محاولة فهم الأداء الإستراتيجي الجزائري تجاه ما تفرضه البيئة الإقليمية من فرص وتحديات.

ب- الأهمية العملية:

- إبراز طبيعة التحولات الجيوسياسية والأمنية في البيئة الإقليمية للجزائر، وفهم مدى تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.
- تبيان حجم التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.
- رصد، تحليل، وتقييم الأداء الإستراتيجي الجزائري واستجابة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية للتهديدات المختلفة في بيئتها الأمنية.

- فهم السلوك الإستراتيجي الجزائري على المسرح الإقليمي،عبر نظرة عميقة تناقش ماوراء التهديدات إلى تحليل المصالح الوطنية.
- تقييم الأداء الإستراتيجي الجزائري تجاه التحديات التي تفرضها البيئة الإقليمية.
- دراسة مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية، ومدى نجاعتها وتكيفها مع التغيرات والتحولات في بيئتها الإقليمية .

02- أسباب اختيار الموضوع:

موضوع تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية يطرح العديد من الإشكاليات التي تدفع أي باحث لمحاولة الإجابة عنها، وقد كان وراء إختيار الموضوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ- أسباب موضوعية:

- يندرج موضوع تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ضمن تخصص الباحثة(دراسات إستراتيجية وأمنية)
- حداثة الموضوع وارتباطه بالواقع؛ فالبيئة الإستراتيجية للجزائر تشهد وضع مضطرب يحتاج إلى دراسة وفهم أبعاده بغية كشف مآلاته، وبلورة استراتيجية أمنية مناسبة لمجابهته من طرف صانع القرار الجزائري.
- محاولة فهم وتفسير طبيعة البيئة الأمنية الجزائرية المتشابكة والمعقدة وإبراز مظاهر الإنكشاف الإستراتيجي الجزائري أما التهديدات الممتدة المطروحة.
- محاولة تقديم أسس لبناء الفكر الإستراتيجي الجزائري، الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل التطورات الراهنة التي تشهدها البيئة الإاقليمية والعالمية .
- محاولة التطرق لموضوع جديد يمكن من خلاله تقديم إضافة في دراسة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، لاسيما في ظل الإفتقار الشديد في المراجع في هذا المجال، ومحاولة دحض مختلف الشكوك حول وجود عقيدة عسكرية جزائرية.

ب- الأسباب الذاتية:

رغبة الباحثة في التخصص في دراسة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، خاصة فيما تعلق بالجانب الدفاعي والعسكري، والتي رغم اتسامها بعدم الوضوح إلا أنها تبقى محور اهتمام كل القوى الكبرى والإقليمية لحجم تأثير مخرجاتها على أمن المنطقة ككل.

03- تحديد مشكلة البحث:

في ظل ما تشهد البيئة الإقليمية للجزائر من تحولات جيواستراتيجية أفرزت وضعا شديد التعقيد والخطورة، مما أثر على الأمن الوطني الجزائري بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة، كما تشهد الدول المحيطة بالجزائر تحولات سياسية وأمنية صعبة وخطيرة، بالتالي تستهدف الدراسة الإجابة عن السؤال المركزي التالي:

ما مدى تأثر الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بالتحولات التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر؟

يستدعي تفكيك الإشكالية السابقة طرح الأسئلة المكملة التالية:

- ما هي التحديات التي تفرزها التحولات الجيواستراتيجية في البيئة الإقليمية على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية؟
- ما الذي يحدد ويوجه الأداء الإستراتيجي الجزائري تجاه البيئة الإقليمية؟
- ما مدى تكيف العقيدة العسكرية الجزائرية مع التغيرات والتحولات التي تشهدها بيئتها الأمنية؟

04- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. كلما إنطلقت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من مقاربة شاملة متعدد المستويات في مجابهة التحديات المتأتية من البيئة الإقليمية، كلما كانت الإستجابة أكثر نجاعة.
2. كلما زادت حدة التهديدات في البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر، كلما أدى ذلك إلى انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.

05- أهداف الدراسة:

للدراسة جملة من الأهداف يمكن تلخيصها كالتالي:

- إستكشاف أهم التهديدات الجديدة في البيئة الإقليمية للجزائر، ودرجة خطورتها على الأمن الوطني.
- الوصول إلى تبيان مدى تأثير التحولات الحاصلة في البيئة الإقليمية على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.
- إبراز أهمية وضرورة بناء فكر إستراتيجي جزائري يوفر صورة واسعة للبيئة الأمنية، ويتيح لنا الاستعداد بشكل أفضل للمخاطر المحتملة والتهديدات المستقبلية.

06- مناهج وأدوات الدراسة:

تستعين الدراسة بشكل انتقائي بجملة من المناهج والتقنيات التي تخدم أهداف الدراسة وهي كالتالي:

أ- **المنهج التاريخي:** يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل، ولقد إستعانت الباحثة بهذا المنهج في مواطن كالآتي:

- تتبع جذور تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر.
- بحث أصول تشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية.
- بحث الخلفيات التاريخية للفكر الإستراتيجي الجزائري.

ب- منهج دراسة الحالة: هو منهج يعتمد على دراسة شاملة ومعمقة لوحدة واحدة، ضمن سياق معين بهدف التعميم عبر مجموعة أكبر من الوحدات، من خلال مصادر بيانات مختلفة، بهدف الوصل إلى تعميمات متعلقة بهذه الوحدة، أو الوحدات المشابهة لها.

وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال التعمق في دراسة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في سياق بيئتها الإقليمية، وتقييم التحديات والرهانات التي تواجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم توظيف بعض تقنيات **المنهج الإحصائي** الذي يعبر عن تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث في التحليل، من خلال دراسة الظاهرة، وجمع المعلومات بشأنها، ثم تصنيفها وتبويبها وتحليلها رياضيا، واستخلاص النتائج وتفسيرها في الأخير.

وقد تم توظيف بعض هذه التقنيات في الدراسة من خلال جمع معلومات حول المعطيات الإقتصادية والعسكرية في الجزائر، وتزويد الدراسة بمختلف الإحصائيات والمعطيات الكمية والبيانات المختلفة، والقراءة التحليلية للأرقام والإحصائيات المعتمدة في الدراسة.

07- المقاربات النظرية للدراسة:

تم توظيف مجموعة من المقاربات النظرية التي ساعدت على تفسير تحولات البيئة الأمنية للجزائر وكذا الأداء الإستراتيجي تجاهها كالتالي:

أ. **المقاربة الواقعية:** البقاء على قيد الحياة هو الهدف الرئيسي للدولة، وبالتالي على الدول أن تواجه التهديدات الأكثر إلحاحا عبر امتلاكها القوة الكافية للدفاع عن أمنها، وباعتبار الدولة "فاعل عقلاني" و"فاعل محوري" يختار إستراتيجيته الأمنية بناءً على تقييم البيئة الأمنية المحيطة به،وبما أن البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر تشهد إنفلاتات أمنية حادة توحي بإمكانية اختراق الحدود الوطنية، يستلزم على الجزائر تفعيل دور الدولة كفاعل محوري وعقلاني، كما تعتبر حماية الأمن الوطني بالمعنى التقليدي (حماية الحدود) أولى أولويات السياسة العليا للدولة الجزائرية.

ويظهر توظيف هذه المقاربة في الدراسة من خلال الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك زيادة حجم القدرات العسكرية للجزائر، وإدارة الأمن الحدودي الجزائري.

ب. **مركب الأمن الإقليمي:** يشير مركب الأمن الإقليمي إلى مجموعة من الدول لها نفس الهواجس الأمنية، حيث أن المخاوف الأمنية للدول مترابطة بعمق لدرجة أنه لا يمكن النظر في الاحتياجات الأمنية لدولة واحدة بشكل واقعي، دون الأخذ في الاعتبار النظر في الاحتياجات الأمنية للدول الأخرى، ويستلزم بناء الأمن تنسيق السيات الدفاعية للأطراف من أجل تبني سياسية دفاعية موحدة.

وقد وظفت هذه المقاربة من خلال التنسيق العملياتي بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي بهدف صد التدخل الأجنبي في المنطقة:

- إنشاء وحدة التنسيق والاتصال (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، التشاد)
- إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة لتفعيل التعاون العسكري بين دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر)

ج. التحوط الإستراتيجي (Strategic Hedging): مقاربة إستراتجية تنتهجها الدول الصغيرة و/ أو المتوسطة لتجنب تبني سياسة الموزانة –ضد قوة كبرى– أو سياسة المسايرة– مع قوة كبرى– أو حتى سياسة الإسترضاء، يهدف منطق تحوط القوى الصغيرة والمتوسطة في تجنب الوقوع في فخ التنافس بين القوى العظمى؛ فالدول الصغيرة لا ترغب في التحالف مع قوة كبرى ضد أخرى خوفا من تحمل الخسائر، لذى تسعى إلى تطوير التعاون والتنسيق فيما بينها قصد تخفيف وطأة الإستقطاب الممارس عليها من طرف القوى الكبرى، فالتحوط الاستراتيجي ينطوي على سياسات أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تحسين قدرات الدول والوصول إلى التوازن بين القوى العظمى، مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة الرائدة.

التحوط هو إستراتيجية مفيدة للدول الصغيرة التي ترغب في الحفاظ على علاقة متوازنة مع قوتين عظميين فهو "نوع من السلوك يساعد الدول على التعامل مع أنواع معينة من عدم اليقين المحتمل وجوده في الأنظمة أحادية القطبية، تستخدم دول الدرجة الثانية التحوط الاستراتيجي لتعظيم الفرص وتقليل التهديدات، لذا فهم يقبلون التكاليف قصيرة الأجل لتحقيق فوائد قصيرة وطويلة الأجل.

يساعد التحوط متعدد الاتجاهات الدول الصغيرة على منع الوقوع في الفخ الاستراتيجي، من خلال إنشاء شراكات جديدة مع العديد من القوى الإقليمية أو خارجها، حيث تعمل هذه الإستراتيجية كأداة تستعملها الدولة الصغيرة للمساعدة الذاتية، وتخفيف حدة التوتر في البيئة الأمنية الإقليمية وعدم الإنحياز لأي طرف،واجتذاب استراتيجيات متعددة الشركاء وبالتالي إدارة المساحة الإستراتيجية للدولة في ديناميكيات الأمن الإقليمي.

توظف الدراسة هذه المقاربة لفهم الإستراتيجية الجزائرية في تعاملها مع مختلف القوى الساعية للهيمنة في المنطقة، وفي سعيها لتشكيل جبهة موحدة مع دول الجوار لمواجهة التهديدات المشتركة العابرة للحدود ومجابهتها.

د. إستراتيجية البركان Volcano Strategy

تطلق تسمية "**إستراتيجية البركان**" على الحروب المعاصرة الحرة الغير مقيدة، والتي تشكل خطا من خطوط روح الإستراتيجية العملياتية للقوات المسلحة الجزائرية، في سعيها للحفاظ على جاهزية القوات في مستوى من الدفاع الوطني، معززا في ذلك فرص الإنقضاض عند نخبة الأمن القومي كجبهة ضاربة في القوات المسلحة الجزائرية، ويستوجب ذلك قيادات عسكرية محترفة مرنة ومتطورة قادرة على تحقيق الإنجاز الرئيسي Principal Achievement والذي يخضع لمعايير الربح والخسارة والتكلفة والتأثير وكذلك لإعادة التقييم المستمر لمقاييس النجاح والفشل، ولتحقيق ذلك يتطلب وجود قوات مسلحة مدربة يفترض أنها من الحداثة تنتهج فلسفة نظرية" الجيش الذكي" "**Smart Army**" الذي يتميز بقدرات جوية وصاروخية ذكية، والقدرة على نقل المتفجرات جوا وبكافة الوسائل التي تؤمن الإسناد المعلوماتي المباشر واللحظي لميدان المعركة[1].

يمكن قياس ذلك من الناحية التقنية على القوة العملياتية الجزائرية، التي تتفوق في استغلال التطبيقات العسكرية للتقنيات المتقدمة في مجالي مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود، وتمتلك القدرة على التنسيق ومعالجة المعلومات المتوفرة على مسرح العمليات، ويمكن الإعتماد على هذه النظرية في مناقشة صناعة الإستراتيجية العسكرية الجزائرية، وعلى سبيل المثال تشير هذه الرؤية النظرية إلى صناعة الإستراتيجية العملياتية الجزائرية كونها الدولة المحورية في فضائها الإقليمي ولاعب جيواستراتيجي مؤثر في مسار العمليات الجهوية ومافوق الإقليمية[2].

كما أن القيادات الجزائرية تعتمد لمواجهة هذه التهديدات على نظرية التحول إلى "الجيش الصغير الذكي" بعد أن أثبتت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية المعتمدة على التفوق العددي ولقد تبنت

---

(1) نسيم بلهول، "المقاربات النظرية في تناول مفهوم الأمن القومي الجزائري"، في: نسيم بلهول،**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، ط. 1، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص.ص، 117،118.

(2) نسيم بلهول، **المرجع السابق**، ص.119.

الجزائر في سبيل ذلك مبدأ مقارب للنموذج الإسرائيلي والسويدي القاضي بالإعتماد على القوة الجوية كدرع حام للوطن، وتم تعديل هذا المبدأ بتوسيع الإهتمام بنفس الدرجة بسلاح البحرية[3].

08- حدود الدراسة:

ضبطت الحدود المكانية والزمانية للدراسة كالتالي:

أ. **الحدود المكانية:** يتحدد مجال الدراسة مكانيا كما هو مبين في عنوان الدراسة بالجزائر والبيئة الإقليمية المحيطة بها، والقصود هنا دول الجوار التي تشكل جزءا من عدة أقاليم فرعية تنتمي لها الجزائر وهي: الإقليم المغاربي والساحل الصحراوي، والمتوسط.

ب. **الحدود الزمانية:** رغم عدم ذكر الإطار الزماني في عنوان الدراسة إلا أنها تنحصر ضمنيا " تحولات البيئة الإقليمية" بداية من سنة 2011 وهو تاريخ بداية التحولات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة العربية إلى غاية نهاية سنة 2020 وهو تاريخ إنجاز هذه الدراسة.

ج. **الحدود الموضوعية:** تهتم هذه الدراسة بالتحديات التي ترفعها التحولات الجيواستراتيجية في البيئة الإقليمية للجزائر.

لضبط المجال الموضوعي تتحدد الدراسة بالمتغير المستقل الذي يتمثل في تأثير تحولات البيئة الإقليمية والمتغير التابع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

09- أدبيات الدراسة:

أ- فيما يتعلق بالإستراتيجية الأمنية:

01- كتاب:" العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة" **للباحث نسيم بلهول**، تم إصداره سنة 2019، تناول فيه الباحث العقيدة العسكرية للجيش الجزائري والدفاع القومي الجزائري، مؤكدا على ضرورة الجاهزية العسكرية والإستعداد لتحديات القرن العشرين، خاصة في ظل تهديدات جديدة مثل حروب الجيل الرابع والخامس، مما يستدعي الضبط العملياتي للتهديدات المطلقة.

---

(3) **المرجع نفسه**، ص.120.

02- دراسة للباحث **حسين بلخيرات** بعنوان " التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري" منشورة بتاريخ03 سبتمبر 2018، تناول فيها مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية وأبرز أهم التحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية للجزائر، وكيفية تأثيرها على عقيدتها العسكرية.

03- دراسة للباحثة **لورنس عايدة عمور** بعنوان " Evolution de La Politique de Défense Algérienne" المنشورة في أوت 2013 تناولت فيه الباحثة تطور سياسة الدفاع الوطني الجزائري منذ الإستقلال، من خلال التركيز على تبيان الدور الأساسي للعقيدة الدفاعية في توجيهها، إضافة لعرض واقع قطاع الصناعة العسكرية والتسلح في الجزائر، وكيفية إستجابة الدفاع الجزائري للتهديدات المختلفة في البيئة الإقليمية.

04- مقال للباحث **نسيم بلهول** بعنوان 'الفكر الإستراتيجي والأمني بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري" منشورة سنة 2020، تناول فيها الباحث واقع الفكر الأمني في الجزائر، وموقف صانع القرار الجزائري وتفاعله مع المخرجات العلمية التي تناولت السلوك الأمني الجزائري.

05- مقال للباحث **حجازي محمد السعيد**، بعنوان " الإستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: إطار نظري ومفاهيمي" منشورة في جوان 2020، تناول فيها الباحث الأطر المفاهيمية والنظرية للإستراتيجية الأمنية.

وقد إستثمرت الباحثة في هذه النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات، في ضبط الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية الجزائرية، وتوضيح أسس بناء فكر إستراتيجي جزائري.

ب- فيما يتعلق بتحولات البيئة الإقليمية الجزائرية

01- كتاب: "الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة، من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن" للكاتب **بوحنية قوي**، تم إصداره سنة 2017، تناول فيه الباحث منطق التعاطي الأمني الجزائري مع بيئة التهديدات الإقليمية من مدخلي الضبط العملياتي والرقابة الحدودية، كما تطرق فيه إلى التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مبرزا وسائط تكيف ومسالك تصدي العقيدة الأمنية الجزائرية للتهديدات الدولية الجديدة في ظل هواجس الأمن والإستقرار في المنطقة المغاربية.

وقد إستثمرت الباحثة النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة من خلال إستعراض الواقع الأمني في البيئة الإقليمية الجزائرية، ومدى تكيف العقيدة العسكرية الجزائرية مع التحولات بيئتها الإقليمية.

02- كتاب " Small States and the New Security Environment " ل:" **Anne-Marie Brady**" و" **Baldur Thorhallsson**" تم إصداره لسنة 2021، تناول خيارات وتحديات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية للدول الصغيرة، وكيفية تعامل هذه الدول مع التحديات التقليدية والناشئة في البيئة الأمنية الجديدة، والتركيز بشكل خاص على الحلول الأمنية الجديدة مثل الطائرات بدون طيار، والحروب الهجينة.

وقد إستثمرت الباحثة نتائج هذه الدراسة من خلال توضيح السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات الناشئة في البيئة الأمنية للجزائر، بالتركيز على إدارة الأمن الحدودي الجزائري، وإستراتيجية الجزائر لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

- خصوصية الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الذكر فيما يلي:

- عرض أهم التحولات في البيئة الإقليمية وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بالتعرض لمجمل التهديدات (الواقعة والمحتملة) وليس التركيز على نمط واحد من التهديد.
- تركز الدراسة على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وخاصة جانبها المتعلق بسياسة الدفاع والجوانب العملياتية، والفكر الإستراتيجي أكثر من تركيزها على جانب العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والأمن.
- تبيان كيفية إستجابة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية للتحديات التي تطرحها بيئتها الإقليمية.

10- صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة أساسا في نقص المراجع المحكمة في موضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، إضافة إلى نقص المعلومات والإحصائيات الرسمية حول ما تعلق بالجانب العسكري بشكل عام ومنظومة الدفاع الوطني الجزائري بشكل خاص.

11- تبرير خطة الدراسة:

دراسة موضوع تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ينطلق من مفهمة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، ورصد أهم التحولات الحاصة في البيئة الإقليمية للجزائر، ثم تحليل الإستجابة لمختلف هذه التهديدات المطروحة، بناءا على ذلك بنيت خطة الدراسة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

يستعرض الفصل الأول مقاربة مفاهيمية للإستراتيجية الأمنية الجزائرية، والبيئة الإقليمية للجزائر حيث يتطرق المبحث الأول إلى مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية، أما المبحث الثالث يستعرض مقومات الأداء الإستراتيجي الجزائري في المحيط الإقليمي.

أما الفصل الثاني، فيتطرق إلى التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري، خصص المبحث الأول فيه لدراسة التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، وانعكاساته على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، أما المبحث الثاني تطرق إلى الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي، والمبحث الثالث خصص للمتوسط والأمن الوطني الجزائري، في حين تطرق المبحث الرابع إلى معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى الكبرى.

أما الفصل الثالث يستعرض إستراتيجيات الدفاع الوطني تجاه التهديدات المختلفة من خلال التطرق إلى العقيدة العسكرية الجزائرية في المبحث الأول، واحترافية الجيش الوطني الشعبي في المبحث الثاني في حين تطرق المبحث الثالث إلى السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة، أما المبحث الأخير خصص لدراسة الجزائر وهواجس المستقبل الإستراتيجي.

الفصل الأول:

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وبيئتها الإقليمية: مقاربة مفاهيمية

من خلال هذا الفصل سنعمد لوضع موضوع الدراسة ضمن إطار مفاهيمي عام، وذلك من أجل تفادي أي ملابسات تطال الموضوع، وكذا إزاحة الغموض عن المفردات المستخدمة من خلال التعريف بالإستراتيجية، وإبراز الفرق بينها وبين بعض المفاهيم،ثم التطرق إلى مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وأهم محدداتها، ثم نتجه لوصف البيئة الأمنية الجزائرية وإبراز خصائصها، ثم نتطرق أخيرا إلى مقومات الأداء الإستراتيجي الجزائري، وعلية تمت هندسة هذا الفصل وفق المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية
- المبحث الثاني: البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية: المفهوم والخصائص
- المبحث الثالث: مقومات الأداء الإستراتيجي الجزائري

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، وهو مفهوم مركب يتطلب تفكيكه وتعريف مفرداته، سنبدأ أولا بتعريف الإستراتيجية ؛الذي ارتبط سابقا بالحرب والميدان العسكري ليمتد لاحقا بفعل تطور دراسة العلاقات الدولية إلى مختلف المجالات، ثم ننتقل إلى تعريف الأمن الوطني ثم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، وأخيرا مقومات الأداء الإستراتيجي الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

مفهوم "الإستراتيجية" من المفاهيم التي تواجه صعوبة في ضبطها وإيجاد تعريف موحد لها، وذلك لأنه مفهوم ديناميكي، يتغير تبعا لاختلاف المنظورات التي يتم من خلالها تبصر المفهوم، وتحديد مفهوم الإستراتيجية يستلزم ضرورة تعريفه، وتوضيح نشأته، والعلاقة بينه وبين لمفاهيم ذات الصلة.

أولا- أصل مصطلح"إستراتيجية"

تاريخيا أتت كلمة إستراتيجية من الكلمة الإغريقية "**إستراتيجين**" ومعناها(الأمرة على الجيش) ومنها تولدت كلمة "**ستراتيجما**"ومعناها مناورة الحرب، ومنها إشتقت كلمة ستراتاجيما أو الحيلة، وخاصة الحيلة في الحرب، وكلمة إستراتيجية حلت محل التعبير القديم "فن الحرب"، ولقد تم التمييز بين كلمة إستراتيجية بوضوح عن كلمة "تكتيك"في أواخر القرن الثامن عشر.[4]

كلمة"إستراتيجية" لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو" فن الفروسية"،وفي الفترة الممتدة من 1500 إلى 1750 استبعدت كلمة فروسية وأصبح المفكرين أمثال"ميكيافيلي" و" فريديريك الكبير" يستخدمون وصف "فن الحرب"، ولما كان القرن الثامن عشر قد اتسم بإضفاء صفة العقلانية على النشاط الإنساني، تراجع استخدام لفظ"الفن" وبدأ الاتجاه إلى اعتبار " إدارة الحرب" علما يدرس في الجامعات والأكاديميات العسكرية، وعلى هذا الأساس يعتبر لفظ "إستراتيجية" لفظا جديدا استخدمه لأول مرة الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية (جولي دي ميزروا) قبل الثورة الفرنسية عام 1789.[5]

---

(4) تيري مونبيريال وجان كلين، **موسوعة الإستراتيجيا**، ترجمة: علي مقلد،(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2011)، ص 114.

(5) عبد القادر فهمي، **المدخل في دراسة الإستراتيجية**، (د.د.ن)، 2009،ص.ص.11،12.

الإستراتيجية في أبسط تعريف لها هي:" فن توظيف الوسائل الممكنة في فنون القتال، حيث كان القادة العسكريون يتعلمون منها ما يجعلهم يعرفون كيف يضعون الخطط العسكرية التي تجعلهم يدافعون جيدا عن أراضيهم وبلادهم وكيف يضعون الخطط التي يهاجمون بها العدو."[6]

ثانيا- تعريف الإستراتيجية:

1- لغة:

كلمة إستراتيجية مشتقة من الكلمة اليونانية "**Strategos** " وتعني فن القيادة.[7]

2-اصطلاحا:

الإستراتيجية هي:" فن تطبيق الوسائل لإنجاز الغايات، وعليه فإن أي جهد إنساني تقريبا ينطوي على إستراتيجية من نوع ما، ففي حقل الدراسات الأمنية ينطبق المصطلح بشكل أضيق عموما على استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأغراض السياسية".[8]

الإستراتيجية في جميع مستوياتها معرفة بأنها: "حساب الأهداف والمفاهيم والموارد ضمن حدود مقبولة للمخاطرة، لخلق نتائج ذات مزايا أفضل مما كان يمكن أن تكون عليه الأمور لو تركت للمصادفة أو أيادي أخرى".[9]

تعرف الإستراتيجية في المنشورات المشتركة للقوات الأمريكية في الفقرة 01 البند 02 بأنها:" فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة، من أجل توظيف أدوات القوة الوطنية بطريقة منظمة ومتكاملة، لتحقيق أهداف معينة في مسرح العمليات وأهداف وطنية و/أو متعددة الجنسيات[10].

ويمكن تعرف الإستراتيجية بشكل أفضل بأنها: "فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية-السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية، بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة

---

(6) جي جي فيبيجر، ترجمة: علي رمضان فاضل، **مبادئ الإستراتيجية العسكرية**، ط،01، (الجيزة: مكتبة النافذة،2013)،ص.05.

(7) عبد القادر فهمي، **مرجع سابق**، ص.11

(8) بول روبنسون، **قاموس الأمن الدولي**، ط،1،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص.293.

(9) هاري آر ياغر، ترجمة: راجح علي، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، ط،01،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)،ص.16

(10) **المرجع نفسه**،ص.16.

المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى، أو الأطراف الفاعلة الأخرى، أو الظروف والمستجدات[11].

يعرف الجنرال "**أندري بوفر**" "**André Beaufre**" الإستراتيجية بأنها:"فن جدلية القوة أو بأكثر دقة، فن جدلية إرادتين متعارضتين في استخدام القوة لحل نزاعهما."[12]

وفي إطار الدولة الوطنية، فإن الإستراتيجية تعني توظيف أدوات معينة للقوة لبلوغ الأهداف السياسية، بالتعاون أو بالتنافس مع أطراف تسعى نحو أهدافها الخاصة [13]، وبذلك فإن القيادة تستخدم كافة الموارد والوسائل المتوافرة لدى الدولة لفرض سيطرتها على مجموعة من الظروف، لتحقيق جملة من الغايات بما ينسجم وسياسة الدولة، ويتم توظيف مجموع هذه القوى بشكل قسري أو بالإقناع، وتكون الإستراتيجية ذات طبيعة استباقية بمعنى أنها تصاغ قبل حدوث الأزمات، فالإستراتيجية ليست وسيلة لإدارة الأزمات بل هي إلى حد كبير نقيض إدارة الأزمات، ويتم اللجوء إلى هذه الأخيرة عندما لا يكون للدولة إستراتيجية، أو عندما تفشل هذه الأخيرة في استباق الأزمة بشكل مناسب، كما أنها ليست تنبئية إلا أنها تستطيع دراسة وتقويم واستقراء البيئة الإستراتيجية بدرجات متفاوتة والتأثير فيها، من خلال ما تختار الدولة أن تفعله أولا تفعله، وهكذا فإن الإستراتيجية الجيدة تسعى للتأثير في بيئة المستقبل وصياغتها بدلا من الاكتفاء بردود الفعل عليها [14].

وكتعريف إجرائي للإستراتيجية، فإنه يمكن القول بأنها: "فن وعلم تطوير واستخدام عناصر قوة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية –السيكولوجية والعسكرية) الدولة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها، وتسعى الإستراتيجية لإيجاد التناسق والتكامل بين الأهداف والطرائق والوسائل، من خلال تطبيق درجة عالية من العقلانية والاتساق لمواجهة الوقائع الآنية والمحتملة.

---

(11) هاري آر ياغر، ترجمة: راجح علي، **مرجع سابق**، ص.16.

(12) عامر مصباح، **الفكر الإستراتيجي التطور ومفردات التحليل**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2019)، ص.13.

(13) هاري آر يارغر، **مرجع سابق**، ص.37.

(14) **المرجه نفسه**، ص.39.

ثالثا- الفرق بين الإستراتيجية والمفاهيم ذات الصلة:

1- السياسية والإستراتيجية والتخطيط والفكر الإستراتيجي:

إن السياسة والإستراتيجية والتخطيط مفاهيم متداخلة وهي تشترك في منظومة الغايات والوسائل كما أنها جميعها تستخدم الفكر الإستراتيجي بدرجات متفاوتة، ولكن كل واحد من هذه المصطلحات متميزة في تطبيقاتها وأهدافها،ورغم توافر علاقة تراتبية هرمية بين السياسة والإستراتيجية والتخطيط عند توجيهها لمعالجة المخاوف ذاتها إلا أنه لا توجد شروط نظرية ترى بأنه يتوجب على السياسة أن تترافق مع إستراتيجية داعمة أو أن مهمة التخطيط يجب أن توجه من طرف إستراتيجية عليا[15].

فالسياسة في جوهرها عبارة عن دليل ومن واجبات القيادة في أي مستوى أن تقدم الإرشاد حول أي موضوع، والسياسة الوطنية سياسة مميزة وتتم الموافقة عليها من قبل الرئيس، وهي نتاج عملية سياسية وقرار سياسين في حين أن الإستراتيجية والتخطيط بطبيعة تكوينهما يحاولان ألا يتأثرا بالأهواء السياسية فهما يخضعان لنماذج فكرية منضبطة والإستراتيجية تعامل السياسة على أنها أحد العوامل ولا تشارك في العملية السياسية وتختلف الممارسة في السياسة بن إدارة وأخرى كما تختلف ضمن الإدارة الواحدة، أما الإستراتيجية فيجب أن تخضع لنظرية ولعملية منضبطة ولشكل محدد في صياغتها وتوضيحها[16].

والسياسة الوطنية دليل سياسي للدولة ويجب أن تخضع لها السياسات الفرعية كلها، والإستراتيجية والتخطيط الذي انبثقت عنه السياسة أصلا، فمثلا يستطيع وزير الخارجية وضع سياسة وزارة الخارجية ولكن إذا تبين في وقت لاحق أنها تتعارض مع الإستراتيجية العليا فعلى وزير الخارجية مراجعة تعليماته[17].

إن الإستراتيجية عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات ووسائل وغايات محددة بوضوح وهي تخدم الهدف السياسي الوطني وتخدم السياسة في إطار تعقيدات وتقلبات وغموض البيئة الإستراتيجية وهي تخضع لمنطق النظريات الإستراتيجية، فالإستراتيجية تدرك غرضها السياسي ولكنها في الأساس ليست عملية سياسية، فغرض الإستراتيجية ترجمة الهدف السياسي إلى تأثيرات إستراتيجية تشكل البيئة الإستراتيجية على النحو المفضل، فالإستراتيجية تعنى بالمستقبل وتحليل المشكلات وتجنبها ولا تقدم حلولا

---

(15) هاري آر ياغر، **مرجع سابق**، ص 23.

(16) **المرجع نفسه**، ص 24.

(17) **المرجع نفسه**، ص 24.

للمشكلات من خلال التقويم الدقيق للبيئة الإستراتيجية، وبذلك فإن الإستراتيجية تخدم هدف السياسة وتضمن المرونة والقدرة على التكيف[18].

أما التخطيط فهو عملية منظمة لحل المشكلات مع مخرجات محددة بوضوح ويقوم التخطيط بتحليل المشكلات التي تخلقها غايات ووسائل الإستراتيجية، وذلك عبر تطوير مجموعة من الغايات والطرق الثانوية بشكل تفصيلي والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية[19].

أما الفكر الإستراتيجي فيعني القدرة على تطبيق نظرية الإستراتيجية في العالم الواقعي عبر خلق توليفة تجمع حسابات التقلب، والتوجس، والتعقيد، والغموض التي تمثل السمات التي تتميز بها البيئة الإستراتيجية، ويستخدم المتخصصون في الأمن القومي والعاملون في حقل السياسة التفكير الإستراتيجي في عملهم اليومي أثناء صياغة السياسة، ولكن القضايا الأكثر صعوبة وذات المدى الطويل تتطلب من السياسة التحول إلى إستراتيجية مباشرة، ويجب على المخططين الذين يترجمون الإستراتيجية إلى خطط وعمليات محددة أن يولوا أهمية للفكر الإستراتيجي للتخطيط السليم والتكيف عند الضرورة وإدراك عوامل النجاح أو الفشل[20].

كما يعني الفكر الإستراتيجي كل الأفكار والسلوكيات والتخمينات والتعليقات والمقولات والبديهيات ذات العلاقة بالإستراتيجية، أو التي تشرح وتحدد مضمون وأبعاد الإستراتيجية، كأحد أوصاف وتطبيقات السياسة، من أجل المحافظة على الدولة وأمنها وبقائها وزيادة قوتها، عن طريق استخدام أداة القوة العسكرية وكل العمليات ذات العلاقة بها مثل التهديد والتخويف والابتزاز والإخضاع، كل هذه العناصر تتبلور عبر الزمن الإستراتيجي الطويل، وتراكمت في شكل مفاهيم ومعارف ونظريات ومدارس فكرية، وأصبح يطلق عليها مصطلح"الفكر الإستراتيجي".[21]

ويمكن القول أن السياسة والإستراتيجية تحددان أهداف وتوجهات الدولة، ولكن السياسة تستنبط من خلال عملية سياسية، بينما تتم صياغة الإستراتيجية عبر عملية تفكير استراتيجي منظم، وتعد السياسة في

---

(18) هاري آر ياغر ،**مرجع سابق**، ص. 26.

(19) **المرجع نفسه** ، ص. 27.

(20) **المرجع نفسه**، ص ص. (28،72)

(21) **المرجع نفسه**، ص.22.

الهيكل التراتبي أعلى من الإستراتيجية عندما تتناولان القضايا ذاتها على مستوى واحد، كما يمكن أن تكون السياسة ثانوية وداعمة للإستراتيجية العليا، فالسياسة والإستراتيجية والتخطيط تتقاسم نموذج الوسائل والغايات، ولكنها تخدم أغراضا مختلفة ضمن الدولة[22].

2- الإستراتيجية والتكتيك:

يرى "كارل كلاوزفيتز" ان التكتيك هو:" نظرية استخدام القوات المسلحة في الإشتباك"[23].

يرى "ليدل هارت" بأنه: "عندما يؤدي استخدام وسائط الحرب إلى معركة حقيقية، فإن الإستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه تشكل ما يسمى التكتيك"[24].

تتميز الإستراتيجية عن التكتيك الذي هو طريقة استخدام القوات المسلحة في المعركة، وقد ذكر هذا الفرق "كارل كلاوزوفيتز" الذي كتب أن: "التكتيك يعني استخدام القوات العسكرية في الإشتباك؛ والإستراتيجية استخدام الإشتباكات لغرض الحرب[25]".

ويتحدث المنظرون العسكريون أيضا عن "المستوى العملياتي للحرب" الذي يوجد بين التكتيك والإستراتيجية، وعلى مستوى أعلى تشير "الإستراتيجية الكبرى" إلى استخدام كافة موارد القوة القومية، الاقتصادية منها والدبلوماسية والعسكرية،في متابعة المصالح الوطنية في السلم والحرب على حد سواء[(26)].

يتطلب التطبيق المبدع لمبادئ الإستراتيجية نجاح تكتيكي، إذ لا تغني الإستراتيجية الناجحة عن اتباع التكتيكات السليمة داخل المعارك المختلفة التي تنظمها الحرب، فالتكتيك الفاشل لن تجدي معه الإستراتيجية المنتهجة مهما كانت درجة تفوقها[(27)].

رابعا- خصائص الإستراتيجية:

الإستراتيجية هي التي تربط بين السياسة وعناصر القوة في التأثير الإستراتيجي، والحقيقة أن مصطلح الإستراتيجية عندما يستخدم في خطاب أو ممارسة سياسية يعني بالضرورة وجود مجموعة من

---

(22) هاري آر ياغر، **مرجع سابق**، ص 35.

(23) عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص.25.

(24) **المرجع نفسه**، ص.25.

(25) بول روبنسون، **مرجع سابق**، ص.293.

(26) **المرجع نفسه**، ص.294.

(27) نسيم بلهول، **أبجديات الثقافة الحربية**،(الجزائر: دار هومة، 2008)، ص.28.

المصالح الحيوية للدولة، لذلك توجه الإستراتيجية من أجل تحقيق الأهداف بشكل محدد ودقيق، أو خلق التأثيرات المطلوبة في البيئة الإستراتيجية، وبناءا على ذلك يمكن تحديد خصائص الإستراتيجية في مجموعة من النقاط[28]:

1. الإستراتيجية تمثل جسرا بين الأهداف السياسية والقوة العسكرية وفق نظرية "كولن جراي"، حيث أنها تربط علم السياسية بالعلم العسكري من خلال التوسط بينهما بمجموعة من الأفكار والمذاهب وفن العمليات والتكتيكات التي توجه السلوك الإستراتيجي.
2. يصف ليدل هارت الإستراتيجية بأنها فن وعمل، أي أنها لا تحتاج إلى عاملين لتنفيذها وإنما أيضا تحتاج لما أسماه كلاوزفيتز بالعبقرية العسكرية والنباهة أو اللمحة الخاطفة، تتجسد الإستراتيجية كفن من خلال مطابقة الحقائق الفعلية للبيئة الإستراتيجية مع الاستجابة الفعالة في التعامل مع ظروفها ومستجداتها والرد على التحديات والتهديدات، وبالنهاية تحقيق أهداف السياسة وبأقل التكاليف.
3. ترسم الإستراتيجية الوضع الذي يجب أن تسير عليه العمليات العسكرية، أو ما يجب أن يكون عليه الإعداد والجاهزية للقتال وطريقة الهجوم أو الدفاع.
4. المرجعية الرئيسة للإستراتيجية هي الأهداف السياسية الكبرى التي عادتا ما يطلق عليها وصف المصالح الوطنية العليا أو الحيوية، على اعتبار أن الإستراتيجية هي طريق السياسية نحو انجاز الأهداف المهمة .
5. تبنى وتنفذ الإستراتيجية ضمن سياقات معينة وفق تعبير "جراي"، تشتق منها أولوياتها وتؤثر في مسارها، وكذلك تتكيف وفق معطياتها، وكلما كانت الإستراتيجية وثيقة الصلة بالسياقات المختلفة كانت أقرب للنجاح في تحقيق أهدافها، بمعنى آخر الإستراتيجية وليدة بيئتها تحمل تطلعات المجتمع والدولة وتتفاعل مع التحديات، وفي نفس الوقت تستجيب للتطلعات.
6. تستهدف الإستراتيجية الأهداف الكلية للدولة، وبالتالي هي تتطلب النظرة الشاملة والتحليل الكلي للمعطيات، ومن وراء ذلك وضع الخطوط الكبرى التي يجب أن تتبع في إنجاز الأهداف.

---

[28] عامر مصباح، **الفكر الإستراتيجي التطور ومفردات التحليل**، مرجع سابق، ص-ص،47-53.

7. ليس السبيل ميسرا ولا متاحا أمام تنفيذ الإستراتيجية بدون ردود أفعال، أو إحداث تغيرات وعدم توازن، فهي عبارة عن صخرة ترمى في مياه راكدة تحرك فيها سلسلة من الموجات المائية، التي يمكن أن تكون إيجابية تعزز أهداف السياسة، أو سلبية تقوض عمل الإستراتيجية.
8. الرهان الأكبر للإستراتيجية هو تحقيق أو تأمين الأهداف النهائية للسياسة، في بيئة احتمالية غير مستقرة ومليئة بالمخاوف والتطورات غير المتوقعة، فالإستراتيجية عملية ديناميكية تتفاعل باستمرار وتتأقلم مع الظروف وتتقدم إلى الأمام بسرعة في بعض الاحيان وببطءفي أحيان أخرى.
9. تحمل الإستراتيجية العناصر المادية والإنسانية في نفس الوقت، ولا يمكن استغناء إحداهما عن الأخرى، ويعتبر العنصر الإنساني الأكثر هيمنة في عمل وفعالية الإستراتيجية من العنصر المادي على افتراض أن الإستراتيجية تمثل في النهاية الإرادة الإنسانية في تحقيق أهداف السياسة.
10. المرونة والقدرة على التكيف خاصيتان لازمتان لأي إستراتيجية ناجحة،على افتراض أن ما يرسم على المستوى الفكري، هومجرد تخمينات تحاول أن تحاكي الواقع من أجل الوصول إلى المقاربة الأكثر فعالية وواقعية في تحقيق أهداف السياسة، وهذا يتطلب وجود قدر كاف من المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المستجدة باستمرار في البيئة الإستراتيجية.
11. ترسم وتنفذ الإستراتيجية وفق تراتبية هرمية تخضع فيها المستويات الدنيا في العمل إلى المستوى الأعلى، لكن ما يميز العلاقات الهرمية للإستراتيجية هو التفاعل المتبادل، بحيث ان كل اتجاه يغذي ونفس الوقت يتغذى من الآخر،سواء من حيث المعلومات،العمل الميداني، أو القيام بالتحليل والمراجعة، بمعنى لا تبني القيادة الإستراتيجية بعيدا عن المعطيات التي تقدمها القاعدة، وفي المقابل لا تنفذ المستويات الدنيا الإستراتيجية بعيدا عن توجيهات القيادة.
12. يعتبر الزمن جزءا من مكونات الإستراتيجية تتفاعل معه في اتجاهات مختلفة، إذ تصمم الإستراتيجية وفق ظروف زمنية محددة، مثلا فترة الحرب أو النزاعات أو المنافسة الإستراتيجية وعندما تنتهي تلك الظروف يتم التخلي عن الإستراتيجية.
13. الإستراتيجية هي عملية فكرية تراكمية مستمرة عبر الزمن تتغذى من الماضي وتتطور نحو المستقبل، وبذلك تشكل رابطا فكريا بين التراث الفكري والأفكار الجديدة، ولا يمكن بأي حال من

الأحوال أن تكون مفصولة عن التاريخ الإستراتيجي الوطني،وتتمثل عوامل التراكم الفكري والاستمرارية في توظيف الخبرة السابقة في أعمال الحاضر والمستقبل.

14. تعتبر خاصية الفعالية حاسمة في تحقيق الإستراتيجية لأهدافها، وهي بذلك المعيار الرئيسي في التقويم الإستراتيجي، والمحدد في الحكم عليها بالنجاح أو الفشل.
15. تعمل الإستراتيجية على خلق الانسجام بين أهداف السياسة الكبرى والمقاربات الملائمة لتحقيق تلك الأهداف،بالإضافة إلى اقتراح الأدوات المناسبة والأكثر فعالية في ضوء الموارد المتاحة وبالنظر للأوضاع الموضوعية التي تعمل فيها الإستراتيجية، حيث يحرص المنظرون والمحللون على اقتراح الإستراتيجية التي تكون منسجمة مع الواقع الذي يواجه سياسة الدفاع والإبتعاد عن المثالية.
16. ليس هناك شيء مضمون بشكل كلي في عمل الإستراتيجية لذلك تعتبر المجازفة جزءا متأصلا فيها، وذلك لأن الغموض والإحتمالية والريبة هي خاصيات جوهرية لبيئة عمل الإستراتيجية، كما أن المستقبل ملئ بالمفاجآت والتغيرات.

خامسا- مستويات الإستراتجية:

يميز المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بين ثلاث مستويات للإستراتيجية[29]:

1- المستوى الإستراتيجي: Le niveau stratégique أو المستوى السياسي العسكري وهو المستوى الأعلى لحوارات الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بيئة دولية تتميز بعدم اليقين **L'incertitude**في ظل التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لوحداتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

2- المستوى التكتيكي Le niveau Tactiqueتنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الإتصالات بين القيادة العليا العسكرية "**Le haut commandement**" والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب، ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق الأمر بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

---

[29] نعمة كاظم، **الوجيز في الإستراتيجية**، (إيطاليا: مطابع إديتار، 2000)، ص 166.

3- المستوى العملي Leniveau opirationnelوفيه يتم تحديد المتغيرات الزمكانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي،هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص، وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية، وتمنح خيارات متعددة تمكن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الوطني

تستلزم دراسة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية التطرق إلى مفهوم الأمن الوطني باعتبار الإستراتيجية الأمنية تهدف لتحقيق وحماية الأمن الوطني، في ظل تحولات البيئة الإقليمية وما تفرزه من تحديات وتهديدات، كما تقتضي عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية من صانع القرار إدراك مفهوم الأمن الوطني لتحديد القضايا المدرجة ضمن أولوياته.

أولا- الأمن لغة:

الأمن من الناحية اللغوية هو نقيض الخوف ويعني "السلامة" وكلمة "الأمن" لغة مصدر الفعل أمن أمنا وأمانة: أي الطمأنينة وزوال الخوف والتهديد به[30].

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الامن بانه: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[31].بالمعنى الواسع للكلمة يمكن وصف الأمن وكأنه حالة شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الخطر أو ذاك، أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه إن تحول هذا الخطر ليصبح قائما[32].

ثانيا- الأمن إصطلاحا:

يعرف الأمن على أنه:"ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الإجتماعية وازدهارها، وهوالشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري، بل إنه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها[33].

---

(30) ذياب البداينة، **الأمن الوطني في عصر العولمة**، ط.1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص.21.

(31) هايل طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط.1، (عمان: دار الحامد، 2012)، ص.18.

(32) مونبيريال، تيري وكلين، جان، ترجمة: مقلد، علي، موسوعة الإستراتيجيا، **مرجع سابق**، ص.254.

(33) هايل طشطوش، **مرجع سابق**، ص.18.

أما "هينري كيسنجر" " Henry kesnger" فقد عرف الأمن بأنه: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"[34].

يعتبر "ستيف كهان" "Steve Chan " أن الأمن في مفهومه الضيق يعني الحماية من العدوان العسكري الخارجي، ويجب أن يركز على الوضعيات التي تهدده مثل التنظيم، والعنف المسلح والحروب، والتدخلات الخارجية والأزمات الدولية، ويركز على نوع آخر من العنف وهو التجاوز على قواعد حقوق الإنسان، من خلال التمييز العنصري والفقر والجوع والمرض وعدم وجود عدالة كنوع من العنف[35].

المعنى العام للأمن هو غياب التهديد كإدراك وكحقائق فيزيائية قائمة في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالدولة والمجتمع والفرد [36].

قد يتم توسيع نطاق الأمن للنظر في الأمن القومي والدفاع عن أمة، من خلال القوة المسلحة أو استخدام القوة للسيطرة على مواطني الدولة[37].

وقد قسم بعض الباحثين الأمن على نوعين هما: الأمن السلبي: والذي يعني قيام الإنسان باتقاء الشر، وهو أمن الإنسان الناتج من الخوف من العدوان والظلم والفقر والجهل والمرض، أما النوع الآخر فهو الأمن الإيجابي: والذي يتمثل في سعي المرء المستمر والمتواصل للحصول على حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله وضمان كل ذلك[38].

وينقسم الأمن من وجهة نظر موضوعية إلى قسمين هما[39]:

أ. **الأمن العام (الشامل):** ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة، مثل الأمن الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري.

ب. **الأمن الخاص:** وهو المعني بعلوم الأمن، ويشمل أمن الافراد وأمن المعلومات وأمن المكان.

---

(34) **المرجع نفسه.**

(35) مجموعة باحثين، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، تقديم: وليد عبد الحي ،ط.01، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص.53.

(36) عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**، ط.1،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص.11.

(37) David Jonathan Brooks, "What is security: Definition through knowledge categorization" , in Security Journal 23(3):225-239 · July 2010.

(38) هايل طشطوش، **مرجع سابق**، ص.19.

(39) **المرجع نفسه.**

أما من الناحية الجغرافية فإن الأمن يقسم إلى الأقسام التالية[40]:

1. **الأمن القومي(الوطني):** وهو المعني بالدرجة الأولى بأمن الدولة.
2. **الأمن الإقليمي:** وهو الأمن المشترك لمجموعة من الدول.
3. **الأمن الدولي:** وهو أمن العالم كله مثل الأمن الإنساني المشترك.

من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد نهاية الحرب الباردة تعريف "باري بوزان" حيث يعرف الأمن بأنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق العلاقات الدولية فالأمن هو " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبر معادية[41]."

ثالثا- مرجعيات الأمن والإستراتيجية:

هناك تلازما مفاهيميا وآخر عمليا بين مفهوم الأمن والإستراتيجية بحيث يعتبر الأول غاية، والثاني هو الطريق الموصل إلى تلك الغاية، وبقدر أهمية جزئيات الأمن وحيويتها تصمم الإستراتيجيات المناسبة التي تضمن تحقيق الأمن أو على الأقل تحقيق الحد الأدنى منه، بل إن مبرر الفكر الإستراتيجي ونظرياته هو تحقيق الأمن، أو توضيح طرق بناء الأمن داخل المجتمعات والدول وما بين الدول على مستوى العلاقات الدولية، ولقد أشار "باري بوزان" و"لان هانس" إلى هذه العلاقة عندما صنفا الدراسات الإستراتيجية كفرع للدراسات الأمنية، ومهما تكن الإستراتيجيات وأدواتها وأساليبها المعتمدة والموارد المخصصة لتنفيذها يجب أن يكون الأمن هو غايتها النهائية[42].

يكمن الفرق بين الإستراتيجية والأمن، في أن الأول يطرح التساؤل حول حقيقة وجوهر الأمن مثلا: ما هو الأمن؟ما هي مضامينه؟ ما هي أولوياته؟ما هي مجالاته؟كلها أسئلة حول الماهية التي عادتا تتعلق بجانب التنظير البحث والفلسفة النظرية للأمن، بينما تتعلق التساؤلات حول الإستراتيجية بالكيفيات والعمليات التي يتم بواسطتها تحقيق الأمن، وبالتالي هي مجموعة الإجراءات والعمليات والخطوات

---

(40) **المرجع نفسه**، ص.20.

(41) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الرويبة: المكتبة العصرية، 2005)، ص.13.

(42) عامر مصباح، **علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017)، ص.382.

المقترحة لتحقيق الأهداف الأمنية، ويجب التساؤل عندئذ حول: كيف يمكن تحقيق الأمن؟ما هي حدود بناء الأمن؟ما هي الخطوات المطلوب إتخاذها من أجل الوصول إلى الغايات الأمنية؟[43]

من الناحية التنظيرية هناك ثلاث اتجاهات كبرى في نظرية العلاقات الدولية حول تحديد مرجعية للأمن، فالنظرية الواقعية/الواقعية الجديدة تحدد مرجعية الأمن في الدولة، ووفق المنظور الإستراتيجي للواقعية يجب تبني ودعم المقاربة العسكرية وكل مايزيد في قوة الدولة العسكرية من أجل الحفاظ والدفاع عن الغايةالأمنية العليا وهي البقاء القومي للدولة، أما الاتجاه الثاني النظرية النقدية/النقدية الجديدة فيحدد مرجعية الأمن في الفرد، وبالتالي الإستراتيجية تعتمد على دعم وتعزيز رفاهية الفرد، أما النموذج الثالث النظرية الماركسية /الماركسية الجديدة يركز على مرجعية الجماعة في بناء وتحقيق الأمن، وبالتالي تعتمد الإستراتيجية بشكل أساسي على كيفية جعل المكونات المجتمعية لا تحارب بعضها البعض[44].

من الناحية المنهجية يقتضي التحليل الإستراتيجي في تحديد المرجعية الأساسية للأمن، التي تصوغ مضامين الإستراتيجيات التي تصمم من أجل تحقيق الأهداف الأمنية، على افتراض أن أي إستراتيجية سوف تتلون بالمرجعية التي يتم تبنيها في تشخيص طبيعة وخاصيات التهديد، ليست كل الدول يمكن أن تجمع بين المرجعيات الثلاثة السابقة، وانما ذلك متاح فقط للقوى الديمقراطية، ونجد أن هناك تباين بين مرجعيات الأمن وفق متطلبات الظروف الموضوعية التي تحيط بها، فمثلا الدول في القسم الجنوبي من الكرة الأرضية تركز بشكل كبير على الإستراتيجيات الصلبة في تحقيق الأمن، وبالتالي توجه موارد كبيرة للنفقات العسكرية والأمنية على حد سواء، دون أن تكون هناك تهديدات عسكرية واضحة[45].

رابعا- تعريف الأمن الوطني:

يوصف الأمن القومي بأنه: "قدرة الدولة على توفير الحماية والدفاع عن مواطنيها"[46].

---

(43) عامر مصباح ، **مرجع سابق**، ص.383.

(44) **المرجع نفسه**، ص ص.384،385.

(45) **المرجع نفسه** ، ص.386.

(46) United Nations, National Security Versus Global Security, le :21/10/2020. https://bit.ly/31tsb0Y

الأمن الوطني يعني: " القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، في مواجهة التهديدات في السلم والحرب مع إستمرار الإنطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف الوطنية المسطرة[47]."

خامسا- أسس ومبادئ الأمن في الإستراتيجية الشاملة للدول:

الأمم التي تنعم بالأمن هي التي تستطيع توفير متطلبات مواطنيها المادية ،الثقافية،المعرفية، والعلمية، يتحقق مفهوم الأمن الوطني وفق الأسس التالية[48]:

أ. الأمن الوطني والإستراتيجية الوطنية:

الإستراتيجية الوطنية هي: "**فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة (أو مجمعة الأمم) لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين.**" والإمكانات المتاحة هي قوى الدولة التي تكون موارد الأمة (القدرات السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية والمعنوية)، وهي بذلك تستخدم أدوات الأمن الوطني في شتى أبعاده (التي هي نفسها تللك القوى الخمس) والتي بتحقيقها تتحقق أهداف الأمن الوطني.

ب. الأمن الوطني والسياسة العليا:

السياسة الوطنية العليا هي:" **المواءمة بين الغايات والأهداف الوطنية وبين الإمكانات والقدرات الفعلية بما يحقق توجه قوى الدولة لتحقيق أمنها الوطني.**" وتصاغ السياسة الوطنية العليا عادتا في ضوء الأهداف والغايات الوطنية، وتشمل كل مجالات الأمن الوطني وأبعاده وهو مايضمن -عند تحقيقها- النتائج المستهدفة للأمن الوطني.

ج. الأمن الوطني والقوى الشاملة للدولة:

تحسب قوة الدولة بتجميع كافة الإمكانات وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، ويضيف بعض الأكاديميين والعسكريين متغيرين آخرين، وهما القدرة الدبلوماسية وقدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا ويتضمن النموذج

---

(47) هشام الأقداحي، **أبعاد وتحديات الأمن القومي التجانس القومي- القوة العسكرية- قضية الحدود**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2018)، ص.46.

(48) مبروك بشاينية، "معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى"، **مجلة المدرسة العليا الحربية**، 04، جوان 2011،، ص.69.

التالي سبعة عناصر أساسية متغيرة يشتمل كل واحد منها على العديد من التفاصيل الدقيقة ليمكن قياسه كميا، قبل أن توضع القيمة في النموذج الرياضي التالي[49]:

$P.P=(C+E+M+I)\times(S+W+D)$ حيث P.P = قوة الدولة المدركة (إجمالي القوى الوطنية الشاملة)

C = الكتلة الحيوية.

E= القدرة الإقتصادية.

M = القدرة العسكرية.

I = قدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا.

S= الهدف الإستراتيجي للدولة.

W = الإدارة القومية.

D= القدرة الدبلوماسية.

إن العناصر المقاسة قيميا والموضوعة في النموذج الرياضي ما هي إلا متغيرات القوى الوطنية التي هي أبعاد الأمن الوطني.

د. الأمن الوطني واعداد الدولة للدفاع:

يعني إعداد الدولة للدفاع إعدادها لمواجهة الخصم (العدو)، وذلك من خلال تطوير واستخدام كافة القدرات والإمكانيات المتيسرة للدولة، في كافة جوانبها السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الإجتماعية والبشرية (وهي ما تعرف بقوى الدولة الشاملة)، لتحقيق الأهداف الوطنية[50].

هـ. الأمن الوطني وتوازن القوى والردع:

توازن القوى هو: "**الحالة التي يتعذر على الأطراف في ظلها اللجوء إلى استخدام القوة لفض النزاعات.**" كما يعرف الردع بأنه:" **فن استخدام الوسائل والقوى لتحقيق الهدف دون الوصول إلى مرحلة الإشتباك.**" والهدف من الردع هو منع أي قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام الأسلحة أو منعها حفاظا على الأمن الوطني[51].

---

(49) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**، ص.96.

(50) نسيم بلهول، **عن الجيواستراتيجية**، ط.01. (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015)، ص.178.

(51) مبروك بشاينية، **المرجع نفسه**، ص. 69.

و. الأمن الوطني والمجال الحيوي للدولة:

تنشئ السياسة المجالات الحيوية طبقا للمصالح من خلال استراتيجيات للسيطرة والنفوذ والسيادة والحروب، وتتشابك الاستراتيجيات والسياسات لكونها محصلة لأهداف وطنية واحدة، وهو مايدخل المجال الحيوي في الأبعاد الأمنية الوطنية ومجالاته،على أن تهديدات المجال الحيوي تكون استباقياتها أعلى لكونها مؤشر لتهديد مصالح الدولة[52].

المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية الأمنية

المفهوم التقليدي للإستراتيجية لم يفرق بين الإستراتيجية والتكتيك، وكذلك مصطلح استراتيجية الأمن الوطني لم تنشأ لغاية ظهور الدولة الحديثة، ففي بدايات القرن العشرين بدأ الباحثين الإستراتيجيين أمثال "ليدل هارت" في التفرقة بين الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية الكبرى أو الشاملة، وفقا للنظرة التقليدية؛ فإن الإستراتيجية الأمنية تساوي أو تقترب كثيرا من الإستراتيجية في معناها العسكري، وكانت تسمى "الإستراتيجية الكبرى" ،"الإستراتيجية الشاملة"، "الإستراتيجية الوطنية"[53].

أولا- تعريف الإستراتيجية الأمنية:

يمكن اعتبار **الإستراتيجية الأمنية الوطنية** بأنها مجموعة الإمكانيات المتوفرة أو المتاحة للدولة من أجل حماية أو تحقيق أمنها والوصول إلى الهدف المنشود وهو مواجهة العدو، وهنا يتضح أن الإستراتيجية الأمنية وسيلة لتحقيق وبلوغ أهداف الأمن الوطني، الذي يعتبر الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه كل الدول لأن بقاء واستمرار الدولة مرتبط أساسا بأمنها، ومن هنا يمكن اعتبار الإستراتيجية الأمنية تصور لمقاربة تقوم من خلالها الدولة بتحقيق أهدافها الوطنية في إطار النظام الدولي، فمن خلالها يبرز رهان الدولة في الحفاظ على قيمها ومصالحها وأهدافها، أمام كل ما يتربص بأمنها من أخطار ومهددات، مع ما في ذلك من صعوبة الموازنة بين تحقيق أمنها في وسط دولي غير متزن ودائم الحراك[54].(تعريف اجرائي في اطار دراسة الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل تحولات البيئة الإقليمية التي تتسم بشمولية الأخطار، وتعقد وتشابك التفاعلات)،وهو التعريف الذي ستعتمد عليه الدراسة حول

---

(52) **المرجع نفسه**، ص.69.

(53) Michael hough, "The Concept of a National Security Strategy : The Case of The United States and South Africa", p.3.le : 05/11/2019.in : https://bit.ly/3iHavEI.

(54) Paul R.Viotti Richael A.OpheimBowen, **Terrorism and Homeland Security Thi,king Strateguca, Hy about Policy** ,(New York :Taylor and Francis Group,LLC,2008)w,p.22.

كيفية توظيف الجزائر لمجموعة من الإمكانيات المتوفرة لتحقيق أهدافها في إطار بيئتها الإقليمية، مع التركيز على الجانب العسكري لأن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ورغم توظيفها للجوانب الإقتصادية والدبلوماسية، إلا أنه يغلب عليها الطابع العسكري، وهذا راجع إلى طبيعة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري.

يعرف الباحث "فرنسوا ديبو" "François Dieu" الإستراتيجة الأمنية بأنها: مجمل القرارات Ensembles des Décisions المتخذة من طرف الهيئات السياسية الشرعية Instances Politiques Légitimes التي تهدف إلى تفعيل كل المؤسسات الأمنية Institutions Sécuritaires والشركاء الحكوميين والخواص Partenaires Publiques et Privés لتبني خطة عمل[55] جماعية لمجابهة مختلف أشكال اللاأمن .

كما تعرف الإستراتيجية الأمنية على أنها:السعي لتحقيق الأمن، الدفاع، وحماية المواطنين والدولة، حيث تغطي الإستراتيجية الأمنية مجمل مجالات وأهداف السياسة الداخلية والخارجية للدولة[56].

تقوم الإستراتيجية الأمنية – على تحليل التهديدات– التي تتضمن المبادئ الاستراتيجية والأولويات الأساسية لمنع التهديدات التي يتعين النظر فيها، مع تطوير أساليب جديدة لتخطيط السياسات والتشريعات التنظيمية وخطط العمل فيما يتعلق بالأمن القومي[57].

في الأساس،الإستراتيجية الأمنية هي تطوير وتطبيق الأفكار لتوظيف الوسائل، وتنظيم أدوات القوة الوطنية (الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية) لتحقيق الأهداف وحماية أو تعزيز المصالح الوطنية[58].

الإستراتيجية الأمنية الوطنية هي عملية تكرارية تبدأ بتقييم وضع الأمان الذي يؤثر على المصالح الوطنية، وتعتبر هده نقطة البداية للتعرف على الغايات والأهداف والنهايات التي ستحافظ أو تحمي أو تنمي المصالح الوطنية، ويعتبر الهدف الذي تسعى الإستراتيجية لتحقيقه هو الهدف السياسي، من هذا

---

(55) Alain Bauer ,Christophe Soullez , **Les Politiques Publiques des Securité**,(Paris :que sais-je, presse Universitaire de France) ,2011

(56) Loc.cit.

(57) The National Security Concept(informative section), le 11/07/2018. https://bit.ly/36LVPBO

(58) National War College, "**A National Security Strategy Primer**", le 11/07/2018. https://bit.ly/3d8nqP0.

المنظور الإستراتيجية الأمنية الوطنية تجسر الهوة بين الوضع الحالي والوضع المطلوب عبر الهدف السياسي، كما تحدد الإستراتيجية الأمنية الوطنية الأهداف والطرق والوسائل[59].

تطوير وتنفيذ الإستراتيجية الأمنية يستلزم القدرة على التفكير الاستراتيجي، الذي يتطلب استراتيجيا إتباع العناصر الخمسة للإستراتيجية وهي[60]:

- تحليل الموقف الإستراتيجي: التحدي وسياقه.
- تحديد المطلوب: تعريف شامل للهدف السياسي والأهداف المحددة اللازمة لتحقيق ذلك .
- تحديد و/ أو تطوير الموارد والقدرات.
- تصميم طرق لاستخدام الوسائل لتحقيق الغايات المرجوة.
- تقييم تكاليف / المخاطر المرتبطة بالإستراتيجية.

يمكن القول أن الإستراتيجية الأمنية للدولة ترتكز على ثلاثة عوامل أساسية: عنصر الإدراك عنصر الخبرة وعنصر الكفاءة، حيث يعد الإدراك مدخلا أساسيا في عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية وعلى ضوئه تتحدد مخرجات هذه الإستراتيجية، وبغياب المعلومات تصبح الإستراتيجية الأمنية بلا أساس كما يتفاعل عنصر الإدراك مع الإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة بالبيئة الراهنة مع عنصر الخبرة الذي يوفر الخلفية التاريخية للتعامل مع مواقف مماثلة، فاستدراك أخطاء الماضي والإستفادة من تجاربه تمكن الإستراتيجية الأمنية من تجنب أخطاء مماثلة في الحاضر، وتنهض الخبرة بمهمة تحجيم الأخطاء الناجمة عن تكرار الممارسات السابقة[61].

تمثل الإستراتيجية الأمنية مجموعة من المبادئ التي تحدد تطور أمن الدولة، وتحدد المصالح الحيوية والأولية للأمن الوطني، وعوامل الخطر الرئيسية والأخطار والتهديدات التي تطرحها هذه المصالح وتحدد الأولويات والمهام طويلة الأجل، ومتوسطة المدى لتطوير نظام الأمن الوطني، تستند الإستراتيجية

---

(59) The National Security Concept(informative section), le 11/07/2018. https://bit.ly/3jUF76Y.

(60) Ibid.

(61) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**، ص.75.

إلى الدستور الوطني، وقوانين أسس الأمن الوطني والمعاهدات وكذلك على الأهداف الإستراتيجية والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في وثائق الأمن الإستراتيجية[1].

يعرف "راوول كاستيم" الإستراتيجية الأمنية بأنها: "هي فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في أوقات السلم والحرب[2]".

يذهب "أندريه بوفر" إلى القول بأن الإستراتيجية الوطنية تقع في قمة الإستراتيجيات، وهي ترتبط بإدارة صناع القرار وتحدد غرض الإستراتيجيات الأخرى لخدمة الأهداف العليا أو السياسة العليا للدول[3].

تخضع الإستراتيجية الأمنية الوطنية لتراتبية هرمية، فالقيادة السياسية تضمن سيطرتها ونفوذها على أدوات القوة واستدامتها من خلال التركيبة الهرمية الإستراتيجية للدولة، وتتدفق من المستوى الوطني الأعلى إلى المستويات الأدنى[4]، وتسعى الإستراتيجية الأمنية لتحقيق التوازن بين الأهداف المرجوة والطرق والطرق المستخدمة لبلوغ تلك الأهداف، والموارد المتاحة لبلوغ النتائج المنشودة، وخلال صياغتها؛ فإن الغايات والطرق والوسائل تشكل جزءا من كل متكامل وتعمل بتناسق كامل على الصعيدين الداخلي والخارجي فاستراتيجية الأمن الوطني تتمثل في السعي لبلوغ النتيجة المرجوة باستخدام أي من أدوات القوة الضرورية والملائمة والمتوفرة لدى الدولة[5].

مما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية الأمنية هي إستخدام محصلة القوة القومية للدولة، بمعنى مقوماتها من القوة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، العسكرية، الدعائية والنفسية لتحقيق أهداف الأمن الوطني الآنية أوالمتوقعة،في مقدمتها بقاء واستمرار وجود الدولة، وكذلك صيانة مؤسساتها والقيم والمبادئ

---

(1) Rimas Ališauskas , National Security Strategy, (Lithuania : Vilnius Layout by the Visual Information Division of the General Affairs Department of the Ministry of National Defence,2016),p.3.

(2) أندريه بوفر، ترجمة: أكرم ديري، **المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**،ط.2،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1977)، ص.5. ص.5.

(3) André Beaufre, **Introduction a La Strategie**,(Paris : Hachette Littératures,2008),P.49.

(4) Department of National Security and Strategy,Course2 Course Directive AY2005,War,**National Security Policy and Strategy** ,(Carlisle,PA :US,Army War College,2004),p.158.

(5) Robert H.Dorff, Strategy, **Grand Strategy and The Search For Security ,in The Search for Security : AUS,Grand Strategy for The Twenty First Century,(ed,Max** , G,Manwaring Edwin G,Corr,and RobinH,Dorff , Westport,CT :Praeger,2003,p.133.

الأساسية للمجتمع والأفراد، وهذا هو التعريف الذي ستعتمد عليه الدراسة، من خلال تحليل كيفية توظيف الجزائر لمقوماتها لتحقيق الأمن الوطني.

ثانيا-خصائص وأنواع الإستراتيجية الأمنية:

1- خصائص الإستراتيجية الأمنية:

هناك مجموعة من الخصائص الناتجة عن إتصال الإستراتيجية الأمنية بظروف البيئة الأمنية ويمكن إجمالها كالآتي[1]:

- تتصف الإستراتيجية الأمنية بالمرونة لضرورة التكيف مع الواقع الذي يتميز بشدة التغير وبالتالي على الإستراتيجية الأمنية تبني حلول وبدائل تحسبا لظروف الواقع الأمني؛
- تتميز الإستراتيجية الأمنية برجوعها الدائم والمستمر لدروس الماضي، سعيا منها للإستفادة مما سبق ومواجهة أي موقف أمني حالي وتحقيق الأهداف المستقبلية؛
- قابلية الإستراتيجية الأمنية للتأثير والتأثر بكافة ظروف واقع البيئة الأمنية؛
- ضرورة اعتماد الإستراتيجية الأمنية على كافة قطاعات الدولة سواء الأمنية أو غير الأمنية؛
- قدرة الإستراتيجية الأمنية على احتواء المشكلة الأمنية بشكل حتى وإن لم يتم فيه القضاء عليها تماما فإنها يمكن على الأقل منع تفاقمها.

(1) محمد حجازي، "الإستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: إطار نظري ومفاهيمي"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، 7، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان 2020،ص.22.

2- أنواع الإستراتيجيات الأمنية:

أ- إستراتيجية الأمن الداخلي:

يعتبر موضوع الأمن الداخلي من بين المسائل الحيوية والهامة بالنسبة لجميع الدول، ويقصد به احتواء وسيطرة الدولة لكل العناصر المسببة لغياب الأمن، من مكافحة حركات التمرد ومحاولات الإنفصال والعصيان ومحاولات هدم البناء الداخلي للمجتمع،أعمال التخريب،..الخ، التي تؤدي إلى زعزعة الإستقرار السياسي والبناء الإجتماعي والتنمية الإقتصادية للدولة، الأمر الذي يستدعي من صناع القرار التنبه في وقت مبكر لمعالجة المشكلات في إطار رسم إستراتيجيات الأمن الداخلي والتي تهدف إلى[1]:

- استقرار واستمرارية النظام السياسي من خلال احتواء التهديدات.
- يتحقق الأمن الداخلي بمدى فعالية إستراتيجية الأمن الداخلي، الأمر الذي يتيح لصانع القرار القدرة على التحرك داخليا، إقليميا ودوليا.

ب- إستراتيجية الأمن الخارجي:

يعتبر أمن الدولة كل يجمع الأمن الداخلي والأمن الخارجي، هذا الأخير الذي يعنى بتحقيق أهداف السياسة الخارجية وقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية بمختلف أشكالها، لذلك يعتبر الأمن الخارجي "ذراع الدولة" الممتد إقليميا ودوليا ويكون الهدف منه حماية الأهداف والمصالح الوطنية المتمثلة أساسا في حدود الدولة، أراضيها،شعوبها، وثرواتها ضد أي عدوان"، فالأمن الإقليمي يعد جزءا من إستراتيجية الأمن الخارجي يعكس ظاهرة أن غالبية الدول ترتبط بمنطقة أو مناطق أمن ويقصد بها تلك المناطق أو الرقعة الجغرافية التي لها تأثير مباشر على سلامة أراضيها واستقرارها من حيث ارتباطها الوثيق بمصالحا وسياستها الإستراتيجية، حيث تتحدد منطقة الأمن في ثلاث معايير[2]:

- الموقع الجغرافي للدولة؛
- المعيار السياسي أو الأيديولوجي للدولة؛
- معيار قوة الدولة بمختلف أشكالها.

---

(1) محمد حجازي، **مرجع سابق** ، ص.23.

(2) **المرجع نفسه**، ص.24.

بناءا على هذا الأساس، يمكن القول أن الأمن الإقليمي للجزائر يعد جزءا من إستراتيجيتها الأمنية الخارجية، والمرتبطة بالدوائر الجيوسياسية للجزائر، والمتمثلة في الدائرة المتوسطية،المغاربية والإفريقية وهذه الدوائر لها تأثير على الأمن الوطني الجزائري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ فالتهديدات الأمنية التي تفرزها هذه الدوائر الجيوسياسية للجزائر تهدد الأمن والمصالح الجزائرية.

ما يجب الإشارة إليه أن صياغة أي دولة لاستراتيجيتها على المستوى الخارجي، يستلزم بناء مجموعة من الحسابات الإستراتيجية تتناول قدراتها الذاتية، وظروف البيئة الداخلية والإقليمية وكذلك قدرات الأطراف الفاعلة كمفتاح لنجاح الإستراتيجية الأمنية ومواجهة التهديات الواقعة أو المحتملة، وتحقيق الأمن[1].

ثالثا- الأمن والدفاع متغيران رئيسيان في الإستراتيجية الأمنية

يعتبر موضوع الأمن والدفاع من أكبر تحديات القرن الواحد والعشرين، خصوصا مع تطور مصادر التهديد وترابطها، وبالتالي أصبحت أولويات المجتمع الدولي تدور حول حماية الأفراد وتحقيق السلام فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، السياق الجيوبوليتيكي الإقليمي والعالمي يعرف بخاصية الخوف وغياب الأمن، مع مسار سياسي صعب مصحوبا بتحولات سياسية وأمنية خاصة بعد 2011 وأحداث الربيع العربي[2].

يشكل الدفاع والأمن عصب الإستراتيجية الأمنية لأي دولة، بغية تحقيق السلم والإستقرار في إقليمها، الدفاع مفهوم يختلف من دولة لأخرى، بالنظر إلى الاحتياجات والوظائف والحقائق الخاصة بالشعوب، الموارد وأيضا السياق الإقليمي للدولة، وتجمع استراتيجية الأمن الوطني في مضمونها كل الإستراتيجيات الداخلية للدولة من أجل تحقيق السلم وحماية إقليمها، فالدفاع يعني الوسائل والقوة العسكرية التي تملكها الدولة للتأكيد على حماية الإقليم وأفراده من أي عدوان خارجي[3].

باعتبار الدفاع والأمن متغيران أساسيان في الإستراتيجية الأمنية، ستركز هذه الدراسة الخاصة بالإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل تحولات البيئة الإقليمية على جانب الدفاع الجزائري، وكيفية

---

(1) محمد حجازي،**مرجع سابق**،ص.24.

(2) **المرجع نفسه**، ص.26.

(3) **المرجع نفسه**، ص.27.

توظيف الجزائر لقوتها العسكرية لمواجهة تهديدات وتحديات البيئة الإقليمية، فرغم أن مفهوم الدفاع أصبح واسع المجالات إلا أن أساسه عسكري بالدرجة الأولى، فالقطاع العسكري للأمن هو الذي يضمن بقاء واستمرار الدولة، وبالتالي استمرار القطاعات الأخرى.

رابعا- الإستراتيجية الأمنية في مواجهة مصادر التهديد

الهدف من صياغة الإستراتيجية الأمنية هو مواجهة التهديدات الفعلية أو المحتملة، وهناك عدة مصادر تهديد أمن الدولة وهي:

أ- المصادر المهددة لأمن الدولة:

- إدراك المصادر المهددة لأمن الدولة:

دراسة المعطيات الأمنية للدولة يتطلب إرساء قواعد للتعامل معها، فكلما كان الإدراك لمصدر التهديد شاملا كلما كانت الإجراءات لإزالته أكثر سهولة ويتم هذا الإدراك على ثلاث مستويات[1]:

- مستوى صناعة القرار؛
- مستوى النخبة؛
- مستوى الجماهير.

- تحديد مصادر التهديد:

وتعتبر الخطوة الثانية لكشف مصادر التهديد ويتم ذلك على مستويين[2]:

- مصادر التهديد الرئيسية: والتي تمثل خطرا يهدد مصادر الحياة في الدولة، وخطرا بالغا على حياة الشعب ووجوده.
- مصادر التهديد الثانوية: يمكن التريث في مواجهتها شريطة أن تبقى ثانوية ولا تتحول إلى مصادر رئيسية.

---

(1) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**، ص ص، 73،74.

(2) **المرجع نفسه**، ص.74.

- العوامل المهددة للبعد الأمني ومؤشرات قياسه:

- **مصادر التهديد الداخلية:** توجه للدائرة المحلية للأمن الوطني وتكون ذات تأثير قوي على تماسك الشعب ومن ذلك[1]:
  - تراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛
  - تدني معدلات الأداء العام والخاص؛
  - تفشي البطالة وبطء معدلات النمو الاقتصادي وضعف الدخل الفردي؛
  - تدني معدلات النمو في القطاعات التعليمية والصحية؛
  - ضعف العملة الوطنية وتذبذبها؛
  - تضخم وزيادة الضرائب وغياب الدور الفاعل للمؤسسات.
- **مصادر التهديد الخارجية:** توجه للأبعاد الأمنية للدولة في دوائرها الخارجية، إقليمية كانت أو دولية، وهو ما يعني تدخل من قوى خارجية أو جماعات منشقة أو معارضة تحتضنها دول أجنبية.

ب- تخطيط الإستراتيجية الأمنية ودور الدولة في صياغتها:

تتطلب إستراتيجية الحفاظ على الأمن في ظل المفاهيم الجديدة (العولمة، التهديدات اللاتماثلية) تكاثف العديد من الجهود بغية وضع إستراتيجية أمنية، يمكن من خلالها الدفاع عن حدود الدولة واستقرارها والحفاظ على مصالحها الحيوية وذلك من خلال[2]:

- صياغة ورسم الإستراتيجية الأمنية للدولة:

من خلال قيام صانع القرار بصياغة السياسات الأمنية مع تحديد ماهو رئيسي وثانوي من مصادر التهديد، ثم تصنيف التهديد لتمكين القيادات السياسية من وضع استراتيجيات أمنية لمواجهتها، وصياغة الالتزامات الأمنية مع وضع الأولويات والحدود القصوى للتصعيد أو التفاوض[3].

---

(1) مبروك بشاينية،**مرجع سابق**، ص.74.

(2) **المرجع نفسه**،ص.74.

(3) **المرجع نفسه**، ص.74.

- **الأبعاد الاقتصادية والعسكرية وأهميتها في الإستراتيجية الأمنية للدولة:**

- **العامل الإقتصادي والعناصر المهددة للبعد الأمني:** يلعب العامل الإقتصادي في البلاد دورا كبيرا في التأثير، حيث يمكن استعماله كوسيلة لإحداث توازن في حالة حدوث اختلالات أمنية، وتعتبر التكنولوجيا المتطورة من أهم العناصر المساهمة في اقتصاد الوطن، كما يؤدي التطور الإقتصادي إلى نجاح المشاريع التنموية وبالتالي الخروج من حلقة التبعية[1].
- **البعد العسكري للأمن الوطني:** تقاس مكونات هذا البعد بحجم القوات المسلحة، تكوينها، تنظيمها وتسليحها، عناصر المرونة، خفة الحركة المتاحة، الخبرات القتالية، نظام وخطط التعبئة والقدرة على تنفيذ المهام والاستمرار فيها.
- **العوامل المهددة للبعد العسكري الوطني:** هي جملة العوامل المؤثرة على قدرات القوات العسكرية التي تعيق تأدية مهامها، كالميزانية الغير كافية، عدم تزويدها بعتاد حديث وضعف في الموارد البشرية، بينما يشكل الإحتلال أو السيطرة على مناطق حيوية للدولة أو إقامة قواعد عسكرية بها قيودا وتهديدات لصانع القرار السياسي[2].
- **تحديث وسائل حماية الأمن الوطني عناصر نجاح الدولة:** جعل التطور التكنولوجي الهائل من المجتمع الدولي بمثابة قرية صغيرة تتشابك فيها العلاقات وتزداد حدة يوما بعد يوم، مما يفرض على الدولة أن تعمد إلى إنشاء أجهزة تشمل وسائل أكاديمية نظرية علمية وأخرى عملية لحماية أمنها وذلك على مستويين:

- **المستوى الداخلي:**

- **مراكز البحوث والدراسات:** تعتبرمراكز البحوث والدراسات بمثابة البنية المؤسساتية لعلم الإستراتيجية، ولها أهمية حيوية في صناعة القرارات، وتوجيه السياسات الأمنية الداخلية، والخارجية للدوا،[3] وتهدف هذه المؤسسات إلى[4]:

---

(1) مبروك بشاينية، مرجع سابق، ص.74.

(2) المرجع نفسه، ص74.

(3) عامر مصباح، **علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط**، ط.1،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017)، ص.149.

(4) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**، ص ص،74،75.

أ-جراء الدراسات البحثية المتعلقة بكل أبعاد الأمن الوطني، مستوياته/ مجالاته ودوائره، فتح قنوات التعاون وتبادل المعرفة تحسبا للمشاكل الأمنية العابرة للحدود مع التعرف على مستجدات المعاف الإستراتيجية والأمنية على المستوى الإقليمي والدولي.

ب- الوصول إلى تقييم متكامل لظاهرة الأمن الوطني عن طريق المتابعة اليومية للأحداث، وتأثيراتها المستقبلية وتقديم استشارات لاتخاذ القرارات المناسبة في مجالات العمل المختلفة.

ج- إجراء البحوث الأمنية قصد رصد التهديدات على المستويين الداخلي والخارجي وصياغة إطار فكري موحد وملائم لرسم سياسة أمنية متكاملة تؤسس لقاعدة معلومات أمنية تساعد على رسم خطط مستقبلية.

د- ضرورة إعداد واستقطاب الباحثين في المجالات الأمنية والجنائية والإجتماعية.

- **أجهزة الأمن والإستعلام:** تبقى وسيلة الدولة الرسمية التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة القرار، فنجاح المشاريع الأمنية رهين بدقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات الصحيحة وتحليلها.

- **المستوى الخارجي:** وذلك من خلال ما يلي[1]:

- **الأداة الدبلوماسية:** هي الأداة الرئيسة في السياسة الخارجية تحقق الدولة من خلالها الأهداف السياسية وقت السلم وتدير عن كريقها الأزمات لتجنب الحرب والصدمات.

- **الأداة العسكرية:** تمكن الدولة من تحقيق أهدافها وردع الآخرين الذين يشكلون تهديدا للأمن الوطني وكيان الدولة

يمكن القول أن الإستراتيجية الأمنية للدولة ترتكز على ثلاثة عوامل أساسية: عنصر الإدراك، عنصر الخبرة وعنصر الكفاءة، حيث يعد الإدراك مدخلا أساسيا في عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية وعلى ضوئه تتحدد مخرجات هذه الإستراتيجية، وبغياب المعلومات تصبح الإستراتيجية الأمنية بلا أساس، كما يتفاعل عنصر الإدراك مع الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة بالبيئة الراهنة مع عنصر الخبرة الذي يوفر الخلفية التاريخية للتعامل مع مواقف مماثلة، فاستدراك أخطاء الماضي والإستفادة من تجاربه

(1) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**، ص.74

تمكن الإستراتيجية الأمنية من تجنب أخطاء مماثلة في الحاضر، وتنهض الخبرة بمهمة تحجيم الأخطاء الناجمة عن تكرار الممارسات السابقة[1].

المبحث الثاني: البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية

البيئة الأمنية هي نظام يتشكل من خلال التفاعل الديناميكي للعديد من العوامل، لا يمكن فهمه بشكل صحيح من خلال التركيز على عامل واحد أو اثنين (مثل توزيع القوة) أو من خلال إدراجها دون فهم تفاعلاتها، حيث تتطلب الطبيعة النظامية للبيئة الأمنية نهجًا منظما لفهمها، وهي الطريق لوضع الإستراتيجية من خلال تحديد العوامل التي تشكل البيئة الأمنية وشرح كيفية تفاعلها وتوضيح تأثير هذه البيئة على فهم وإدارة الأمن[2].

المطلب الأول: تعريف البيئة الأمنية

قبل التطرق إلى البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر، يستلزم أولا فهم المقصود بالبيئة الأمنية وعناصرها فهناك مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لتشكيل البيئة الأمنية وإدارة الأمن.

1- مشكلة فهم البيئة الأمنية:

إذا افترضنا أن الدولة هي جهة عقلانية تختار إستراتيجيتها الأمنية بناءً على تقييم بيئتها الأمنية فعلينا أن نصل إلى استنتاج مفاده أنه لكي تعتمد الدولة إستراتيجية أمنية معينة، يجب أن تمر بثلاثة مراحل المرحلة: التقييم والتخطيط والتنفيذ. ضمنيًا، إذا ارتكبت الدولة أخطاء في أي من المراحل الثلاث فمن غير المحتمل أن تتبنى إستراتيجية أمنية راقية. ومع ذلك، عند محاولة تفسير أسباب الاستراتيجيات الأمنية للدول ونتائجها، يميل معظم الباحثين إلى التوفيق بين المراحل الثلاث أو التركيز على المرحلتين النهائيتين مع تجاهل المرحلة الأولى. بشكل صريح أو ضمني، يفترضون أن السبب الرئيسي لفشل إستراتيجية الأمن لم يكن "ضعف المعلومات (التقييم)، ولكن ... تعديل ضعيف (أي التخطيط والتنفيذ)" لأن "مجتمعات صنع القرار كانت على علم بشكل عام بالتغيير الكبير في كوكبة القوة الدولية والفرص والقيود المرتبطة بمثل هذه التغييرات. إن احتمال أن الدول قد تكون مختلفة في فهم بيئتها الأمنية لم يتم استكشافه على محمل الجد، على الرغم من أن هناك أسبابا مثل السياسة الداخلية، وسياسات بيروقراطية

---

(1) مبروك بشاينية،**مرجع سابق**، ص.75.

(2)Shiping Tang, , ''A Systemic Theory of the Security Environment '' , **Journal of Strategic Studies** · March 2004 , p.01.

وجمود تنظيمي، و"تفكير جماعي"، وحواجز نفسية، وتعلم الدروس الخاطئة من التاريخ، والثقافة تساهم في فشل الدول الاستراتيجي[1] .

2- نهج تحديد التهديد:

بدون وجود إطار تحليلي صارم يكون صانعو القرار بمفردهم عند سعيهم لفهم البيئة الأمنية، وفي أغلب الأحيان؛ نهج تحديد التهديدات قد يجعل التخطيط الاستراتيجي العسكري للدولة أسهل من خلال بلورة التهديدات المحتملة ووسائل التعامل معها، إن النهجين اللذين يقتربان من توفير إطار عمل لفهم البيئة الأمنية، نظرية بوزان حول "مركب الأمن " ونظرية والت "توازن التهديد"، كلاهما يستندان بشكل صريح إلى تحديد التهديدات،حيث طور بوزان مفهوم "مركب الأمن " لفهم الأمن الإقليمي وكيفية تفاعل الدول الإقليمية داخل المجمع، بعد تحديد الجغرافيا، توزيع السلطة وأنماط الصداقة والعداء كعوامل تشكل المركب الأمني، زعم بوزان صراحة أن فهم التهديدات يجب أن يكون الأساس لفهم الأمن[(2)].

هذا ما يتجسد في البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية، فالجزائر بحكم موقعها الجيواستراتيجي تعتبر عرضة للتهديدات الناشئة من بيئتها الإقليمية، مما يستلزم عليها بلورة التهديدات الواقعة والمحتملة ووسائل التعامل معها، لأن أمنها مرتبط بأمن بتحديد طبيعة التهديدات التي تواجهها.

3-عوامل تشكيل البيئة الأمنية

لتحديد العوامل المسؤولة عن تشكيل البيئة الأمنية، هناك ملاحظتين أولاً، لأن الدولة كيان جغرافي فإن بيئتها الأمنية ستتشكل قبل كل شيء بواسطة الدرع أو الحاجز المشتق من حدودها الجغرافية، ومع ذلك تتحدى القوى الخارجية باستمرار هذه الحواجز. لذلك، فإن القوى الخارجية التي يمكنها اختراق الحاجز الجغرافي هي أيضًا عوامل تشكل البيئة الأمنية. وبما أن هذه القوات تعتمد في معظم الأحيان على تقنيات عسكرية (أو مزدوجة الاستخدام)، فإن التكنولوجيا العسكرية هي أيضًا عامل تشكيل البيئة الأمنية. ثانيًا، في أي نظام بيئي، ليس الكائن الحي مستهلكًا فحسب، بل هو أيضًا عامل بيئته الخاصة. العلاقة بين الدول وبيئتها الأمنية لا تختلف: التطور الداخلي داخل الدولة ليس فقط تعديل البيئة الخاصة بها، بل يغير أيضًا بيئة الدول الأخرى (خاصة جيرانها). وستشكل استجابة الدول الأخرى بدورها بيئة

---

(1) Shiping Tang ,Op cit,p.01.
(2) Ibid, 02.

الدولة الأولى، لذلك، يعد التفاعل بين الدول، من خلال التنمية الداخلية للدول والسلوك الخارجي، عاملاً آخر في تشكيل بيئة أمنية للدولة، لأن السلوك الخارجي للدولة مشروط جزئيًا على الأقل من خلال موقعها داخل الهيكل الدولي، وبالتالي الهيكل الدولي هو أيضًا عامل مهم في تشكيل البيئة الأمنية وباختصار، هناك أربعة عوامل رئيسية تشكل البيئة الأمنية للدولة: الحواجز الجغرافية، والتفاعل بين الدول، والهيكل الدولي، والتكنولوجيا العسكرية[1].

- الحواجز الجغرافية:

مثلما تشكل الحواجز الجغرافية إلى حد كبير النظام الإيكولوجي للكائن الحي، فإنها تعمل أيضًا كعامل مؤسس لتشكيل البيئة الأمنية للدولة، يمكن قياس تأثير الحاجز الجغرافي على البيئة الأمنية من خلال نفاذيته وكلما قلت نفاذية الحاجز الجغرافي للدولة كان أقل تعرضًا للقوى الخارجية، كلما كانت بيئتها الأمنية أفضل، والعكس صحيح، ورغم ذلك فإن الحواجز الجغرافية أحيانا وحدها لا يمكنها تحديد البيئة الأمنية ولا يمكن للحماية التي تقدمها أن تظل ثابتة خاصة مع التطور التكنولوجي[2].

- التفاعلات داخل الدول: التنمية الداخلية، السلطة

وطالما ظل الهيكل الدولي فوضويًا، يتعين على الدول في نهاية المطاف أن تعتمد على "العون الذاتي" من أجل أمنها، وستظل القوة المتراكمة جزءًا محوريًا من استراتيجية "المساعدة الذاتية"، يجب أن نقيس تأثير التنمية الداخلية للدولة على بيئتها الأمنية من خلال قياس قوتها الإجمالية: كلما زادت القوة الكلية للدولة قل إحتمال تعرضها للهجوم، والأرجح أنها تستطيع هزيمة المعتدي والبقاء حتى لو تعرضت للهجوم، وبالتالي كلما تكون بيئتها الأمنية أفضل[3].

---

(1) Shiping Tang, Op Cit,p.04.
(2) Ibid,p p,04,05.
(3) Ibid,p.05.

- **السلوك الخارجي:**

نظرا لأن الدول تميل إلى الموازنة ضد التهديد، فإن الدولة التي ينظر إليها على أنها عدوانية تقل احتمالية تمتعها ببيئة أمنية مستقرة، الطريقة الوحيدة للتمتع ببيئة أمنية مستقرة وآمنة هي التصرف بضبط النفس، يمكن للدولة طمأنة الآخرين وتخفيف مخاوفهم من نواياها، في المقابل، من غير المرجح أن يراها الآخرون عدائية ويتصرفون لاحتوائها، وبالتالي، يمكن قياس تأثير السلوك الخارجي للدولة على بيئتها الأمنية من خلال درجة ضبط النفس في سلوكها؛ كلما مارست الدولة ضبط النفس، قل احتمال أن ينظر إليها على أنها تهديد من قبل دول أخرى وتواجه تحالفًا متوازنًا، وتحسن بيئتها الأمنية للاستمتاع ببيئة أمنية مستقرة، يجب على الدولة أن تعترف بوجود معضلة أمنية، وأن تكون على استعداد لاتخاذ تدابير للتخفيف منها: كلما فهمت الدولة ديناميكيات المعضلة الأمنية، وكلما كانت أكثر استعدادا عبر اتخاذ تدابير للتخفيف من ذلك، كلما زادت احتمالية التمتع ببيئة أمنية مستقرة[1].

بناءا على ذلك الموقع الجغرافي للدولة، مقوماتها وسلوكها الخارجي، أبرز عوامل تشكيل بيئتها الأمنية، فكيف تتفاعل هذه العوامل وتشكل البيئة الإقليمية للجزائر؟هذا ما سيتطرق إليه المطلب الموالي الذي يتضمن دراسة خصائص البيئة الإقليمية الجزائرية.

المطلب الثاني: خصائص البيئة الإقليمية الجزائرية

تعتبر دراسة وتحليل الفضاء الجيوسياسي من القواعد المهمة في التحليل الجيوسياسي، من خلال التركيز على دراسة إمتداد الأقاليم وانفتاحها على فضاءات جغرافية طبيعية وبشرية تتأثر بها وتؤثر فيهاومن خلال الدراسة الجيوسياسية للجزائر يمكن إستخلاص ما يلي[2]:

1. إمتداد قاري إفريقي يتضمن فضائين إقليميين مهمين :الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي؛
2. إمتداد بحري: من خلال الإنتماء إلى المتوسط؛
3. إمتداد وجداني: يتضمن الإنتماء للفضائين العربي والإسلامي.

---

(1) Shiping Tang ,Op Cit,p.06.

(2) منصور لخصاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات**.ط.1،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)،ص.42.

أولا-الفضاء المغاربي:

1. تحديد جيوسياسي للمغرب العربي:

يتكون مصطلح المغرب العربي من شقين:

- المغرب:

مصطلح لغوي له دلالة جغرافية، يقصد به الاتجاه الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة اتجاه شروق الشمس، والتي تسمى بالمشرق[1]، كما تدل كملة "مغرب" في اللغة العربية على "الغرب"، كإشارة لمجمل المناطق الواقعة غرب وادي النيل، أي بتعابير حديثة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)[2] ،من جهة أخرى يرى البعض أن كلمة "مغرب" تعني المملكة المغربية، ولكي يعطوا وصفا عامة للضفة الجنوبية من البحر المتوسط، فإن الباحثين والسياسيين أطلقوا عليه اسم المغرب العربي أو المغرب الكبير[3].

أما لفظ **العربي:** فهو إمتداد لحيز الدول العربية، وهو مفهوم حضاري أيديولوجي[4]، ويعتبر المغرب العربي جزءا من الأمة العربية، وهو الجناح الغربي المقابل للجناح الشرقي (المشرق العربي)[5].

ولقد عرفت المنطقة عدة تسميات كالمغرب العربي الكبير، وهو مفهوم له قيمة مادية كمية وذو خلفية سياسية محضة، ولا يرتبط بالقيم الأيديولوجية والحضارية[6]، ويذكر "بول بالتا Paul Balta" أن المغرب العربي الكبير من سنة 1910 إلى غاية 1964 كان يعرف بثلاث أقطار وهي: تونس، الجزائر، المغرب، أما ليبيا قد نُظر إليها على أنها دولة تتبع المشرق العربي وموريتانيا دولة إفريقية[7].

يقع المغرب العربي شمال القارة الإفريقية يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله **4837 كلم**، ويطل على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله **3146 كلم**، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا

---

(1) إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص.127.

(2) أمين سمير، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة: كميل داغر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 1981)، ص.07.

(3) Yves Lacoste, Magreb, **Peuple et Civilisation, Sous la Diriction de Camille et Yves Lacoste**, (ed), (Paris : la découverte, 1995), p.45.

(4) إسماعيل معراف، **مرجع سابق**، ص.147.

(5) صلاح العقاد، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971)، ص.171.

(6) معراف إسماعيل، **مرجع سابق**، ص.147.

(7) Paul Balta, **Le Grand Maghreb de L'indépendance à l'an 2000**, (Alger :La phonic, 1990), p.27.

مع كل من مصر والسودان، وغربا مع دول الساحل الإفريقي، أما فلكيا يمتد المغرب العربي ما بين خطي طول 25° **شرقا** و17° **غربا**، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37° **شمالا** و18°**جنوبا**، وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة تقدر بـ: **4.670.000 كلم²**، فالجزائر بصحرائها تحتل مساحة قدرها **2.381.741 كلم²**، ليبيا **759.540 كلم²**، المغرب يمتد على مساحة **445.050 كلم²**، أما تونس فتقدر مساحتها بـ **164.150 كلم²**، موريتانيا **1.030.700 كلم²** .[1]

2- الأهمية الجيواستراتيجية للمغرب العربي:

هذا الموقع الجغرافي المتميز أعطى للمنطقة أهمية جيواستراتيجية كبيرة، حيث يعتبر المغرب العربي محور تلاقي أربع أبعاد جيواستراتيجية هامة ومترابطة، بدءا بالبعد الإفريقي جنوبا، فالبعدالمتوسطي وامتداداته الأوربية شمالا، والبعد الشرق أوسطي شرقا، امتدادا إلى الخليج العربي وآسيا وأخير البعد الأطلسي غربا[2].

كما يشكل المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات إفريقيا، أوروبا وآسيا، مما زاد من أهمية المنطقة إستراتيجيا، إضافة إلى موقعها البحري المتميز المطل على البحرالأبيض المتوسط، جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة الدولية، كما يعتبر المغرب العربي ممرا رئيسيا للعمليات التجارية[3] ،وهو ما عبر عنه الكاتب الفرنسي "أندريه سيغفريد" André Siegfried بقوله: "كثير من الشعوب لها مواقع مفتوحة لا متناهية، تطل بها على الممكن وعلى المستقبل ومنها دول المغرب"[4].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، "وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، 03،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (1983)، ص.54.

(2) عبد الحليم بن مشري "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"،(أشغال ندوة بعنوان: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013)، ص ص 03-04

(3) Hatem Ben Salem, "Le Maghreb Sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale)", **Le Comité d'études de défense nationale**, N°07, Paris, (Juillet 1989), p p. 06.07.

(4) Jaune Despois, **l'afrique du Nord 1920-1930**, (Paris : 3 em ed, 1964), p.36.

3- موقع الجزائر من المغرب العربي:

نظرا لموقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى، تمثل الجزائر قلب المنطقة المغاربية، وقد أطلق عليها ولمدة طويلة اسم "المغرب الأوسط" [1] ،وتتميز الجزائر بمساحة شاسعة مقارنة بباقي الدول المغاربية **39,42** من المساحة الكلية للمغرب العربي، **19** مرة مساحة تونس و**05** مرات مساحة المغرب الأقصى، وترتبط مع الدول المغاربية بحدود برية شرقا، غربا وجنوبا بحدود طولها **6343 كلم²**، كما أن طول ساحلها **1200 كلم** على المتوسط جعل منها بوابة شمالية لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط، هذا وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي **1000.000 كلم²**، وما زادها أهمية غناها بالمواد الأولية والطاقوية المتنوعة (غاز، حديد، بترول، ليورانيوم، ذهب)، حيث تُقدر نسبة احتياطي، هذا الأخير بـ 173 طن وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عربيا بعد السعودية بـ 323 طن ولبنان بـ 286 طن) [2] ،أما إقتصاديا فيحتل الناتج المحلي الجزائري الخام المرتبة الأولى على المستوى المغاربي (128 مليار دولار سنة 2009)[3]، ولقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (169.99 مليار دولار في عام 2019)، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي4، كما تتمتع الجزائر بموارد بشرية وثقل سكاني، ويقدر عدد سكان الجزائر حوالي 43,9 مليون نسمة حسب إحصائيات جانفي 2020.[5]

إن الثقل التاريخي- السياسي، الاقتصادي، الجغرافي والسكاني، كلهامؤشرات أعطت الشرعية للجزائر لتبوء مكانة الزعيم الإقليمي للمغرب العربي، وهذا ما عبر عنه "**بالتوازن الطبيعي**" في المغرب العربي، بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة ويمنحانها وضعا قياديا إقليميا وحتى دوليا[6].

---

(1) Balta, **op cit** , p.81.

(2) KPMG, "guide Investir en Algerie" , Alger: KPMG Algerie SPA, 2010, p.24 .

(3) **Loc. cit**

(4) Trading Economics, "Algeria", le :22/10/2020, https://bit.ly/3oifJLm

(5) وكالة الأنباء الجزائرية، "عدد سكان الجزائر بلغ 43.9 مليون نسمة في يناير الماضي، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/22. https://bit.ly/31zJg9w

(6) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.41.

لقد شكل المغرب العربي في تصور القادة السياسيين في الجزائر منذ إستقلالها منطقة حيوية لأمنها، وهو ما عبر عنه الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" بقوله: "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار، تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر"[1] ،ومن أجل ذلك فقد عملت الجزائر حتى قبل نيل استقلالها على دعم علاقاتها مع الدول المغاربية، التي قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل هذه العلاقات أو على مستوى البيئة المغاربية ككل، أو على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي المتوسطي[2].

الوزن والثقل الجيو سياسي للجزائر جعلها تسعى للزعامة الإقليمية، غير أن سعيها لزعامة المغرب العربي تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور في نفس المنطقة الجغرافية[3] ،التي رأت نفسها تاريخيا لها الأحقية في الزعامة من حيث أن إحساس المغرب العميق بأنه من الناحية التاريخية، كان مركزا لمعظم الدول التي عرفها الإقليم وخصوصا الإسلامية منها، وأنه بقي على نحو خمسة قرون حتى بداية القرن العشرين في منأى عن السيطرة العثمانية والأوربية (ما عدا جيوب ساحلية سيطر عليها البرتغاليون والإسبان)، في حين ترى الجزائر نفسها أنموذجا للدولة الثورية الأكثر تجذرا في المغرب العربي والقارة الإفريقية، ولا ترى في المغرب إلا تعبيرا عن الدولة التقليدية التي هي في طريقها إلى الانقراض، ذلك أن المغرب يستند إلى التقاليد التاريخية، في حين أن الجزائر تستند إلى التاريخ المعاصر، ليثبت كل منهما حقه الشرعي في "الدولة المركزية"[4] ،وهو الهاجس الذي عبر عنه بكل وضوح ملك المغرب السابق **الحسن الثاني** بقوله: "إن تحركات الجزائر في المنطقة تشير إلى نزوعها للعب دور روسيا في المغرب العربي... لم أكن أسعى لمزاحمة الجزائر، ولكن لم أكن أقبل أن تزاحمني"[5]، ويضيف في معرض مقارنته بين المغرب والجزائر قائلا: "النفط يفرز عادة ما نسميه في علم الاجتماع "المجتمع النفطي"، وهذا المجتمع

---

(1) Yahia H. Zoubir, "Algerian-Moroccan Relations and Their Impact on The Maghribian Integration", The journal of modorn Africa studies, London, Vol 05, N° 03, (Autumn 2000), p.45.

(2) محمد السعيد أبو العامود، "العلاقات العربية –العربية في النصف الثاني من القرن العشرين"، **السياسة الدولية**، 139، (جانفي 2000)، ص.28.

(3) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص. 42،41.

(4) وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية – الجزائرية: العقدة الجيواستراتيجية"، **مجلة سياسات عربية**، 06، (جانفي 2014)، ص 34.

(5) **المرجع نفسه.**

كثيرا ما يحدث نوعا من الشيزوفرنينا السيكولوجية، فتصاب القيادة السياسية بجنون العظمة، وتنظر خارج حدود بلادها، لأن لها التمويل اللازم لإدارة النفوذ الوهمي"[1].

ومنذ ذلك الحين ظل التوتر محدد العلاقات البلدين، وتعتبر حرب **1963** بين البلدين نقطة تحول في بلورة التصور الأمني الجزائري، حيث أصبح المغرب تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري.[2]

إن استمرار التوتر بين البلدين (الجزائر والمغرب) ،أدى إلى تنافسهما على مختلف الأصعدة- المغاربية، العربية، الإفريقية والدولية ،سعيا وراء التأييد السياسي، وما زاد الوضع تأزما انفجار نزاع الصحراء الغربية **1976** بعد الانسحاب الإسباني واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الإقليم في غياب الجزائر ،ما جعلها تؤيد مباشرة جبهة البوليزاريو التي أنشئت في مطلع السبعينيات من قبل الصحراويين وقد كان الموقف الجزائري ينم عن أسباب دفاعية أكثر منها هجومية، فهي لم ترغب يوما في الحصول على منفذ على الأطلسي، بل كانت تدرك تماما حقيقة التوجهات التوسعية للمغرب حيال أراضيها، فالجزائر كانت عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب، وعلى الرغم من تراجع بعض موضوعات الخلاف، ومحاولات تطوير اتحاد المغرب العربي منذ 1989، وتكرار اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين إلا أن قضية الصحراء الغربية كانت الفيصل والمحدد لعلاقة الطرفين إلى غاية اليوم[3].

خريطة رقم(01) : موقع الجزائر بالنسبة للمغرب العربي

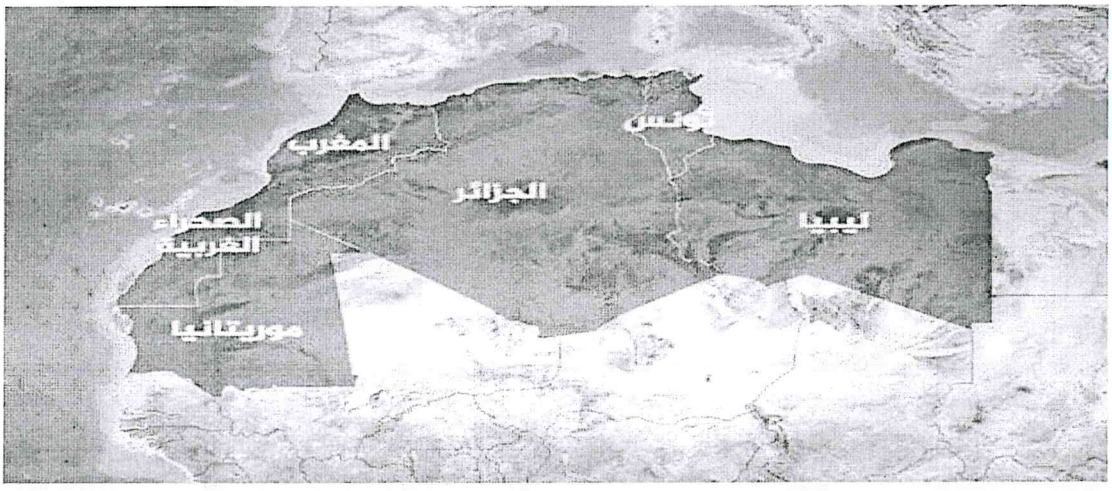

المصدر: https://bit.ly/2Zbmaot

(1) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص. 3،34

(2) **المرجع نفسه**، ص.42.

(3) **المرجع نفسه** ،ص ص. 42، 43.

ثانيا-الساحل الإفريقي:

1- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تسمية الساحل الإفريقي عربية الأصل، وتعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا، ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنيغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى أثيوبيا شرقا[1]، ويغطي منطقة انتقال بين الصحراء والسهوب بها مناخ متقلب يصعب من عمل الإنسان ويجعل من المجاعة وغياب الأمن الغذائي من الخصائص الأساسية لها[2].

أما التعريف الجيوبوليتيكي الموسع فيشمل قوس الأزمات الممتد من السودان إلى موريتانيا مرورا بالتشاد والنيجر ومالي وما وراء حدود الجزائر الجنوبية وصولا إلى المغرب والمحيط الأطلسي[3].

ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كلم^2، تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ 4830 كلم، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بـ 21930 كلم، وهي بذلك تعد أكبر الأقاليم في إفريقيا[4].

---

(1) Mahdi Taje, "sécurité et stabilité dans le sahel Africain", **occasionel paper**, collége de défence de L'OTAN, VDC, rome ,(19 Décembre 2006), p.06.

(2) عبد السلام يخلف، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية"،(ورقة بحث ملتقى حول:"الساحل ضمن استراتيجية القوى،الجزائر، 20مارس 2015)،ص.30.

(3) **المرجع نفسه**، ص.30.

(4) **المرجع نفسه**، ص.59..

خريطة رقم (02): توضح دول منطقة الساحل الافريقي

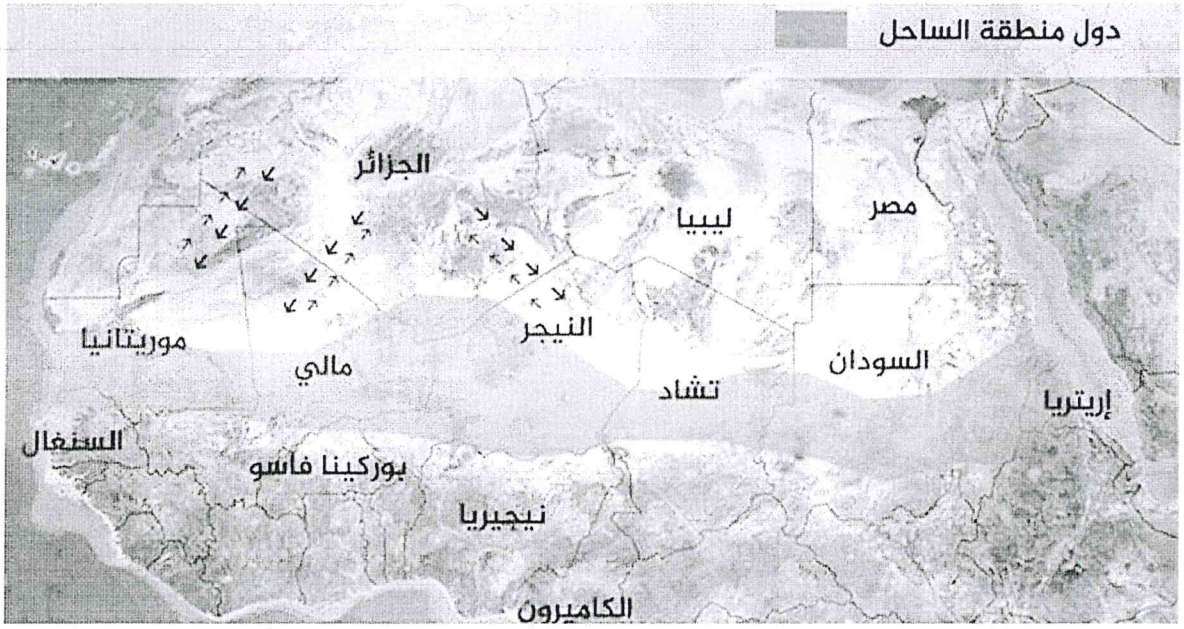

Source: « https://democraticac.de/?p=46858»

2- الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي:

تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي في أنها تعد منطقة حاجزة مانعة بين منطقتين جيوبوليتيكيتين هامتين، شمال إفريقيا الملاصق للبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وبين إفريقيا السوداء وتظهر أهميتها الحيوية بالنسبة للقوى الدولية المتنافسة عليها في أنها تعتبرها منطقة حيوية في منع توسع القوى الخارجية المنافسة (التنافس الأوروبي-الأوروبي، التنافس الأوروبي-الصيني-الأمريكي)[1].

تمثل منطقة الساحل الإفريقي في الأدبيات الجيوبوليتيكية منطقة الهلال الخارجي التي تحيط بالمنطقة الأوراسية باعتبارها منطقة القلب حسب ماكيندر وبريجينسكي، لذا فإن منطقة الساحل تقع في الدائرة الخارجية المحيطة بالمجال الحيوي ذو البعد العالمي-أوراسيا-، كما ينظر للساحل الإفريقي على أنه الظهير الخلفي للمنطقة الأورومتوسطية[2].

(1) مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي:الآليات والرهانات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق"، الجزائر، 15 أكتوبر 2012)،ص.28.

(2) **المرجع نفسه**، ص.29.

جدول رقم01: مناطق التماس المباشر والغير مباشر للساحل الإفريقي

مناطق التماس المباشر للساحل الإفريقي	مناطق التماس غير المباشر للساحل الإفريقي
منطقتي المغرب العربي وشمال إفريقيا	الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط
منطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي ودول غرب قارة إفريقيا	البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر
المحيط الأطلسي من بوابة موريتانيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي

المصدر: عبد الرحيم رحموني ويوسف قدور، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات، ط.1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)،ص.14.

يبين الجدول السابق الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال ما يتمتع به من موقع إستراتيجي محاذي لأهم المناطق التي تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليها.

إضافة لذلك تمتلك دول الساحل الإفريقي احتياطات نفطية كبيرة جعلتها في بؤرة الإهتمام العالمي لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية وإستراتيجية واقتصادية متنامية، فالساحل اليوم يعتبر بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط، فالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي حيث يرى فيليب لوبيز Phelipe Lopes بأن منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى وصولا إلى السودان تمثل محور صراع بين القوى الكبرى، حيث تصل 70 % من نسبة الإحتياطي الإفريقي في نيجيريا بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الدول المنتجة للنفط OPEC كما أنها تستحوذ على 189 ترليون قدم مكعب من إحتياطي الغاز، في المقابل سعت نيجيريا إلى رفع مخزونها من النفط إلى 40 مليار برميل وتسعى لرفع قدرتها الإنتاجية بحلول 2020 إلى 740 ألف برميل يوميا[1]، كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لاسيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذه المنطقة صحراوية[2].

---

(1) عبد الرحيم رحموني ويوسف قدور، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات،ط.01.(عمان: مرك الكتاب الأكاديمي، 2019)،ص ص، 16.15.

(2) عبد الحق بورحلي، **مرجع سابق**، ص.504.

ولقد بدأت القوى الكبرى تولي أهمية لمنطقة الساحل التي تتكاثر فيها مشاكل متنوعة وذات مصادر متعددة أهمها[1]:

أ. **فشل الدول:** الوضع الحالي في منطقة الساحل الإفريقي هو نتاج تراكم مجموعة من العوامل الأزماتية التي لم تتمكن الدول من تجاوزها، وأصبحت تهيمن على السياسات المحلية وتعيقها، لعل أهم أسبابها الهيمنة الاستعمارية التي كسرت أو قلبت الأنظمة الهرمية للسلطة التقليدية، وجمعت أو فصلت بين القبائل برسم حدود لا تراعي الواقع الاجتماعي، إضافة إلى وجود النظام العشائري القبلي والتفاوت الواضح للطبقات.

لهذا لم تتمكن الدول الحديثة من من بناء دولة القانون التي تقوم على المساواة وتضمن تكافؤ الفرص، حيث بقيت هذه الدول حبيسة الماضي ولم تتمكن من رسم معالم التعايش الجديد في الداخل والخارج.

ب. **العسكرة:** إن استمرارية النزاعات والأزمات تؤدي حتما إلى عسكرة الدول التي تجد نفسها محصورة بين التمرد الداخلي والهجمات العسكرية الخارجية، حيث تتدخل القوى الخارجية في النزاعات المحلية مضيفة لها بعدا جديدا، وهذا ما يصعب الحوار ويقضي على فرص اللجوء إلى التسوية السلمية ويدعم قانون القوة والعنف.

ج. **الفقر:** من بين الخصائص المميزة لدول الساحل تدهور الاقتصاد وضعف وتآكل البنى الاجتماعية والتربوية، تذبذب إيرادات الموارد الزراعية إضافة إلى انتشار البطالة والفقر كعوامل إحباط وهذا ما يخلق بيئة مواتية لحركات التمرد والانفصال وكل أشكال التطرف.

3- أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي والحزام الأمني الجنوبي للأمن الوطني الجزائري ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال أهمية هذا الامتداد، أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية فلا

(1) عبد السلام يخلف،**مرجع سابق**،ص ص،31.32.

يمكن تجاوز حقيقة كون الجزائر بلدا إفريقيا، بل والبوابة الشمالية لإفريقيا، وأحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الاستراتيجي (الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا)، وأكبر بلدانها مساحة بعدما تم تقسيم السودان[1].

إن الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، جعلت وبشكل متزايد من التفكير الجزائري مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات وسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز **6343 كلم** تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا، غربا وجنوبا[2].

للجزائر مصالح استراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي نظرا للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر، كما أن الساحل الإفريقي امتداد طبيعي للصحراء الجزائرية، إضافة إلى الهوية الثقافية والرواسب التاريخية والسياسية الموجودة بين الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي[3].

يعتبر الساحل الصحراوي بخصوصياته وتناقضاته وصراعاته من الناحية الجيواستراتيجية خط واصل بين البحر المتوسط وإفريقيا، وهذا ما جعله يواجه تحديات تتجاوز في خطورتها حدود الدول فالتحولات الدراماتيكية التي تعيشها منطقة الساحل (مالي، ليبيا) والاضطرابات الأمنية متعددة الأطراف تستلزم من الجزائر صياغة استراتيجية محكمة وفي عدة مجالات[4].

يمكن أن نحدد أهمية الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي في النقاط الأساسية التالية[5]:

- يمثل السّاحل الإفريقي العمق الإستراتيجي للجزائر، والفضاء الأمني المهتز لها، نظرا إلى الحدود الواسعة التي تربط الجزائر بدول الساحل من جهة، وضعف أدائها الأمني الداخلي من جهة أخرى.

---

(1) منصور لخضاري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي،" **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، 06(جوان 2012)، ص.59.

(2) عبد الحق بورحلي، **مرجع سابق**، ص.505.

(3) Belkacem Iratni, Security Challenge and Issues in The Sahelo-Saharan Region The Algerian Perspective, Friedrich-Ebert-Stiftung, Bamako Office, 2016.

(4) نسيم بلهول، محررا،**الأبعاد الإستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي،حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، ط.01، (عمان:دار الحامد،2016)، ص.504.

(5) حفيان عبد الوهاب، "عومل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل"، المركز الديمقراطي العربي، 30 ماي 2017، تم تصفح الموقع: 2020/09/07. https://bit.ly/2R52Jt6

- الخبرة الأمنية والعسكرية الجزائرية البارزة في مكافحة الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة مقارنة بدول الميدان الأخرى، باعتبار هاتين الظاهرتين من أبرز معوقات بناء الأمن والتنمية بمنطقة الساحل.
- بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية الرّاهنة، فإن الجزائر تمثل أكثر دول الميدان استقرارا سواءٌ من الناحية السياسية أم الأمنية.
- تمثل الجزائر من الناحية الاقتصادية، أكثر دول الساحل الإفريقي إتزاناً واستقراراً، ما يمكنها من رسم سياسات تنموية بالمنطقة أكثر، ويمكنها أيضاً من الضغط السياسي باتجاه إستصدار قرارات إقليمية ودولية في هذا المجال.

ثالثا- الفضاء المتوسطي:

1- المتوسط: دراسة جيوسياسية -جيو استراتيجية :

يستمد مصطلح "المتوسط" (Méditerranée) أصوله من اللاتينية التي يدل فيها على معنى الوجود في الوسط (وسط الأرض)، ويقصد به البحر الذي يتوسط اليابسة المشكلة للعالم القديم، يمتد البحر المتوسط على مساحة تقارب 2.966.000 كلم^{2}وتتقاسم شواطئه عشرون دولة وهي:[1]

- ثماني دول عربية: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر،فلسطين، لبنان وسوريا؛
- دول إسلامية غير عربية: تركيا؛
- كيان معادي: الكيان الصهيوني؛
- وكثيرا ما يضم إليه الأردن على الرغم من أنه بلد غير متوسطي.

لقد شكل المتوسط فضاءا لتقاطع واتصال العديد من الشعوب والحضارات، بل أكثر من ذلك كان مسرحا لنزاعات وصراعات دامية ومستمرة ومتعاقبة من أجل بسط السيطرة عليه[2] ،فقد تعاقبت عليه عدة حضارات منذ بداية التاريخ، جعلت المتوسط مهد ميلاد أعرق الحضارات مثل: الحضارة الهيلينية، الفرعونية، حضارة ما بين الرافدين، الفينيقية، الإغريقية، الرومانية، الحضارة العربية الإسلامية، وكذا

(1) منصور لخضاري،السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات، **مرجع سابق**، ص.49.

(2) Paul Balta, "Diversité et complémentarité des cultures interdépendance des destins", in : Maurice Rieutord et Loic Tribot, **La Spiére, le bassin méditerraneén: un espace en quête de sens**,(Paris : éditions publisud, 2000), p.15.

الحضارة الأوربية المعاصرة، وقد شكلت هذه الحضارات نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة الإيجابية منها والسلبية[1] ،كما تعتبر منطقة المتوسط أرض الديانات السماوية الثلاثة: الإسلام، المسيحية، اليهودية، وقد وصف المتوسط بأنه منبع النور كونه ذو طابع حضاري جوهري يجمع بين مختلف الحضارات والثقافات[2].

إلى جانب أهمية الموقع الجيوسياسي للمتوسط ،وكذا أهميته حضاريا ،نجد أنه يتمتع ويحتوي على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثورات خاصة في الغاز والنفط، اللتان تزخر بهما دول جنوب المتوسط (ليبيا، الجزائر)، ودول الخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي)، وكذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمانستان، كزاخستان)، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوربا الغربية والولايات المتحدة ،مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة: الأطلسي، الهندي والهادي، يمكن القول أن البحر المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[3] ،مما جعل القوى الكبرى تتسابق نحو السيطرة على المنطقة وثرواتها وجعلها تحت نفوذها بما يضمن لها مصالحها الاقتصادية واستمراريتها.[4]

---

(1) عبد العلاء الزوي، **السلم والأمن في البحر المتوسط**، (طرابلس: (د.د.ن)، 1998)، ص.09.

(2) نجدي الجزار، "المتوسط: بحيرة سلام"، **معلومات دولية**، دمشق، مركز المعلومات القومية، 52، (أوت 1997)، ص.08.

(3) محمد أزهر سعيد السماك، " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربي ومستقبله"، **المستقبل العربي**، ع 162، (أوت 1992)، ص.26.

(4) محمود مرسي، **دراسات الجغرافيا السياسية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص.453.

خريطة رقم (03): توضح الدول المتوسطية وفق المعيار الجغرافي

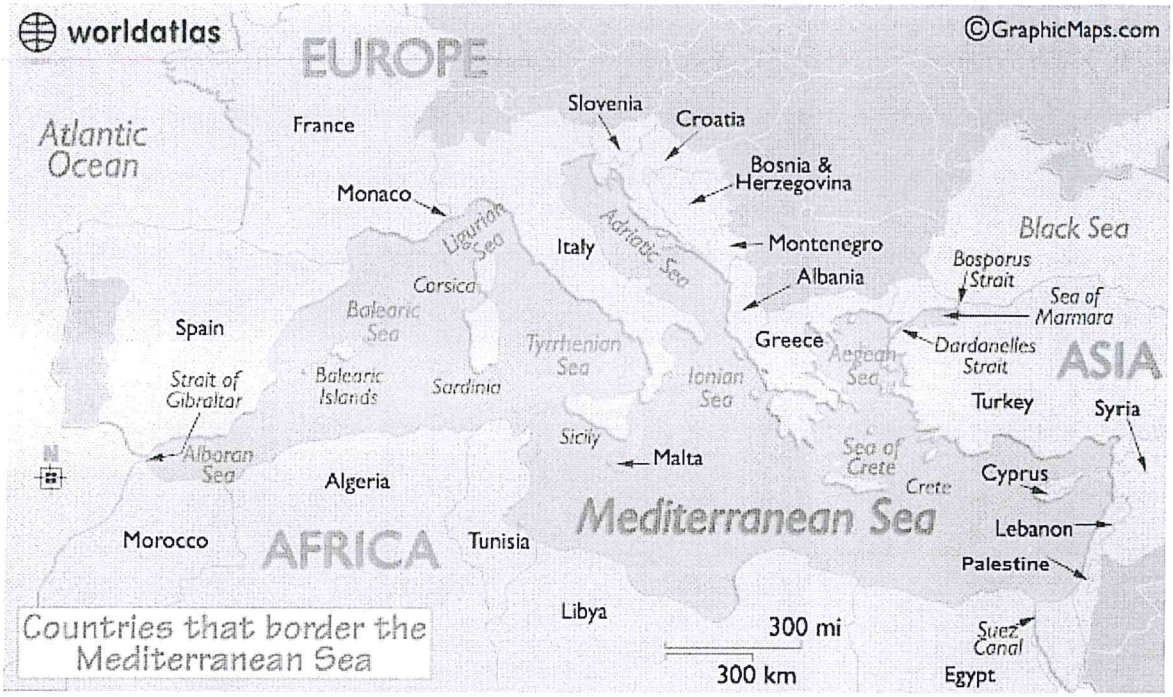

Source: «https://www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm»

2- البعد المتوسطي للأمن الوطني الجزائري:

لم تكن الجزائر يوما بمعزل عن تفاعلات المتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة (**814 ق م**)، إلى غاية الحملة الفرنسية (**1830**) مرورا بحملات الرومان، الوندال، البيزنطيين والعثمانيين [1]، شكل المتوسط الجهة الوحيدة التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، وقد شهدت الجزائر عبر فترات تاريخية متعاقبة مراحل من الغزو والاحتلال، المقاومة والاستقلال ،ومن المنظور الجيوسياسي شكل الجناح الشمالي (المتوسطي) قبل وبعد الاستقلال انكشافا بالنسبة لأمنها، فبغض النظر عن الفتح الإسلامي الذي جاء برا من الشرق، فإن كل الغزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط، فمثلا بين 1505-1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى حوالي مائة حملة عسكرية غربية (إسبانية، فرنسية، إنجليزية، هولندية، أمريكية، فنلندية ودانماركية) ،انتهت بالحملة الفرنسية واحتلالها للبلاد ،هذا التاريخ من الغزوات المتتالية، والذي جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الأمن الجزائري[2] ،وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة لأمن الجزائر، إلا أنه لم يحظ منها بذلك

(1) صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م - 1962 م)**،(الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 15-18.

(2) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.46.

الاهتمام كما حظيت به الدائرة الغربية – البرية من حدودها[1]، وظل المتوسط لسنوات البعد الغائب في دوائر أمنها الوطني لسببين: [2]

- كما ذكر آنفا انكشاف جبهة المتوسط وتاريخ الغزوات المتتالية عن طريقه؛
- حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، وهذا ما يفسر تحركها الجيوسياسي افريقيا، نظرا لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربيا (قضيتي الحدود مع الغرب والصحراء الغربية).

مع منتصف التسعينيات، بدأت الجزائر تدرك وتُولي أهمية للدائرة المتوسطية، وقد تكرس ذلك مع دستور 1996، حيث جاء في ديباجته بأن: "الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وافريقية" [3]،والملاحظ أن البعد المتوسطي سبق في الترتيب البعد الإفريقي، مما يشكل قطيعة مع التراتبية المعتادة، وهذا يدل على مدى إدراك الجزائري لجغرافيتها في المتوسط.

يرجع الاهتمام الجزائري بالمتوسط سيما في هذه الفترة إلى ثلاث عوامل رئيسية: [4]

- الانفتاح السياسي في الجزائر، مما سمح بنوع من التصالح مع التاريخ، وتقبل فكرة متوسطية الجزائر، لأن الاستقطاب الأيديولوجي محليا وعربيا ودوليا للجزائر حال دون إدراج المتوسط في دوائر التحرك الجيوسياسي لها، كون المتوسطية وظفها المستعمر لمحو الهوية العربية والإسلامية للجزائر، ما جعل الخطاب السياسي للجزائر يقصي البعد المتوسطي.
- نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، ونهاية المواجهة الأيديولوجية فتح صفحة جديدة للعلاقات مع الغرب.

---

(1) Bahgat Korany, "from revolution to domestication", The Foriegn Policy of Algeria, in: Bahgat Koramy , Alie Hillal Dessouki, (eds) **The Foreign policies of Arab states, the challenge of change**, (Boulder, westview press, 2nd ed 1991), p.142.

(2) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.50.

(3) **المرجع نفسه**، ص.50.

(4) **المرجع نفسه**، ص.53.

- التوجه الأورو أطلسي جنوبا وما انجر عنه من مخاطر تدخل في المنطقة خاصة وأنه جاء في وقت كانت فيه الجزائر في خضم دوامة من العنف الداخلي من جهة، وكذا تتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية إقليميا من جهة أخرى مما اقتضى الاستجابة لها.

لقد أصبحت الجزائر تدرك أهمية البعد المتوسطي لأمنها الوطني، وقد جاء في تقرير لهيئة الأمم المتحدة تحول مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،شرحا للمقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة، إذ تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات الأمنية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 38/55 المعنون بـ "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، المؤرخ في نوفمبر 2000، كما أشار التقرير إلى أن الجزائر تتعاون وتشترك على الدوام في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ أنه يتعلق بخيار استراتيجي تعتزم الاضطلاع به بالكامل، ويشهد هذا الموقف على اقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تسهم في جعل هذه المنطقة منطقة استقرار وأمن ومنطقة للتمتع بالأمن المشترك والرخاء[1].

لقد شكل المتوسط على مر العصور، هاجسا أمنيا وجبهة انكشاف للأمن الجزائري، ولأن الجزائر لا تعترف فقط بالأمن في بعده العسكري، بل تؤمن بالمفهوم الشامل للأمن بمختلف أبعاده، فقد أصبحت تدرك ضراوة التهديدات خاصة الاقتصادية منها، فأمن الاقتصاد الجزائري (الطاقوي خاصة) اليوم مرهون بالإستقرار، ذلك أن كل المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوربا (نحو إيطاليا وإسبانيا)، يجعل طرق تصدير هذه الطاقة منكشفة في وجه جملة من التهديدات[2].

---

(1) منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، A/56/153، 3 جويلية 2001، ص.02.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.47.

من خلال عرضنا للبيئة الإقليمية للجزائرية يمكن تلخيص أهم خصائصها ومياتها فيما يلي:

1- تداخل الإقليم الجيوسياسية الفرعية:

تتميز البيئة الإقليمية للجزائر بمجموعة من الخصائص الجيوسياسية، وهذا ما جعلها تحتل مكانة هامة في استراتيجيات القوى الكبرى إضافة إلى التداعيات التي أفرزتها التفاعلات في هذه البيئة الإقليمية حيث أن البيئة الإقليمية الجزائرية عبارة عن مجموعة دوائر سياسية متداخلة، فالجزائر لها عدة دوائر جيوسياسية فهي تنتمي إلى الفضاء المغاربي الساحلي، الفضاء المتوسطي، والفضاء العربي وهذه الدوائر مترابطة حيث أن التفاعلات التي تحدث في دائرة جيوسياسية معينة تمتد آثارها إلى الدوائر الجيوسياسية الأخرى.

أتاح الإمتداد الافريقي للجزائر فضائين جيوسياسيين هامين خاصة ما تعلق بالمسائل الأمنية والاستراتيجية وهما[1]:

أ. **الفضاء المغاربي:** ويعبر عنه في بعض الأدبيات ب "شمال افريقيا" والتي كان يقصد بها دول الجزائر وتونس والمغرب ثم توسع لاحقا ليشمل ليبيا وموريتانيا في اطار ما بات يعرف ب "المغرب العربي الكبير".

ب. **فضاء الساحل الإفريقي:** يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، واعتمادا على المعيار الجغرافي القائم على المحددات الطبيعية للأرض يشمل الساحل الإفريقي المنطقة الصحراوية كلها سواءا كان امتدادها عبر دول كل أراضيها صحراوية مثل:مالي، النيجر وموريطانيا،أم كان مجرد جزء من امتدادها صحراويا مثل: الجزائر وليبيا.

2- التنافس الدولي في شمال إفريقيا وغياب المهيمن الإقليمي

الموقع الجغرافي الإستراتيجي لشمال أفريقيا يعطي أهمية حيوية لبلدانها في الاستراتيجيات الكبرى للجهات الفاعلة العالمية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، لم تبقى فرنسا الممثل الأجنبي الوحيد المؤثر في المنطقة، خاصة مع تنامي الاهتمام الأميركي بالمنطقة بشكل حصري منذ أحداث 11 سبتمبر، في

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق** ص– ص، 43 – 47.

حين أن الانتعاش الجديد للقوى الصاعدة للشرق قد أدى إلى ظهور منافسين جدد على خشبة شمال أفريقيا، مثل روسيا والصين، حتى تركيا هي أيضًا جهة فاعلة مؤثرة في المنطقة[1].

بالرغم من الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي على أراض قاحلة، ودول فقيرة، ومجتمعات متخلفة ومتصارعة عرقيّاً وإثنيّاً، فإنّ المنطقة شكّلت مركز رهاناتٍ استراتيجيةٍ وحيوية، لكونها غنية بالثروات الطبيعية، والمصادر الحيوية، والطاقوية خاصّة، وبالقراءة الجيواستراتيجية تعتبر هذه المنطقة نقطة امتداد جغرافية وحضارية، وعلى قدرٍ كبيرٍ من الأهمية الاستراتيجية، نظراً لتواصلها مع شمال إفريقيا، إفريقيا ما وراء الصحراء، ما أنتج اهتماماً متزايداً وكبيراً بها لدى القوى الكبرى، وبخاصة فرنسا: بالاعتماد على المحدّد التاريخي، والولايات المتحدة الأمريكية: بناءً على المعيار الواقعي، إضافة إلى الصين: بناءً على معطيات اقتصادية بحتة، ودول أخرى صاعدة: تسعى لتحقيق النفوذ في عمق القارة الإفريقية[2].

إن ما يميز علاقة الجزائر بهذه القوى هو قدرتها الدبلوماسية على الحفاظ على مسافة واحدة من جميع القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين، تتمتع الجزائر، إلى جانب هذه الدول الثلاث التي لديها استراتيجيات منافسة قوية في العالم، بشراكة استراتيجية أنقذت الجزائر من الانخراط في الاستقطابات الثنائية والصراعات على المحاور، كما يحدث لمعظم البلدان في "الشرق الأوسط" اليوم. روسيا هي المورد الرئيسي للأسلحة الجزائرية، بينما الصين هي المستثمر الأول في البلاد، التي تفوقت على فرنسا منذ عام 2012، مع كلتا القوتين، تتمتع الجزائر بعلاقات تاريخية عميقة منذ أيام الاحتلال الفرنسي، أما بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يُنظر إلى الجزائر على أنها شريك مهم في الحفاظ على الاستقرار الأمني في منطقة شمال أفريقيا خاصة بعد أن واجهت هذه البلدان مؤخراً مشاكل

---

(1) Djallel Khechib," Why Algeria is Arming Itself Militarily?", September 10, 2018, le : 04/12/2018. https://bit.ly/2SFMt2g

(2) سمير قلاع الضروس، " التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/09/07. https://bit.ly/2F0cDd8.

أمنية متعددة (فشل الدولة في ليبيا) على الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط ما تسبب في انتشار الإرهاب العابر للحدود الوطنية[1].

2- إقليم مضطرب: الأزمات في البيئة الإقليمية الجزائرية

تعيش الجزائر في ظل وضع إقليمي ودولي مضطرب، فحالة اللاأمن واللااستقرار تسود منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو الأمر الذي له بالغ الأثر على والأمن والاستقرار الوطنيين، ما يجعل الجزائر في عهد الجمهورية الثانية تواجه جملة من التحديات الإقليمية، ولعل أبرزها وأكثرها تهديدا افرازات الأزمة الأمنية الليبية، وتنامي العداء المغربي ضد الجزائر المدفوع من فرنسا وإسرائيل. تعتبر منطقة المغرب العربي بمثابة العمق الاستراتيجي للجزائر وأول دوائر الأمن الوطني الجزائري، لذلك فوجود بيئة أمنية إقليمية مضطربة له تأثير بالغ الخطورة على الأمن الوطني الجزائري[2].

كما أن الحدود بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام 1994، والعلاقات متوترة بسبب أزمة الصحراء الغربية، وإلى الجنوب، تشترك الجزائر في حدود كبيرة جداً مع مالي (1376 كم) والنيجر (956 كم)، وهي معروفة أيضاً بنشاط الجماعات الانفصالية والإرهابية التي تمر بسهولة على طول الساحل الإفريقي مثل انفصالي "الأزواد" و" الطوارق"، التي تريد أيضًا إقامة دولة تضم جزءًا من حدود الجزائر الجنوبية، لذلك فإن الأراضي الجزائرية الشاسعة والحدود المشتعلة المحيطة بها (7000 كيلومتر من الحدود البرية) تتطلب منها أن تكون جاهزة دائمًا، خاصة بعد حادث أخذ الرهائن في "محطة الغاز الطبيعي تيجنتورين" في منطقة عين أميناس في عمق الصحراء الجزائرية في عام 2013[3]

3- المعضلة الأمنية الجزائرية المغربية:

يعتبر التوتر بين الجزائر والمغرب بأنه سباق تسلح يدفع كلاهما إلى اتخاذ بعض الإجراءات الدفاعية، الجزائر هي البلد الأفريقي الأكثر تسليحا فهي تتلقى 45٪ من الأسلحة التي تستوردها القارة بأكملها، وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم السنوي (2017)، ويشير التقرير أيضاً إلى أن ميزانية الدفاع الجزائرية حافظت على مستواها خلال السنوات الماضية حيث قدرت بمبلغ 10.1 مليار دولار في عام

---

(1) Djallel Khechib, **Opcit.**

(2) أنيس عبدالوهاب بن أحسن، "الجزائر والتحديات الإقليمية"، تم تصفح الموقع يوم: https://bit.ly/3egU5m0.2020/06/13

(3) Djallel Khechib, **Opcit**.

2017، لتحتل المرتبة 20 في العالم والثالثة في العالم العربي بينما تقدر ميزانية الدفاع في المغرب بـ 3.4 دولار. مليار ورتبة 55 عالميا، الفجوة العسكرية كبيرة جدا بين البلدين لصالح الجزائر ولهذا لا يمكن وصف التوتر بينهما بأنه سباق تسلح، فالمفهوم الأكثر ملاءمة هنا هو "المعضلة الأمنية[1].

يمكن القول أن الصحراء الغربية هي الساحة التي تتنافس فيها الجزائر والمغرب من أجل الحصول على وضع إقليمي في حين تعتمد الجزائر على ميزانية ضخمة مخصصة للإنفاق العسكري بفضل ثروتها النفطية، يعتمد المغرب على حياكة شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية لحصار الجزائر. (على سبيل المثال، الاعتراف ب "دولة إسرائيل" وإقامة سفارتها على أراضيها في الوقت الذي تعتبر فيه الجزائر ذلك خطًا أحمر)، فإن المشاريع الغربية التي قد ترفض الجزائر المرور بها في شمال إفريقيا، قد يتم الموافقة عليها من قبل المغرب بسهولة (على سبيل المثال، مشروع الطاقة الشمسية الألماني). أيضا هناك سابقة تاريخية سلبية في ذاكرة صانعي القرار الجزائريين عند المحاولة الفاشلة من المغرب لغزو الأراضي الجزائرية المجاورة في عام 1963 في ما يسمى بـ "**حرب الرمال**" ومنذ ذلك الحين كانت الجزائر تستعد عسكريا وتنفق مبالغ ضخمة من المال على التسلح لتفادي تكرار سيناريو مماثل في المستقبل إذا تغير ميزان القوى يوماً ما لصالح المغرب[2].

(1) Ibid.
(2) Ibid.

كما تجدر الإشارة إلى تنامي النزعة العسكرتية المغربية، بدعم فرنسي إسرائيلي،في مسعى لتقويض الامن والاستقرار في منطقة المغرب العربي،وذلك عبر السعي لتغيير التوازن الإستراتيجي الإقليمي، وهو ما تجلى بقيام الجيش الملكي المغربي بأكبر مناوراته العسكرية في تاريخه بالقرب من الحدود الجزائرية، أمر سبقه صفقة تسلح كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. رغم ذلك يبقى تغيير التوازن الإستراتيجي الإقليمي القائم بين الجزائر والرباط أمر صعب التحقق على الامد القريب، ذلك أن استمرارية التوازن الإستراتيجي ترتكز بصورة رئيسية على المقوم العسكري الذي يرجح كفة الجزائر فالمغرب تمكن من تحقيق التوازن الإستراتيجي مع الجزائر نظرا لتفوقه في المقوم الاقتصادي الذي يعتمد على تجارة المخدرات والسياحة المشبوهة، بالإضافة إلى اعتماده على فرنسا، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية للعب دور الموازن العسكري الخارجي لضمان استمرارية هذا التوازن، لكن مع تنامي النزعة العسكرتية المغربية وتوجه الرباط لخوض سباق نحو التسلح مع الجزائر يجعل الحذر الإستراتيجي أمر أكثر من ضروري[1].

المبحث الثالث: مقومات الأداء الإستراتيجي الجزائري

يقصد بالأداء الإستراتيجي السياسات العسكرية والإقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول لتحقيق أهدافها وتأثير ذلك في التوازن الإستراتيجي كما ويعد الأداء الإستراتيجي جزءا مكملا لاستراتيجيات الدول فعلى ضوءه تقاس الخطط والنماذج[2].

كما يمكن القول أن الأداء الإستراتيجي هو تنفيذ مجموعة من السياسات لتحقيق أهداف الدولة.

يؤدي الأداء الإستراتيجي دورا فاعلا في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية، التي تشهد بيئتها الأمنية تقلبات في أوضاعها ضمن سلسلة تفاعلات عديدة، من جهة والمؤثرات الخارجية من جهة ثانية، وطبيعة معطياتها (الجيوسياسية) والجيو – اقتصادية وجهة ثالثة، إضافة إلى الأزمات والحروب التي تعيشها دول الجوار الإقليمي الجزائري.

يعتمد الأداء الإستراتيجي للدولة على مجموعة من المقومات والمحددات الجيوسياسية الاقتصادية الاجتماعية، والعسكرية.

---

(1) أنيس عبد الوهاب بن أحسن، **مرجع سابق**.

(2) فراس الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، ط.01،(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص.129.

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية للأداء الإستراتيجي الجزائري

العوامل الجغرافية المتمثلة في الموقع، المساحة، الموارد الطبيعية، التضاريس والمناخ تعتبر عنصرا أساسيا في تحديد السياسة الخارجية للدولة، ولذا حظيت هذه العوامل باهتمام كبير على المستويين النظري والعملي في مجال الدراسات والممارسات الإستراتجية، وقد إعتبر "**نابليون بونابرت**" **Napoleon Bonaparte**"، أن سياسة أي دولة تكمن في جغرافيتها، كما أكد "**إيف لاكوست**" **Yves Lacoste**، على أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب[1].

أولا- جغرافية الجزائرية الطبيعية والبشرية:

تتوفر الجزائر على جملة من الإمكانيات الطبيعية التي تؤهلها لتكون دولة محورية إقليميا وعالميا، كما تمكنها من الخوض في أي إستراتيجية وعلى جميع المستويات، فجغرافيتها ومواردها الإقتصادية، وكذا ديمغرافيتها وتركيبتها كلها عوامل من عوامل قوتها.

الجزائر جمهورية ديموقراطية شعبية تقع شمال غرب إفريقيا بين خطي طول 12 درجة شرقا و9 غربا، ودائرتي عرض 37 شمالا و19، تبلغ مساحتها 2.381.741 كم [2]، تطل الجزائر على واجهة شمالية بحرية متوسطية تمتد 122 كم، ولها حدودو برية تمتد 6343 كم، وتتجاور مع سبع دول حدودية وهي كما يلي:[2]

أ. من ناحية الشرق: تونس بشريط حدودي طوله 965 كم، وليبيا بشريط حدودي طوله 982 كم.

ب. من ناحية الجنوب: مالي بشريط حدودي طوله 1376 كم، النيجر بشريط حدودي طوله 956 كم، موريتانيا بشريط حدودي طوله 463كم .

ج. من ناحية الغرب: الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بشريط حدودي طوله 42 كم، المغرب بشريط حدودي طوله 1559 كم .

---

(1) Yves Lacoste, **La Geographie caserte D'abord la guerre et la decouverte**,(Paris : P.U.F,1985), p p.10,11.

(2) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، 2015، ص ص.38،37

خريطة رقم (04): الموقع الجغرافي للجزائر

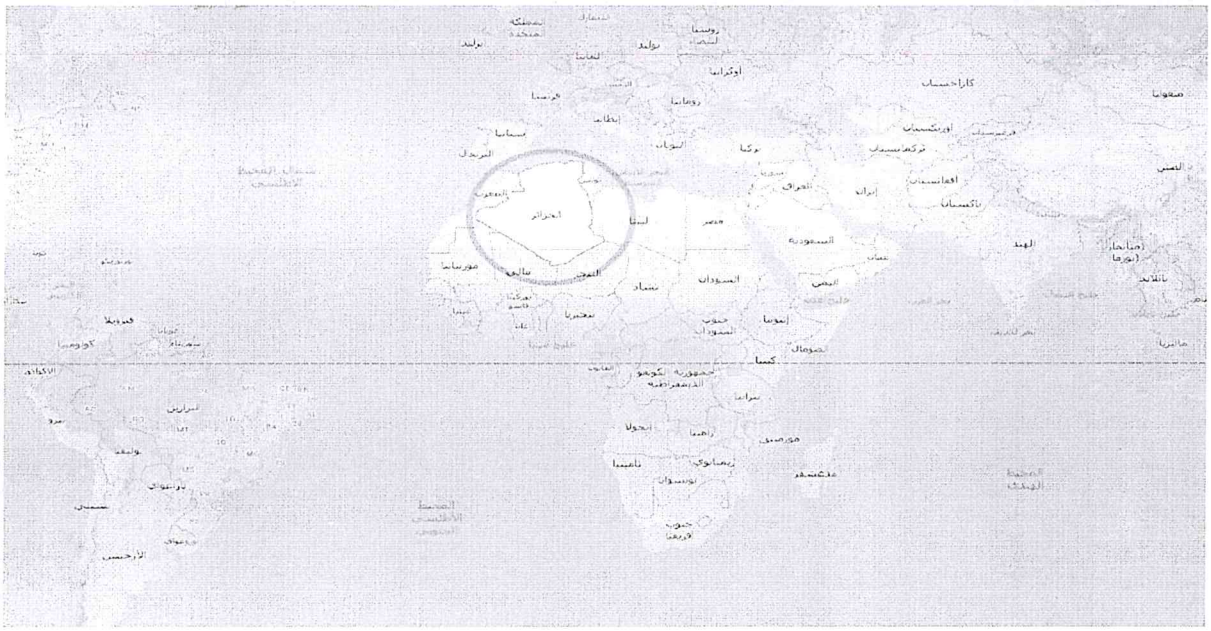

المصدر: https://bit.ly/383CcpJ

هناك مفارقة جزائرية حيث أن أكبر بلد في إفريقيا والعالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يحتوي على موارد طبيعية وبشرية مهمة، مع وجود الجيش السابع والعشرين في العالم من بين الـ 126 دولة التي تم جردها، يضيف موقعًا جغرافيًا مثاليًا إن مفترق طرق أوروبا والبحر المتوسط والساحل والشرق الأوسط لم يحقق بعد مرتبة "الدول الناشئة" و"القوة الإقليمية."[1]

هناك نقاش وجدال أكاديمي حول مدى اعتبار الجزائر قوة إقليمية، فالبنظر إلى جانب المقومات والإمكانيات التي تمتلكها الجزائر يمكن القول أنها تعتبر قوة إقليمية، ولكن الواقع يثبت أنها بحاجة إلى تحويل هذه المقومات الضخمة إلى مقدرة تجسد من خلالها وصف القوة الإقليمية على أرض الواقع، ورغم ذلك لا يمكن تجاهل المقومات الضخمة التي تمتلكها الجزائر خاصة في المجال الإقتصادي والعسكري.

لقد أنتج الموقع الجغرافي المتغذي من امتداد المساحة تنوعا في الطبيعة التضاريسية، حيث تنقسم إلى ثلاث أقاليم من الشمال إلى الجنوب كالتالي:

أ. **منطقة التل:** التي يمتد فيها سلسلة جبال الأطلس التلي، على طول 1000 كلم، وعرض 150 كلم، تفصل بين البحر المتوسط ومنطقة الهضاب العليا، والتي تنتشر فيها جبال تلمسان،

(1) Liess Boukra , K Algérie 2015 : Un paradoxe géostratégique, Le : 18/06/2020, https://bit.ly/3dcV1Hw

قسنطينة، جبال جرجرة وفيها توجد أعلى قمة جبلية (قمة لالة خديجة 2308 م)، يحيط بهذه المنطقة السهول التي تتمركز فيها أغلب التجمعات السكانية، كسهل سيبوس بالشرق، سهل متيجة بالوسط، وسهل مستغانم بالغرب [1].

ب. **منطقة الهضاب العليا:** تتواجد على إرتفاع 800 إلى 1000 م، تمتد على طول 500 كلم[2] وعرض 250 كلم، وهي المنطقة التي تفصل بين منطقتي التل الواقعة شمالا ومنطقة الصحراء الواقعة في الجنوب [3].

ج. **منطقة الصحراء:** تفصل جبال الأطلس الصحراوي بين منطقة الهضاب العليا والمناطق الصحراوية الجنوبية من الوطن، وبهذه المنطقة تقع قمة "تاهات" بجبال الأهقار بولاية تمنراست، أعلى قمم الجزائر على إرتفاع 2918 م على مستوى سطح البحر [4].

لقد أدى تنوع التضاريس إلى تنوع المناخ إذ نجد:[5]

- **المناخ المتوسطي:** المتميز بفصوله الأربعة وبالاعتدال عموما في حرارته صيفا، وبرودته شتاءاً، وتعتبر منطقة "**الزيتونة**" بالقل بولاية سكيكدة، من أكثر المناطق تساقط للمطر في الجزائر، إذ تقدر كمية تساقط الأمطار بها نحو 2443 ملم/السنة.
- **مناخ الاستبس:** ويسمى أيضا بالمناخ القاري، يغطي مناطق الهضاب العليا، يمكن اعتباره مناخا إنتقاليا، أو مناخا يربط بين المناخين المتوسطي والصحراوي، تظهر فيه بجلاء مظاهر تراجع مميزات المناخ المتوسطي أمام بروز مميزات المناخ الجاف المتميز بالحرارة صيفا والبرودة شتاءا، يتراوح معدل التساقط به ما بين 300 و500 ملم/السنة.
- **المناخ الصحراوي:** بحكم إمتداده على الأطلس الصحراوي، المشكل لما نسبته 80% من المساحة الإجمالية للبلاد، فهو يغطي أوسع مناطقها، يمتاز بتراجع مستوى التساقط إلى ما

---

(1) Cheurfi, **op cit**, p.123.

(2) **Ibid,** p.587.

(3) Géographia, **Atlas Mondial Illustré**, (Paris : editions place des victoires,2005), p.315.

(4) Cheurfi, **op cit** , p.126.

(5) **https://bit.ly/2SCo8KG**

دون مستوى 200 ملم/السنة، وبالحرارة العالية، حيث ترتفع فيها الفوارق الحرارية اليومية والفصلية باستثناء منطقة "الأهقار" لتأثرها بـ:

- **المناخ المداري:** لارتفاع علوها، ما يجعل من صيفها أكثر تساقط ومن حرارتها أكثر إعتدلا.

أما **بشريا**، فإن العامل الديمغرافي، يعتبر من أهم العوامل المتحكمة في أمن الدولة من عدة جوانب، سواء من حيث حجم السكان وتناسبه مع حجم الدولة وإمكاناتها ومواردها، وكذلك من حيث التجانس العرقي والإثني، فبعد الحرب الباردة أضحى العامل الديمغرافي ممثلا في الاختلافات الإثنية والعرقية والدينية هو العامل المحرك للصراعات والنزاعات [1].

كما يتميز العامل البشري، باحتوائه على بعدين: الأول مادي؛ يتعلق بالكثافة السكانية وتوزيعها والوضعية الاقتصادية للسكان، والثاني غير مادي؛ يرتبط بدرجة التجانس السكاني في البنية الاجتماعية والثقافية، وطبيعة التركيبة العرقية والدينية ،التي تعمل على صقل الشخصية، الهوية الوطنية، وتحدد الروح المعنوية لأي مجتمع من المجتمعات، ويشكل العامل البشري عنصرا من العناصر الحاسمة في قوة الدولة ومركزها السكاني، فعدد ونوعية وكثافة السكان في الدولة يؤثر على مستوى أدائها السكاني كما يعتبر المورد البشري عنصرا أساسيا لدعم الإستراتيجية الدفاعية للدولة خاصة في جانبها العسكري [2].

يبلغ عدد سكان الجزائر حسب إحصائيات 2020 حوالي 43 مليون نسمة، وتعتبر الجزائر بهذا من الدول ذات الحجم السكاني المتوسط مقارنة بمساحتها، لكنها بالمقابل من الدول الكبرى في فضائها الإقليمي المتوسطي المغاربي والساحلي.

المطلب الثاني: المقومات الجيواقتصادية للأداء الإستراتيجي الجزائري

الجيواقتصاد " **Géo- économie**" هو امتزاج الجغرافيا بالإقتصاد، ويشير المفهوم العملي للجيواقتصاد إلى إستغلال الوسائل الإقتصادية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية؛ إنه الإستخدام

---

(1) محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى ألسنة الحضارة وثقافة السلام**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.233.

(2) Yves Lacoste, La Géographie caserte d'abord la guerre et le découverte, **Op cit** , p 92-94.

الجيواستراتيجي للقوة الإقتصادية، بمعنى أن الأسس الإقتصادية للقوة الوطنية يجب أن يكون لها سمات جغرافية حاسمة، مثل استخدام مصادر الطاقة كرافعة استراتيجية[1].

أولا- مسارات تطور الإقتصاد الجزائري:

إتبعت الجزائر منذ الإستقلال عام 1962 الإشتراكية منهجا سياسيا وخيارا اشتراكيا، وتعتبر المحروقات قطاع استراتيجي بيني عليه الإقتصاد الجزائري، حيث تقوم موارد الجزائر المالية في الأساس على عوائد بيع النفط والغاز الأمر الذي جعل الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا[2].

ومع تذبذب اسعار المحروقات وعدم قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة التحديات المتمثلة في دفع عجلة التنمية وتحقيق الإستقرارالإجتماعي، أعادت الجزائر النظر في خياراتها الإقتصادية فاتجهت نحو الإنفتاح الإقتصادي مع بداية التسعينات من القرن العشرين، من خلال تحرير التجارة الخارجية وإعادة بناء إقتصاد إنتقالي يؤسس نهجا ليبراليا يحافظ على أداء الدولة.

ومع بداية الألفية الثالثة وبعد العشرية السوداء بالجزائر، سعت الجزائر إلى الخروج من عزلتها ووقعت سنة 2002 إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كإطار لإنشاء منطقة التبادل الحر وأرضية لتحقيق التعاون الإقتصادي والمالي مع الاتحاد الاوروبي، ولكن هذا الاتفاق لم يصل الى مبتغاه ومرد ذلك حسب بعض المراقبين هو تعثر مسار لبرلة الأقتصاد الجزائري، ونفس الشيء يقال أيضا حول مسار مفاوضات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ورغم ذلك شهدت وتيرة الإقتصاد الجزائري المستفيد من إرتفاع أسعار النفط ديناميكية كبيرة[3].

ثانيا- جيوبولتيك المحروقات وموقع الجزائر منها:

يقصد بالمحروقات النفط والغاز وهما عنصران إستراتيجيان من عناصر الطاقة وكون الجزائر غنية بهما يجعلها في خضم الحوادث الدائرة في شانهما تأثيرا وتأثرا، وانطلاقا من أهمية المحروقات في الجزائر

---

(1) Sören Scholvin& Mikael Wigell, Geo-Economics As Concept And P ractice In International Relations,Fiia Working Paper, April 2018,p.10.

(2) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص ص.54،55.

(3) **مرجع سابق**، ص ص.57-59.

وما لها من امتدادات إقليمية وعالمية سيجري إبراز أهميتها وموقع الجزائر من أسواقها العالمية بوضعها في سياق تحليل جيو سياسي[1].

أ. موقع الجزائر من جيوبولتيك النفط:

تعود بدايات استغلال النفط في الجزائر الى الخمسينيات من القرن العشرين حين سجل الاستعمار الفرنسي أول إستكشافاته في الصحراء، وهذا ما دفعه إلى محاولة تقديم عرض فصل الصحراء عن الشمال في مفاوضات "ايفيان"[2].

يقوم الإقتصاد الجزائري بالأساس على المحروقات، تحتل الجزائر المركز السابع عربيًا في إحتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يصل إلى 12.2 مليار برميل، حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) لسنة 2018، وقدر إحتياطها في أفريل 2020 بنحو 1340 مليون طن[3].

ب- جيوبولتيك الغاز:

تحتل الجزائر المركز الرابع عربيًا، إذ يصل احتياطيها المؤكد من الغاز الطبيعي إلى 4.5 تريليون متر مكعب، وبنسبة 2.3% عالميًا[4].

- **موقع الجزائر من جيوبولتيك الغاز:** يعتبر الإستثمار في الغاز فرصة جيدة للجزائر، بحكم احتكام تجارة الغاز وطرق إيصاله العالمية إلى الجغرافيا الطبيعية، حيث يمكن للجزائر تسويقه إلى أوروبا ويعتبر الغاز رهانا استراتيجيا، ولا سيما إذا وضع ما تنتج الجزائر من وماتصدره في سياق مقارنة عالمية، حيث نجد أنها احتلت عام[5].

وبمقاربة جيوسياسية ينتقل الحديث عن المحروقات من كونها ثروة طبيعية تولد الطاقة، إلى اعتباترها عنصرا من عناصر القوة، حيث أن موضوع المحروقات في الجزائر وبدراسة جيوسياسية يساعد في الوقوف على الرهانات التي يجب على الجزائر أن تلتفت إليها لدى بناء استراتيجيتها الأمنية، ففي

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص60.

(2) **المرجع نفسه**، ص. 65.

(3) جريدة الخبر، "الجزائر السابعة في احتياطي البترول والرابعة في الغاز"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 22020/10/23. https://bit.ly/35qgvNy

(4) **المرجع نفسه.**

(5) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.67.

كثير من الأحيان يعتبر امتلاك الثروات نقمة على الدول، حيث توجد هناك علاقة طردية بين اكتساب الثروات المنتجة لاقتصاد ريعي وامكانية بروز صراعات داخلية وحروب أهلية؛ففي دراسة امتدت ما بين عامي 1960 و1999 احصى الباحثان "بول كولير" و"آنكه هوفلر" 79 حربا أهلية في بلدان غنية بالثروات الباطنية[1].

تنضوي الجزائر في عدة أطر إقليمية ودولية، إذ أنها انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط – اوبك (1969) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – اوابك (1970) واللجنة الإفريقية للطاقة (1980) وجمعية الدول المنتجة للنفط في إفريقيا (1987)[2].

تعتبر الجزائر المحروقات مصدر إلهام للثورة تماما كما هي مصدر للثروة، فقد أشار الرئيس الراحل " هواري بومدين" بقوله: « **إذا ما قمنا بتحليل النفط الجزائري سنكتشف بأن دم الشهداء يشكل جزءا من مكوناته .....فقد دفعت دماؤنا ثمنا لتحقيق هذه الثروة.**»، وتبقى بصمات الجزائر في اوبك واضحة خاصة بعدما لوحت باستعمال "سلاح النفط" كورقة ضغط ضد الدول الداعمة للكيان الصهيوني، وذلك كمساندة لمصر عقب العدوان الثلاثي عليها عام 1973، حيث ان امتلاك موارد الطاقة أريد لها أن تكون مصدر قوة يمكن لها أن تعوض عن القوة العسكرية[3].

تعود المكانة التي تتمتع بها الجزائر في السوق العالمية الطاقوية إلى عدة أسباب أهمها[4]:

- تمثل الجزائر عضوا نشيطا ومنضبطا داخل منظمة الأوبك؛
- بحكم موقعها الجيواستراتيجي فهي قريبة من منابع النفط الافريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة التحدة الأمريكية وسلامتها من سلامة هذه المصادر؛
- ضخامة احتياطات الغاز في الجزائر جعلها تحتل المرتبة الثالثة في سلم الدول المصدرة للغاز؛
- المكانة الدولية التي تحتلها الشركة البترولية الجزائرية " سوناطراك" في السوق الدولية.

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**،ص.68

(2) **المرجع نفسه**، ص.69.

(3) **المرجع نفسه**،ص.67.

(4) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**، ص.71.

- ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات؛
- يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه قطاع استراتيجي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني.

كما أن الثقل الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به الجزائر يرجع أساسا إلى عدة بواعث ميزتها عن سائر الدول الغازية وهي[1]:

- العمر الافتراضي لاحتياطيات الجزائر من الغاز والذي يفوق عمر النفط الممكن استخراجه بنحو 20 سنة؛
- القدرات الكامنة لحقول الغاز الجزائرية والهامش الواسع للشراكة الأجنبية.

جدول رقم (02): صادرات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر 2017.

قيمة صادرات النفط	22.353مليون دولار
احتياطيات النفط المثبتة	12.200مليون برميل
احتياطيات الغاز المثبتة	4.504.0بليون م^3
إنتاج النفط الخام	1.058.7برميل/يومياً
الإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي	94.788.4مليون م^3
صادرات النفط الخام	632.600.0برميل/يومياً
صادرات الغاز الطبيعي	53.890.6م^3

Source :«https://www.marefa.org»

4- الطاقة الشمسية: تمتلك الجزائر إحدى أهم القدرات الشمسية في العالم، وهذا يرجع إلى كبر وشساعة مساحتها من جهة، إضافة إلى موقعها الجغرافي وظروفها المناخية من جهة أخرى،حيث يقدر مجموع أشعة الشمس الساقطة في حدود التراب الجزائري بـ 169440 كيلواط ساعي/السنة، بما يعادل 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء،[2] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

(1) بشير بشاينية، **مرجع سابق**، ص.71.

(2) بلعزوز بن عليو محمدي الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص.243.

جدول رقم (03): إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية ومعدل توزيعها في كامل التراب الوطني

	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	المناطق الصحراوية
المساحة (%)	04	10	86
المدة الزمنية لبروز الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط السنة (ك.وس/م^2)	1700	1900	2650

Source: Ministére de l'energie et des mines, Guide des énergies renouvelables, Algérie, édition, 2007, p 39

- **طاقة الرياح:** تعد طاقة الرياح الأقل تكلفة بين أنواع، الطاقات المتجددة، إذ أنها الأفضل من ناحية الجدوى الاقتصادية، ويمتاز مصدر طاقة الرياح في الجزائر بأنها شديدة التفاوت من منطقة لأخرى، وهذا الاختلاف راجع إلى التنوع الطبوغرافي والتنوع المناخي، فالجزائر تمتاز بهبوب رياح تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب، وكميات كبيرة من الهواء القاري والصحراوي بمتوسط سرعة سنوية تفوق 07 أمتار في الثانية [1].
- الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المائية أكثر المصادر المتجددة إنتاجا للطاقة، لكن تبقى مساهمتها محدودة مقارنة بالمصادر التقليدية، حيث قدر إجمالي الطاقات المركبة من مصادر مائية في الجزائر سنة 2011 حوالي 278 ميغاواط، أي بنسبة 0,03% من إجمالي الإنتاج العالمي، أما بالنسبة للإنتاج الفعلي فقد بلغ 560 ميغاواط ساعة سنة 2010 بنسبة لا تتجاوز 0,02% من إجمالي الإنتاج العالمي،[2] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

(1) Ministére de l'energie et des mines, Guide des énergies renouvelables, Algérie,edition 2007, p.40.

(2) "مصادر الطاقة المتجددة، التطورات التقنية والاقتصادية (عربيا وعالميا)"، تصفح الموقع يوم 2018/02/13.
http://faculty Rsu.edu.sa/wolidchem/Lib-teacher

جدول رقم (04): مكانة إنتاج الطاقة المائية في الجزائر من إجمالي الإنتاج العالمي

البلد	القدرة المركبة 2012		الإنتاج الفعلي 2011	
	ميغاواط (mw)	%	جيغاواط/ساعة (gwh)	%
الجزائر	278	00,03	560	0,017
إجمالي العالم	238049	100	3193802	100

Source: - World Energy Concil, World Energy Resources 2013, p p 5-12.

- **الطاقة الكهرومائية:** يقدر إنتاج الجزائر للطاقة الكهرومائية بحوالي 251 جيجاواط ساعي خلال سنة 2011،[1] أما إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المائية فلا يتجاوز نسبة 3%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات المائية التي تتوفر عليها الجزائر (يقدر التساقط في إقليم الجزائر بحوالي 65 مليارم^3.)، يستغل منها 5% فقط، وذلك بسبب عدم الكفاءة في إنتاج الطاقة من هذا المصدر المتجدد، وانخفاض عدد المحطات الإنتاج [2].

إضافة إلى المصادر السابقة الذكر، فإن هناك مصادر أخرى لا تقل أهمية عنها، لكن يتعذر سردها بالشرح لاعتبارات منهجية.

ثالثا- الاقتصاديات الريعية ومدى قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية:

يثير الإقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعياعلى غرار غيرها من الدول ذات الاقتصاد الريعي العديد من التساؤلات عن مدى قدرته على تحقيق التنمية المرجوة لتأمين البلاد من الهزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففي دراسة مقارنة للباحث " لويس مارتينيز" في كتابه **نقمة الريع النفطي: الجزائر- العراق- ليبيا** اعتمد على المقارنة الإحصائية بين ثلاث ثنائيات من الدول تشكل دول ريعية

(1) "مصادر الطاقة المتجددة، التطورات التقنية والاقتصادية (عربيا وعالميا)"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/13.: **http://faculty Rsu.edu.sa/wolidchem/Lib-teacher**

(2) Amardgia Adnani Rania, **Algérie, énergie solaire et Hydrogéne: développement durable**, (Alger: Office des Publications Universitaire, 2007), p.109.

ودول مجاورة لها غير ريعية (الجزائر- المغرب/ليبيا-تونس/العراق-سوريا)، وتمت المقارنة بناءا على أربعة مؤشرات اقتصادية[1]:

- **التنمية البشرية:** يبين الباحث تقدم الجزائر على المغرب درجتين على سلم ترتيبهما العالمي المسجل عام 1992 باحتلالها المرتبة 109 مقابل المرتبة 111، وتقدم ليبيا على تونس درجة واحدة لتحقيقها المرتبة 26 مقابل المرتبة 27، وهذه الرتب لا تعكس حجم الامكانيات للبلدين النفطيين (الجزائر وليبيا) مقابل جاريهما (المغرب وتونس)، في حين تقدمت سوريا على العراق بنحو 21 درجة باحتلالها المرتبة 79 مقابل المرتبة 100.
- **نفقات الصحة:** يتبين من تتبع المعطيات المتاحة مطالعتها في عام 2000 أن ما أولته الدول غير النفطية لقطاع الصحة العمومية كان أكثر مما أولته نظيرتها الريعية؛حيث مثل مجموع النفقات الصحية 4.8 بالمائة من مجموع الناتج الداخلي الخام في المغرب، فيما لم يتجاوز 3.5 في المائة في الجزائر ومثل 5. في المائة في تونس مقابل ما نسبته 3.5 في المائة في ليبيا.
- **الناتج الداخلي الخام:** في عام 2004 تقدمت ليبيا على تونس بما لا يتجاوز 0.9 مليار ولار بعد أن حققت الأخيرة دخلا وطنيا قدره 28.2 مليار دولار مقابل 29.1 مليار دولار لليبيا/ وفاق الناتج الخام المسجل في سوريا نظيره في العراق بنحو 2.9 مليار دولار ليبقى الناتج الخام الجزائري الأكبر ببلوغه 50 مليار دولار مقابل 50 مليار دولار للمغرب.
- **معدلات النمو السنوية 2004/1974:** يلاحظ عليها تفوق مختلف الدول غير النفطية المشمولة في المقارنة على نظيراتها المسجلة في الجزائر التي لم تتجاوز عتبة 0.1 في المائة مقابل 1.4 في المائة بالنسبة للمغرب و2.3 في المائة في تونس و1.1 في المائة في سوريا .

يلاحظ أن هناك تفاوت بين الدول التي شكلت أطراف المقارنة، ولم تبتعد الدول الريعية عن نظيراتها في كثير من المؤشرات، إذ تشير بعض الإحصائيات المرصودة بين عامي 1970 و2000 إلى أن المعدلات السنوية للنمو الإقتصادي في كثير من الدول الاعضاء في منظمة الأوبك لم تتجاوز معدل النمو العالمي المسجل الأمر الذي نسبية ربط تحقيق التنمية بالثروات بل قد يؤدي إلى الحكم بمحدودية

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص-ص، 70-74

الإقتصادات الريعية وعدم نجاعتها في مواكبة مسار التنمية الحاصل على الصعيد العالمي وهو الطرح المعبر عنه " لعنة الموارد" للدلالة على سوء استخدام الثروات ومحدودية الإعتماد عليها في تحقيق الوثبات التنموية المرجوة لتحقيق التنمية الإقتصادية[1].

تتربع الجزائر على إمكانيات ضخمة من الموارد الاقتصادية المتنوعة، خاصة منها مصادر الطاقة (التقليدية والمتجددة) التي تحرك إقتصادها والتي تعتبر محددا لوضعية الدولة ومدى إرتباطها بالوحدات الأخرى.

رابعا- ضرورة التنويع الإقتصادي في الجزائر:

الجزائر كدولة نفطية تواجه تحديات إقتصادية كبيرة تتطلب مواجهتها إعتماد إستراتيجية التنويع الإقتصادي التي تضمن تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الإقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو االإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وبالمعنى الواسع فالتنويع الإقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[2].

أ- **خصائص النمو الإقتصادي في الجزائر:** يتميز النمو الإقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية3:

- **تمدد النمو:** بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في إستثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال؛
- **نمو مكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن االرتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية يتم تمويلها بواسطة إيرادات المحروقات؛
- **نمو عابر:** فهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي.

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص138.

(2) أسماء بللعما ودحمان بن عبد الفتاح، إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، 01، (2018)،ص.336.

(3) **المرجع نفسه**، ص.ص، 336،337.

ب- تطور القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الإقتصادية في الجزائر:

عتبر مؤشر القيمة المضافة أكثر أهمية من حيث الدلالة على حجم الجهد المبذول في خلق الثروة الوطنية، والذي يتم على أساسه ترتيب القطاعات الإقتصادية من حيث الأهمية داخل الإقتصاد الوطني، وسوف يتم تتبع مساهمة كل قطاع من القطاعات الإقتصادية في الجزائر في خلق القيمة المضافة داخل الإقتصاد الوطني[1].

جدول رقم(05): تطور القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2009-2017.

الوحدة: مليار دج

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	المجموع	التطور
2009	931.3	3109.1	570.7	1094.8	2349.1	8055.0	-13.52
2010	1015.3	4180.4	617.4	1257.4	2586.3	9656.8	19.88
2011	1183.2	5242.5	664.2	1333.3	2933.2	11356.4	17.6
2012	1421.7	5536.4	729.5	1491.2	3305.2	12484	9.92
2013	1640.0	4968.0	771.8	1627.4	3849.8	12857.1	2.98
2014	1772.2	4657.8	837.7	1794.0	4186.4	13248.1	3.04
2015	1935.1	3134.2	919.4	1917.2	4553.1	12459	-5.95
2016	2140.3	3025.6	989.7	2072.9	4841.3	13069.8	4.90
2017	2281.9	1062.0	1062.0	2202.8	4867.1	14073.8	7.68

المصدر: أحمد حنيش وحفيظ بوضياف، "دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(2008-2017)"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،01، (2020)،ص75، (بتصرف)

من خلال الجدول يتضح أن معدل نمو القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني سجلت معدل سلبي قدر بـ: - 52.13 %خلال سنة 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وارتداداتها على الإقتصاد العالمي، مما نتج عنه تباطؤ في معدلات نمو الإقتصاد العالمي، الشيء الذي

(1) أحمد حنيش وحفيظ بوضياف، "دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(2008-2017)"، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية**،01، (2020)،ص72-74.

أدى إلى إنخفاض الطلب على المحروقات وتراجع ملحوظ في أسعارها، كما سجلت سنة 2015 كذلك معدل سلبي في نمو القيمة المضافة، ويرجع ذلك إلى إنخفاض أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 2014، وهو ما يفسر تراجع القيمة المضافة من 1.13248مليار دج سنة 2014 إلى 12459مليار دج سنة 2015 ،بينما سجلت السنوات الأخرى معدلات إيجابية، كما نشير إلى أن القيمة المضافة لمختلف القطاعات الإقتصادية سجلت معدلات إيجابية، وهذا ما نستشفه من الزيادة المستمرة للقيمة المضافة لكل القطاعات ماعدا قطاع المحروقات وهو ما يفسر الإعتماد الكبير للإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، وأي تغيرات تصيب القطاع يكون لها الأثر المباشر على التوازنات المالية للإقتصاد الوطني، حيث ما يزال قطاع المحروقات يهيمن على النشاط الإقتصادي في الجزائر، كما أن نسبة مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الإقتصاد الوطني[1].

ب- نحو نموذج اقتصادي متنوع في الجزائر:

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الإقتصادي مالي[2]:

1. **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص؛
2. **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الإستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته؛
3. **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الإقتصاد الوطني:** بداية بإعطاء رؤية مستقبلية لإستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الإستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج، وتنويع الإقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى من المنتجات كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والإتصال والسياحة المحلية .

---

(1) أحمد حنيش وحفيظ بوضياف، **مرجع سابق**، ص،76.

(2) أسماء بللعما ودحمان بن عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص.341.

4. **تحسين بيئة الأعمال:** حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016 بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيمايخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد.

ج- برنامج الانتقال الطاقوي في الجزائر 2011-2030

قادت هواجس الطاقة بفعل الخوف من فقدان القدرات التصديرية وتنامي الطلب المحلي، إلى فتح النقاش في السنوت الأخيرة حول ضرورة "**الانتقال الطاقوي**" في الجزائر، التي أقرت في عام 2011 "البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية 2011-2030"، الذي يهدف إلى توسيع استخدام الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء للتقليل من الإعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر مهيمن في توليد الطاقة الكهربائية، ثم عدل هذا البرنامج في عام 2015، لكنه أبقى على أهدافه العريضة المتمثلة في البحث في خيارات الطاقات المتجددة التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة والمعايير الدولية الجديدة للمتغيرات المناخية؛ حيث أن الجزائر أكدت في إتفاقية المناخCOP21 ، أنها ستخفض من إنبعاثات غاز الدفيئة بين 7% و22% في حدود عام 2030، ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسة لعملية الإنتقال الطاقوي في الآتي[1]:

- تنويع موارد الاقتصاد الكلي؛
- الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية؛
- تنويع مصار الطاقة وتقليل الارتباط بموارد الطاقة الأحفورية من النفط والغاز،
- حماية البيئة والمساهمة في الجهود الدولية للتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربونCO2 .

(1) حاتم غندير، "الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة"، تم تصفح الموقع بتاريخ: https://bit.ly/2Hmg27f.2020/10/24

الشكل رقم (01): نمو استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

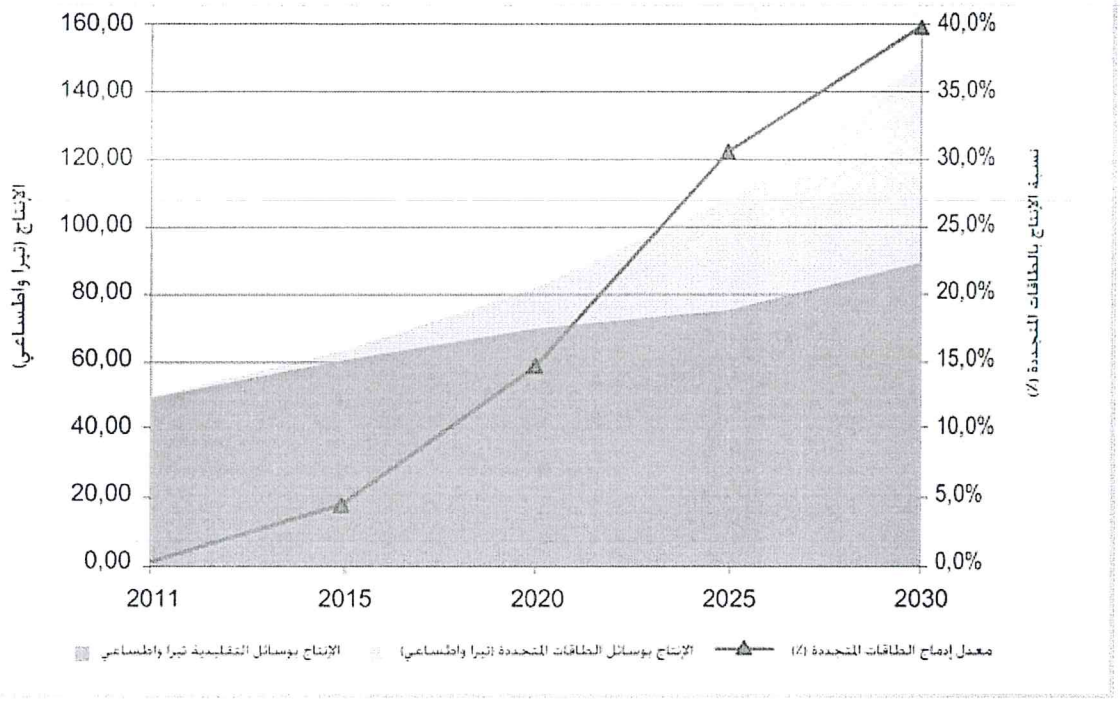

Source : https://bit.ly/2Hmg27f

يستهدف برنامج الطاقات المتجددة تحقيق نسبة مزيج من الطاقة في إنتاج الكهرباء تكون فيه مساهمة الطاقات المتجددة في حدود 27%؛ ما يعني أنه بحلول عام 2030 يكون نحو 40% من إجمالي إنتاج الكهرباء المخصصة للاستهلاك المحلي متأتية من الطاقات المتجددة، أي تأسيس قدرة تعادل 22 ألف ميغاواط يتم تصدير نحو عشرة آلاف ميغاواط منها، ويوجَّه الباقي إلى الاستهلاك المحلي[1].

(1) حاتم غندير، "الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/10/24.
https://bit.ly/2Hmg27f

المطلب الثالث: المقومات العسكرية للأداء الإستراتيجي الجزائري

أولا-المؤسسة العسكرية الجزائرية:

تعرف المؤسسة العسكرية بأنها:"المؤسسة المعنية بإمتلاك أدوات العنف في الدولة، وفق مفهوم "ماكس فيبر" وتشمل القوات المسلحة بفروعها وأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع" [1]

يعرفها عزمي بشارة بأنها: "القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وفيالق وكتائب، وغيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب التراتبية فيها، وتقوم أساسا للدفاع عن البلاد، وقد تتدخل أيضا للحفاظ على إستقرارها الداخلي، ولا يقصد بالمؤسسة العسكرية مجموعة القوى المسلحة غير النظامية في خدمة عقيدة أو طبقة، أو قضية أو حزب"[2].

ثانيا- خصائص المؤسسة العسكري:

تعود أصول تشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية، إلى الحرب التحريرية، فرغم أن هذه المؤسسة والتي يصطلح على تسميتها بالجيش الوطني الشعبي، هي وليدة الاستقلال، إلا أنها لا تمثل إلا امتدادا لجيش التحرير الوطني، الذي تم تشكيله في الثورة التحريرية المسلحة ضد الإستعمار الفرنسي وأعلن عن تأسيسه في **الفاتح نوفمبر 1954**، فورث بذلك الجيش الوطني الشعبي معظم خصائص ومميزات جيش التحرير بعد الاستقلال[3]، وبذلك يعد الجيش الوطني الشعبي الجزائري سليل جيش التحرير، وترتبط قيمة الجيش الجزائري في كونه المؤسسة الرئيسية التي تحملت مسؤولية بناء الدولة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو ما ضمن لهذه المؤسسة أهميتها واستمراريتها كمؤسسة مستقلة من مؤسسات الدولة وعلى عكس جيوش باقي الدول فإن الجيش الجزائري لم تصنعه دولة بل هو الذي صنع دولته[4].

وهي الحقيقة التي أكدها الباحث والكاتب السياسي التونسي "**رياض الصيداوي**"، في مقاله الذي حمل عنوان "**سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك**"، حيث قال "إن هذا الجيش على عكس كل

---

(1) هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.31-20.

(2) عزمي بشارة، "الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظريات"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ع 22، (سبتمبر 2016)، ص.15.

(3) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** (ج 1)، (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1999)، ص.179.

(4) حسين بلخيرات، "التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري"، مجلد.10، 03، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (سبتمبر 2018)، ص.198.

جيوش العالم لم تصنعه دول، بل هو الذي صنع دولته...وقبل ذلك صنع ثورة، مما أكسبه شرعية تاريخية مميزة"[1]، ووافقه القول **عبد الحميد مهري** حيث كتب قائلا: "الظاهرة العسكرية في الجزائر قد تمثل حالة فريدة، تجمعت فيها عدة عوامل وصفات، منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فهي لم تأت نتيجة إنقلاب بل إنها نشأت وتطورت على مراحل، وتغذت من أوضاع سياسية مختلفة، مدة تزيد على نصف قرن، فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر، وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم "[2]. ولخص ذلك "**رشيد تلمساني**" في قوله: "إن الجيش هو الذي أنشا الدولة في الجزائر، ومن المفروض أن الدولة هي من ينشئ الجيش" [3]

مع الاستقلال، تم الإعلان عن تحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي في **أوت 1962**، تحول إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الوليدة مع إنجاز جيش التحرير لمهمته، التي توجت بالاستقلال الوطني وحتمية تكوين جيش نظامي قادر على حماية هذا المكسب، أعلن عن تحويل جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي في الأيام الأولى للاستقلال، وذلك بهدف وضع تشكيلاته المختلفة تحت سلطة مركزية واحدة"[4].

إحتل الجيش الوطني الشعبي مكانة هامة في الدساتير المتعاقبة للدولة الجزائرية وبنصوص واضحة، رسمت أدوار المؤسسة العسكرية بين خدمة الشعب والدفاع عن إقليم الدولة، وكذا التشييد والبناء والتنمية...، فقد تضمن **دستور 1963**: "الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب، وتحت تصرف الحكومة ،بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن قيم الجمهورية، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد" [5]

---

(1) رياض الصيداوي، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك 1"، الحوار المتمدن، تم تصفح المقال بتاريخ:2018/03/13. **http://www.m.alhewar.org**

(2) عبد الحميد مهري، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي-تجربة الجزائر"، في: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.62.

(3) Rachid Tlemcani, **Election et élite en Algérie**, (Alger : chihab Edition, 2003), p.34.

(4) الجيش الوطني الشعبي: من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي "متحصل عليه من موقع وزارة الدفاع الوطني: **http://www.ndn.dz/site pricipal/#index**

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المبادئ والأهداف الأساسية، مادة 08.

كما نص **دستور 1976** على أن: "يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية"[1].

كما نص **دستور 1989** على أن: "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية" [2] ،وهو نفس النص الذي تضمنته **المادة 25** من **دستور 1996**.

لقد تطورت وتغيرت مهام وأدوار الجيش الشعبي الوطني، تبعا لتطور وتغير طبيعة النظام السياسي للدولة كما جاء الذكر في الدساتير الآنفة من جهة، ومن جهة أخرى ،تطور وبروز مجموعة من التهديدات الجديدة، إضافة إلى تبنيها لمسار تحديث واحترافية وعصرنة هذه المؤسسة، فقد جاء **دستور 2016** في **مادته 28** ينص على: "إن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي، والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ،ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي، وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب... تسهر الدولة على احترافية الجيش الشعبي الوطني وعلى عصرنته، بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية."[3]

رابعا- البناء الهيكلي لجهاز الدفاع الجزائري:

الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، الذي ولد من رحم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، و(كخطوة عملية) من خلال المنظمة الخاصة (Organisation Secrète) التي كان أحد أهم

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، الفصل السادس، الجيش الوطني الشعبي، المادة 82.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الفصل الثالث الدولة، مادة 25.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، الفصل الثالث الدولة، مادة 28.

بنود اجتماعها يومي 15 و16 فيفري 1947 "إنشاء منظمة شبه عسكرية سرية تتولى الإعداد والتعبئة للثورة"[1].

1- البنية البشرية للجيش الجزائري:

تقوم البنية البشرية للجيش الجزائري على الجزائريين الراغبين في الإنضمام إلى صفوف الجيش والطامحين إلى مواصلة مسار مهني عسكري، وتحدد المادة 17 من القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين الشروط الواجب توافرها لدى كل راغب في الإنخراط في صفوف الجيش الوطني الشعبي في: الجنسية الجزائرية والتمتع بالحقوق الوطنية والقدرات البدنية والنفسية والفكرية، فضلا عن التحلي بالأخلاق الحسنة وإيجابية التحقيق الإداري الذي تقوم بإجرائه مع المترشح الجهات الأمنية المختصة[2].

كما تتدعم صفوف الجيش بشباب الخدمة الوطنية الذي يمثل جزء من التعداد البشري للجيش الوطني الشعبي، وهذا مايضمن الصلة والتواصل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الجزائري، لأن الخدمة الوطنية أنشأت أساسا للتنشئة السياسية والإدماج الإجتماعي والتأهيل المهني والوظيفي[3] يعتمد الجيش الجزائري على تقسيم أفراده العسكريين على رتب عسكرية تتدرج تصاعديا من رتبة "جندي" إلى رتبة "فريق" التي هي أعلى الرتب العسكرية في المؤسسة العسكرية الجزائرية، وتتوزع الرتب العسكرية المختلفة في ثلاث أصناف، رجال الصف، وضباط الصف، والضباط الذين تتوزع رتبهم العسكرية بين ثلاث مجموعات: الضباط الأعوان، الضباط السامون، الضباط العمداء[4]

2-البناء التنظيمي الهيكلي للجيش الجزائري:

قبل التطرق إلى البناء التنظيمي الهيكلي للجيش الجزائري تجدر الإشارة غلى أنه من الصعوبة بما كان رسم مخطط هيكلي تنظيمي مضبوط ودقيق للجيش الوطني الشعبي بسبب قلة المراجع ولكن ذلك لم يمنع الاجتهاد في تقديم البنى الهيكلية التي يقوم عليها بناء الجيش الوطني الشعبي على النحو التالي[5]:

---

(1) سمير أيت العربي، "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحدودية والتحديات"، تم تصفح المقال في: 2019/05/25، /www.almusallh.ly/ar

(2) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص،129.

(3) **المرجع نفسه**، ص129.

(4) **المرجع نفسه**، ص ص.129،130.

(5) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق** ، ص ص،131،132.

- **وزارة الدفاع الوطني:** مؤسسة مركزية مقرها عاصمة البلاد ووظيفتها تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الدفاع الوطني، وما تعلق بتحقيقه وهي تضم مجموعة من المديريات المركزية يتدرج تمثيل بعضها عموديا على مستوى النواحي العسكرية بمديريات جهوية مثل: مديرية الإعلام والإتصال والتوجيه، مديرية المصالح المالية، مديرية الموارد البشرية، مديرية المنشآت العسكرية، ومنها ما ينحصر وجودها على المستوى المركزي لطبيعة اختصاصها مثل: مديرية العلاقات الخارجية والتعاون.
- **أركان الجيش الوطني الشعبي:** أنشأت هيئة الأركان العامة في عام 1964 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 64-88، المتضمن إنشاء هيئة أركان عامة للجيش الوطني الشعبي الذي زودها بهيئة يتولاها رئيس الأركان العامة يساعده في مهماته واحد أو أكثر، ولكن غيبت المحاولة الإنقلابية الفاشلة التي قام بها العقيد طاهر الزبيري عام 1968 هذه الهيئة عن الوجود حتى عام 1984 حيث أعيد بعثها بتسمية أركان الجيش الوطني الشعبي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 84-357 المتضمن إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي وأوكلت إليها المهمات التالية[1]:

أ-وضع الهياكل التنظيمية للجيش الوطني الشعبي واقتراحات الميزانية المتعلقة بها؛

ب-صوغ وتنفيذ برامج الدراسات الخاصة بالأسلحة وتجهيزات الجيش؛

ج-عداد برامج التعبئة والتشغيل في الجيش؛

د- حديد قواعد التجنيد والترقية والتشغيل في مختلف أصناف الأفراد العسكريين وفقا للتوجهات الوزارية.

- **النواحي العسكرية:** يقوم التنظيم الإقليمي للجيش الجزائري على تقسيم التراب الوطني إلى ست نواحي عسكرية تضم كل واحدة منها عددا من القطاعات العملياتية التي تتحدد عادة حدودها بالحدود الإقليمية للولايات[2].

---

(1) منصور لخضاري، منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص ص،133-137.

(2) **المرجع نفسه**، ص.132.

3- منظومة الدفاع الوطني الجزائري:

أ. القوات البرية:

أنشئت قيادة القوات البرية على مستوى وزارة الدفاع الوطني سنة 1986 عوضا لمديرية أسلحة القتال المنشأة سنة 1971، وعلى رأس مهامها التكفل بتنظيم وتحضير القوات البرية من أجل ضمان الدفاع عن المجال البري الوطني بالتعاون مع القوات الأخرى[1].

بلغ عدد القوات البرية حسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) سنة 2010حوالي 127000 جندي في الخدمة و150000 جندي احتياطي، ولكن بعد ذلك انخفضت عدد القوات البرية نتيجة لتوجه الجزائر نحو احترافية الجيش، واعفاء الشباب فوق 30 سنة من الخدمة الوطنية سنة 2014[2].

يتمحور تنظيم القوات البرية حول: قيادة مركزية؛ قطاعات عسكرية وعملياتية؛ وحدات كبرى ووحدات مستقلة؛ ومؤسسات تكوينية. تنقسم هذه المؤسسات التكوينية إلى مدارس عليا متمثلة في المدرسة العليا للمشاة ومدارس تطبيقية[3] .

ب. القوات الجوية:

بعد استقلال الجزائر، قامت قيادة الجيش بإرسال بعثات للمتربصين من أجل تلقي التكوين في عدة دول، وفي سنة 1966، شهدت القاعدة الجوية بطفراوي بالناحية العسكرية الثانية إحداث مدرسة لضباط الجو، وفي سنة 1986، قررت القيادة العليا فصل الدفاع الجوي عن الإقليم عن مديرية الطيران العسكري، وتحويل هذه الأخيرة إلى قيادة القوات الجوية ،و قد بلغ تعداد القوات الجوية 14000 فرد سنة 2016[4].

---

(1) وزارة الدفاع الوطني، "القوات البرية"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2019/05/15، https://bit.ly/2VE12rg

(2) I.I.S.S " The Military Balance "2010", **International Institute for Strategic Studies**,Vol.110, Issue 01

(3) وزارة الدفاع، **مرجع سابق.**

(4) I.I.S.S., (2016) "The Military Balance" ,le:18/10/2019. https://bit.ly/361RIzT.

ج. القوات البحرية:

في المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى 1977 كانت البحرية الوطنية عبارة عن مديرية بحرية ضمن مديريات وزارة الدفاع الوطني إلى غاية 1986 تحولت بعدها إلى هيكل سام يحظى بتنظيم ومهام خاصة.

منذ التسعينات، بدأت القوات البحرية تعرف نقلة نوعية من خلال تجسيد عدة مشاريع عصرنة بدءا بتهيئة المنشآت القاعدية كالقاعدة البحرية الرئيسية لمرسى الكبير والقاعدة البحرية بجيجل، ثم تحديث أسطولها البحري واستلامها وحدات جديدة، كما حققت قفزة نوعية في المجال العملياتي من خلال تمارين ثنائية ومتعددة الجنسيات (الرايس حميدو، ميداكسE، ميداكس I وفينيكس إكسبريس).

فضلا عن حملات التكوين الميداني والسفريات البحرية الطويلة المدى في أعالي البحار، بلغ تعداد القوات البحرية سنة 2016 حوالي 6000 فرد حسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.[1]

د. قوات الدفاع الجوي عن الإقليم:

جاء إنشاء الطيران العسكري الجزائري ضمن دراسة إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير وتنويع أساليب الكفاح في جيش التحرير الوطني ضد المحتل الفرنسي، وذلك من خلال تطبيق قرارات مؤتمر الصومام، المنعقد في 20 أوت 1956، حيث دعا إلى إعداد خطة بعيدة المدى تهدف إلى تشكيل جيش عصري متكامل[2].

تم إنشاء مديرية الدفاع الجوي عن الإقليم سنة 1981، وتمّت هيكلتها على المستوى المركزي إلى مديريات فرعية وعلى المستوى الجهوي إلى مناطق الدفاع الجوي، وفي سنة 1986 تمّ إلحاق مديرية الدفاع الجوي عن الإقليم بقيادة القوات الجوية على شكل قسم سلاح، ثم انفصلت من جديد، سنة1988، في إطار إعادة تنظيم عام للجيش الوطني الشعبي، حيث رُقيت إلى قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم[3].

---

(1) I.I.S.S., (2016) "The Military Balance" ,le:18/10/2019. https://bit.ly/361RIzT..

(2) وزارة الدفاع الوطني، https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar#تم تصفح الموقع بتاريخ: 2019/10/31، 13:00

(3) وزارة الدفاع الوطني، **مرجع سابق.**

هـ. قيادة أركان الدرك الوطني:

الدرك الوطني قوة عسكرية مهمتها الحفاظ على الأمن العمومي، تأسس عند الإستقلال سنة 1962، وتحكمه القوانين والتنظيمات الجاري العمل بها في وزارة الدفاع الوطني، والقوانين والتنظيمات المتعلّقة بمهمة الأمن العمومي،يمارس مهامه على كامل التراب الوطني، خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية، وعلى الحدود وطرق المواصلات، ويتولى ممارسة مهام الشرطة القضائية والشرطة الإدارية والشرطة العسكرية، ويقدر عدد المنتسبين للدرك الوطني حسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية لسنة 2016 حوالي 20000 فرد[1].

و. الحرس الجمهوري

يعود إنشاء النواة الأولى للحرس الجمهوري إلى الأيام الأولى للاستقلال مع الإعلان الرسمي عن انتقال جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي ويرتكز على ثلاث مكونات أساسية : وحدات الحراسة، تشكيلات الموسيقى، وتشكيلات الخيالة، ومنذ سنة 2002 تم إعطاء مهام جديدة نسبياً للقوات المسلحة من أجل عمليات الاستقرارمن خلال المبادئ التوجيهية التالية[2]:

- تعتبر عمليات الاستقرار مهمة مركزية للقوات المسلحة الجزائرية، ووزارة الدفاع الوطني مستعدة لتنفيذ ودعم هذه العمليات والعمليات القتالية المشابهة
- يجب تنفيذ تدابير الاستقرار لتعزيز قيم ومصالح الدولة الجزائرية وتوفير الأمن للمواطنين واستعادة الخدمات الأساسية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية .وتشمل الأهداف إضافة إلى المساعدة على تطوير القدرات المحلية لتوفير الخدمات الضرورية، وكذلك تعزيز سيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية، والمجتمع المدني القوي
- يتم تنفيذ تدابير الاستقرار بفعالية أكبر باستخدام خبراء المجتمع المدني المحليين. ويجب أن تكون القوات المسلحة الجزائرية مستعدة للقيام بكل المهام الضرورية لإنشاء والحفاظ على النظام عندما لا يستطيع المدنيون القيام بذلك.

---

(1) وزارة الدفاع الوطني، **مرجع سابق.**

(2) Goui Bouhania : "Is the Algerian Military mightier than the law?" Policy Alternatives,**arab reform initiative**, July 2015,p.03.

استنتاجات الفصل الأول:

- تعتبر المصالح الوطنية هي أساس الإستراتيجية الأمنية، والبنية الأساسية التي تبني عليها كل دولة تفكيرها الاستراتيجي.
- يمكن اعتبار الإستراتيجية الأمنية تصور لمقاربة تقوم من خلالها الدولة بتحقيق أهدافها الوطنية في إطار النظام الدولي، فمن خلالها يبرز رهان الدولة في الحفاظ على قيمها ومصالحها وأهدافها أمام كل ما يتربص بأمنها من أخطار ومهددات، مع ما في ذلك من صعوبة الموازنة بين تحقيق أمنها في وسط دولي غير متزن ودائم الحراك.
- الإستراتيجية الأمنية مرتبطة بالأمن الوطني وتتكون من ثلاث عناصر أساسية، عنصر الإدراك، عنصر الخبرة وعنصر الكفاءة.
- صياغة أي دولة لاستراتيجياتها على المستوى الخارجي يستلزم بناء مجموعة من الحسابات الإستراتيجية، تتناول قدراتها الذاتية، وظروف البيئة الداخلية والإقليمية، وكذلك قدرات الأطراف الفاعلة كمفتاح لنجاح الإستراتيجية الأمنية ومواجهة التهديات الواقعة أو المحتملة وتحقيق الأمن.
- الدراسة الجيوسياسية للجزائر تبين أن لها امتداد قاري افريقي، يتضمن فضائين إقليميين مهمين وهما الفضاء المغاربي والساحل الافريقي، امتداد بحري من خلال الانتماء إلى المتوسط، وامتداد وجداني يتضمن الإنتماءالفضائين العربي والإسلامي.
- تتحدد الإستراتيجية الأمنية الوطنية الجزائرية بمحددات جيوسياسية، إقتصادية وعسكرية تمثل مقومات أدائها الإستراتيجي.

الفصل الثاني:

التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري

تقع الجزائر في منطقة جيواستراتيجية تعد واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، وهذا ما جعل هذه المنطقة قبلة أنظار القوى الدولية على مر العصور، ولتتبع موقع التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري لا بد من الوقوف عند السياق الإستراتيجي للسلوك الأمني الجزائري، فقد أفرزت التحولات في البيئة الإقليمية الجزائرية، تهديدات أمنية خطيرة على الأمن الوطني خاصة بعد التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية بداية من سنة 2011، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى تعقيد الأوضاع الأمنية في المنطقة، إضافة إلى الأزمات المتأصلة في الساحل الإفريقي وللتنافس الإستراتيجي للقوى الدولية للسيطرة عليها.

يعالج هذا الفصل التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري، يندرج ضمنه أربعة مباحث:

المبحث الأول: **التحولات** السياسية والأمنية في المنطقة العربية وانعكاساتها على الأمن الوطني

المبحث الثاني: الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: المتوسط والأمن الوطني الجزائري

المبحث الرابع:معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل إستراتيجية النفوذ للقوى الكبرى

المبحث الأول: التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية وانعكاساتها على الأمن الوطني

شهد العالم العربي منذ سنة 2011، إندلاع إحتجاجات استمر تأثيرها في الأنساق السياسية والاجتماعية حتى اللحظة الراهنة، رفعت فيه الشعوب مطالب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة، لذلك تعد موجة التغيير في العالم العربي المطالبة بدمقرطة النظم السياسية والتوزيع العادل للثروة وتأسيس دولة المواطنة والحريات، محطة فاصلة في التاريخ السياسي والاجتماعي العربي، وأصبحت واقعا معيشا بين شعوب المنطقة، التي توحدها خصائص مشتركة في الثقافة والتاريخ والحضارة[1].

بالنسبة لشمال إفريقيا يمكن تصنيف بلدانها في فئتين: **الفئة الأولى** البلدان التي دقت فيه التحولات السياسية والأمنية ناقوس الموت للأنظمة التي تعتبر ثابتة (تونس، ليبيا ومصر)، في **الفئة الثانية** هناك البلدان التي قامت إصلاحات محدودة (المغرب والجزائر).[2]

المطلب الأول: أسباب التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية

مثلت أحداث ما يسمى"بالربيع العربي" النموذج الخاص بالمنطقة العربية للتحول الديمقراطي من خلال إحتجاجات جماهيرية ضد الأنظمة الإستبدادية، ورغم أنها بدأت بطريقة سلمية إلا أنها ما لبثت أن إتخذت اشكالا من العنف، وأدخلت بعض دولها في حروب أهلية وطائفية مثلما حصل في سوريا وليبيا، أو حالة عدم إستقرار غير مسبوقة مثلما حصل في تونس ومصر3، وجاءت هذه الثورات بعد تراكمات طويلة قبل لحظة الانفجار ومنها.[4]

1- فساد الحكام ووجود فجوة بين السلطة والشعب:

إن الرصد المفصل لأسباب التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية لا يمكن حصره بالنظر إلى الوضع السياسي والاجتماعي المترهل في العالم العربي، فالاستبداد كله شر، ومن ثم فإن شروره

---

(1) يحي عالم، "الربيع العربي... من الثورة إلى الثورة المضادة، منتدى السياسات العربية"، 18 سبتمبر 2020، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/09/18. https://bit.ly/2FPTXfW

(2) Louisa Dris-Aït, , "Algeria in the Face of the Arab Spring: Diffuse Pressure and Sustained Resilience", Mediterranean Politics, Maghreb , p.161.In : https://bit.ly/2RDD373

(3) رابح زيغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بيم ميراث المبادئ وحسابات المصالح : دراسة حالة "الربيع العربي"، **سياسات عربية**، 23،(نوفمبر 2016)نص.90.

(4) يحي عالم، **مرجع سابق**.

بمنزلة العدوى، تنتقل إلى كامل الجسم فتفتك به وهو ما جعل وضعية النظم السياسة العربية أشبه بمريض متداعٍ على فراش المرض قبل الثورات، يمكن لأي حادث كبير أن يؤدي به إلى التحلل والهلاك، لا سيما أنها تحللت من الشرعيات الوطنية لما بعد الاستقلال، التي اتخذتها الأنظمة درعًا واقيًا لها، لتعبئة الجمهور لإضفاء الشرعية على حكمها، وأصبحت النظم الجمهورية والملكية تتقاسم مركبًا تشترك فيه جميعها، وتشمل عناصر هذا المركب أسرًا حاكمة وأجهزة أمنية قوية دخلت السياسة بشكل علني، وفئة من رجال الأعمال الجدد، الذين يختلطون في علاقات القرابة والمصاهرة والبيئة الاجتماعية مع رجالات السياسة والأمن، فأصبح الفساد المالي والسياسي جزءًا لا يتجزأ من عملية الحكم، مما أفرز حالة احتقان اجتماعي – متراكم ينتظر الانفجار، هذا النموذج الذي صار يشمل كل العالم العربي، تمارس فيه السلطة ويدبر الحكم بمنطق القوة والأجهزة الأمنية ومؤسسات الضبط الاجتماعي، من خلال توجيه القيم بوسائط الإعلام والتربية والمؤسسات الدينية الرسمية، التي تطلع بمهام التدجين.

2- قانون إنتفاضات الشعوب :الذل والإهانة:

تعد الوضعية القائمة لطبيعة مركب السلطة في العالم العربي، كفيلة بتعميق الإحساس بالذل والمهانة، فالنظم الشمولية تهين الكرامة الإنسانية، وتوظف كل الإمكانات الرمزية والمادية لإستلاب جوانب الممانعة والمقاومة النفسية للإنسان. وقد استطاعت تلك الميكانيزمات ترويض طيف كبير من النخبة والفاعلين التقليديين، لكن متغيرات الوسائط في صناعة الوعي والتغير الجيلي في القاعدة الهرمية للمجتمعات العربية، إستنهضت من جديد القابلية للانتفاض على مسلكيات الإذلال الممارَس من طرف النظم الحاكمة على شعوبها، كما أن زرع الخوف والاستناد إلى التخويف والترهيب مسلكًا في الحكم، طبع سلوك النظم العربية مع شعوبها، وهو ما تجلى في اليد الطولى التي تمتعت بها الأجهزة الأمنية والاستخبارات، وفتح المعتقلات للمعارضين السياسيين المطالبين بالدمقرطة وترسيخ الحريات[5].

عموما يمكن تقسيم أسباب الربيع العربي إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية كما يلي[6]:

---

(5) يحي عالم، "الربيع العربي... من الثورة إلى الثورة المضادة"، منتدى السياسات العربية، 18 سبتمبر 2020، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/09/18. https://bit.ly/2FPTXfW

(6) تمارا الأسدي ومحمد الشبوط،**عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، ط.01،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2018)،ص ص، 13-18

أ. **الأسباب الداخلية:** تتمحور حول الأسباب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية حيث تعاني هذه الدول من التخلف وإنهيار شرعية النظم السياسية، وجود فجوة بين الشعب والسلطة وانتشار الفقر والبطالة، وتتمثل الأسباب السياسية في الأنظمة الإستبدادية وغياب الديمقراطية، أما الأسباب الإجتماعية تمثلت في الطفرة الشبابية حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلثي سكان المنطقة وتعاني هذه الفئة من إقصاء إجتماعي واقتصادي وسياسي جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير، في حين أن الأسباب الإقتصادية تتمثل في المطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين ظروف المعيشة[7].

ب. **أسباب خارجية:** إضافة إلى العوامل الداخلية التي شكلت سببا رئيسا في الثورات العربية هناك عامل التدخل الخارجي، خاصة بعد ربط الغرب بين الإرهاب وعدم وجود حرية في الدول العربية، وتصاعد نفوذ دول إقليمية مثل تركيا وإيران، وتزامن هذه التطورات مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي[8].

المطلب الثاني: موقف الجزائر من التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية

مثلت حالة الإضطراب في الفضاء العربي جعلت صانع القرار الجزائري إزاء موقف قراري غير إعتيادي، إذ تتقاطع المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية مع المصالح الإستراتيجية للدولة، فإما الإنحياز لخيارات الشعوب مع ما في ذلم من تحد ل "العدوى" وتجاوز لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو مراعاة مبدأ هذا المبدأ مع ما في ذلك من إتهام بالإنحياز للأنظمة على حساب الشعوب، ومن ثم تهديد مكاسب السياسة الخارجية الجزائرية، وبخاصة دور الجزائر وصورتها؛ بسبب الإكتفاء بمجاراة الأحداث وعدم المبادرة بالفعل[9].

إستقبلت الجزائر موجة "**الربيع العربي**" في مصر وتونس وليبيا، وسوريا كغيرها من الدول العربية بمواقف اكتنفها الغموض، على اعتبار المرتكز الأساسي للسياسة الخارجية للجزائر بعدم التدخل في

---

(7) ضاوية بوزريدة ورياض بوريش، "تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، 02، (جويلية 2020)ص.ص،425،426.

(8) تمارا الأسدي ومحمد الشبوط، **مرجع سابق**،ص.19.

(9) رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص.90.

الشؤون الداخلية للدول، وبدى موقفها غامضًا من التحولات السياسية في المنطقة العربية. وأدركت الجزائر أهمية استقرار البيئة الإقليمية على الأمن القومي من جهة والاستقرار السياسي من جهة أخرى قرّرت الجزائر تبني أسلوب الدفاع عن الأنظمة العربية التي واجهت الثورات، وكانت نظرية المؤامرة حاضرة وبقوة على اعتبار ما يحدث في الدول العربية مخططا غربيا يهدف الى زعزعة استقرار المنطقة العربية واعادة تشكيل جغرافيا جديدة في الشرق الأوسط العربي وشمال افريقيا[10].

الجزائر متمسكة بالمبدأ القائل بأن الديمقراطية هي اختيار دولة ومجتمع وتبقى صناديق الانتخابات الفيصل في الوصول للسلطة، حيث تخوف النظام السياسي الجزائري من إحتمال انتقال عدوى الاضطرابات إلى الجزائر وتكرار سيناريو المأساة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي التي أسفرت عن مقتل حوالي ربع مليون جزائري في أعمال عنف، وخسائر اقتصادية فاقت 30 مليار دولار. وهو ما جعل الجزائريين يحبطون محاولات ودعوات تغيير أو إسقاط النظام[11].

كما أن الثورات العربية وخاصة في شمال إفريقيا يمكن أن تؤدي إلى إعادة هيكلة النظام الإقليمي وإخلال ميزان القوى في المغرب العربي، ومع وجود عدم الإستقرار الآخذ في الإتساع فإن خطر فقدان الجزائر لوضعها – الفاعل المستقر في النظام الإقليمي– في الإقليم يبقى محتملا[12].

تأييد الجزائر للأنظمة العربية حتى ساعاتها الأخيرة قبل السقوط بمبررات مخافة إختراق الثورات من جهات داخلية وأخرى خارجية تهدف الى زعزعة إستقرار المنطقة ومع أن ثورات الربيع العربي قد أطاحت بثلاثة من الرؤساء في شمال إفريقيا –الرئيس الليبي معمر القذافي، ورئيس تونس زين العابدين بن علي، ورئيس مصر حسني مبارك– فإن القيادة الجزائرية نجحت في إجتياز ذلك واعتقادا منها بأن وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر، سيتيح الفرصة لعناصر التيار الاسلامي الراديكالي من التموقع من جديد. وتفسير هذا هو أن النظام الجزائري يعتقد أن الأنظمة المتهاوية في المنطقة كانت تشكل سدًا

---

(10) عمار سيغة، "الجزائر بين رياح الربيع العربي وارهاصات الحراك الشعبي"، تم تصفح المقال بتايخ: 2020/09/18.
https://bit.ly/2FMov2g

(11) **المرجع نفسه**

(12) Driss Cherif," **La politique étrangère algérienne à l'épreuve des révoltes arabes : entre considérations internes et impératifs stratégiques** " ,(Conférence internationale : LES CHANGEMENTS STRATEGIQUES EN MEDITERRANEE POST PRINTEMPS ARABE ,10 Mai 2012),p.06.

منيعًا ضد الحركات الإسلامية الراديكالية، وبسقوطها تكون الجزائر في مواجهة تهديدات غير تقليدية ويجعل الأمن الوطني الجزائري مهددا بشكل غير مسبوق[13].

أولا- الثورة التونسية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية التونسية:

1- خلفيات الإنتفاضة التونسية:

بدأت الثورة في تونس أواخر عام 2010 وتحديدا في 17 ديسمبر عندما أضرم الشاب "محمد البوعزيزي" النار في جسده، شهدت هذه الحادثة تضامن المجتمع التونسي معه، وبدأت إحتجاجات في البلاد تطالب برحيل الرئيس التونسي"زين العابدين بن علي". بشرت الانتفاضة التونسية في ديسمبر 2010 بما بدا أنه مرحلة سياسية جديدة في العالم العربي وتحديداً بدايات تفكك الحكم الاستبدادي العربي، أعقبها انتفاضة مصرية في جانفي 2011، ثم انتفاضات في سوريا وليبيا واليمن في وقت لاحق من نفس العام[14].

2- موقف الجزائر من الثورة في تونس:

الثورة في تونس كان لها أثر بالغ على علاقاتها مع الجزائر نظرا لحدود التماس الجغرافية وعمق الروابط التاريخية، فمخاوف الجزائر من موجات الثورات التي انطلقت شرارتها من تونس لم تنفك تنادي بضرورة الهدوء في تبليغ المطالب التي رفعها المحتجون وتغليب الحكمة لدى صانعي القرار في التعامل السلمي مع المتظاهرين، كما لم تخف مخاوفها من خطورة المؤامرة الخارجية في ضرب استقرار المنطقة وتهديد الأمن القومي لبلدان المنطقة المغاربية بالنظر لموقعها المطل على الضفة الجنوبية للمتوسط، وكذا موقعها الجيواستراتيجي الرابط بين العمق الأفريقي ودول البحر المتوسط، لذا اهتمت السلطات الجزائرية بتكثيف التنسيق الأمني بعد الانفلات الأمني الذي عرفته تونس وتصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية من تفجيرات واغتيالات لشخصيات سياسية بارزة على غرار الناشط السياسي "**شكري بلعيد**" على يد جماعة متطرفة واعتداءات على منتجعات سياحية كحادثة قتل 39 شخصاً بينهم سياح أجانب في فندقين بولاية سوسة على الساحل الشرقي التونسي، وكذا الإعتداء على السياح في متحف "**الباردو**" في العاصمة ما

---

(13) عمار سيغة، **مرجع سابق**.

(14) Samir Makdisi, Reflections on the Arab Uprisings, le:09/10/2020. https://bit.ly/2GAZic2.

كان له التأثير المباشر على الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على القطاع السياحي كأحد أهم الأنشطة في تونس، تلك الأحداث أعطت المبررات للسلطات الأمنية الجزائرية لرفع مستوى التنسيق الأمني والتعاون العسكري لدحض تهديدات الجماعات الإرهابية التي اتخذت من جبال "**الشعانبي**" المحاذية للحدود الجزائرية معقلا لها، ومع تصاعد وتيرة الإقتتال في سوريا أصبحت تونس منطقة تجنيد وعبور للمقاتلين العرب المجندين في صفوف المجموعات المقاتلة ضد النظام السوري حيث تم تفكيك جماعات واعتقال العديد من منتسبي مجموعات تنشط بين حدود تونس والجزائر مهمتها تجنيد أفراد من المنطقة لإرسالهم للقتال في سوريا[15].

بعد سقوط نظام" **معمر القذافي** "زادت حدة التهديدات الأمنية القادمة من تونس نحو الجزائر فالإنفلات الامني في ليبيا شكل تهديدا حقيقيا لاستقرار المنطقة برمتها بالنظر لمحدودية الإمكانيات بالنسبة للجيش التونسي، وارتفاع نشاط الجماعات المسلحة والمليشيات الناشطة على الحدود الليبية التونسية [16].

صعود تيار النهضة الإسلامي المعتدل في انتخابات 2014 بعد تشكيل المجلس التأسيسي في تونس خلف ارتياحا كبيرا لدى النظام الجزائري، بالنظر لطبيعة الاعتدال والوسطية الذي يتميز به هذا التيار، فقد إستقبلت الجزائر زعيم حزب النهضة "**راشد الغنوشي**" في العديد من المناسبات خاصة بعد بعث الدبلوماسية الجزائرية لمبادرة الاصلاح بين الفرقاء الليبيين بغرض الوصول الى حلول سياسية تقي البلاد شر الحرب الأهلية[17].

وعلى الرغم من انسحاب حزب النهضة التونسي من الرئاسة في تونس واكتفائه بقيادة البلديات والمعتمديات بقي التنسيق الأمني التونسي الجزائري حتى بعد صعود التيار السياسي المحسوب على حزب نداء تونس بقيادة" **الباجي قايد السبسي**" الوجه القديم في نظام بن علي في تونس[18] .

---

(15) عمار سيغة، **مرجع سابق.**

(16) **المرجع نفسه.**

(17) **المرجع نفسه.**

(18) **المرجع نفسه.**

ثالثًا- موقف الجزائر من الصراع في سوريا:

تبنّت الجزائر منذ بداية الأزمة السورية في 2011، موقفًا ثابتًا من الصراع ، حيث يبدو موقفها منسجمًا مع قناعاتها ومبادئ سياستها الخارجية؛ الرافضة لأي تدخل عسكري أجنبي في سوريا، ما أضفى المصداقية على جهودها الدبلوماسية لإنهاء الصراع، فقد كان الموقف الرسمي الجزائري من الأزمة السورية واضحًا منذ البداية، ويتمثل في رفض التدخلات الخارجية في الشأن السوري، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية وضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب، وقد بنت الجزائر موقفها مما يجري في سوريا إنطلاقا من نقطتين، الأولى هو أن ما يحدث في المنطقة العربية عمومًا وفي سوريا خاصة يدخل ضمن إستراتيجية دولية لتقسيم الدول العربية ومنها سوريا، وبالتالي الأمر لا يتعلق بمسألة الديمقراطية وحرية الشعب بقدر ما يتعلق ببقاء الدولة السورية واستمرارها، أما النقطة الثانية التي يتركز عليها الموقف الجزائري فتتمثل في أنّ الإرهاب هو مصدر التهديد الأول للشعب، بعد ما عاناه الشعب الجزائري إبان العشرية السوداء. انطلاقا من هذه الرؤية الجزائرية للوضع السوري يمكن تحديد مضمونين للمقاربة الجزائرية، المضمون الأول هو الدعوة للحوار الشامل بين مختلف الفواعل السورية وتجنب عسكرة النزاع، المضمون الثاني يتعلق بمكافحة الإرهاب ولكن ينطلق أولا من اعتبار أن النظام السوري هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري[19].

1- أسباب الموقف الجزائري من الأحداث السورية:

الموقف الجزائري من الأحداث السورية يعود إلى ثلاثة أسباب، **أولها:** رفض التدخل في شؤون الدول، سواء أكان دعما معنويا للحوار أو تدخلا عسكريا، **وثانيها:** أن كل دولة هي الأولى بحل مشكلاتها الداخلية بالصيغة التي يراها أبناء المجتمع، وينطبق هذا بوجه خاص على سوريا. **وثالثها:** مناهضة الإرهاب على خلفية ما عاشته في تسعينات القرن الماضي ومجابهته لوحدها أمام صمت دولي، ولذلك كان موقفها مناهضا للإرهاب في سوريا منذ بداية الأزمة، وحذّرت من انتشاره إلى الدول الأخرى[20].

---

(19) صادق حجال وهشام الغنجة، " السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/10/24.https://bit.ly/3op9SUs

(20) عمار سيغة، **مرجع سابق.**

إن تمسك الجزائر بقناعاتها جعلها في مواجهة سياسات مجلس التعاون الخليجي إزاء الحرب على سوريا، وفي إطار القمم العربية منذ 2011، فقد جدّدت الجزائر التأكيد على تمسكها بالحل السياسي للأزمة في سوريا، ورفضت الانضمام إلى أي تحالف عربي أو دولي لإسقاط النظام في سوريا فالرؤية الجزائرية تؤكد على أن أي تدخل أجنبي سيؤدي حتمًا إلى تأجيج التوترات، واشعال فتيل حرب طائفية إقليمية لا نهاية لها ،من جهة ثانية، هناك إجماع في الجزائر بين النظام والرأي العام بخصوص الموقف من الأزمة السورية، فالإدراك الجزائري لما يجري في سوريا مفاده أن هذه الأخيرة ضحية مخطط يستهدف أمنها ووحدتها الترابية ويرمي إلى تقسيمها إلى دويلات في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، وينظر الجزائريون عمومًا إلى معارضة النظام السوري بأنها مرادف لخيانة القضية العربية، والعمالة للامبريالية وللإرهاب الدولي[21].

أضف إلى ذلك أن الصراع على سوريا هو أحد تداعيات "الربيع العربي"، الذي تعتبره الجزائر من صنع الامبريالية العالمية ومؤامرة كونية لتفكيك ما تبقى من الدول العربية المعادية للكيان الصهيوني والمعارضة للتطبيع معه، وفي مقابل ذلك، فإن اتخاذ أي موقف معاد للنظام السوري لا يعني بالضرورة تأييدًا للمعارضة السورية بمختلف فصائلها، حتى وإن كان البعض من التيار السلفي الجهادي قد تنقلوا من دول تونس والجزائر وليبيا إلى سورية وانضموا إلى التنظيمات الإسلامية المقاتلة ضد النظام السوري[22].

رابعا- تطورات المشهد الأمني في ليبيا وانعكاساته على الجزائر:

1- خلفيات الأزمة الليبية:

تسبب تفكك الدولة الليبية في وضع البلاد في حالة فوضى وذلك منذ إنهيار نظام العقيد القذافي سنة 2011، أين تناحرت عشرات المليشيات المسلحة بقوة مهددة بذلك منطقة شمال إفريقيا بأكملها، كما تسببت أيضا حالة الفوضى في إضعاف الفاعلين السياسيين الليبين المنبثقين من النظام القبلي وخلق فاعلين (الثوار) استمدوا شرعيتهم من مشاركتهم في الثورة ضد نظام القذافي[23].

---

(21) عمار صيغة، **مرجع سابق.**

(22) **المرجع نفسه.**

(23) يحي الزوبير،"الأزمات الليبية والمالية: أي دور للجزائر؟"(ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني حول: مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي؟، الجزائر: النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016)،ص.85.

أفرز الانفلات الأمني جماعات مسلحة انتشرت في البلاد لها ولاءاتها المتعددة، وترتبط بجهات خارجية، حيث أصبحت ليبيا مجالا مفتوحا لتدخل لاعبين دوليين واقليميين، كل يحاول فرض أجندته على أطراف الأزمة الليبية، فقد لعبت مصر والإمارات دورا جوهريا في إسقاط النظام في ليبيا، حيث نفذ السلاح الجوي للبلدين غارات على أهداف داخل ليبيا بدعم من القاهرة، وهي الخطوة التي مهدت لضرب أمن واستقرار المنطقة برمتها[24].

2- تداخل طبيعة مدخلات الأزمة الليبية ومخرجاتها: توصف الأزمة الليبية بالتعقيد بسبب تداخل طبيعة مدخلات الأزمة ومخرجاتها، حيث يمكن إعتبار المشهد الليبي من أكثر مشاهد الحراك العربي عنفا ودموية وإنتاجا للاإستقرار الوطني والإقليمي، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال[25]:

- الطابع الإجتماعي والسياسي والإستراتيجي لأسباب الأزمة الليبية ومسبباتها(مطالب إجتماعية وسياسية، أطماع أجنبية، أجندات سياسية دولية)؛
- الطبيعة القبلية التقليدية للمجتمع الليبي وخلوه من المظاهر المؤسسية، والتقاليد الممارساتية للمجتمع المدني، ما زاد من حدة الصراع؛
- شغور الساحة السياسية من من المؤسسات الكفيلة باستيعاب تنوعات المجتمع الليبي.

3- المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية:

يرى صانع القرار الجزائري أنه لحل الأزمة الليبية لابد من ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع جميع الفصائل الليبية وأطراف الأزمة فيها، بعيدًا عن أي تدخل خارجي، كما يتضمن المقترح الجزائري إعادة بناء الدولة في ليبيا، وإقامة مؤسسات قوية بجيش وحكومة وطنية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة التي استشرت في المنطقة بعد انتشار فوضى السلاح، ولبلوغ تلك الغاية تحاول الجزائر إقناع الفرقاء الليبيين بجدوى المصالحة الوطنية وإعادة إعمار ليبيا[26].

---

(24) عمار سيغة، **مرجع سابق.**

(25) منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية – المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"،؟"(ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني حول: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي؟، الجزائر: النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016)، ص.156.

(26) عمار سيغة، **مرجع سابق.**

تبنت الجزائر مقاربة شاملة بخصوص الأزمة الليبية منذ عام 2011 فمن الناحية السياسية احتضنت الجزائر المئات من اللقاءات مع شخصيات سياسية وحزبية وزعماء القبائل والفاعلين في المجتمع الليبي بهدف التقريب بين الفرقاء من أجل وضع خارطة الطريق للمرحلة المقبلة[27].

فقد حاولت الجزائر من خلال مقاربتها تبني الحل السياسي واستبعاد الحلول العسكرية، وذلك من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية في إطار مرحلة انتقالية، تضطلع بتنظيم الإنتخابات، وضع دستور للبلاد، إعادة الهيكلة العسكرية والأمنية وإعادة إعمار البلاد[28].

أمنيا وانطلاقا من أن ليبيا جزء من بيئة إقليمية معقدة، كثفت الجزائر من تعاونها الأمني مع دول المنطقة في مواجهة التهديدات المختلفة في جوارها الإقليمي القريب، الذي يشمل الدول التي تربطها بها حدود جغرافية مباشرة على مسافة أكثر من 6500 كلم، وهي تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، المغرب بالإضافة إلى الصحراء الغربية، وفي جوارها البعيد الذي يشمل مصر والسودان، التشاد،و قد كان لهذا التعاون الأمني بين الجزائر ودول المنطقة في إطار قادة أركان دول جنوب الصحراء والساحل نتائج معتبرة على المستوى العسكري والإستخباراتي، وقد ركزت هذه الإجتماعات الدورية التي كانت تعقد في هذه الدول، وفي إطار ثنائي على وجه الخصوص، على مواجهة تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار إقليمي، لأن هناك قناعة لدى كافة هذه الدول بأن الدول القطرية لا يمكنها التحكم في الوضع الأمني، إلا في إطار إقليمي وبتعاون الجميع[29].

كما سعى التعاون والتنسيق في الميدان الأمني بين الجزائر، تونس وليبيا إلى مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والحد من تداعيات الأزمة الليبية الخطيرة على البيئة الإقليمية للجزائر بكاملها، وقد زادت وتيرة التعاون في المجال الأمني بين الدول الثلاث في أعقاب إجتماع رؤساء حكومات هذه الدول في جانفي 2013 بمدينة "**غدامس الليبية**"، حيث قدمت الجزائر معدات عسكرية ولوجستية لتونس وخصصت دورة تكوينية لضباط الأجهزة الأمنية التونسية في مجال مكافحة الإرهاب، لأن الجزائر تنطلق

---

(27) عبد الوهاب بن خليف، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي: الأزمة المالية أنموذجا". أشغال الملتقى الوطني مالي بعنوان: ليبيا، مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016، ص.99.

(28) **المرجع نفسه** ،ص، 100.

(29) **المرجع نفسه**، ص، 101.

من فكرة استراتيجية وهي أن أمن الجزائر من أمن تونس، وأن استقرار تونس هو جزء من استقرار الجزائر[30].

وفي إطار التعاون الأمني مع ليبيا بالرغم من التدهور الأمني الذي تعرفه الساحة الليبية منذ سقوط نظام القذافي في اكتوبر 2011، فإن الجزائر قدمت الدعم لليبيا من أجل إعادة بناء القوات العسكرية والأمنية الليبية من أجل استعادة الأمن والإستقرار من خلال برامج تكوينية لأفراد الجيش والشرطة الليبية بالجزائر، كما أن هناك تعاونا وتنسيقا بين البلدين في المجالين الأمني والإستخباراتي بهدف محاصرة الجماعات الإرهابية، ومنع تسلل الإرهابيين على حدود البلدين خاصة بعدما تم في عام 2014 تحيين الاتفاقية بين البلدين الموقعة في عام 2001، وفي هذا الإطار تقرر وضع إطار خطة عمل للتعاون العملياتي حول أمن الحدود خلال اجتماع غدامس سنة 2013 من خلال برامج ثنائية مشتركة بين الجزائر، تونس وليبيا[31].

4- إنعكاسات الإنفلات الأمني في ليبيا على الجزائر:

أنتجت الأزمة الليبية العديد من التهديدات التي أثرت على دول الجوار عامة، وعلى الأمن الوطني الجزائري بشكل خاص، حيث أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر مختلف عن غيرة، فليبيا تعيش إنفلاتا أمنيا كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع.

أ. الإنعكاسات الصلبة للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر:

- تأثير الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية:

ترتبط الجزائر بليبيا بحدود برية شاسعة، وهو ما يعرض الأمن الجزائري للإختراق من عدة منافذ برية؛ فليبيا تقاسم الجزائر 982 كلم من الحدود المكشوفة، وبالتالي تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية؛ إذ يتطلب تأمين الحدود إتفاقا بين طرفين لضمان تنسيق المهام والأعباء الأمنية، وبسبب غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الجزائرية – الليبية فإن الجزائر تتحمل لوحدها هذه الأعباء32.

---

(30) عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق** ،ص ص، 102.101.

(31) **المرجع نفسه** ، ص،102.

(32) عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، ط.01، (الجزائر: منشورات الدار الجزائرية، 2016)،ص ص، 208-210.

فمنذ سنة 2011 قامت الجزائر بنشر ما بين 30 الى 40 ألف جندي على طول الحدود، وتذكر دراسة ل"**بيار رازوكس**" " Pierre Razoux " **بعنوان** "**تأملات في الأزمة الليبية**" الصادرة عن معهد البحوث الإستراتيجية للمدرسة العسكرية أن أكثر من **خمسة آلاف** حماة حدود للدرك الوطني الجزائري متواجدون على طول الحدود الجزائرية الليبية،ويقومون ليل نهار بعمليات تمشيط مدعومين بالقوات الجوية33، كما عززت الجزائر منظومتها الدفاعية من دفاع بري وجوي بغرض تأمين الحدود مع النيجير ومالي وهي إجراءات مكلفة لميزانية الدفاع الوطني من الناحية المالية[34].

خريطة رقم (05): خريطة الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا

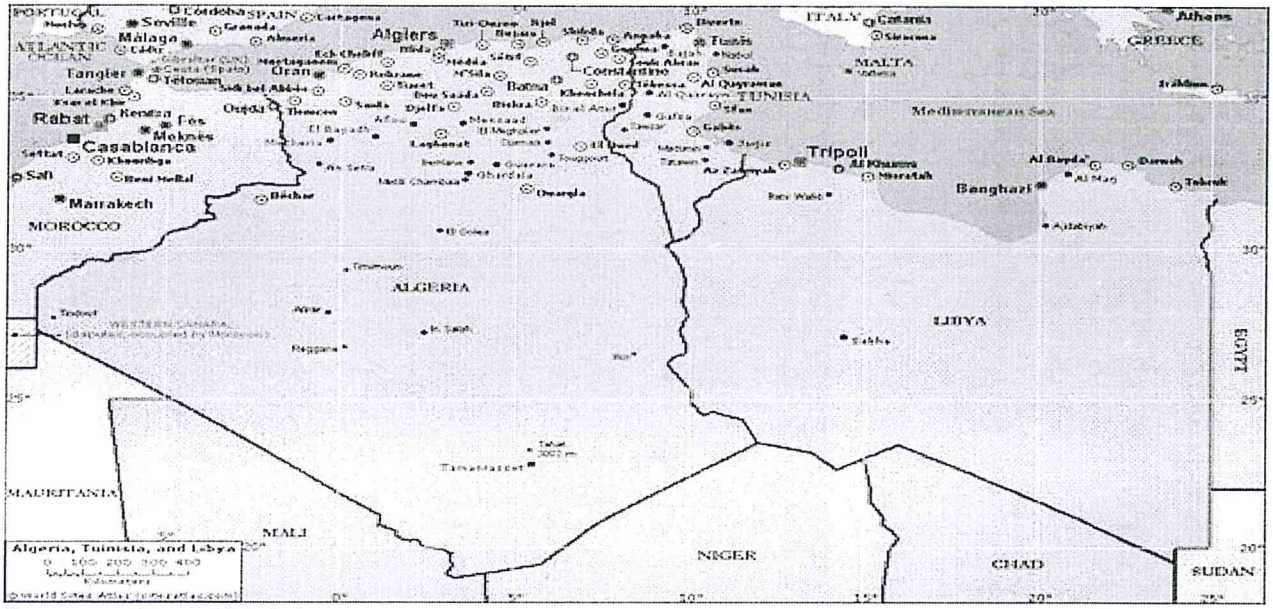

Source : «https://bit.ly/35s7ELm»

ارتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، جعل الجزائر تغلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل في ماي 2013، خوفا من تسلل المجموعات الإرهابية، ناهيك عن إحباط الجزائر لعديد العمليات، التي استهدفت المساس بأمنها منذ إنفجار الأزمة الليبية، فحصيلة العمليات الأمنية بين سنتي 2013 و2014 تظهر أن الجزائر تواجه خطرا أمنيا مرتبطا اساسا بمحاولات القاعدة والجماعات المتحالفة معها في منطقة الساحل الإفريقي توصيل السلاح الليبي إلى الجنوب الجزائر.[35]

(33) عمر فرحاتي ويسرى أوشريف ، **مرجع سابق**، ص.210.

(34) عمار سيغة، **مرجع سابق**.

(35) عمر فرحاتي ويسرى أوشريف،**مرجع سابق**، ص.211.

هذا ما يفسر الإحصائيات الواردة حول ما تكتشفه مفرزات الجيش الوطني الشعبي في مناطق معينة من البلاد، تعد أهمها ما اكتشفته مفرزة للجيش الوطني الشعبي في ولاية الوادي خلال شهر **مارس 2016** بمنطقة "**كوينين**"، حيث مكنت العملية من استرجاع **(06)** منظومات صواريخ "**ستينغر**" مضادة للطيران، و(20) مسدس رشاش من نوع كلاشينكوف، و(03) قاذفات صواريخ RPG-7، وتعتبر صواريخ ستينغر صواريخ متطورة جدا على الصعيد العملياتي، ويمكنها إسقاط طائرات واستهداف المنشآت الحيوية، وهذا يعد تطورا خطيرا في النشاط الإرهابي في الجزائر[36].

- تصاعد المد الإرهابي عبر خطر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام:

أدى ظهور ما يعرف ب" **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**" "**داعش**" إلى التخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، ويعتبر إستهدافه للجزائر أولوية بالنسبة له[37].

بعد سقوط نظام "معمر القذافي" عادت إلى مالي عدة مجموعات مسلحة ذات التوجهات المختلفة والمتباينة، وفي مقدمة هذه الجماعات نذكر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وجماعة أنصار الدين ،إلى جانب مجموعات أخرى من الجماعات المسلحة هي أقرب إلى الحركات الإرهابية منها إلى الجماعات ذات المطالب السياسية وغيرها[38]، يذكر من بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي **(AQMI)**، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا **(MUJAO)**، وقد ساعد على انتشار هذه الجماعات في شمال مالي واستفحال الأوضاع الأمنية فيه الإهمال والتهميش الذي ظلت المنطقة تعاني منه منذ عقود[39]، كما تعاني مجتمعات دول المنطقة من مركبات إثنية خطيرة، كان لها تأثير على إعادة إنتاج الهوية الاجتماعية، وتعد مالي (العمق الإستراتيجي للجزائر من الجهة الجنوبية) الأنموذج الأمثل الذي يجسد الانقسام الهوياتي المجتمعي، إضافة إلى ذلك تشهد المنطقة أزمات اقتصادية خطيرة بسبب التبعية الاقتصادية الهيكلية، التي أنتجت أزمات توزيع اقتصادي خلقت مجموعة من التهديدات في مقدمتها الفقر،

---

(36) عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص.ص.211،212.

(37) **المرجع نفسه**، ص.214.

(38) David J Francis, "The regional Impact of Armed Conflit and French Intervention in Mali", Norwegian Peace Building Resource Centre Report, April 2013, p.03.

(39) Isaline Bergamaschi, "frensh millatary intervention in Mali: invitable consensual yet insyfficient", stability international **journal of sécurity and development**, (02-02, 2013), p.11.

التخلف، الهجرة غير الشرعية...، وفوق كل هذا وذاك، فإن منطقة الساحل الإفريقي تعد مسرحا للصراع والتنافس بين القوى الكبرى، التي تسعى إلى تعظيم مصالحها في المنطقة[40].

إن الضغط السياسي والأمني في إطار عملية إعادة بناء الدولة في مالي وليبيا ،والنتائج العكسية للحرب، خاصة في هذه الأخيرة، ساهمت فيما يعرف بالتعزيز الذاتي للإنكشافات الأمنية الموجودة مسبقا في المنطقة والمتمثلة **أولا:** تمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق ومراقبة أمنية هشة، ما يفسر المخاوف والتحذيرات التي أعلنت عنها الجزائر، وخاصة بعدما أصبحت محاولات تهريب الأسلحة مؤكدة ،ففي 22 سبتمبر 2012 أعلن المجلس الانتقالي الليبي عن اكتشافه أسلحة كيماوية في منقطة جفرا الصحراوية، ووفقا لمنظمة خطر الأسلحة الكيماوية، لا تزال ليبيا تخزن **9,5 ملايين طن** من غاز الخردل، وفي سبتمبر 2011 كشفت باماكو عن دخول عدد معين من صواريخ أرض جو إلى مالي، كما اعترض الجيش الجزائري قافلة من الأسلحة والمهاجرين على الحدود مع النيجر. **ثانيا:** سمحت هذه الفوضى بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الإنكشافات الأمنية، سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (**2011**)، كتيبة الموقعون بالدم (**2012**)، أو من خلال تكثيف مستوى العمليات وتحسينه، فعلى الجانب الجزائري قامت كتيبة الموقعون بالدم بالهجوم على القاعدة البترولية تغنتورين الواقعة بعين أمناس بصحراء الجزائر في 11 جانفي 2013، واحتجازهم لأكثر من 41 عاملا[41].

إن التدخل العسكري للناتو في ليبيا، المدفوع بالإلحاح والوجود العسكري الفرنسي في معظم دول الحوار الجغرافي للجزائر (التشاد، النيجر، موريتانيا، مالي) أسهم في زيادة حجم فوضى للأمن والانتشار العمودي والأفقي لمختلف المعضلات الأمنية في منطقة تعتبر سياسيا وأمنيا مصدر الإنكشافات الأمنية للجزائر، إضافة إلى أن ذلك الطوق المفروض على الجزائر يعتبر محاولة فرنسية لإضعاف الوجود والتأثير الجزائري في بعض القضايا ،التي تعتبرها فرنسا حيوية لمصالحها، إذا أخذنا بعين الاعتبار

---

(40) عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص ص. 95،96.

(41) **المرجع نفسه**، ص.05.

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية لكل من فرنسا وإسبانيا ،التي لا تزال الجزائر متمسكة بحث شعبها على تقرير مصيره، وكذا قضية الطوارق في كل من مالي والنيجر[42].

- **خطورة توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا:**

وضعت التحولات الإقليمية الجيش الوطني الشعبي وصانع القرار السياسي في الجزائر أمام مسؤولية تاريخية، فرغم أن العقيدة العسكرية الجزائرية تصر على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، إلا أن خبراء عسكريون جزائريون في قسم التخطيط الإستراتيجي وضعوا خططا للتدخل في ليبيا، تم إعدادها مباشرتا أثناء عملية "**تيقنتورين**" لتنفيذها عند إقتضاء الضرورة، وضمن هذه الخطط تنفيذ سلسلة من الغارات الجوية المركزة بطائرات "**سوخوي 30**" الروسية الحديثة، ضد أهداف تابعة لجماعات سلفية جهادية في ليبيا متهمة بدعم الجماعات الإرهابية شمالي مالي، وكان من المخطط أن تشارك 100 طائرة تنطلق من القاعدة الجوية "أم البواقي" بالشرق الجزائري، وهو ما تدربت عليه طائرات جزائرية عام 2013.

من المؤكد أن التدخل العسكري في حال حدوثه ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، ونظرا للصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية، هناك إحتمال قوى بأن تقوم المليشيات الليبية بعمليات إنتقامية عبر الحدود[43].

ب. الإنعكاسات اللينة للأزمة الليبية على الأمن الجزائري:

هناك جملة من الإنعكاسات اللينة والغير مباشرة للأزمة الليبية على الجزائر، ولكن ما سيتم عرضه لا يتعلق فقط بالأزمة الليبية، بل إستجابة لكل التحولات الحاصلة في البيئة الإقليمية للجزائر، والتي تشكل الأزمة الليبية أهمها، ومن أبرز الإنعكاسات اللينة للأزمة الليبية على الأمن الجزائري ما يلي[44]:

- **موجة الإصلاحات المبكرة:** تأثرت الجزائر بالتحولات السياسية والأمنية التي وقعت خاصة في المغرب العربي، لكنها سلكت مسلكا مخالفا، فاختارت مداخيل النفط لتلبية المطالب الإجتماعية الفورية، ووعدت بالإصلاح السياسي، حيث كانت هناك تحديات للسلطة السياسية للبلاد، وتتمثل هذه التحديات في ضرورة مواجهة الحكومة لمطالب التشغيل وتحسين الأوضاع الإجتماعية،

---

(42) Laurence Aida Ammour, "Algeria, the sahel and the current Mali crisis ", **Notes Internationals** CIDOB, N° 67, (January 2013), p.13.

(43) عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **مرجع لسابق**، ص.216.

(44) **المرجع نفسه**، ص.ص، 217- 224.

وخلق مناخ مناسب للإستثمار، وزيادة التماسك الإجتماعي والعمل على تجنب كل ما من شأنه المساس بوحدة الأمة، خصوصا أن مطلع سنة 2011 عرف مظاهرات وأعمال شغب، ولكن إستجابة الحكومة كانت سريعة.

- **قضية اللاجئين:** تختلف الأرقام بشأن العدد الحقيقي للاجئين الليبين في الجزائر، باعتبار أن العدد مستمر في التزايد رغم الحدود البرية المغلقة، وحسب الهلال الأحمر الجزائري عن وجود أكثر من خمسين الف لاجئ ليبي في الجزائر، ولا يخفى أثر هذه القضية على الجانب الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي، خاصة وأن الجزائر لا تستقبل لاجئين من ليبيا فحسب، بل هي ملاذ كل الفارين من ويلات الحروب في أوطانهم.
- **التبعات الإقتصادية للأزمة الليبية على الجزائر:** التبعات الإقتصادية والإجتماعية ترافق تزايد التهديدات الأمنية، فلا أمن دون إمكانات إقتصادية توفر فرص تنمية حقيقية وبناء إجتماعي متماسك، وعليه فتهديد الأمن يعني بالضرورة المساس بالقدرات الإقتصادية للدولة، وفي حالة الجزائر، يمكن القول أن الأزمة الليبية ألقت بضلالها على الموازنة العسكرية، إذ أعلن عن خطة لتطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، فقد تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية على **15 مليار دولار** تقريبا في قانون المالية التكميلي لعام **2012**، أي بزيادة ستة مليارات دولار عن الموازنة السنوية التي قررها قانون المالية لعام **2011**، في حين رصدت الحكومة في مشروع قانون المالية لعام 2015 ميزانية هامة للدفاع تفوق قيمتها 13 مليار دولار، وهذا ما ينقص من مقدرات الميزانية في قطاعات أخرى على غرار التنمية والتعليم والصحة، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط منذ نهاية سنة 2014، وظهور "**فيروس كورنا**" سنة **2020**، وهذا ما يدق ناقوس خطر أزمة إقتصادية حقيقية في الجزائر.

رغم أن تخصيص ميزانية ضخمة للدفاع له جوانب سلبية على الإقتصاد الوطني، خاصة ما تعلق بجانب التنمية، إلا أن البعد العسكري للأمن يبقى جانب له أولوية، وأهمية، لأن حماية الدولة ومواطنيها واقتصادها لا يتم دون تأمين الدفاع الوطني، والذي يتحدد بمحددات عسكرية في الأساس.

خامسا- سمات الموقف الجزائري من ثورات الربيع العربي:

يمكن تلخيص أهم السمات التي ميزت الموقف الجزائري من ثورات الربيع العربي بشكل عام فيما يلي:

أ. غياب التقديرات:

حدثت الثورات العربية في حالة فراغ معلوماتي تام لدى النخبة الحاكمة الجزائرية ،فهي لم تتمكن من مجاراة الاحداث ولا التنبؤ بها فالثورة التونسية كانت سريعة وخاطفة، مع اختلاف طرق التخلص من النخب الحاكمة بين حالات سلمية مثل تونس ومصر وأخرى عنيفة مثل حالة ليبيا، حيث تحولت الثورة الى حرب اهلية دموية انتهت بقتل القذافي، وفي الحالة السورية النظام لم يترك للشعب السوري نفساً في التفكير او التقدم باتجاه التغيير، بسبب شدة القصف وارتفاع وتيرة القتل والقمع والتعذيب، حيث اصبحت سوريا ملعب لتصفية الحسابات والرهانات الدولية، وبالنسبة لليمن والبحرين تم احتواء الثورة وتجميل النظام القديم[45].

ب. إختلاف الموقف الرسمي تجاه الثورات:

اختلف الخطاب الرسمي في تعامله مع الثورات من دولة الى أخرى، فدول قريبة مثل تونس لم تحتاج الى رد فعل قوي، مقارنة مع دول أخرى مثل سوريا، كما كان باهتا فيما يتعلق بدول مثل اليمن والبحرين، وأهم سماته حسب الدول كانت كما يلي[46]:

- **الحذر والترقب في حالة تونس ومصر:** فقد إلتزمت الجزائر الصمت مطولا بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- **دعم القذافي في حالة ليبيا:** رغم أن العلاقات الجزائرية – الليبية لم تكن سهلة خاصة في عدد من الملفات كقضية الطوارق، بحيث أن القذافي كان قد إقترح عليهم تأسيس كيان خاص بهم وهو ما أغضب الجزائر كثيراً، إلا أن هناك مجالات للتعاون المميز بين الجزائر وليبيا منها ما يسمى بـ "الحرب ضد الإرهاب"، إضافة الى قضايا دبلوماسية إفريقية وعربية ودولية، والعلاقات

---

(45) مثنى فائق العبيدي وإيمان موسى النمس، "تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2020/03/25، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/09/18، https://bit.ly/3kur3kO

(46) **المرجع نفسه.**

الاقتصادية ؛ فشركة "**سوناطراك**" النفطية الجزائرية لديها أكثر من حقلين في ليبيا وهو الامر الذي أدى الى دعم القذافي وإيواء أسرته لاحقاً، كما كانت الجزائر الدولة الوحيدة في شمال افريقيا التي لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي.

- **تفضيل الحلول السياسية في سوريا** : موقف الجزائر من الأزمة السورية يدور حول تفضيل حلول تنتج عن تفاوض بين النظام والمعارضة، كما ترى أن استخدام القوة في إطار تدخل عسكري محتمل ضد سوريا أمر غير قانوني، إذا تم خارج إطار مجلس الأمن والأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن تفسير الموقف الرسمي الجزائري من عدة منطلقات، ففي الحالة التونسية حاولت الجزائر إلتزام الصمت في ظل المشهد الضبابي للثوة، فهي ثورة سلمية لا تخلو من إمكانية الانزلاق للعنف، في ظل العقدة الجزائرية من التغيير السياسي الذي بدأ سلمياً وانتهى إلى بحر من الدم في فترة التسعينات، لذا حرصت الجزائر على الحياد، وعدم الميل لتأييد أي طرف من الأطراف، تماشياً مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسواء كان هذا المنهج ناجحاً أو فاشلاً، فقد كان هو المنفذ الوحيد للإمساك بخيوط القضية، كما حرصت على التأكيد على عدم التدخل في شؤون الغير، وحرصت الدبلوماسية الجزائرية على الاختباء وراء هيئات ومؤسسات إقليمية في إبداء المواقف والقيام بمساع بدل أن تؤدي أدواراً فاعلة ؛ ففي حالة ليبيا، إختفت الدبلوماسية تحت عباءة الاتحاد الأفريقي، وهي تعلم أن خيوط الأزمة كانت بين أيدي حلف شمال الأطلسي، وثبت منذ البداية أن الاتحاد الإفريقي أعجز ما يكون عن إقناع طرفي الصراع بوقف إطلاق النار[47].

وفي الحالة السورية فقد تجنبت الجزائر إدانة الاسد ورفضت التدخل العسكري، ولكن في المقابل هذا الدعم لم يزد عن كونه دعم سياسي دبلوماسي وهو يختلف عن دعم الحلفاء[48].

سادسا- حراك 22 فيفري 2019 بالجزائر:

مثلت الإحتجاجات الشعبية في الجزائر،بتاريخ 22 فيفري 2019 حدثًا استثنائيًا، أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري بعد عقود من سيادة حالة الانعزال السياسية عن واقع غير ديمقراطي

---

(47) مثنى فائق العبيدي وإيمان موسى النمس،**مرجع سابق.**

(48) **المرجع نفسه.**

عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء، رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات[49].

خلف إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نيته للترشح لعهدة خامسة ردود فعل شعبية متفاوتة ومحدودة في مرحلة أولى، بدأت بحادثة نزع صورة الرئيس من على مبنى بلدية "**خنشلة**" شرق الجزائر في 19 فيفري 2019، ففتيل المظاهرات التي كانت في البدء محدودة جغرافيا ما لبثت أن تحولت إلى حَراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فيفري 2019، فعرفت كل ولايات الجزائر إستجابة موحدة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة إنطلاقا من المساجد والساحات العامة، وقد كان لمواقع التواصل الإجتماعي التأثير البالغ في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية[50].

1- عوامل القوة في الحَراك الشعبي:

ما ميز هذا الحراك الذي لم تشهده الجزائر العديد من الخصائص والمميزات، تمثلت في إسقاط قانون منع التظاهر في العاصمة حيث لم ترى شوارع العاصمة مظاهرات شعبية منذ سنة 2001، فأصبح الجزائريون يحضرون ويلتقون يوميا في أماكن محدودة كالجامعات والنقابات والجمعيات، وفي الفضاء العام كوسط العاصمة، غير أن أكبر التجمعات كانت تحدث يوم الجمعة في شوارع المدن والقرى، بعد أن كانت كل الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر محدودة جغرافيا (منطقة القبائل، ورقلة، غرداية) وغير متزامنة فقد كانت تتمحور بالأساس حول مطالب فئوية ومهنية واجتماعية[51].

تميزت المظاهرات بالسلمية رغم غياب تأطير هيكلي لها، فمنذ بداية الحراك تكرر شعار "**سلمية سلمية**" كمبدأ أساسي واتفق المشاركين فيها بعدم الدخول في مواجهات مع أجهزة الأمن، وتوالت المظاهرات الأسبوعية بدون تسجيل مناوشات خطيرة باستثناء بعض منها وقع بعد إنتهاء المظاهرات

---

(49) بوحنية قوي،" الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/10/25.
https://bit.ly/34oJT7u

(50) عمار سيغة، **مرجع سابق.**

(51) المرجع نفسه.

وكانت من فعل جماعات أقرت وزارة الداخلية بأنها لا تنتمي إلى المتظاهرين، بالمقابل نلاحظ تعامل عناصر أجهزة الأمن باحترافية وهدوء كبيرين مع المتظاهرين[52].

من جانب التركيبة الاجتماعية يمكن القول بأن الحراك شمل كل شرائح المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ورجال ونساء وعمال وعاطلين ومثقفين، وعلى الرغم من أن الشريحة الشبابية موجودة بقوة في هذا الحراك، فإن ما يلفت الانتباه هو عزوف هؤلاء الشباب عن اللجوء إلى الأساليب التقليدية للاحتجاج كتخريب المرافق العمومية[53].

تتمثل الميزة الأساسية الأخرى لهذا الحراك في مطالبه التي بدأت وتواصلت بمطالب سياسية محضة من رفض للعهدة الخامسة، ثم رفض لتمديد العهدة الرابعة، إلى تغيير النظام السياسي بأكمله، وهذا يختلف جذريا مع المطالب التي بقيت تحرك الاحتجاجات الاجتماعية خلال عقود[54].

2- مخرجات الحراك الجزائري:

تمثلت نتائج الحراك الشعبي في الجزائر في ما يلي[55]:

- إلغاء الانتخابات برسالة من بوتفليقة، في 11 مارس 2019، تمت بضغط من شارع منفعل وأمر من المؤسسة العسكرية؛
- القضاء نهائيًا على فكرة العهدة الخامسة؛
- إرجاء سيناريو انتخابي مزور، وتجنب تبديد أموال طائلة على حملات انتخابية صورية؛
- إعادة الثقة في المجتمع خاصة لدى الشباب الذي ظل لسنوات يعتزل العمل السياسي، وذلك بفعل تنامي التعاطي مع وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بحوالي **22 مليون** شخص، أي حوالي نصف عدد السكان؛
- تراجع أحزاب السلطة وما شهدته من تناقض في الخطاب وتشرذم واستقالات جماعية، وبعث رسائل طمأنة وانتقاد للأحزاب المعارضة في ذات الوقت؛

---

(52) عمار سيغة، **مرجع سابق.**

(53) **المرجع نفسه.**

(54) **المرجع نفسه.**

(55) بوحنية قوي،" الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/10/25. https://bit.ly/34oJT7u

- إسقاط لوبي الطبقة المهيمنة بالإعلان عن إستقالة الرئيس، يوم الثلاثاء 2 أفريل 2019.
- لفت انتباه العالم ونيل إعجاب الدول المعادية والصديقة بالحراك وسلميته.

3- رد فعل المؤسسة العسكرية تجاه الحراك الشعبي:

من مفارقات نماذج الانتقال الديمقراطي في دول العالم الثالث أنه لم يحصل وأن وقفت مؤسسة جيش برمتها في صف حراك شعبي يسعى إلى إسقاط سلطة قائمة ساندها يومًا ما، وعلى الرغم من إستحضار المتابعين لتجربة مؤسسة الجيش مطلع التسعينيات بعد تدخلها لتوقيف المسار الإنتخابي، إلا أن منطلقات الطرح الذي جاءت به قيادة الجيش في الجزائر بتفعيل المادة **102** من الدستور، وتفعيل مبدأ شغور منصب رئيس الجمهورية، وإستدراكها فيما بعد بتفعيل المواد **07** و**08** من الدستور التي تنص في مضمونها على أن «**الشعب هو مصدر كل سلطة**»، قرار يفسره البعض على أنه عودة الجيش إلى مساره الحقيقي بعد أن تمت مصادرة صلاحياته التامة بعد العهدة الرابعة لبوتفليقة، عندما أحكم قبضته على المؤسسة وفكك جهاز «**الدي. أر. أس**» وإحالة مديره "**الجنرال توفيق**" إلى التقاعد، ليلحق تسييره برئاسة الجمهورية تحت مسمى «**دائرة المصالح الأمنية**»[56].

يمكن القول أن تماسك وقوة المؤسسة العسكرية، ولعبها دور محوري في حراك 22 فيفري 2019، يعتبر من أهم الأسباب التي جعلت الربيع العربي لا يتكرر بنفس الصورة في الجزائر.

المطلب الثالث: الجزائر والتحولات في المنطقة العربية: إختيارات وطنية وإقليمية وبدائل دولية

المنظور والمقاربة الإقليمية أهم متغير يعكس توجهات سياسة الجزائر الخارجية، رغم الأزمات الخطيرة التي تعيشها المنطقة خاصة منذ التدخل العسكري الغربي للإطاحة بنظام العقيد القذافي في ليبيا (2011)، وفي مالي (2013)، ورغم خطورة التحديات على حدودها وأمنها الإقليمي فإن موقف الجزائر بقي ثابتا، رافضا التدخل الأجنبي أو المشاركة فيه مؤكدة على المنظور الإقليمي وفي مقدمتها الحلول السياسية، حيث تعتبر الجزائر أن التدخل الدولي واستعمال القوة لم يفرز إلا نتائج أخطر على الشعوب

(56) عمار سيغة، **مرجع سابق**.

والدول وأدى إلى حدوث أزمات إقليمية وأعطى مبررا للإرهابيين للتعبئة باسم الوقوف ضد الغزو الأجنبي[57].

أولا- إختيارات وطنية وإقليمية:

تعيش الجزائر في محيط إقليمي هش ومتوتر منذ الربيع العربي سنة 2011 والتدخل الفرنسي في مالي سنة 2013، لدرجة التأثير في الأمن القومي الجزائري بسبب تسريب الأسلحة وتضاعف الإرهاب في ليبيا ومالي، وغياب حكومات إقليمية تتحكم في مراقبة حدودها وأمنها الداخلي[58].

1. داخليا: التعبئة الداخلية مصدر قوة وحصانة وطنية وهناك مستويات متعددة لذلك[59]:

أ. إعلاميا: مهما كان التباين في الطرح الإعلامي للقضايا الوطنية فيجب ألا يمتد هذا التباين والخلاف في القضايا الأمنية لأنها تمس الأمن الوطني والذي يعتبر خط أحمر ومسؤولية جميع شرائح وفعاليات المجتمع الجزائري، وهذه حقيقة تمارسها كل دول العالم ولا تختلف حولها شعوبها وفعالياتها ونخبها المختلفة والمتباينة داخل المجتمع.

ب. سياسيا: الدولة الوطنية هي التي تتبنى برنامج وطني شامل في مختلف القطاعات، وتعتمد التوازن الجهوي وتلبية الحاجات بعدالة دون تمييز، وهذا ما يشكل العمق والبعد الحقيقي للأمن القومي، من خلال تجسيد برامج الدولة الوطنية للتنمية المستدامة.

ج. أمنيا: وفقت قوات الأمن الوطني وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي في وضع حد لمحاولات المس باستقرار وسيادة الجزائر، بداية من حرب الإعتداء المغربي على الحدود الجزائرية **(1963)** ثم القضاء على الإرهاب الذي ضرب الأمن الوطني منذ بداية التسعينات خلال العشرية السوداء، ووضع حد لعملية التهديد الإرهابي لمحاولة ضرب شرايين الإقتصاد الوطني في عملية "**تيغنتورين**" في (جانفي 2013)، حيث كان لهذا الحل الأمني للجيش الوطني الشعبي آثارا مثالية وتأييد وطني وإقليمي ودولي يمكن ذكر البعض منها[60]:

---

(57) إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي**، (الجزائر: دار هومة، 2017)،ص.183.

(58) **المرجع نفسه**، ص.202.

(59) **المرجع نفسه**، ص.202.

(60) إسماعيل دبش،**مرجع سابق**، ص ص.103-106.

1. أكدت الجزائر من خلال هذه العملية انه عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني فإن الحل الأمني الحاسم والسريع هو الإختيار الوحيد .
2. أظهر الجيش إحترافية عالية لفك اكبر عملية أمنية مبرمجة ومخطط لها لضرب الجزائر أمنيا وسياسيا، فتلبية مطالب الإرهابيين معناه السماح بأمن وسلامة 130 أجنبي المتواجدين بقاعدة تيغنتورين وخاصة في حالة اختطافهم والذهاب بهم إلى خارج الحدود الجزائرية، وهنا تبدأ المعضلة والمؤامرة وفي مقدمتها تحميل مسؤولية الحماية للجزائر وتظهر أن العملية كانت إكتشافا لأجندة أجنبية مبرمجة مسبقا.
3. الإحترافية العالية للجيش الوطني الشعبي مكنت الحل الأمني من المحافظة على الحد الأقصى من الخسائر البشرية والمادية، رغم تواجد الإرهابيين داخل أماكن الإيواء للعمال والمهندسين والتقنيين من أجانب وجزائريين وفي وضع جد معقد، بالرغم من ذلك وفق الجيش الشعبي في إنقاذ الأغلبية الساحقة من المحتجزين خلافا لما حدث في وضع مشابه في دول أخرى.
4. أبرزت عملية الحسم الأمني في تيقنتورين تماسك الشعب الجزائري بمختلف شرائحه مع القضايا الوطنية التي تمس بالسيادة الوطنية ودعم الحسم الأمني ضد محاولات المس بأمن واستقرار الجزائر.
5. نجاح عملية تيقنتورين لم تكن فقط ذات بعد أمني وفي مقدمتها حماية الأجانب أو لحماية شرايين الإقتصاد الوطني، بل كانت كذلك للمحافظة على تموين أوروبا بالغاز حيث أن قاعدة تيغنتورين لوحدها تمون الدول الأوروبية ب10 % من إحتياجاتها الإجمالية من الغاز.
6. أثبتت التجربة الجزائرية في في هذه العملية بأن مقاربة الجزائر في محاربة الإرهاب هي الأمثل والمتمثلة في الحسم الأمني السريع.

ثانيا- الجزائر في مواجهة ضرب الدولة الوطنية والحرب بالوكالة في المنطقة:

بعد نهاية الحرب الباردة أظهرت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا المطلقة في فرض إرادتها الدولية على الجميع بالقوة والتدخل العسكري المباشر أو الحرب بالوكالية، والتي ظهرت

أكثر في العقود الأخيرة وخاصة منذ سنة 2011، أين أصبحت الحرب بالوكالة الشكل السائد لسلوكيات وممارسات القوى الدولية الغربية[61].

أولا- أسباب الحرب بالوكالة في المنطقة:

أدت الحرب بالوكالة إلى إضعاف الدولة الوطنية في المحيط الجيوسياسي للعالم الإسلامي لأسباب متعددة من بينها[62]:

1. توفر الرصيد المالي:

دول العالم الإسلامي لم ترقى بعد لمستوى الدول المنتجة صناعيا، ومعظم هذه الدول لها رصيد مالي بآلاف ملايير الدولارات ولكن بسياسة إقتصادية قائمة على الإستيراد والشراء للمعدات الإقتصادية والعسكرية والمواد الإستهلاكية، مما جعلها محطة استهداف للقوى المالية الموجودة والتنافس حول من يبيع أكثر ومن يستفيد أكثر، وهذا مبرر للتدخل والضغوط الممارسة على الدول الإسلامية .إن مايحدث ميدانيا للعالم الإسلامي هو تعميق التفرقة والصراعات الدينية والثقافية كآلية للتدخل الخارجي فيها بعد تحويلها إلى دولة فاشلة .

2. تواجد مصادر رفض المشروع الصهيوني (الشرق أوسطية):

هناك دول عربية مصنفة منذ السبعينيات في مواجهة المشروع الصهيوني بالمنطقة وفي مقدمتها دول جبهة الصمود والتصدي (الجزائر،العراق، سوريا، ليبيا، اليمن، منظمة التحرير الفلسطينية) التي رفضت اتفاقية "**كامب ديفيد 1977-1978**" ودفعوا إلى تغيير مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس (1979-1989).

لقد شكلت العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي إحدى المحطات لاستهداف الدولة الوطنية بالعالم العربي، كما أن العراق التي كانت قوة تحدي للكيان الإسرائيلي قد تم احتلالها ستة 2003 وتدميرها وجعلها تعيش في فوضى ووضع مأساوي في جميع المجالات، أما ليبيا برصيد مالي تجاوز 200 مليار دولار إحتياطي ووضع إجتماعي وإقتصادي مستقر وبمواقف واضحة ضد التوسع الغربي والصهيوني في العالم العربي والإفريقي فكان ضربها في 2011 بأكبر قوة عسكرية في

(61) اسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص.206.

(62) **المرجع نفسه**،ص.ص،207-211.

العالم وهي حلف الناتو وإدخالها في فوضى عارمة، أما سوريا المحاذية مباشرتا للكيان الصهيوني المحتل جزء منها (الجولان المحتل) وبمواقف ضد التحالف الغربي الصهيوني وباعتبارها الدولة العربية التي لها اكتفاء ذاتي وبدون مديونية وبمشاريع اقتصادية تجسد الدولة الحديثة فقد كانت قبل 2011 الممون الرئيسي لمعظم الدول العربية في المنتجات الغذائية والصناعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الإنتاج الثقافي والإعلامي المتميزفقد تحولت بعد 2011 إلى محط للدمار والشتات بسبب تدخلات القوى الكبرى والإقليمية فيها، أما اليمن خامس دولة في جبهة الصمود والتصدي بمواقف شعبها المقاوم الغير منسجمة مع الغرب فها هي اليوم تعاقب وتضرب وتدمر من طرف دول عربية مجاورة لها والتي كأنها تقوم بحرب بالوكالة عن المخطط الإستراتيجي بالمنطقة بإضعاف دول الممانعة[63].

ثالثا- المواقف الجزائرية من إسرائيل وأثرها في مقتضيات بناء الأمن الوطني الجزائري:

تقتضي الدراسة الجيواستراتيجية للإستراتيجية الأمنية الجزائرية أهمية تبيان الصديق والحليف والعدو، وتبعا لإعتبار الكيان الصهيوني كيانا معاديا فإنه من الضروري التوقف عند محطات تقاطع الجزائر مع هذا الكيان جيوساسيا واستراتيجيا لمعرفة تداعيات ذلك على مقتضيات بناء الأمن[64].

1. المساندة الجزائرية للقضية الفلسطينية:

باعتبار الجزائر بلدا عربيا فهذا يكفي كي تجد الجزائر نفسها معنية بالصراع العربي الإسرائيلي فرغم بعدها الجغرافي عنه، إلا أن اقترابها الوجداني منه قرب ماجعلته الطبيعة بعيدا خصوصا وأن المواقف الجزائرية ثابتة حيال الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ذلك مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين:" **نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة**"[65].

يعود تاريخ الدعم الجزائري لفلسطين إلى ماقبل الإستقلال، فقد تجاوز حزب الشعب الجزائري- حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (**المؤسس عام 1946**) التنديد واستنكار إعلان قيام دولة إسرائيل في عام 1984 إلى تنظيم حملات لجمع التبرعات للفلسطنيين، وبعد الإستقلال إستقبلت الجزائر 57 متطوعا فلسطينيا للتكوين العسكري عام 1965 في الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة في شرشال، ويعتبر

(63) إسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص.210.

(64) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- **التحديات** ،**مرجع سابق**،ص.106.

(65) **المرجع نفسه**،ص.107.

إحتضان الجزائر إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر 1988 وإعلانه قيام "دولة فلسطين" أحد أكبر الشواهد المماثلة على حقيقة موقف الجزائر من القضية الفلسطينية، إضافة لما يتمتع به الفلسطينيون في الجزائر من رعاية خاصة، حيث خصصت لفئة الطلبة منهم حصص سنوية لضمان دراستهم العليا في مختلف الجامعات والمعاهد الجزائرية، ومكنتهم من الإستفادة من المنح الجامعية والعلمية[66].

أ. محطات المواجهة الجزائرية – الإسرائيلية:

تعدد محطات المواجهة الجزائرية-الإسرائيلية لن يحيد عن محطات التوتر ومسارات الصراع العربي-الإسرائيلي، الذي وصلت فصوله إلى المواجهة العسكرية المباشرة بين جيش الكيان الصهيوني والجيوش العربية التي كان من بينها الجيش الجزائري[67]:

- **المشاركة في حرب 1967:** رغم تواضع إمكانياتها أنذاك نظرا لحداثة إستقلالها إلا أن الجزائر شاركت في حرب 1967، حيث بعثت بقوات مسلحة إلى ساحة الحرب تحت تصرف مصر للإستعانة بها، فوصلت في اليوم الثاني من الحرب 11 طائرة حربية جزائرية من نوع "**ميغ**"، كما أرسلت الجزائر باخرة محملة بالأسلحة والذخائر الحربية ومواد التموين الضرورية للحرب، ونقلت على ظهرها **30** دبابة وثلاثة فيالق، كما أبدت الجزائر إستعدادها لشراء أسلحة ومعدات حربية من الإتحاد السوفياتي لمصلحة دول الجبهة (**60** طائرة مقاتلة، **150** عربة مجنزرة، **75** إل **100** دبابة)، أما على صعيد المشاركة البشرية فقد أرسلت الجزائر نحو **20** ألف جندي سقط منهم نحو **100** شهيد .
- **المشاركة في حرب 1973:** أرسلت الجزائر ثلاثة أسراب من طائرات "**سوخوي 7**" و"**ميغ 21**" ولواءا مدرعا، وتبقى مساهمة الجزائر المالية والإقتصادية من الأوجه الفاعلة للمشاركة الجزائرية في حرب **1973** من خلال تسديد ما قيمته **200** مليون دولا أمريكي للإتحاد السوفياتي كثمن مسبق لتزويد مصر بالأسلحة، وممارسة ضغط على الدول الغربية المساندة لإسرائيل بتلويحها باستعمال النفط سلاحا اقتصاديا كفيلا بتعويض السلاح الحربي.

---

(66) منصور لخضاري،السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص.107.

(67) **المرجع نفسه** ص ص، 109-111.

2- تقاطعات الجزائر الجيوسياسية والجيواستراتيجية مع إسرائيل:

يمكن تعداد ثلاث مستويات أساسية أتاحت للجزائر التقاطع مع الإمتدادات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لإسرائيل[68]:

أ. على مستوى امتدادات الصراع العربي –الإسرائيلي:

- **الإمتداد العربي:** تتكون البلاد العربية من اثنين وعشرين دولة ممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا على مساحة تقدر ب 13.953.041 كلم^2، 78 % من أراضيها في إفريقيا و22 % في آسيا، وتعتبر الجزائر أكبر البلدان العربية مساحة، كما أن خمس دول عربية تتاخمها بحدود مشتركة وهو ما يرسم صورة عن انبساطها على فضاء عربي ممتد أفقيا،إضافة لكون الجزائر عضو في الجامعة العربية التي تعتبر إطار مؤسساتي يتيح التمثيل الإقليمي للبلدان العربية .
- **الإمتداد الإسلامي:** الجزائر بلد إسلامي فضلا عن كونها بلدا عربيا، حيث نصت دساتيرها المتعاقبة على أن "**الإسلام دين الدولة**"، وهي تعتبر بلدا مؤسسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي ثاني أكبر المنظمات الدولية الحكومية بعد هيئة الأمم المتحدة، والتي أسست عام 1969 كردة فعل من الدول الإسلامية على جريمة إحراق المسجد الأقصى، ولقد أتاح الإنتماء الديني فرصة أخرى لإلتقاء الجزائر بامتدادات الصراع العربي–الإسرائيلي الأمر الذي يفسر إنفتاح هذا الصراع على غير الفلسطينيين من العرب والمسلمين إذا ما نظر إليه من زاوية دينية.

ب. مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بحلول عام 2004 ابتدعت الولايات المتحدة الأمريكية فضاءا جيوسياسيا جديدا، أريد له أن يكون إطارا يتيح إلتقاء البلدان العربية والإسلامية كلها مع إسرائيل، بتوسيع الفضاء الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط ليشمل جميع البلدان العربية الإفريقية وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، لتتضح معالم خريطة المشروع الجديد الذي اصطلح على تسميته "**الشرق الأوسط الجديد**" وذلك في مبادرة يمكن إدراجها في ظل مساعي إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر من أعقد الصراعات التي عرفها العالم.

---

(68) منصور لخضاري،السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص ص، 111-116.

ج. مشروع الهلال السامي:

يقوم على إقامة تحالف بين "**ثالوث الطوارق والأكراد واليهود**"، أريد للمشروع أن يتخذ من التجربة اليهودية في إقامة وطن قومي المثل الأوجب على الحركات الإنفصالية إستنساخه لتحقيق مبتغاها في الإستقلال بدولها التي تسعى لإقامتها على أساس قومي، وهذا ما عبر عنه "**أبوبكر الأنصاري**" زعيم المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد الذي جعل من مشروع الهلال السامي ركيزة لإقامة دولة الطوارق، ولقد إستثمر اليهود هذا المشروع لضمان موطئ قدم لهم في الساحل الإفريقي، من خلال الترويج لامتداد قبيلة "لواسحاق" الطارقية إلى أصول يهودية على أمل إغراء أبنائها بما حصل عليه يهود إثيوبيا "يهود الفالاشا"* الذين انتقلوا للعيش من الصحراء الإفريقية القاحلة إلى الأراضي الفلسطينية الخصبة.

تعتبر المسألة الطارقية بمثابة رهان استراتيجي في بناء الأمن الوطني الجزائري، باعتبار أن الجزائر تشترك مع بعض الدول الإفريقية في تشكيل الفضاء عبر الوطني لمناطق استيطان الطوارق[69].

المبحث الثاني: الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي

تعرف الجزائر تحديات أمنية خطيرة على حدودها الجغرافية الواسعة سواء من الناحية الجنوبية على الحدود المالية، أو من الناحية الشرقية على الحدود الليبية والتونسية، إضافة إلى الحدود الغربية مع المغرب، خاصة بعد تردي الأوضاع سياسيا، إقتصاديا، حضاريا وأمنيا منذ سنة 2011 بعد تفجر الأوضاع الأمنية الداخلية.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بغياب التهديدات الإستراتيجية؛ التهديدات الوجودية حيث لا ترى أية دولة أن وجودها مهدد من من قبل دولة مجاورة، ولكنها تعرف تزايدا للتهديدات غير الدولاتية والتي تثير إشكالية الدولة القومية غير المكتملة، فهناك الدول الأكثر أو الأقل قوة (الجزائر والمغرب)، والدول الضعيفة (تونس، موريتانيا، النيجر)، والدول الفاشلة (ليبيا)[70].

(*) يهود الفلاشا اسم يطلق على اليهود من أصل إثيوبي، ويعني المنفيون أو الغرباء، عملت قوات الاحتلال الإسرائيلي على ترحيل عشرات الآلاف منهم إلى فلسطين المحتلة لاستغلالهم في الأعمال البسيطة.

(69) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**،ص،106.

(70) عبد النورين عنتر، تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي–المغربي، (مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي، 12 جانفي 2016، ملتقى النادي الوطني للجيش)،ص.129.

إنتشار المخاطر والتهديدات في الفضاء الساحلي الإفريقي لا يمكن فهمه بنفس الطريقة في جميع أنحاء المنطقة، كما أن الطبيعة الهجينة للتهديدات ومميزاتها غير المتماثلة تجعل مهمة الدول أكثر صعوبة، إضافة إلى أن التهديدات غير الدولاتية تأتي من فاعلين من داخل وخارج الدول Infra et Supra-étatiques.[71]

ثانيا- أهم التهديدات في الساحل الإفريقي:

تنظر الجزائر إلى محيطها الإقليمي الموسع الذي يمتد من مصر والسودان شرقا، إلى المغرب والصحراء الغربية غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى مالي، النيجر وموريتانيا جنوبا، على أنه فضاء جيواستراتيجي يحتضن تهديدات مختلفة تقليدية وجديدة يمكن حصرها في النقاط التالية[72]:

- **التهديدات الأمنية:** تعتبر منطقة شمال إفريقيا والساحل من أكثر المناطق خطورة في العالم بالنظر إلى التهديدات الأمنية المباشرة التي جعلت منها منطقة غير مستقرة، وفي مقدمة هذه التهديدات الإرهاب الناتج عن تصاعد الفكر المتطرف، والذي إنتقل من المحلية إلى الإقليمية، ثم إلى العالمية، حيث تعتمد الجماعات الإرهابية خاصة تنظيمات "**بوكوحرام**"، "**القاعدة**"، "**داعش**"، الحرب اللاتماثلية، إضافة إلى الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها(تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال، الإتجار بالأسلحة الخفيفة).
- **التهديدات الإجتماعية:** أغلب مجتمعات دول شمال إفريقيا والساحل تعاني مركبات إثنية خطيرة، كان لها تأثير على إعادة إنتاج الهوية الإجتماعية، وتعد مالي النموذج الأمثل للوقوف على الإنقسام الهوياتي المجتمعي الذي يعرفه هذا البلد الذي يمثل عمقا استراتيجيا للجزائر من الجهة الجنوبية.

---

(71) عبد النوربن عنتر، تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي-المغربي،**مرجع سابق**،ص.130.

(72) عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**،ص ص، 94-96.

- **التهديدات الإقتصادية:** تعرف دول شمال إفريقيا والساحل أزمات إقتصادية خطيرة، بسبب التبعية الإقتصادية الهيكلية، التي أنتجت أزمات توزيع إقتصادي، بالرغم من أن هذه الدول غنية بالثروات الباطنية المختلفة.
- **التهديدات الخارجية:** أصبحت منطقة شمال إفريقيا والساحل منطقة تنافس دولي فرنسي، أمريكي، صيني، هندي، بعدما كانت منطقة نفوذ فرنسي بامتياز بسبب العامل التاريخي، حيث كانت هذه المنطقة عبارة عن مستعمرات فرنسية إلى غاية الستينيات من القرن الماضي.

المطلب الثاني: موقع الجزائر من التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر لما تشكله من عمق جيواستراتيجي، وتهدديدات أمنية لإستقرار أمن الوطن، ويعد الشريط الصحراوي منطقة حيوية للأمن القومي الجزائري، فأي تحولات أو تحديات تنعكس مباشرتا على الأمن الجزائري، ويمكن إبراز هذه التحديات فيما يلي[73]:

1- التهديدات الإرهابية:

تعاظم خطر التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية، بعد التأكد من تورطها في عمليات إجرامية نفذتها بهدف تمويل عملياتها، وبعد التحالفات التي أنشأتها مع الشبكات الإجرامية، وعصابات تهريب المخدرات والسلاح، فقد أصبح تنظيم القاعدة وفروعه الثانوية نشطا وتسلل إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منذ إندلاع الإضطرابات في دول شمال إفريقيا سنة 2011، وأخذت ملامح هذه الظاهرة تسع تدريجيا بدءا من شمال مالي والصومال في شرق القارة، ولم يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يشكل هما أمنيا لدول منطقة الساحل فحسب،بل تعداه إلى تهديد مباشر لكيان دوله، خاصة مثلث الحلقة الأضعف المتمثل في موريتانيا،النيجر ومالي.

(73) خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، 02، (2018)،ص.ص، 483-485.

2-أنشطة الجريمة المنظمة:

أضحى ما يسمى بالجريمة المنظمة إحدى مجالات الإهتمام الأمني غير التقليدي نظرا لما تمثله من تهديد لأمن البشر، فضلا عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط عبرها، فقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول الساحل الإفريقي، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية لها إرتباطات بأطراف خارجية، وتشير الدراسات إلى أن 13 % من الكوكايين سنة 2009 والذي وصل إلى أوروبا وصل عبر الدول الإفريقية.

3- تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة:

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري، التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر، بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة، ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الإعتداء المسلح في نهاية جوان 2010 ب "تين زاوتين" بتمنراست، والذي أسفر عن إغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الإعتداء كان لتسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الإعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية **بشار** المعروفة كممر للتهريب[74].

4- الفشل البنيوي والوظيفي للدولة الوطنية الإفريقية:

يرى كل من "باري بوزان" " Bari Bozan " و" آرنولد ويفر" "A.Wiver " أن السبب الأساسي للمشكلات الأمنية في الساحل الإفريقي هو فشل وهشاشة دول "**مابعد الإستعمار**"، لذا فهما يرفضان التحاليل التي تنسب ما تعانيه القارة الإفريقية من مشكلات إلى التخلف الإقتصادي، ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى الفشل السياسي في هذه الدول الضعف الشديد في التماسك السوسيو-سياسي بين المجتمع والدولة، وتتضح معالم فشل الدولة وهشاشة مؤسساتها أكثر في الأزمتين المالية والليبية[75].

---

(74) حمزة برابح، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 06، (جوان 2017)، ص،271.

(75) خلفة نصير، **مرجع سابق**،ص.ص، 486،487.

5- الجزائر ومشكلة الطوارق كتحدي إقليمي:

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، وتعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى إستقلال كل من ليبيا **1951**، والنيجر **1960**، ومالي **1960**، وبوركينافاسو **1960** والجزائر **1962**، عندما وجدت القبائل الطوارقية االمتواجدة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأعدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدةالإفريقية سنة **1963**، ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالإتفاق بين فرنسا، إسبانيا وإيطاليا[76].

تعتبر أزمة الطوارق أزمة فوق دولاتية تضم كل من ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وشمال بوركينافسو، وهي من أعقد التحديات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي الجزائري منذ زمن قديم ويرجع أصل مشكل الطوارق إلى سياسات الإستعمار "**فرق تسد**" الذي لم يراع الحدود الأنثربولوجية للمجتمعات ووزعها على الحدود، ولقد اشتدت هذه الأزمة مع زيادة تهميشهم من طرف الدول التي تضم الطوارق خاصة في مالي(الشمال) والنيجر، مما جعلهم يهاجرون نحوالجزائر وليبيا ويحملون السلاح ضد حكومات بلادهم[77].

ولقد أخذ الوضع منحنى خطير عندما دعم الرئيس الراحل "معمر القذافي الطوارق، وحاول تشكيل إمبراطورية الطوارق إنطلاقاً من ليبيا وازدادت الأزمة صعوبة مع محاولات الأزواد بشمال مالي الإنفصال، الأمر الذي يشجع أيضاً طوارق الجزائر بالإنفصال،لكن الجزائر تعاملت معهم وفق مقاربة الحوار، وتعاملت مع طوارق الجزائر بنظام الأعيان(شيوخ القبائل)، والمقاربة الإقتصادية من أجل تحقيق حاجاتهم[78].

---

(76) حمزة برابح، **مرجع سابق**، ص.272.

(77) عادل جارش، "**تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى**"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/10/10. **https://democraticac.de/?p=2448**

(78) **المرجع نفسه.**

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الإقتصادي والإجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطها المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديل عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي[79].

تعتبر قضية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي من النزاعات الكامنة، والتي يمكن أن تنفجر في أي لحضة، خاصة باستغلال الأطراف الخارجية لهذه الورقة للضغط على دول المنطقة، لذا يستلزم على الجزائر تبني إستراتيجية إستباقية تعتمد على التنمية بالدرجة الأولى.

6- الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء تحمل الكثير من التبعات الخطيرة، التي تهدد السلم والأمن المجتمعي الجزائري، وأخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطبيعة اللينة (الأمراض)، وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة(الإرهاب،الجريمة المنظمة)، ويمكن تلخيص الاعتبارات الأمنية لهذه الظاهرة فيما يلي[80]:

- إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، وغياب الشعور بالانتماء ما يشكل خطرا على عناصر الهوية الوطنية.
- انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا.
- إمكانية استغلال المهاجرين من قبل الجماعات الإرهابية أو التنظيمات الإجرامية الوطنية.

---

(79) حمزة برابح، **مرجع سابق**،ص.273.

(80) رضا شوادرة، التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية من الساحل والصحراء على الأمن المجتمعي الجزائري، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**_،02، (2018)،ص.53.

- تأجيج مشاعر الانفصال نتيجة امتداد الإثنيات خارج حدود الدول، أو القيام بإنشاء جماعات مسلحة بإمكانها تهديد أمن الدول، مثل حالة الطوارق في الساحل الإفريقي واحتمالية انتقال عدوى التذمر إلى بلدان المغرب العربي.

إضافة إلى تهديدهم للاستقرار السياسي والاجتماعي، فإن الخطر الأكبر الذي قد يشكله المهاجرين على الأمن الجزائري هو تجندهم في الجماعات الإرهابية، التي تسعى لاستغلال أوضاعهم الصعبة لتنفيذ أعمالها الإجرامية، وهذا ما فرض على السلطات الجزائرية التعامل بجدية أكبر مع المشاكل المترتبة على تواجد مابين **50** إلى **200** ألف مهاجر غير شرعي في أراضيها، فمن جهة تتخوف السلطات من الإنفلات الأمني والأعباء الإقتصادية، ومن جهة أخرى تخشى إهتزاز صورتها لدى المنظمات الدولية في حال ترحيل اللاجئين[81].

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية لتسوية النزاع في مالي

أدت أزمة مالي المتعددة الجوانب إلى انقسام البلاد إلى قسمين، مع ما خلفه ذالك من تداعيات خطيرة على المنطقة، والجزائر باعتبار مالي حديقة خلفية لأمنها سعت إلى تسوية الأزمة المالية، حيث وجدت نفسها أمام حتمية التفاعل مع التحولات والاضطلاع بدورها الإقليمي الذي تؤهله لها مقوماتها المختلفة، فهل كان السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه الأزمة في مالي يعبر عن دور الفاعل الإقليمي الذي طالما سعت الجزائر للعبه في المنطقة؟

أولا- سياق الأزمة في مالي:

1. تراكمات الأزمة المالية:

عرفت مالي منذ استقلالها نوعا من اللاتوافق الوطني بين الشمال والجنوب، لقيامها على مجموعة من القبائل التي لم تستطع بلوغ درجة تقديم الولاء الوطني على ولائها القبلي، وهذا ما انعكس على الوضع الأمني والسياسي في البلاد[82].

(81) رضا شوادرة، **مرجع سابق**،ص.54.

(82) منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية-المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"، **مرجع سابق**، ص، 157.

ولقد جذبت الأزمة السياسية والأمنية في شمال مالي إهتمام العالم سنة 2012 عندما دخل الجيش الوطني المالي في مواجهات مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد*، ليحدث الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري" في مارس 2012، ثم أعلن المتمردون في أفريل قيام دولة الأزواد وبدأ تحرك الجماعات الإسلامية بشكل مفاجئ نحو الجنوب مع نهاية 2012، الأمر الذي أدى إلى التدخل العسكري الفرنسي في إطار عملية "سيرفال" في جانفي 2013[83]. ومع ذلك في 18 أوت 2020، حدث إنقلاب عسكري آخر، حيث أطاح الجنود في مالي بالرئيس "إبراهيم بوبكر كيتا"، يوم 18أوت 2020، وأجبروه على الاستقالة.

يمكن أن يصنف النزاع في مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة، والنزاعات المجمدة التي استعصى علاجها بإيجاد حل نهائي لها، نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية والهوياتية للسكان[84].

جدول رقم (06): أبعاد النزاع في مالي وأهم الفاعلين فيه

أبعاد النزاع	الأزمة السياسية والدستورية والإنقلاب العسكري	أزمة الإنفصال وتمرد الطوارق في الشمال	الجهاديون الإسلاميون والمجموعات الإرهابية
أهم الفاعلين	- إنقلاب عسكري (2012) نظمه ضباط مسلحين في الجيش المالي بقيادة النقيب "**أمادو سانوغو**" أطاح بالرئيس "**أمادو توماني توري**"، وتم حل الدستور. - الإنقلاب العسكري على الرئيس " **إبراهيم بوبكر كيتا**" في 18 أوت 2020.	-الحركة الوطنية لتحرير الأزواد	- حركة أنصار الدين - القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي **(AQMI)** - كتيبة الموقعون الدم: منشقة عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي - الحركة الإسلامية لأزواد: منشقة عن حركة أنصار الدين - حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا **(MUJAQ)**

Source : David J. Francis, "The regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali" , Norwegian Peacebuilding Resource Centre, April 2013,p.02.

* الحركة الوطنية لتحرير الأزواد هي حركة تمثل المتمردين الطوارق تم إنشاؤها في نوفمبر 2011شمال مالي.

(83) عمر فرحاتي ومريم براهيمي، الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد، **مرجع سابق**،ص.79.

(84) مصطفى، صايج، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، 2، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، (2016)،ص.11.

من خلال الجدول السابق يتضح مدى تشابك أبعاد النزاع في مالي، وتعدد الفاعلين فيه، وهذا ما يدل خطورة الوضع في مالي كمركز جديد لعدم الاستقرار في المنطقة، حيث تتعدد أبعاد الأزمة مابين الجوانب السياسية،الدستوري، الأمنية والإجتماعية، كما أن الأطراف الفاعلة لها ولاءات محلية،إقليمية، ودولية مختلفة، وهذا ما زاد من تعقد الوضع وخطورته.

ب. أسباب النزاع في مالي:

على الرغم من وجود عوامل هيكلية متشابكة تفسر في مجملها أزمة مالي، إلا أن السبب الرئيس يتمثل في الإنقلابات العسكرية 2012، و2020، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أبرز العوامل المباشرة التي تتمثل فيما يلي[85]:

1. **انعدام الأمن ولا سيما في المناطق الشمالية من مالي:** ويرجع ذلك أساسًا إلى الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية، فقد ساء الوضع بشكل مطرد بعدما لجأت الجماعات الإرهابية إلى التفجيرات وهجمات الكر والفر، واستهداف مواقع الجيش ومعسكرات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي يبلغ قوامها **15** ألف فرد، كما أن قوات الأمن والجيش تفتقر عادة إلى الإمدادات والعتاد اللازم لمواصلة الحرب على الإرهاب، لذا أدى العنف المتزايد إلى أزمة إنسانية كبيرة، وطبقًا لتقديرات الأمم المتحدة عام **2019**، يوجد في مالي **3.9** مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والحماية، لذا لم يكن مستغربًا أن تسود حالة من الإحباط العام بين صفوف المواطنين والجيش على السواء.
2. **شل وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس):** فقد تركزت الوساطة على فكرة تشكيل "حكومة توافقية للوحدة الوطنية" بزعامة الرئيس "كيتا"، بيد أن المعارضة أصرت على استقالته، وعلى الرغم من أن جهود الوساطة من قبل قادة الإيكواس كانت خطوة مهمة للجمع بين الطرفين؛ إلا أنها لم تكن جيدة بما يكفي لمعالجة المخاوف والمطالب الشعبية، وربما كان ينبغي على الوسطاء أن يكونوا أكثر تفهمًا لمطالب المحتجين، حيث إن الحكومة ارتكبت أخطاء فادحة وأصبحت لا تحظى بشعبية على الإطلاق.

---

(85) حمدي عبد الرحمان، " انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/10/28. https://bit.ly/3e2Snoe

3. **تمرد "الطوارق"**: شهدت مالي في أفريل 2012، إنتفاضة الطوارق الرابعة في تاريخها بعد الاستعمار، وسيطر الإسلاميون على جميع المدن الشمالية، وصاحب ذلك إنقلاب عسكري على السلطة الحاكمة، وعلى الرغم من تحمل نظام الرئيس السابق "أمادو توماني توري" المسؤولية الرئيسية عن أزمة 2012، فإن جذور الصراع تسبق ذلك بكثير. عندما حصلت مالي على استقلالها عن فرنسا عام 1960.

4. **الجماعات الإرهابية المسلحة**: يوجد في مالي العديد من المسلحين، ويبدو الخط الفاصل بين الجماعات الجهادية العنيفة، والميليشيات الإجرامية غير واضح، ولعل أقدم تنظيم جهادي هو تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الذي ساعد متمردي الطوارق في الاستيلاء على شمال مالي سنة**2017**، ولقد أعلنت أربع مجموعات (هي: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وحركة تحرير ماسينا، والمرابطون) توحيد صفوفها تحت راية جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. ومن جهة أخرى، يبدو تأثيرُ تنظيم داعش آخذا في الازدياد، حيث أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، المعروف سابقًا باسم حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، مسؤوليته عن هجومين منفصلين أواخر على قواعد عسكرية في مالي وشمال النيجر أسفرا عن مقتل أكثر من 130 جنديًا. كما ينشط تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، المنشقّ عن جماعة بوكو حرام الإرهابية النيجيرية، بشكل أساسي في منطقة بحيرة تشاد. وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بينها وبين القاعدة حيث أن لديهما استراتيجيات مختلفة، إلا أن مقاتليهما يدخلون في تحالفات تكتيكية.

5. **عسكرة الحرب على الإرهاب**: تم تشكيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي تضم: بوركينافاسو، ومالي، وتشاد، والنيجر، وموريتانيا، ويبلغ قوام هذه القوة الإقليمية **5000** جندي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المناطق الحدودية، وتعمل القوة المشتركة جنبًا إلى جنب مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي، وقوة فرنسية متحركة قوامها **4500** جندي، إضافة إلى وجود قاعدة عسكرية أمريكية في النيجر المجاورة، وثمة قلق متزايد من عسكرة المنطقة، فرغم أن الشعب المالي ينظر إلى القوات الفرنسية باعتبارها من

ساعدهم على التخلص من الإرهاب، إلا أن تلك النظرة تغيرت بمرور الوقت، حيث أضحت بمثابة قوات احتلال، كما أن عمليات القتل خارج نطاق القانون والتعذيب والاختفاء القسري خلال الحملات الأمنية التي تشنها القوات الحكومية في مالي، تؤدي إلى إذكاء روح الشك وعدم الثقة تجاه الدولة من قبل السكان المحليين الذين يتعرضون لضغوط من الجماعات الإرهابية.

ثانيا- مالي: العمق الإستراتيجي للجزائر:

أ. أمن مالي من أمن الجزائر:

تشكل دولة مالي عمقا إستراتيجيا بالنسبة للجزائر، وتنطلق النظرة الإستراتيجية الجزائرية للمنطقة على أن أمن مالي هو من أمن الجزائر والعكس صحيح، ونفس النظرة بخصوص تونس، ليبيا، موريتانيا، كما أن تطلع دول الجوار الجغرافي لدور إقليمي جزائري لتسوية الأزمة المالية ينبع من النفوذ الذي تحظى به الجزائر في المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى خبرتها الأمنية في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود[86].

يجب على الجزائر أن تلعب دورا قياديا بالنظر لموقعها الجيواستراتيجي وأهمية جيشها للحفاظ على أمن حدودها وحماية مصالحها في منطقة الساحل بصفة عامة ومالي بصفة خاصة، وعليه يجب توفر شرطين وهما: شرعية السلطة الداخلية وتوفر الإمكانيات المالية[87].

العقيدة الأمنية الجزائرية ترفض التدخل خارج حدودها وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة للتأثير على الأحداث تكمن في دبلوماسية فعالة تعكس سياسة داخلية مستقرة ومتجانسة، غير أن الجزائر ورغم إعادة تنشيط دبلوماسيتها من جديد منذ نهاية **2013** إلا أنها لم تنجح في التأثير بصفة حازمة على مجرى الأحداث في شمال مالي، ولقد كانت الجزائر قادرة على التأثير بشكل أكبر على الوضع في مالي إذا[88]:

1. تدخلت بشكل سري في شمال مالي بدعم القوات المالية

---

(86) عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**،ص.ص، 103.102.

(87) يحي ح زوبير، "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟، **مرجع سابق**، ص.86.

(88) **المرجع نفسه**، ص.86.

2. تشجيع الاستثمار في شمال مالي لأن مسح الديون لوحدها لا يسمح بأن يكون لها تأثير دائم عبر تمكين الجزائر من ضمان " قوتها اللينة"، وكذلك الحد من تأثير المهاجرين والجهاديين والمهربين على السكان المحليين.

ب. المقاربة الجزائرية للأزمة في مالي:

تركز المقاربة الجزائرية للأزمة المالية على نقاط أساسية وهي[89]:

- تبني الحل السياسي للأزمة المالية واستبعاد الحل العسكري حيث كان للجزائر دور مؤثر في تغليب المقاربة السياسية لهذه الأزمة واقناع دول إقليمية ودولية بما فيها فرنسا التي كانت تتبنى الحل العسكري في مالي.
- الحفاظ على الإستقلال والوحدة الترابية لدولة مالي وذلك بواسطة إقناع كافة أطراف المعارضة السياسية والمسلحة المالية الأزوادية.
- الإهتمام بالبعد التنموي في مناطق شمال مالي التي عانت من الإقصاء والتهميش لعقود طويلة من الزمن.
- اعتماد التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

ثالثا- دور الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق المصالحة والحوار المالي الشامل:

عملت الجزائر على لعب دور محوري في تسوية النزاع المالي، من خلال منطق الإستباق، وذلك عبر الدبلوماسية النزيهة والنشطة، والتي تمثلت في سلسلة لقاءات والمفاوضات والتقريب بين وجهات نظر أطراف النزاع، وقد حرصت الجزائر وبعد إنفجار الأزمة من جديد في جانفي 2012، على تنفيذ كل إتفاقيات السلام الموقعة سابقا بين أطراف النزاع في مالي[90].

---

(89) عبد الوهاب بن خليف،**مرجع سابق**، ص.105.

(90) صليحة كبابي، "تجربة المصالحة الوطنية والمقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي"، في **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل** والصحراء، تحرير. نسيم بلهول، ط.01، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص،493.

1- وساطة الجزائر لجمع الجماعات المسلحة في مالي:

منذ التدخل العسكري الفرنسي شمال مالي **2013** والجزائر تعمل بشكل مكثف من خلال سياسة ذات مرتكزين من أجل حل الأزمة المالية[91]:

أ. محاولة فصل الطوارق سكان الشمال عن الجماعات الإرهابية، داعية النظام المالي إلى التحاور مع حركة أنصار الدين الرافضة لتقسيم مالي ولكنها تدعوا لتطبيق الشريعة.

ب. دعوة النظام المالي إلى الحوار مع حركة تحرير الأزواد، التي يعد قادتها إنفصاليون وأعلنت عن دعوة الأزواد في **6 أفريل 2012**، الأمر الذي ترفضه الجزائر التي أدانت الإنقلاب الذي أطاح بالرئيس المالي.

ترى الجزائر أنه من الممكن الوصول إلى حل سياسي، من خلال الحوار مع الجماعات المسلحة التي ترفض الإرهاب مركزة على وحدة التراب المالي، حيث دعت الجزائر إلى لقاء إقليمي من أجل التعامل بشكل أكثر فعالية مع الصراع في مالي، ورغم تردد بعض الجماعات المتمردة إلا أن الجزائر بدأت مسار الوساطة في جانفي **2014**، وبعد عدة جلسات للحوار وبوساطة جزائرية تم الوصول إلى وثيقة تفاوض توضح عناصر إتفاق السلام الواجب العمل في إطارها، وذلك يوم وفي **22 نوفمبر** من نفس السنة بدأت الجولة الرابعة من الحوار بين فريق الوساطة (المكون من: الجزائر، المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، الإتحاد الأوروبي، بوركينافاسو، موريتانيا، التشاد، إضافة إلى مجلس الأمن) وكل من حركات الشمال والحكومة المالية، ثم تم الدخول في جولة الحوار الخامسة في **16 فيفري 2015**، وفي المرحلة السادسة تم التوقيع على إتفاق السلام والمصالحة يوم **01 مارس** في العاصمة الجزائرية، وتم التوقيع على الإتفاق في مالي يوم **15 ماي 2015** في "**باماكو**"[92].

---

(91) عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **مرجع سابق**،ص.ص،215،216..

(92) **المرجع نفسه**،ص.ص، 216-219.

2- أهمية الوساطة الجزائرية ونجاحها في تسوية الأزمة في مالي:

ما يحسب للجزائر في هذا المسار أنها إستطاعت جمع الأطراف المتحاربة على طاولة المفاوضات، حيث كان أهم تحدي هو قبول الجماعات المسلحة الدخول في حوار مع النظام المالي93.

لعبت الجزائر دورا كبيرا في تسوية الأزمة في مالي، وذلك بفضل دورها الهام إقليميا وإدراكها لكل المتغيرات المتصلة بالمنطقة، الأمر الذي جعلها بمثابة وسيط طبيعي، فبسبب التأثيرات الخطيرة لانتشار الجماعات الإرهابية على الأمن الجزائري، لاسيما بعد إختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة"غاو" وقد أدت جهود الدبلوماسية الجزائرية إلى تسوية الأزمة المالية، وذلك بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات من الحوار بين الحكومة المالية والأطراف المتنازعة[94].

حيث تم التوقيع على إتفاق الجزائر بتاريخ 01 مارس 2015 وهذا برعاية الجزائر، التي أدارت الوساطة الدولية بإمتياز في إطار مسار الأمم المتحدة، ووقع الإتفاق ممثلي حكومة باماكو وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة شمالي مالي، وحضر مراسيم التوقيع ممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالإتفاق وهي(الحركة العربية لتحرير الأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، الحركة العربية للأزواد)،هذا الإتفاق حدد آليات تسوية النزاع بمالي، بداية من وقف إطلاق النار إلى غاية التفعيل العملي لأحكامه، ووصل هذا الإتفاق إلى تصور شامل يربط بشكل متناغم بين المعالجة الأمنية والسياسية والتنموية للتحديات التي تواجه الدولة في مالي، كما يتضمن آليات متابعة تنفيذ الإتفاق عمليا وهو التصور الذي يوضح لمسة المقاربة الجزائرية95.

إن المشاركة الجزائرية المتواصلة والمتعاونة في مالي، كانت ضرورية لأن الجزائر تعد طرفا أساسيا لنجاح إدارة الصراعات وحلها في المنطقة، كما أن نشر الجزائر لقواتها العسكرية على طول حدودها الجنوبية ساهم كثيرا في الحد من تسلل الإرهابيين وقادة منظمات الجريمة العابرة للحدود عبر حدود

---

(93) عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.220.

(94) مخلوف ساحل، "دور الجزائر في بناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي: دراسة للوساطة الجزائرية في الأزمة المالية"،(ورقة بحثية مقدمة في ملتقى حول: مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي؟،الجزائر: النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016)،ص.ص، 116،117.

(95) **المرجع نفسه**،ص ص، 117،118.

البلدين، بالإضافة إلى مركز القوة الذي تحظى به الجزائر في التأثير بطريقة إيجابية على مسار الأحداث في مالي، بما يخدم الأمن والإستقرار في هذا البلد[96].

ولكن من جهة أخرى، ورغم التوافق المالي الجزائري، إلا أن العجز عن التنسيق الإستخباراتي واللوجستي، وعدم توفر القوات والبنى الأساسية، صعبت من دور الجزائر في مالي، ودفع بها إلى غلق حدودها الممتدة مع مالي في 14 جانفي 2013[97].

وهناك العديد من الفرص والتحديات التي تواجه دور الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي:

أ. **الفرص:** تتمثل فرص الوساطة الجزائرية في أزمة مالي فيما يلي[98]:

- تقدم الجزائر بخبرتها السياسية والدبلوماسية عبر نمسارها في إدارة النزاع في شمال مالي (إتفاقية تمنراست، إتفاقية الجزائر)، فرصة لأطراف النزاع لبعث مسار التسوية، خصوصا أن دور الوساطة الجزائرية جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو، وبرضا أغلبية الأطراف.
- يمكن للجزائر أن تقد غغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية النهائي من خلال مشاركتها في تمويل مشاريع التنمية المحلية في شمال مالي، إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد ممولين من دول ومنظمات دولية مانحة.
- يمكن للجزائر أن تستند على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي، مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحافة مع الجماعات الإرهابية.

---

(96) عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.105.

(97) صليحة كبابي، **مرجع سابق**، ص.494.

(98) صايج مصطفى، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، **مرجع سابق**، ص.14.

ب. التحديات: تواجه الوساطة الجزائرية في مالي العديد من التحديات والمتمثلة في[99]:

- لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي، الذي تم تصنيفه على أنه من النزاعات الإجتماعية المتأصلة، ومن النزاعات المجمدة، وهو ما يؤكد على صعوبة إيجاد حل نهائي له، وذلك بسبب ديناميكية أطراف هذا النزاع.
- إستفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في شمال مالي من البيئة الإقليمية غير المستقرة، خصوصا الوضع الكارثي في ليبيا.
- ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي، رفض الكثير من السياسية في باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية إستعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة، وهو ما دفع إلى بطء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المهمش.

هناك ترابط بين الأزمة المالية والأزمة الليبية نظرا للإعتبارات الجيوسياسية والسياق الإستراتيجي، ونتائج هاتين الأزمتين على الإستقرار الإقليمي، فانهيار الدولة في ليبيا ومالي نتج عنه توسيع رقعة التهديدات الأمنية خاصة في ظل عدم وجود رقابة على انتقال الأسلحة .

كما أن سقوط نظام القذافي في ليبيا في إطار التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية أثر على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وما الأزمة المالية إلا نتيجية من نتائج إنهيار الدولة في ليبيا.

المبحث الثالث: المتوسط والأمن الوطني الجزائري

يمثل المتوسط بامتداداته وتفاعلاته إنتماءا طبيعيا، حضاريا، تاريخيا للجزائر، ولكن هذه الدائرة الجيوسياسية للجزائر تمثل معضلة أمن بالنسبة للجزائر نظرا لما يطرحه الواقع المتوسطي من فرص، مخاطر، تحديات، وتهديدات على الأمن الوطني الجزائري.

---

(99) صايج مصطفى،"الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص. 15.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري

يعتبر المتوسط بمثابة "مركب أمني" يجمع بين دول الضفة الشمالية، ودول الضفة الجنوبية، وباعتبار الجزائر محورا للتفاعلات التي تجري في هذه المنطقة، فإن الأمن الجزائري يتأثر بما يحدث فيها من ديناميكيات، وتحولات، خاصة أنها دولة منكشفة على كل الجبهات.

أولا- المتوسط جبهة إنكشاف أمنية عبر التاريخ:

يبين تاريخ الجزائر بأنها لم تكن بمعزل عن التفاعلات التي جرت بالمتوسط فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين (814 ق.م) إلى غاية الحملة الإستعمارية الفرنسية (1830) شكل المتوسط الجهة الاساسية التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، كما كانت الجزائر في خضم الحروب والنزاعات التي دارت في حوض المتوسط (بين قرطاجة وروما، بين المسلمين والصليبيين، وبين الجزائريين والفرنسيين)[100].

تحدد الجغرافيا والتاريخ ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين الأول بحري شمالا (البحر الأبيض المتوسط) والثاني بري جنوبا (الصحراء الكبرى) فإن الجزائر تقع فيي نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل أمنها منكشفا على كل الجبهات، ويشكل المتوسط جبهة إنكشاف أمنية عبر التاريخ للجزائر فكل الغزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط فمثلا بين 1505م و1830م تعرضت سواحلها إلى حوالي مائة حملة عسكرية أهمها تلك التي قادها "شارل كينت" في 1541م ضد مدينة الجزائر والحملة الفرنسية التي إنتهت باحتلال البلاد سنة 1830م[101].

ولقد اتضح بعد الإستقلال أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية-بحرية التوقع بسبب مطامع الدول الكبرى، سيما في ظل الحرب الباردة، وغربية- برية التوضع جراء المطالب الترابية المغربية، وعلى هذا الأساس أصبح تأمين المتوسط بالغ الأهمية بالنسة للجزائرليس فقط لأنه شكل جبهة انكشاف أمنية بل أيضا لأن الأمن الجزائري عموما والإقتصادي خصوصا مرهون اليوم باستقرار المتوسط الذي يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الإستقلال[102].

---

(100) جلال حدادي، **مرجع سابق**،ص71.

(101) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطس للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي،**مرجع سابق**،ص.ص، 45،46.

(102) جلال حدادي، **مرجع سابق**،ص.72.

ثانيا- الجزائر دولة محورية في منطقة المتوسطية:

للجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال ومحور إلتقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممر حيوي للعديد من طرق الإتصال العالمية برا وبحرا وجوا[103].

يتسع هذا البعد الإستراتيجي للجزائر ليشمل أوروبا ويتداخل معها وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الإستهلاك الرئيسية في أوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية عام 2006 دراسة تدعوا فيها إلى اعتبار الجزائر ضمن الحزام والعمق الطاقوي الأساسي الأوروبي لأن أسواق إستهلاك المحروقات الأوروبية ترتبط بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا وإيطاليا، الخط الأول طوله 670 ميلا وينقل نحو 2.32 مليار قدم مكعب يوميا عبر البحر المتوسط وتونس إلى إيطاليا، أما الخط الآخر فبدأ العمل فيه في جويلية 2001 وبتكلفة 1.3 مليار دولار وبطول 120 ميلا من الجزائر إلى إسبانيا[104].

كما تعد الجزائر شريكا إستراتيجيا مهما مع الحلف الأطلسي "NATO " لإمتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها الدول الكبرى، كما تعد البحرية الجزائرية في التعامل مع الظاهرة الإرهابية أمنيا وسياسيا مرجعا للعديد من الدول خاصة بعد الإنتقال من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة المصالحة الوطنية، مما جعل الجزائر مثلا تحتضن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، ولذلك تسعى الكثير من القوى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والناتو في ظل الأزمات الدولية الراهنة وخاصة بعد التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، وتشكل محصلة هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس الدول النامية سياسيا وإقتصاديا أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر وفي تحديد وزنها الإقليمي وجعلت منها ركيزة جيوسياسية ودولة محورية في المنطقة[105].

---

(103) عز الدين قطوش، **الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015)،ص.211.

(104) **المرجع نفسه**، ص ص، 213،214.

(105) **المرجع نفسه**،ص ص، 216،217

كما أن مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة لأمن الجزائر، ليس لأنه شكل على مر العصور جبهة إنكشاف إستراتيجية، ولكن أيضا لأن مسألة الأمن عموما، والأمن الإقتصادي خصوصا مرهون بالإستقرار داخل الفضاء المتوسطي، ذلك أن المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض، مع ملاحظة إستئثار دول الإتحاد الأوروبي ب 75% من المبادلات التجارية المغاربية الخارجية، زيادة على أن أنابيب الغاز التي تربط حقول الغاز الجزائرية بأوروبا تمر عبر المتوسط،و هو الأمر الذي يشكل إنشغالا أمنيا بالنسبة للجزائر وأوروبا على حد سواء، باعتبار أوروبا غير قادرة على التخلي عن الغاز الجزائري، وفي نفس الوقت يشكل البترول والغاز أساس الإقتصاد الجزائري[106].

المطلب الثاني: موقع الجزائر من التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية

أدت التحولات التي شهدها النسق الدولي إلى بروز ديناميكيات جديدة تتشكل من أخطار وتهديدات جديدة في المتوسط ناتجة عن الإضطرابات "السوسيو-ثقافية" والإختلالات الإقتصادية والبيئية وذلك ضمن سياق تحولي شامل تمر به المجتمعات في المتوسط، وتكمن خطورة هذه التهديدات في طبيعتها العابرة للحدود[107].

سيتم تخصيص هذا المطلب لدراسة مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية، والتي تؤثر على الأمن الوطني الجزائري، وأهم هذه التهديدات تتمثل في الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

1- تنامي التهديدات غير التقليدية في المتوسط:

يجمع دارسي المعضلات الأمنية بتنامي التهديدات غير العسكرية من جريمة منظمة وهجرة غير شرعية، تبيض للأموال، قرصنة بحرية، تلوث بيئي وإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب يقدح الفقر ويحكم بأنظمة قلما فعلت ولو شكليا ميكانيزمات الديمقراطية مما يخلق احباطات جماعية تنتج حالات الفرار نحو البحر أو نحو الجبال (الإرهاب) أو نحو الإدمان على المخدرات كما ظهرت أيضا حركيات الهجرة السرية التي حولت دول المغرب العربي مثلا من

---

(106) حكيمة علالي، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، 2،(جانفي 2012)،ص.50.

(107) وليد يونسي، " المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة وإستراتيجيات المواجهة"، **مجلة دراسات وأبحاث**، مجلد11، ع.02، (2019)، ص.350.

مصدر للهجرة إلى مناطق عبور لعشرات آلاف الأفارقة الراغبين في المغامرة عبر مضيق جبل طارق أو عن طريق الحائط الحامي لسبتة ومليلية [108].

أولا-الإرهاب:

يشكل الإرهاب في حوض المتوسط خطرا فعليا تغذيه التوترات السياسية والتباينات الإجتماعية والإقتصادية وله إتعكاسات خطيرة على أمن وإستقرار الدول المتوسطية، فهو يعرض تنميتها للخطر ويخل بالتماسك الإجتماعي، ولقد عانت الجزائر من ويلات الإرهاب في تسعينيات القرن العشرين(1990-2000م).

1- أنطولوجيا الإرهاب في الجزائر:

يتطلب الخوض في جذور الإرهاب في الجزائر دراسة الإرهاصات الأولى للظاهرة، من خلال دراسة تطور الحركات الإسلامية المسلحة قبل وبعد وقف المسار الانتخابي.

أ. قبل وقف المسار الانتخابي:

- **الحركة الإسلامية المسلحة MIA:** تأسست على يد "مصطفى بويعلي"[109]، وتعتبر أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر في **29 ديسمبر 1986**، تحت اسم "**الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية**" وعليه حررت الحركة بيانها، الأول بعنوان: "**النهي على المنكر**"[110]، وقام مؤسسها "بويعلي" بخلق جماعة ضد كل ما هو مخالف للدين، وتعالت على إثرها موجة من الاعتداءات على النساء، اللواتي يرتدين اللباس الغربي، وعلى كل من يتعاطى الكحول، لكن سرعان ما تحول "بويعلي" وجماعته عن المطالب الأخلاقية إلى المطالب السياسية، حيث باشر بتكوين جماعة مسلحة، سعت للإستحواذ على الأسلحة والذخائر لتطبيق برنامجها المسلح كما يلي:[111]

- تفجير بعض المباني العمومية، مطار هواري بومدين، مثل فندق الأوراسي، مقر جريدة المجاهد، حزب جبهة التحرير الوطني؛

---

(108) أمحند برقوق، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، تم تصفح المقالبتاريخ:2020/09/25، **http://berkouk-mhand.yolasite.com**

(109) إلياس بوكراع، **الجزائر، الرعب المقدس**، تر: خليل أحمد خليل، (بيروت: الجزائر: ANEP، 2003) ص.274.

(110) منصورلخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات ، **مرجع سابق**، ص.300.

(111) Abdelhamid Boumezbar, Azdine Djamila, **L'islamisme Algerien: De la Genése au Terrorisme**,(Batna: chihab éditions, 2002), p.65.

- محاولة اغتيال مجموعة من المسؤولين السياسيين والعسكريين من بينهم الرئيس الشاذلي بن جديد، شريف مساعدية، اللواء عطايلية، مصطفى شلوفي، الوزير الأول أحمد بن عبد الغاني.

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ***: تأسست كحزب سياسي في **07 مارس 1989**، وكان ضمن هيئة التأسيس عباس مدني، بلحاج، سحنون، بن عزوز فقيه، إمام عبد الباقي[112]، وقد شملت الجبهة منذ تأسيسها تيارات مختلفة منها: الاتجاه السلفي، اتجاه التكفير والهجرة، واتجاه الجزأرة[113]، وكان الاتجاه الغالب في الجبهة هو التيار المتشدد الذي تزعمه علي بلحاج، وقد استغلت الجبهة وفي ظروف ما المسوغ الديني للتعبير عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تعانيها الجماهير، كما سعت الجبهة إلى تقديم برنامج يدعو إلى إحلال الإسلام محل الأيديولوجيات الأخرى (الديمقراطية) حتى لو كلفها ذلك الصدام بعنف مع الدولة [114]، وقد حضرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسبقا للعمل المسلح، ولم تخفِ نيتها في اللجوء إلى الجهاد في حال إخفاقها في الانتخابات، وقد أبدت بعض التيارات في الجبهة منها البوعليون، قدامى الأفغان، وعناصر التكفير والهجرة بعض أشكال العنف، ليس تحت مسمى قيام دولة إسلامية فحسب، وإنما للتحضير مسبقا ماديا وبشريا لانطلاقة العمل المسلح[115].

ب. بعد وقف المسار الانتخابي:

- **الحركة لأجل الدولة الإسلامية MEI**: أسسها "مخلوفي"، البويعلي القديم سنة **1991**، تمركز نشاطها في منطقة القبائل والجزائر العاصمة وانضمت هذه الحركة إلى الجماعة الإسلامية

---

* عرفها مؤسسها عباس مدني كالآتي: "هي جبهة لأنها تجابه ولأنها ذات مروحية واسعة من الأعمال والمجالات، إنها جبهة الشعب الجزائري بكل فئاته، وعلى مدى أراضيه الواسعة، وهي منفتحة على النزاعات والأفكار التي تحقق وحدة متماسكة من خلال غنى التنوع، إنها وحدة المصير المشترك وهي إسلامية التسمية لأنها ذات مضمون إسلامي، ومنهاج إسلامي ووظيفة تاريخية إسلامية، فالإسلام هدف تتخذه أنموذجا للتعبير والإصلاح، وننهل منه على وجودنا، أما الإنقاذ فهو متمثل في الوظيفة الرسالية، بوصفها إنقاذ للإيمان، الإنقاذ الذي يقود إلى الصراط المستقيم، ويمنع الضلال، كما هو متمثل في الوظيفة التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والحضارية، إنه إنقاذ المجتمع..."

(112) رضوان أحمد شمسان الشيباني، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)،ص.150.

(113) خليفة أدهم "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر"، **السياسة الدولية**، ع 107، (جانفي 1992)، ص.219.

(114) منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في: سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.68.

(115) زهرة بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية، المأساة الجزائرية**، تر: غازي البيطار، (بيروت: دار الفرابي، 2002)، ص ص. 112،113.

المسلحة[116]، لكن نظرا للسياسة الدموية المتبعة من قبل **GIA** استقلت الحركة عنها[117]، وتم تفكيكها من قبل قوى الأمن نظرا لضعف تهيكلها بعد عمليات التطهير التي قامت بها هذه الأخيرة في نوفمبر **1995**[118].

- **الباقون على العهد:** تأسست بمبادرة من "أسامة مدني"، "قمر الدين خربان"، " سعيد مخلوفي"، في **جويلية 1991**، كانت أولى عملياتها الإرهابية المعلنة في **فيفري 1992**، نشطت بصورة مكثفة في العاصمة وضواحيها، واستفادت بشريا من الفارين من سجن "تازولت" ببانتة **جانفي 1994**، رفضت دائما مبدأ الهدنة وشجعت إرهاب الجماعة الإسلامية المسلحة، حلت هذه المنظمة سنة **1997**[119].
- **الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS:** هو نتاج حركات التمرد التي شهدتها الجبهة[120]، تأسس بتزكية من "رابح كبير"، ممثل تيار الجزأرة[121] ،عمل هذا التيار على محاولة حصر المواجهة مع النظام، ووجه له اتهامات بشأن المجازر التي ترتكب بحق المواطنين[122]، وضع أعضاءه السلاح وقرروا وقف القتال سنة **1997**، ليستفيدوا من إجراءات قانون الرحمة[123].
- **الجماعة الإسلامية المسلحة GIA:** أسسها عبد الحق عيادة المدعو أبو عدلان في **أكتوبر 1992**، وضمت الجزائريين الأفغان وقدامى الحركة الإسلامية المسلحة، وأنصار جماعة الهجرة والتكفير تناوب عليها أربع أمراء من بعد مؤسسها وهم: الشريف قوسمي (فيفري 1994- سبتمبر -1996)، جمال زيتوني (نوفمبر 1994-جويلية 1996)، عنتر الزوابري (جويلية 1996- فيفري 2002)، سيد أحمد مراد (جوان 1993-فيفري 1994) وهي أكثر الجماعات الإرهابية

---

(116) إلياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص.274.

(117) منصورلخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات ، مرجع سابق**، ص.306.

(118) غلياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص.274.

(119) المرجع نفسه، ص.275،274.

(120) Abdelhamid Boumezbar& Djamila Azadine,L'islamisme Algerien :De La Genése au Terrorisme, (Batna : Chihab Editions,2002), p.188 .

(121) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.305.

(122) Abdelhamid Boumezbar& Djamila Azadine, **op cit**, p.189.

(123) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.305.

تطرفا، تعمل بنظام حرب شاملة، ودون حدود موجهة ضد جميع فئات المجتمع دون إستثناء[1]، شعارها الدموي المعروف بشعار اللاآت الثلاثة : "**لا حوار، لا هدنة، لا صلح**"، وقد صعدت الجماعة من العمليات الإرهابية خاصة في فترة إمارة عنتر الزوابري، حيث شهدت الجزائر أبشع صور التقتيل والمجازر التي راح ضحيتها العشرات والمئات بين سنتي 1997-1998 [2]، وكان من نتائج ذلك بث مشاعر الكره تجاه الجماعات المسلحة من طرف الشعب[3].

بينما كانت الجزائر في مواجهة الإرهاب في العشرية السوداء إعتقدت الدول المغاربية الأخرى بأنها محصنة اتجاهه، غلا أن الإعتداءات التي ضربت مدينة "جربة التونسية" في 2002، و"الدار البيضاء المغربية" في 16 ماي 2003، ومدينة"لمغيطي الموريتانية" في جوان 2005، وبذلك لم تعد الجزائر لوحدها "مخبر الإسلاميين" كما وصفها الملك المغربي "الحسن الثاني"[4].

تجلى في البداية بأن الإرهاب في الجزائر قد حقق إنتصارات سياسية وعسكرية ولكن سرعان ما شهد تراجعا وإنحطاطا عندما بدأ يهاجم أفراد المجتمع خاصة الشباب الجزائري، فحسب السلطات الجزائرية سنة 2006، أن ما يقارب عن 600 إرهابي كانوا لا يزالون يمارسمون نشاطهم في معاقلهم بعدما كان عددهم يقدر ب 28000 في منصف سنوات التسعينات، وهذا بسبب المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في إطار مواجهة الإرهاب، وكذلك إجراءات الرحمة التي أشرف عليها الرئيس السابق"اليامين زروال" سنة 1995م وقانون الوئام المدني ومشروع المصالحة الوطنية الذي أشرف عليه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"[5].

ولكن رغم هذه الإجراءات إلا أن الجزائر لم تقض تماما على هذه الظاهرة وهذا ما تجلى في الإعتداءات التي إستهدفت قصر الحكومة الجزائرية في العاصمة الجزائرية في أفريل 2007م، ثم الإعتداء

---

(1) Abdelhamid Boumezbar& Djamila Azadine, **op-cit**, p.188.

(2) منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، **مرجع سابق**، ص.305.

(3) Abdelhamid Boumezbar& Djamila Azadine, **op.cit**, p.190.

(4) جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، **مرجع سابق**، ص.76.

(5) **المرجع نفسه**،ص.77.

على ثكنة "شرشال" بولاية تيبازة، والإعتداء على المجمع الغازي "لتغنتورين" بعين أميناس في 2014م1.

عرفت سنة 2006م تقوية التحالف بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي من جهة وبين هذه الجماعات والقاعدة من جهة أخرى بعد إنتشار "الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)" في المغرب العربي ووجود تنسيق بين "الجماعة الإسلامية للمقاتلين المغاربة (GICM) و"الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبين (GICL)، و"الجماعة الإسلامية التونسية (GIT)، وكذلك "الجماعة الموريتانية للوعظ والجهتد (GMPJ)" من أجل ضرب المصالح الوطنية والأجنبية وهذا ما جعل خطر "مغرب الإرهاب" أمر واقع[2].

2- التنامي الرهيب للإرهاب في المتوسط:

أصبحت المنطقة المتوسطية منطقة خصبة لنشاط وحركة تنقل العناصر الإرهابية، فقد تجاوز عدد المقاتلين الأجانب في سوريا لوحدها فيما بعد جوان 2014 م 31 ألف مقاتل من 86 جنسية، منهم 500 من أروبا الغربية لوحدهان ومن بين أهم التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة حوض المتوسط "تنظيم الدولة الإسلامية" أو ما يسمى ب "داعش"[3].

كما ويتوقع إستمرار التهديدات الإرهابية في المنطقة المغاربية وذلك لما ينشط فيها ويحاط بها في مناطق الجوار الإقليمي من تنظيمات وجماعات إرهابية ناشطة وخلايا نائمة، غضافة لإستمرار ترحيل الشباب المغاربي إلى مناطق "الجهاد" البعيدة، ويذكر أن عدد المقاتلين في صفوف التنظيمات والجماعات الإرهابية في سوريا والعراق من المنطقة المغاربية وصل في فترة معينة إلى 8000 مقاتل منهم 6000 مقاتل من تونس لوحدها، أما عدد الجزائريين الذين إنخرطو في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى ومنهم" جبهة النصرة المحسوبة على تنظيم القاعدة" في سوريا تراوح بين 800 و1100 مقاتل[4].

---

(1) جلال حدادي، **مرجع سابق**،ص.77.

(2) جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص.78.

(3) سلوى بن جديد، "التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الأخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المتوسطية"، **دفاتر السياسة والقانون**، 01،(2019)،ص.37.

(4) سلوى بن جديد، **مرجع سابق**،ص.39.

ثانيا- الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:

أ. الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا الشائكة والراهنة التي أصبحت تشكل موضوع إهتمام بالغ للمجتمع الدولي والدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين والدول التي تستقبلهم، وهي ظاهرة عالمية تصنف في المرتبة الثالثة نظرا لخطورتها الإجرامية بعد تجارة المخدرات والأسلحة وقد تفاقمن بعد نهاية الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الإتصال ووسائل النقل والتحولات الهيكيلة في النظام الدولي[1].

الهجرة غير الشرعية بشكل عام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها غير قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية[2].

الهجرة غير الشرعية التي يصعب تحديد طبيعتها نظرا لكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم[3]:

- الأشخاص الذين يدخلون دول الإستقبال بطريقة غير قانونية؛
- الأضخاص الذين يدخلون دول الإستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد إنتهاء مدة الإقامة؛
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها؛

الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

ب. الهجرة غير الشرعية في المتوسط:

يرى المؤرخ الإيطالي "برونوانتن" "Brounwantin": "إن البحر المتوسط قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركة"، إذ تعتبر لصيقة بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة[4].

---

(1) محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجيات المواجهة**، ط.01، (الجزائر :إبن النديم للنشر والتوزيع، 2014)،ص.16.

(2) **المرجع نفسه**، ص.23.

(3) جلال حدادي، **مرجع سابق**،ص.80.

(4) محمد الصغير بوستة، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، 5، (د.س)،ص،229.

عرفت الهجرة بين دول البحر الأبيض المتوسط خاصة من دول ضفة الجنوب نحو دول الشمال تزايدا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أين كان الهدف من إستقبال دول الشمال للمهاجرين جلب اليد العاملة التي يحتاجها التطور الإقتصادي الذي كانت تعرفه الدول الأوروبية، إلا أنه في فترة التسعينيات من القرن الماضي بدأت الدول الأوروبية تشدد على المهاجرين الوافدين من دول الضفة الجنوبية لدواع أمنية وإقتصادية وإجتماعية، وبدا نوع جديد من الهجرة بالظهور وهو الهجرة غير الشرعية[1].

منذ بداية التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية سنة 2011م وعدد الأشخاص الذين يحاولون دخول الإتحاد الأوروبي في تزايد كبير، حيث صل سنتي 2015م و2016م حدودا غير مسبوقة[2].

ج. تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري:

تحولت الجزائر من منطقة عبور إلى بلد مصدر للهجرة غير الشرعية وهذا ما يحمل في طياته الكثر من الدلالات الخطيرة لعل أهمها فقدان العنصر البشري خاصة المؤهل منه الذي رأس مال حقيقي للدولة، ومازاد من شدة تعقيد هذه الظاهرة وخطورتها تحالفها مع الجريمة المنظمة[3].

يحتمل أن تتحول البلدان المغاربية وفي مقدمتها الجزائر إلى بلدن جذب للهجرة الإفريقية بعد أن كانت بلدان عبورن وذلك بسبب وصول أحزاب اليمين المتطرف المعادية للمهاجرين إلى الحكم في أوروبامن جهة ومن جهة أخرى بسبب فقدان الأمن في إفريقيا، وهكذا ستجد الجزائرنفسها أمام تحمل اعباء الهجرة إليها من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء في ظل إنهيار أسعار المحروقات[4].

2- الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة ظاهرة تتعدى حدود الدول، والمنطقة المتوسطية وعلى غرار باقي المناطق في العالم يوجد بها الإجرام بسبب وجود جماعات إجرامية منظمة عابرة للدول من بينها جماعة "كامورا" "Camorra " كأكبر جماعة إجرام تنشط بشكل منظم مقرها إيطاليا، كما ترى دول شمال المتوسط أن

---

(1) جلال حدادي، **مرجع سابق**،ص.80.

(2) سلوى بن جديد، **مرجع سابق**،ص.38.

(3) جلال حدادي، **مرجع سابق**،ص.80.

(4) سلوى بن جديد، **مرجع سابق**، ص.40.

جنوب المتوسط هو أساس وملجأ الظاهرة الإجرامية ومركز إنطلاق أعمالها فحسب تقرير صادر عن إجتماع من تنظيم وزارة الدفاع الفرنسية أجمع مجموعة من الباحثين أن الأزمات الحاصلة في منطقة جنوب المتوسط يسهل تطور كيانات إجرامية ذات طبيعة منظمة وذلك لعدة أسباب[1]:

- الزيادة المحتملة في المناطق الرمادية.
- الزيادة في تدفق الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالجماعات الإجرامية المنظمة.
- إرتباط الجريمة المنظمة بالإرهاب وبتهريب المخدرات.
- شساعة وميوعة الحدود التي يصعب التحكم بها.

الساحل الصحراوي الذي يمثل حدود المنطقة المتوسطية مثل التداخل بين عصابات الجريمة المنظمة العابرة للدول والمهاجرين غير الشرعيين، تهريب المخدرات والجماعات الإرهابية التي تقدم خدمات للعصابات الإجرامية مقابل دفع الأموال مثل تأمينها للقوافل المحملة بقناطير المخدرات التي تمر عبر الصحراء، كذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بمد الجماعات الإرهابية بالأسلحة عبر السوق السوداء لبيع الأسلحة وهذا ما يؤثر سلبا عن الأمن الجزائري[2].

3- تهديد الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين ومعضلة إرتباطهما بالإرهاب الدولي في المتوسط:

أوجدت ظروف الصراع المنتشرة من إفريقيا إلى باكستان موجات من المهاجرين غير الشرعيين فقد فر أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب على سوريا، وعبر مئات الآلاف عبر المتوسط، ومما يزيد الضع تأزما إمكانية إرتباط هؤلاء اللاجئين بالإرهاب الدولي، أو قد يكون معظمهم حاملا لأفكار التطرف والإرهاب ومصدرا لها عبر المتوسط[3].

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو-متوسطية والحوار الجزائري-الأطلسي.

سعى الإتحاد الأوروبي في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى طرح مشروع الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، تتضمن هذه الشراكة السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، ولقد أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط من بينها الجزائر، ولهذه

---

(1) جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص.81.

(2) **المرجع نفسه**،ص.81.

(3) وليد يونسي، **مرجع سابق**،ص، 351.

الشراكة عدة جوانب: جانب سياسي وأمني، جانب إقتصادي ومالي، جانب إجتماعي وتقافي، سنركز في هذه الدراسة على الجانب الأمني فقط، لأننا بصدد تحليل كيفية تصور وتعامل الجزائر مع التهديدات الأمنية في المتوسط.

أكدت الجزائر إدراكها لضرورة التعاون الأمني المشترك في المتوسط، من خلال مشاركتها الفاعلة في المبادرات المتوسطية، وهو الإدراك الذي يندرج في سياق إقتناع صانع القرار الجزائري بضرورة إنتهاج منطق أكثر براغماتية في السياسة الخارجية، بهدف إيجاد حلفاء جدد في المناخ الإستراتيجي العالمي[1].

أولا- تفاق الشراكة الأورو- جزائرية:

وقعت العديد من دول جنوب المتوسط على الاتفاقية الأولى مع دول الإتحاد الأوروبي، والتي بمقتضاها تكون قد دخلت مرحلة جديدة في علاقاتها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط، إلا أن الجزائر لم توقع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا بعد سلسلة من المفاوضات وكان ذلك في بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001، حيث كان الهدف من هذه الاتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر، وقد تضمنت هذه الأخيرة المجالات الرئيسية الثلاثة التي كانت قد أدرجت في إعلان برشلونة 1995 [2].

1- المجال السياسي والأمني في الشراكة الأورو-جزائرية:

ينص فصل" العدالة والشؤون الداخلية" من إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، والذي يتضمن معالجة مسائل إنتقال الأشخاص والتأشيرات ضمن المادة 86، الهجرات غير الشرعية وتبعاتها ضمن المادة 84، التعاون القانوني والقضائي في المادة 85، الوقاية من الجريمة المنظمة المادة 86، محاربة تبيض الأموال المادة 87، العنصرية وكره الأجانب في المادة 88، مكافحة المخدرات المادة 89، التعاون فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب ضمن المادة 90، حيث قام الطرفان بالتعبير في ديباجة الاتفاق عن التعاون من أجل الوقاية من الأفعال الإرهابية وردعها، وتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكات دعمها،

(1) حكيمة علالي، **مرجع** سابق، ص،38.

(2) مراد مقعاش، "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري"، 2020/10/25. https://democraticac.de/?p=42040

وعلى تبادل الخبرات حول أفضل الوسائل والتقنيات لمكافحة الإرهاب، ومن هنا يتضح لنا جليا أن دور الجزائر في تدويل قضية الإرهاب على المستوى الدولي (الاتحاد الأوروبي، والحلف الأطلسي)[1].

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية نجد في المادة 84 من الاتفاق حول تنقل الاشخاص والتأشيرة، أن السلطات الجزائرية إتبعت مجموعة من الإجراءات الأمنية والتشريعية في مواجهة الهجرة غير الشرعية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008، والذي يجعل من المهاجر بشكل غير شرعي عرضة للسجن لمدة ستة أشهر كاملة، حيث تتم محاكمته، من ثمة يقبع رهن الحبس المؤقت، وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتتم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، في حين تتشدد العقوبة بالنسبة للمتورطين في الاتجار بالبشر، أو مساعدة شبكات الهجرة، حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات[2].

كما إتبعت سياسات مختلفة لمحاربة هذه الظاهرة، وذلك بوضع عدة مخططات إقتصادية واتبعت إستراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة، فمنذ سنة **2000** قامت الدولة بإقرار برامج سياسية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وتجسيد آليات لذلك تمثلت في الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب" ANSEG " ووكالة صندوق التأمين عن البطالة."ENGEM" [3].

وقد إزداد التعاون الأورو–جزائري في المجال الأمني من خلال زيادة الترابط وتبادل المعلومات أكثر بين الأنتربول والجزائر منذ ظهور تنظيم "**داعش**"، خاصة بعد إعلان زعيمه أبو بكر البغدادي الجزائر ولاية تابعة لتنظيمه، حيث تلقت الجزائر في الفترة الأخيرة مذكرة أمنية من قبل الأنتربول، تحت عنوان "تنامي الجريمة العابرة للأوطان" تخص تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب والمقاتلين الأجانب والجريمة الإلكترونية والهجرة غير الشرعية والجريمة المالية[4].

وتدعو التوصية الأولى الواردة في المذكرة الجزائر إلى " الرفع من توزيع المعلومات حول المقاتلين الأجانب، وعرقلة سفرياتهم، واستغلال القواعد البيانية الخاصة بمراقبة الحدود"، ونبهت الشرطة الدولية في

---

(1) مراد مقعاش، "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري"، 2020/10/25.
https://democraticac.de/?p=42040

(2) **المرجع نفسه.**

(3) **المرجع نفسه.**

(4) **المرجع نفسه.**

توصيتها الثانية الجزائر إلى تقوية تدابير مكافحة الجريمة الإلكترونية عن طريق تدعيم تبادل المعلومات واستعمال آليات منظمة –أنتربول– من أجل دعم التحقيقات والتحسيس بالمخاطر المترتبة عن هذا النوع من الجريمة[1].

ويتضح لنا سعي الأنتربول وراء هذه التوصيات في إعتمادها على الجزائر خدمة لمصالح الدول الأوروبية، وجعلها "**كدركي**" يحرص عليها هذه التهديدات، بدعوى التعاون لتحقيق ترتيبات أمنية في المتوسط، إلا أنها تندرج في سياق علاقات برغماتية (مصلحية)، فالأنتربول يريد أن يحمي ظهر الدول الأعضاء التي تنتمي إليه، خاصة بعد تزايد الهجمات الإرهابية في أوروبا وتداعيات الجريمة التي تتخطى الحدود[2].

ثانيا– التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في إطار منتدى 5+5 دفاع:

أ. التعريف بمجموعة 5+5 دفاع:

يعمل حوار "5 + 5" كمنتدى شبه إقليمي للدول العشر في غرب البحر الأبيض المتوسط التي شاركت فيه منذ إنشائه، خمسة منها تقع في شمال البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال) وخمسة وتقع جنوبها (الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس). إنها واحدة من أولى المبادرات المثمرة بين دول البحر الأبيض المتوسط، يرتكز التعاون العسكري على أربعة محاور رئيسية: المراقبة البحرية والأمن البحري، وأمن الطيران، والمساهمة في الحماية المدنية، ومجال التدريب والبحث[3].

ب. آليا عمل المنتدى:

يركز عمل المندى حول ثلاث آليا عمل رئيسة نفصلها كما يلي[4]:

- إجتماع لوزراء دفاع المجموعة: الذين يجتمعون مرة واحدة في السنة يقومون بإعداد حصيلة الأنشطة المشتركة ووضع حطة عمل للسنة المقبلة

---

(1) مراد مقعاش، **مرجع سابق.**

(2) **المرجع نفسه.**

(3) Institut Européen de la Méditerranée, IEMed,"**Le Dialogue 5+5", le :28/10/2020.** https://bit.ly/2JmXAvR

(4) هشام بن حداد. "التعاون الأمني الجزائري–الأوروبي في إطار منتدى 5+5 دفاع"،**مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، 2،(ديسمبر 2018)، ص ص،79،80.

- اللجنة المديرة: والتي تتكون من ممثلين إثنين عن وزارة دفاع كل بلد،يعقدون إجتماعهم مرتين في السنة، يقوم الإشراف على متابعة تنفيذ خطة العمل والمهام المدرجة في إطار خطة العمل السنوية، كما تقوم هذه اللجنة بافتراح الأولويات الواجب مناقشتها خلال الإجتماع السنوي المقبل.
- اللجان الخاصة: التي تضم خبراء عن الدول المشاركة مهمتهم الإشراف على الملتقيات المدرجة في إطار العمل، وذلك من أجل تغطية الإحتياجات والوسائل الضرورية، لإنجاح خطة العمل.

ج. جهود الجزائر في دعم مسارالتعاون 5+5 دفاع:

كانت الجزائر حاضرة في اجتماع بعث حوار 5+5 بلشبونة 2001 ثم تونس 2003، كما شاركت في كل النشاطات العسكرية والأمنية لمجموعة 5+5 منذ تأسيسها، فقد بادرت الجزائر إلى عقد ملتقيين سنة 2006 و2007 لمناقشة قضية مكافحة الجراد والبحث عن الآليات التكنولوجية الكفيلة برصد إنتقال الجراد من مناطق إلى أخرى عبر الأقمار الصناعية، كما كانت الجزائر المبادرة إلى عقد الإجتماع الأول من نوعه الذي يضم رؤساء أركان القوات البرية لمبادرة 5+5 دفاع، سنة 2008، كما أشرفت الجزائر على تنظيم عدة أنظمة عسكرية، ويمكن رصد أهم الأنشطة العسكرية التي أشرفت الجزائر على قيادتها وتنظيمها فيما يلي[1]:

- **التمرين البحري" آل ماد"**: وهو النشاط العسكري الذي أشرفت عليه القوات البحرية الجزائرية سنة 2008، في إطار تعزيز علاقات التعاون بين القوات البحرية للدول المشاركة في مبادرة 5+5، وذلك بغرض التصدي ملختلف أنواع التهديدات الأمنية على مستوى فضاء البحر الأبيض المتوسط، كالهجرة السرية، القرصنة البحرية، وغيرها.
- **تمرين "سيركاييت" لشهر أكتوبر 2010:** الذي يدخل ضمن سياق تحقيق "الأمن الجوي" المتوسطي، وهو التمرين الذي أشرفت عليه قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالتنسيق مع

(1) هشام بن حداد، **مرجع سابق**، ص ص، 81-83.

قيادة القوات الجوية، وذلك من أجل التصدي للمخاطر الأمنية من خلال عمليات المراقبة الجوية، تبادل المعلومات، والعمل على الإستفادة من التجارب والخبرات المشتركة.

- **إشراف الجزائر على تنظيم تمرين يتعلق بمجال "الأمن الجوي" ومكافحة "الإرهاب الجوي"**:و يتعلق الأمر بتمرين "CIRCAFETE10 " في أكتوبر ،2010 وذلك كأولوية رئيسية بالنظر إلى تنامي ظاهرة الإرهاب الجوي على مستوى الطائرات المدنية خاصة، وهو التمرين الذي تبعه تمرين آخر بإسبانيا في سبتمبر 2011 بعنوان "CIRCAFETE11 " ثم تمرين2 أكتوبر 2012 بالمغرب "CIRCAFETE 12 ".
- **الإجتماع التحضيري الأول للتمرين المتعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ "سار 5+5 "**: وهو التمرين الذي يندرج في إطار تنفيذ نشاطات التعاون العسكري متعدد الأطراف لدول 5+5 دفاع، لقاء أشرف على تنظيمه "النادي الوطني للجيش" يوم 07 جوان تحت قيادة القوات البحرية الجزائرية، في مجال البحث والإنقاذ في البحر باعتبارهم مهام إنسانية نبيلة، قبل أن تكون مهاما ذات صيغة عسكرية.
- الإجتماع التخطيطي الأول لتمرين مكافحة التلوث البحري "بلومار–الجزائر": وهو الإجتماع الذي أشرفت عليه قيادات القوات البحرية تحت رئاسة اللواء "مالك نسيب" يوم 13 ماي 2014 بالنادي الوطني للجيش بمشاركة ممثلين عن القوات البحرية للدول العشرة في منتدى 5+5 دفاع، وذلك تحقيقا ملفهوم "الأمن" من خلال السعي إلى إكساب أفراد القوات البحرية لدول المبادرة المزيد من الخبرات والمعارف في مجال مكافحة التلوث البحري.
- الإجتماع النهائي التخطيطي لتمرين "بلومار–الجزائر" يومي 09 و10 سبتمبر 2014 برئاسة قائد الواجهة البحرية الوسطى العميد "زين الدين سماح" وهذا بحضور ممثلين وخبراء عن دول المجموعة باستثناء ليبيا ومالطا وموريتانيا، بهدف مكافحة التلوث البحري.

كما شاركت القوات البحرية الجزائرية في تمرين "سيبوردر–18" بتونس في إطار برنامج التعاون العسكري مع بلدان "5+5 دفاع" لحساب سنة 2018، في الفترة الممتدة من 11 إلى 16 أكتوبر إلى جانب القوات

البحرية لكل من البرتغال، تونس، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ليبيا، مالطا والمغرب، وشاركت القوات البحرية الجزائرية في هذا التمرين بالسفينة المواكبة "الرايس قورصو-903" [1].

بناءا على ما تقدم يتضح أن الجزائر موافقة على العمل في إطار هذه المجموعة، إدراكا منها بأن إستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط يستوجب البحث عن صيغ للتقارب بين ضفتيه، ونظرا للطبيعة غير الرسمية لهذه المبادرة، ونظرا للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، وكثافة المصالح التي تجمعها بهذه البلدان وعدم مشاركة إسرائيل فيها، فأنها تعتبر مبادرو واقعية وعقلانية لتفعيل التعاون البيني الرامي إلى تبادل الخبرات والمهارات بين دول الضفتين[2].

ثالثا- الحوار الجزائري-الأطلسي:

قبل التطرق إلى الحوار الجزائري الأطلسي يجدر بنا الإشارة إلى العلاقات المتوترة التي كانت سائدة بين الولايات المتحدة والجزائر قبل إنضمام هذه الأخيرة للحوار الأطلسي؛ عدم استقرار العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة وذلك في فترة سابقة، تمثلت في اتخاذ الولايات المتحدة وحلفائها في فترة الحرب الباردة دول المغرب العربي كساحة للقتال، بغرض تأمين السواحل الجنوبية للقارة الأوروبية، وكذا في فترة الحرب الباردة بسبب الاختلاف الأيديولوجي وتبني الجزائر للنظام الاشتراكي، إلاَّ أن الجانب الاقتصادي بقي بعيدا عن هذه الاعتبارات الإيديولوجية (تواجد الشركات النفطية الأمريكية في الصحراء الجزائرية، منذ قرار تأميم البترول سنة1971 [3].

وبالرغم من هذا التوجس في العلاقات بين الطرفين تأكد الاهتمام الأمريكي بالوضع الأمني في الجزائر مع تفجيرات باريس 1995، التي كان من بين منفذيها إسلاميين جزائريين، وتخوف دول الحلف الأطلسي من انتشار العنف إلى أوروبا، هذا إضافة إلى أن أحداث الحادي من سبتمبر **2001** كانت العامل الأكثر مساهمة في تسريع وتيرة التقارب بين البلدين، فكان قبول الجزائر الالتحاق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تحت القيادة الأمريكية، واستفادة الولايات المتحدة الأمريكية من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتبني المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب، كما صرح الرئيس الأمريكي ج.و.بوش قائلا :

---

(1) مجلة الجيش، "تعاون عسكري"، 664، (نوفمبر 2018)، ص، 19.

(2) جلال حدادي، مرجع سابق، ص.183.

(3) مراد مقعاش،**مرجع سابق**.https://democraticac.de/?p=42040

" تواصل الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على الجزائر وعلى شراكة ذات خصوصية وذات قيمة عالية في مكافحة الإرهاب، وفي هدفنا المشترك لنشر قيم الديمقراطية، وازدهار ورقي المنطقة والعالم ككل "[4].

1- بداية الحوار الجزائري-الأطلسي:

يعود الحوار الجزائري الأطلسي الذي انطلق يوم **8** مارس **2000** إلى قبول الجزائر للدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة، كتوسيع للحوار الذي بادرت به المنظمة مع الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مع نهاية سنة 1994، وتم إدراج الجزائر في الحوار بدعوة من أمين المنظمة اللورد روبيرتسن Lord George Robertsonسنة 1998 بناءا على توصية جاءت في دراسة صدرت عن مؤسسة راند الأمريكية Rand corporation تحت رقم MR 1164-، وكذا قيام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارتين رسميتين إلى مقر الحلف ببروكسل سنتي 2001،2002، وزيارة الأمين العام العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى مدينة الجزائر سنة 2004[5].

2- مجالات التعاون بين الطرفين:

سمحت الزيارات المتبادلة بين الطرفين بتوضيح مجالات التعاون، فيرى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حسب قوله :" **يعد الانضمام إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي خيارا استراتيجيا نابع من قناعتنا وأن التشاور والتعاون كفيلان لتفعيل تقارب الدول وضمان السلم والاستقرار الإقليميين ...إنه يفسر إرادة الحكومة الجزائرية بتقديم مساهمتها لإعادة شرح وترسيخ أفضل علاقات التعاون والمشاركة في الفضاء المتوسطي**".

ويشمل التعاون بين الطرفين مكافحة التهديدات الجديدة العابرة للأوطان : مكافحة للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة من اتجار بالمخدرات وتهريبها، الهجرة غير الشرعية وانتشار الاسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى إصلاح وترقية الدفاع والتدريب والتكوين (يشارك ضباط جزائريون في تكوينات متخصصة، وهذا في مدارس منظمة حلف شمال الأطلسي حول مواضيع مثل

---

(4) مراد مقعاش، **مرجع سابق.**

(5) **المرجع نفسه.**

الحفاظ على السلم والتحكم في عمليات التسليح والتقنيات الجديدة لمكافحة الإرهاب في المدن وتحمل القوات العسكرية مسؤولية حماية البيئة[6].

الحوار الجزائري–الأطلسي يسد الفراغ الموجود في مجال التعاون السياسي والعسكري في مسار برشلونة،فالتعاون بين الجزائر والناتو مكثف ومتنوع يتمحور حول القضايا ذات الإهتمام المشترك، حيث عرض الحلف على الجزائر برنامجا مكثفا يتمحور حول العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، كما عبر حلف الأطلسي جليا عن رغبته في وضع خبراته تحت تصرف المؤسسة العسكرية في الجزائر قصد المساهمة في تحديثها، ولقد حمل الحوار الجزائري – الأطلسي عدة دلالات من بينها[7]:

- إنتقال الجزائر من خانة مصدر التهديد والخطر وعدم الإستقرار السياسي إلى خانة الدول الشريكة للناتو.
- الإعتراف بإمكانية توظيف غمكانيات دول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر في وظائف جديدة ذات طابع أمني خاصة مجالات التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب.
- التأكيد على ضرورة تشجيع إحترافية الجيش الجزائري، وإقرار برامج خاصة تضمن وظيفة جديدة له داخليا وخارجيا.
- خروج الجزائر من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها منذ العشرية السوداء.
- يعد التعاون الجزائري الأطلسي مؤشرا على تجاوز الطابع الظرفي في السلوك الإستراتيجي الجزائري، بعدما عرف الطرف الجزائري كيف يوظف أوراقه التفاوضية، ويستوعب المعطيات الدولية الجديدة، لاسيما فيما يتعلق بإبراز القدرة على التكيف، واكتساب بعد نظر إستراتيجي لاستيعاب هذه التحولات بشكل إيجابي.

يمكن القول أن موقع الجزائر الجيواستراتيجي يحتم عليها الإنخراط بجدية في علاقات أمنية جديدة، لأن ذلك يخدم الصالح الجزائرية في المنطقة، ويعتبر كل من مجموعة 5+5، والحوار الجزائري–الأطلسي من أحسن المبادرات التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها في هذا الإطار.

---

(6) مراد مقعاش، **مرجع سابق**.

(7) عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص ص، 291–299.

رابعا- ترسيم الحدود البحرية مع إيطاليا وإسبانيا والمغرب:

بحكم الموقع الجغرافي لم تكن الجزائر طرفاً مباشراً في المنافسة المتصاعدة في شرق المتوسط على تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، والتي سرعان ما انتقلت من المجال الاقتصادي إلى المجالين السياسي والعسكري. لكن في المقابل، وبمنطق العدوى، كانت الجزائر من أوائل المبادرين بإثارة منافسة مشابهة في غرب المتوسط؛ ففي أفريل 2018 وقع الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة مرسوماً رئاسياً لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) للجزائر المتقاطعة مع المناطق الاقتصادية المعلنة من جانب كلٍّ من إيطاليا وإسبانيا[8].

هذه الحدود البحرية التي أعلنتها الجزائر من دون أي حوار أو تفاوض مع جارتيها الشماليتين، تتقاطع مع منطقة الحماية البيئية التي أنشأتها إيطاليا عام 2012، في منطقة غرب جزيرة سردينيا، كما تتقاطع بصورة أكبر مع المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أعلنتها إسبانيا عام 2013، ونظراً لحساسية القضية، فضّلت إيطاليا تجنب إثارة أزمة سياسية مع الجزائر، تاركةً إدارة الخلاف للقنوات السياسية المفتوحة بين البلدين. وعلى الرغم من أن إسبانيا انتهجت ذات النهج الإيطالي في البداية، إلا أنها أصبحت أكثر حساسية بعد وصول الرئيس تبون إلى السلطة لتعمد وزيرة الخارجية الإسبانية "ماريا غونثاليث لايا" في فيفرب 2020 إلى الإعلانِ عن رفض بلادها مضمون المرسوم الجزائري[9].

وفي جانفي 2020 دخلت المغرب على خط التصعيد مع إسبانيا بعد مصادقة البرلمان المغربي على مشروعَي قانون لترسيم الحدود البحرية المغربية، وعلى الرغم من أن الحدود المقترحة فردياً من جانب كلٍّ من الجزائر والمغرب لا تتقاطع، ومن ثم لا يتصور أن يقوم نزاع مباشر بشأنها، إلا أن قيام الجزائر والمغرب في الأعوام الأخيرة بالمضي قدماً في اتجاه ترسيم حدودهما البحرية مع جميع جيرانهما يُنظر إليه كجزء من مشهد التنافس الحاد بينهما، والآخذ في التصاعد وخاصة منذ وصول الرئيس تبون للسلطة[10].

---

(8) مركز الإمارات للسياسات، شبكة التفاعلات الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/10/29. https://bit.ly/31SEe81

(9) **المرجع نفسه.**

(10) مركز الإمارات للسياسات، **مرجع سابق.**

المبحث الرابع: معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى الكبرى

إستنادا لنظرية **الدولة المحورية*** تعتبر الجزائر الدولة المحورية الأكثر إستقطابا للتنافس الدولي خاصة، من طرف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أين يتركز عامل النفط والإستقرار السياسي كأحد أبرز عوامل الإستقطاب لدى الجزائر[11].

في هذا المبحث تركز الدراسة على توضيح ما يطرحه التنافس الإستراتيجي في البيئة الإقليمية الجزائرية، من تهديدات في المنطقة، من خلال التركيز على التهديدات مع إعطاء لمحة عامة حول أهم الفواعل او القوى التي تمارس نفوذها في المنطقة.

المطلب الأول: عسكرة مكافحة الإرهاب والتدخل الأجنبي

هناك علاقة وترابط بين عسكرة مكافحة الإرهاب والتدخل الأجنبي بالبيئة الإقليمية الجزائرية، حيث أن القوى الدولية تستغل ذريعة مكافحة الإرهاب لتحقيق مصالحها، وهذا ما حصل في حالة التدخل الفرنسي في مالي.

أولا- التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي:

نشرت فرنسا – بناء على طلب الرئيس "تراوري" بمالي – بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه اسم " عملية "**سيرفال**" أو **القط المتوحش**" في **11 جانفي 2013**، لوقف تقدم الإسلاميين الذين أظهروا عزمهم على غزو باماكو، وهكذا شنت الطائرات الفرنسية ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين، يمتد من "**غاو**" ويمر "**بكيدال**" في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر ويصل بلدة "**ليري**" في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا، وقد مكنت ضربات فرنسا الجوية وهجماتها البرية على معاقل المتمردين من استعادة "كونا" و"دونتزا, و"غاو" و"تومبوكتو" و"كيدال"، كما عجلت التقدم لاستعادة المزيد من الأراضي من سلطة الإسلاميين.، كما استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية – التي

---

* الدولة المحورية نظرية جاء بها كل من "بول كينيدي" و"روبرت شاس" تعتبر أن مصالح الدول الكبرى في العالم لا تتحقق إلا بمساعدة الدول المؤثرة في مناطق الإستقرار في العالم .

(11) ليلى عصماني وهشام بن حداد، "مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط"، تم تصفح المقال بتاريخ: https://bit.ly/3jMNe5C.2020/10/10

انطلقت من فرنسا وتشاد – مناطق في العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب من 2000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب، وتخطط فرنسا لزيادة عدد قواتها البرية في مالي[12].

1- إنعكاسات عسكرة مكافحة الإرهاب:

تطرح عسكرة مكافحة الإرهاب مشكلتين رئيسيتين، أولا: تكون عملية عسكرة أساليب مكافحة الإرهاب على حساب الوسائل غير الأمنية (التربوية والإقتصادية على وجه الخصوص)، بينما تتطلب هذه الظاهرة دمج وسائل عسكرية وغير عسكرية، تعتبر عملية لا أمننة الإرهاب ولو بصفة جزئية ضرورية لإعادة توزيع الوسائل لمعالجة الوضع الإجتماعي والإقتصادي من المصدر. من ثم تشجيع عسكرة التدخل الأجنبي من خلال مسار يتمثل في خلق تهديد على المستوى الإقليمي الذي ينتج هو الآخر عن مسار مشابه لخلق تهديد على المستوى الوطني[13].

تنجم التدخلات الأجنبية بغض النظر عن شرعيتها و/أو مشروعيتها عن مسار مزدوج معقد:إبعاد الجماعات الإرهابية عن الإقليم وإعادتها إليه، فهي غالبا ما تؤدي إلى إنتقال الجماعات الإرهابية التي تفقد لفترة قاعدتها الجغرافية الأولى، بما أن التدخلات تحدث في حالة اللااستقرار وتزعزع استقرار الدول المجاورة التي تعاني من الإضطرابات، تخلق ظروف تسمح بعودة هذه الجماعات للإقليم في منطقة أخرى غالبا ما تكون قريبة من مسرح المواجهات الرئيسية، لم تنجح التدخلات الأجنبية في إستئصال هذه الجماعات أو على الأقل تقليص أضرارها، لكنها تمكنت فقط من نشرها وتغيير موقعها، ينتج عن هذا المسار المزدوج حلقة مفرغة للتدخلات الأجنبية: خلق اللااستقرار بسبب التدخلات والتدخل من جديد لمواجهة الآثار السلبية للتدخل السابق وهكذا، إضافة إلى ذلك، تقود التدخلات إلى الإستقطاب بتجنيد مختلف الجماعات الإرهابية حول نفس القضية، وهذا ما يؤدي إلى "حروب الإستنزاف" من نمط جديد (مثل أفغانستان ومالي إلى حد ما)[14].

---

(12) فريدوم أُونُووها، " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/10/13.
https://bit.ly/2SQtUsg

(13) عبد النور بن عنتر، "تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي – المغربي"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات ،أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي؟"الجزائر ،12جانفي 2016)،ص.141.

(14) عبد النور بن عنتر، "تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي – المغربي،**مرجع سابق** ،ص. 142.

يتغلب التحالف الإستراتيجي مع القوى الخارجية على العلاقات الداخلية الإقليمية، ومع ذلك دون وجود أدنى حد لتقارب استراتيجي، لا يمكن تصور أي مشروع إقليمي ولا بلوغ أي استقرار دائم إذن يستوجب رهان الإستقرار الإقليمي الداخلي حل معادلة الدور الخارجي الذي يتأرجح بين مسهل ومعرقل، بما أن دول المنطقة لم تحاول التخفيف من انعكاسات هذا الدور وإيجاد اتفاق فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، أصبحت منطقتها مسرح عبث للفاعلين الخارجيين الرئيسيين والثانويين، تكمن هنا إحدى أكبر التناقضات المتعلقة بالمبادرات الإقليمية في الفضاء الساحلي – المغاربي، من المفروض أن الدور الخارجي يدعم العمليات الإقليمية، غير أن هذه الأخيرة مجردة من كل تنسيق، بالتالي لا يمكن للفاعلين المحليين فرض التنسيق في عمليات شركائهم الخارجيين عن الإقليم، خاصة إذا لم يوفقوا في حفظ السلم في منطقتهم، في هذه الحالة ليس من الغريب أن ترى فاعلين خارجيين يقومون عوضهم بذلك ولكن حسب مصالحهم الخاصة.من ثم فإن رفض التدخل دون اقتراح بديل موثوق وواقعي أمر لا معنى له بما أن حالة اللا أمن في الفضاء الساحلي– المغاربي تؤثر هي الأخرى على أمن الفاعلين الرئيسيين، بالإضافة إلى ذلك فأن إشراك دول المنطقة في أمن الساحل يختلف من دولة إلى أخرى، إن اهتمام بعض هذه الدول بمنطقة الساحل هو تصورها لدور الفاعلين الخارجيين عن الإقليم والمصالح المنبثقة منها أكثر تصورا حقيقيا للأمن الإقليمي، فهي في حقيقة الأمر تستبطن تصورات الآخرين وتعمل وفقا للظروف[15].

ثانيا– الضعف المحلي ولعبة نفوذ الفاعلين الرئيسيين والثانويين

البيئة الإقليمية للجزائر مليئة بالفرص والمخاطر، ونظرا لكون هذه البيئة محط أطماع الدول،في ظل الضعف المحلي؛ فإن هذا الضعف يؤدي إلى بحث الفواعل المحلية عن آلية لتحقيق مصالحها على حساب جيرانها، وذلك بانخراط هذه الدول في علاقات مع الدول العظمى، مثل حالة المغرب مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعتبر من بين أسباب فشل الإتحاد المغاربي.

1– الأمن الإقليمي والفواعل الخارجية:

تعتبر البيئة الإقليمية للجزائر أكثر عرضة للتأثير الخارجي،حيث أن محاولة الدول الأعضاء البحث عن دعم من خارج الإقليم، انتهى بها المطاف بوضع الأمن الإقليمي بطريقة أو أخرى بين أيدي فاعلين

(15) **المرجع نفسه**، ص.143.

من خارج المنطقة، بناءا على اختياراتهم الإستراتيجية يستمر بعض الفاعلين المحليين في منح الأولوية لعلاقتهم مع الدول العظمى على حساب علاقاتهم مع دول الجوار، وهذا ما يعكس وجود عدم ثقة في العلاقات البيإقليمية، بالنسبة إلى الفاعلين الرئيسيين فهم يمارسون لعبة التوازن المشكوك فيها في المنطقة، فهم يبحثون بطريقة ما عن استقرار/أمن كاف ومحدود في نفس الوقت؛كاف حتى لا تطغى مشاكل الأمن داخل وخارج المنطقة وتجبرهم على مواجهة ذلك حسب أحكام لم يختاروها، ومحدود حتى يبقى دائما الفاعلون المحليون تابعين لهم وطالبين للعون والدعم ،بل حتى للتحالف، وهذا ما يجبرهم على التصرف بطريقة مخالفة حيث يتعلق الأمر بالنسبة للفاعلين الرئيسيين بممارسة نفوذهم وقوتهم[16].

أدت عولمة المصالح الأمنية إلى تفاقم الإشكالية الأمنية في العلاقة بين العالمي والمحلي، حيث حاولت القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تعطي الطابع العالمي لماهو محلي لديها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة حتى وإن كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى أو تمثل تهديدا مباشرا لأمنها الوطني، وهذا ما أدى إلى بروز مفهوم جديد للأمن ذي أبعاد وقضايا مختلفة[17].

المطلب الثاني: المخاطر الأمنية في الجزائر بين قوى الهيمنة واستراتيجيات النفوذ

أولا- المدرك الأمني الإستراتيجي وتأمين المصالح الحيوية للقوى العظمى:

نظرا للوضع الجيواستراتيجي للجزائر فإن الإهتمام الأمريكي بالجزائر مرتبط بتأمين المصالح الإستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وتتنوع المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا تتسع لتشمل[18]:

- توثيق التحاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لتأمين منطقة الشمال الإفريقي
- تأمين آبار النفط خاصة الجزائرية منها لضمان تدفقها نحو الأسواق الغربية
- الحصول على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خطة خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية.

---

(16) عبد النور بن عنتر، "تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي – المغربي،**مرجع سابق**،ص.144.

(17) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**، ص.68.

(18) **المرجع نفسه**، ص.21.

- الإستحواذ على سوق السلاح وخاصة الجزائرية منها، وعلى هذا الإعتبار يمكن القول أن دور الجزائر أساسي بالنسبة لواشنطن من ثلاث زوايا[19]:

1. الإمكانات الإقتصادية التي تتمتع بها الجزائر (وفرة المواد الأولية، سوق داخلية كبيرة، فرص استثمار معتبرة)
2. لدبلوماسية الجزائرية في تسوية بعض النزاعات في افريقيا مثل: النزاع الإريتيري الإثيوبي.
3. ساهمة الجزائر في الحرب على الإرهاب خاصة في منطقة الساحل الإفريقي

ثانيا- تضارب مصالح القوى العظمى وانعكاساتها على الأمن الوطني:

أدى التنافس الإستراتيجي بين القوى الدولية في البيئة الإقليمية للجزائر إلى إنعكاسات عديدة على الأمن الوطني الجزائري أهمها ما يلي:[20]

أ. الضغوطات السياسية والجيواستراتيجية:

يرجع إدراج الجزائر ضمن الدول التي فرض على رعاياها الرقابة الصارمة في مطارات فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن كلا من باريس وواشنطن تحاولان الضغط من خلال لوبيات داخلية لتليين مواقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضايا إقليمية حيوية تخدم جماعات المصالح والضغوط في البلدين، حيث نجد أن دور المركب الصناعي العسكري والأمني لا يزال يبحث عن صيغة لتواجد أفريكوم في القارة الإفريقية ويعتبر جنوب الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي المنطقة الإستراتيجية لإقامتها،لكن الموقف الجزائري الرافض لأي تواجد عسكري أجنبي في محيطها الجيوسياسي جعلها محل انتقادات وضغوطات.

ب. الأهمية الجيواستراتيجية للصحراء الجزائرية في الإستراتيجيات الغربية:

- **الأهمية الإقتصادية للصحراء:** أن حقول النفط والغاز والثروات المعدنية جعل الطموحات الأمريكية في الصحراء الجزائرية تزداد وما اصرارها على إقامة قيادة الأفريكوم الجديدة لإفريقيا في الجزائر وخاصة منطقة الصحراء لدليل على ذلك.

---

(19) مبروك بشاينية، **مرجع سابق**،ص21.

(20) **المرجع نفسه**،ص.72.

- **الوسائل العسكرية والأمنية:** توجد علاقة بين نشاط شركات النفط الأمريكية والنشاط العسكري والأمني الأمريكي الملازم لهذه الشركات: حيث كانت هذه العلاقة دوما تبادلية بين شركات النفط الأمريكية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنطلق في ذلك من المبادئ الأمريكية القائمة على ربط أمن مصادر الطاقة بالمصالح الأمريكية العليا، مما يستوجب إقامة قواعد عسكرية وجعل مناطق الإنتاج تحت هيمنتهاو بالتالي ترتكز المقولة الأمريكية :" **من يتموضع في الصحراء الجزائرية يسيطر استراتيجيا على منطقة الساحل بل وغرب افريقيا**" على العناصر التالية:

- النظرة الأمريكية للصحراء الجزائرية وأهميتها القائمة في كونها بوابة استراتيجية للساحل الإفريقي؛
- الأهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية للصحراء الجزائرية والطموحات الأمريكية لوضع اليد على غدارة الصحراء؛
- السعي لإقامة مجال حيوي نفطي في منطقة شمال وغرب افريقيا؛
- المعادلة الأمريكية للسيطرة على مصادر الطاقة؛
- الإعتبارات الإستراتيجية والإقتصادية وراء تشكيل قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا.
- الصحراء الجزائرية كمجال حيوي تقاعدة خلفية للولايات المتحدة الأمريكية حسب تقييمات الأدبيات الإستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية للمحافظة على المصالح الحيوية للدولة

أولا- المصالح الحيوية للدولة وأبعادها الأمنية:

يستمد الأمن الوطني مبرراته النظرية والعملية من مفهومين رئيسيين يمثلان صلب وجود الدولة **أولهما:** السيادة وتعني تمتع الدولة باختصاص شامل على اقليمها بشكل مستقل عن أية سلطة أخرى، **وثانيهما:** المصالح الأساسية والحيوية للدولة وهي من المفاهيم التي تهدف في جوهرها إلى ضرورة تفضيل مصالح الدولة على أي اعتبارات أخرى، لذا فإن أمن الدولة هو مجموع مصالحها الحيوية.

أ. الأطماع المعلنة والخفية في الإتجاه الجنوبي:

تدخل الصحراء الجزائرية وثرواتها ضمن المجال الحيوي للمصالح الغربية في إفريقيا، حيث تؤكد النوايا المقنعة للدول ذات المصالح خلف الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستهدف الصحراء الجزائرية لما تحتويه من ثروات طبيعية، وهذا ما جعل المصالح الغربية تتبنى استراتيجية جديدة في افريقيا وأولى أهدافها ومهامها التموضع في العمق الإفريقي والوصول إلى الحدود الجزائرية.

لمشكلة الطوارق تداعيات كثيرة في منطقة الصحراء ولقد بدأت هذه المشكلة في البروز تدريجيا على ضوء جملة من التطورات أهمها[21]:

- تمركز عناصر من القاعدة شمال مالي
- عودة بعض الأطراف والزعماء إلى فكرة إقامة دولة الطوارق.
- تهديد حركة التمرد للطوارق التي طلق عليها إسم التحالف المالي الديمقراطي من أجل التغيير والذي يمثل الطوارق في مالي باستئناف العمليات المسلحة.
- تزايد عمليات العنف وعمليات التهريب وعلى الأخص تهريب المخدرات والأسلحة شمال مالي.
- رعاية طرابلس لمؤتمر للطوارق هذا المؤتمر الذي عرف بالمهرجان الثالث لشباب الطوارق

هناك قلق مشروع من الدعوات غلى إقامة دولة للطوارق نظرا للأسباب التالية[22]:

- بعض قيادات الطوارق بدأت تتحدث علنا عما يسمى بالكفاح المسلح.
- تصاعد حركة التمرد المسلح في شمال مالي.
- يعتبر هذا الوضع تهديدا للأمن الوطني بسبب تواجد تنظيم القاعدة وعناصر التمرد للطوارق الثروة الجزائرية التي تختزنها الصحراء من نفط وغاز ومعادن أخرى قد تصبح عرضة للتهديدات.

ب. الرهانات الجيوسياسية في الوقت الراهن-الإتجاه الشمالي:

إن القوى الدولية الفاعلة في رسم وهندسة الخريطة السياسية للمحيط الجغرافي والسياسي للجزائر هي القوى الجيواستراتيجة الكبرى الأربعة[23]:

---

(21) مبروك بشاينة، **مرجع سابق**،ص.73.

(22) **المرجع نفسه**،ص.73.

(23) **المرجع نفسه**.، ص.73.

1. الفاعل الأوروبي من خلال: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، تأمين الطاقة، والأطروحات الجديدة لموضوع الأمن من خلال الحوار الأمني 5+5
2. الفاعل الأمريكي من خلال مشاريع: الشرق الأوسط الكبير ،القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)،الحوار الأطلسي – المتوسطي والسيطرة على منطقة الساحل الإفريقي
3. الفاعل الروسي واهتماماته الجيوسياسية من خلال: مشروع منظمة البلدان المصدرة للغاز "اوبيب للغاز" وكذا الشراكة العسكرية.
4. الفاعل الصيني ومشروع المدن الصينية " China Town " أو التمدد الصيني الناعم بالصناعات النسيجية ولعب الأطفال والصناعات التكنولوجية

مشاريع القوى الجيواستراتيجية الفاعلة: تعتبر أوروبا الإمتداد الجغرافي لشمال الجزائري عبر البحر الأبيض المتوسط كما نجد أن المصلحة التجارية وعامل الطاقة الذي يربط أوروبا بالجزائر يتمحور كالآتي[24]:

- 65 % من التبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي
- النسبة الكبيرة من الطاقة الجزائرية تسوق لأوروبا وبمشاريع مستقبلية، وهكذا يمكن النظر لأهمية الجزائر بالنسبة للإدراك الأوروبي حسب الأولويات الأوروبي التالية25:
- البحث عن تأمين موارد الطاقة الجزائرية في إطار المنافسة الأمريكية الحادة
- تأمين السوق الجزائرية للسلع الأوروبية في إطار المنافسة الحادة التي يطرحها القطبين الآسيويين الصين وكوريا الجنوبية في المنطقة
- محاولة التعاون لوقف التهديدات الأمنية والبشرية القادمة من جنوب المتوسط

ثانيا– التنافس الإقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر:

يقودنا الجيواقتصاد إلى بحث مدى تأثر الجزائر بناءا على موقعها الجغرافي وتاثيرها في مختلف مشاهد التنافس الإقتصادي ومحطاته الممتدة على مختلف امتداداتها الجيوسياسية فالرهان اليوم مازال

---

(24) مبروك بشاينية، **المرجع نفسه**.ص،73.

(25) **المرجع نفسه**،ص.73.

قائما على التنافس بين كبرى الاقتصادات والقوى العالمية حول مصادر الطاقة والثروات وهذا من شأنه أن يشكل تهديدا للأمن الوطني الجزائري[26].

أ. موقع الجزائر في ساحات التنافس الإقتصادي:

تعتبر الجغرافيا المحدد لكثير من العلاقات السياسية والإقتصادية بانعكاسها وتأثيرها في طبيعة العلاقات القائمة والموقع الإستراتيجي للجزائر أتاح لها انفتاح شمالها على جنوب أوروبا وانفتاح جنوبها على افريقيا وانفتاح شرقها على العالم العربي وهي توجد في قلب فضاء يشهد تنافسا شديدا بين القوى الكبرى في العالم؛ فباعتبار الجزائر بلدا متوسطيا تظهر أهمية المتوسط الإقتصادية والتجارية وتعتبر الجزائر جسر عبور بين الشمال والجنوب، وباعتبار الجزائر بلدا عربيا فهو يعد أحد أقطاب المنطقة العربية، كما أن صورة افريقيا الغنية بالثروات والفقيرة من حيث التنمية تطفو باعتبار الجزائر بلدا افريقيا[27].

يرتكز التنافس الاقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر على عدة قوى يمكن تعدادها في الآتي[28]:

- **الدول الأوروبية:** تعتبر الجزائر فضاءها الطبيعي للإستثثار بالثروات والتأثير حتى في القرار السياسي والإقتصادي فيها وهذا نظرا للعلاقة الاستعمارية السابقة التي تجمعها بعدد من الدول الافريقية والعربية
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** التي لا يخفى منطقها البراغماتي وتوجهها القائم على تحقيق مصلحتها وفرض هيمنتها.
- **الدول الصاعدة:** التي حققت معدلات نمو عالية والتي ما كان لها أن تتجاهل الفضاءات الجيوسياسية التي توجد من خلالها الجزائر لموقعها وغناها بالثروات الطبيعية والمصادر الطاقوية وهنا على سبيل المثاتل يمكن ذكر الزحف الصيني، الزحف الهندي، والبرازيلي على هذه المناطق.

---

(26) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص.74

(2) **المرجع نفسه**، ص.75

(28) **المرجع نفسه**،ص ص.75–79

و لم يتوقف الاستثمار الصيني في افريقي على قطاع النفط لوحده بل تعداه إلى قطاع الأشغال العمومية والمناجم والأخشاب.

إستنتاجات الفصل الثاني:

يتحدد الموقف الجزائري من التغيرات والتحولات في بيئتها الإقليمية أساسا بالعامل الأمني ففي حالة التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، كانت متحفظة في حالات الحراك السلمي لكن في حالات المواجهة المسلحة كانت تفضل أن تؤيد الانظمة الحاكمة، لتجنب إنتشار الفوضى في المنطقة، مما ينتج عنه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية تفرض على دول المنطقة بأكملها.

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بغياب التهديدات الإستراتيجية، ولكنها تعرف تزايدا للتهديدات غير الدولاتية والتي تثير إشكالية الدولة القومية غير المكتملة، فبينما تواجه مالي أزمة سياسية عميقة مع وجود خطر الانقسام الإقليمي، تنحدر ليبيا إلى حالة عدم استقرار متزايدة .

تسعى الجزائر إلى الحفاظ على موقعها كلاعب محوري في شؤون الأمن الإقليمي، من خلال دبلوماسية الانتظار والترقب، وهو نهج اعتبره العديد من المراقبين غير مفهوم، كما أن تركيز الجزائر على السياسة الداخلية أعاق قدرتها على التصرف إقليمياً، وأضعف موقعها كقوة إقليمية.

الدبلوماسية التي كانت ذات يوم ركيزة أساسية لمكانة الجزائر عفا عليها الزمن، وسط التحديات الجيوستراتيجية الإقليمية الجديدة اليوم، فالنخب القديمة التي لا تزال مبادئها متجذرة في الستينيات والسبعينيات تتجاهل آثار العولمة، والطريقة التي غيرت بها الانتفاضات العربية الإطار الإقليمي بشكل كبير.

إختيار الدبلوماسية الروتينية، في غياب أي رؤية إستراتيجية، ليس قابلاً للتطبيق على المدى الطويل لأنه يتسبب في المزيد من الضرر لمصداقية السياسة الإقليمية للجزائر، حيث لا يمكن الاستمرار في الحلول القديمة لمشاكل جديدة وأكثر تعقيدً.

إعتمدت المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه النزاع في مالي على إستراتيجية القوة الناعمة مثل التنمية الاقتصادية.

تعتبر البيئة الإقليمية منطقة جغرافية شاسعة، تحتضن تفاعلات وتناقضات هائلة وتهديدات عديدة، وهي كذلك مرشحة لأن تتحول إلى مركز قوة، فإذا أديرت هذه التناقضات بعقلانية، كانت فرص

النجاح ممكنة، اما إذا كانت هذه البيئة مسرحا لتلاعب أطراف دولية وإقليمية بهذه التناقضات والإختلافات، فقد تعرف هذه البيئة مزيدا من الأحداث والتوترات التي يضعب التحكم فيها.

الجزائر بحكم موقعها الجيواستراتيجي ووزنها التاريخي، العسكري، السياسي والإقتصادي، ستكون لاعبا جيواستراتيجيا في بيئتها الإقليمية، لذلك تتعاطى الجزائر مع التغيرات الجيواستراتيجية في محيطها الإقليمي إنطلاقا من مبادئها الثابتة، كما أن تجربة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب جعل منها نموذجا يحتذى به إقليميا ودوليا.

فرضت التحولات الخطيرة في البيئة الإقليمية على الجزائر العديد من المخاطر والتهديدات، خاصة دول الجوار الشرقي ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث أن هذه البيئة الإقليمية المتغيرة والمضطربة والتي ساهمت في تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب الدولي العابر للحدود، والجريمة المنظمة ومشاكل الهجرة واللاجئين غير القانونية والمخدرات وتهريب الأسلحة)، إضافة إلى تزايد حدة هشاشة وفشل دول الجوار بالخصوص الانفلات الأمني في كل من ليبيا ومالي.

لجأت الجزائر إلى العديد من الآليات في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى تعزيز أمنها القومي وصيانته، وذلك للوصول إلى تحقيق الأمن القومي والإقليمي،كما أن الجزائر اعتمدت على سياسة التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية في إطار العلاقات الأورومتوسطية، سعيا منها إلى تكثيف الجهود للتصدي لهذه التهديدات، ويمكن تقسيم تفاعلات الجزائر الراهنة في محيطها الإقليمي إلى ثلاث دوائر رئيسية؛ الدائرة الليبية، والساحل الإفريقى، ودائرة البحر الأبيض المتوسط، التي تندرج فيها ضمنيا منطقة المغرب العربي.

تعرف البيئة الإقليمية للجزائر تفاعلات وصراعات خفية بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، ما أدى إلى بروز محاولات للهيمنة على المنطقة، إضافة إلى ما تعرفه من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بها كمنطقة جيواستراتجية مهمة، تتمركز فيها الكثير من المصالح والاستراتيجيات.

الفصل الثالث:

إستراتيجيات الدفاع الوطني تجاه التهديدات المختلفة

الجزائر محاطة ببيئة أمنية معقدة أدت إلى بروز تهديدات أمنية جديدة، أسفرت عن تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري مما استلزم تبني استراتيجية دفاعية للحفاظ على الأمن القومي سنتطرق في هذا الفصل إلى إستراتيجيات الدفاع الوطني تجاه التهديدات المختلفة التي تطرحها البيئة الإقليمية الجزائرية، بالتركيز على الجوانب العسكرية والعملياتية للإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

إستراتيجية الدفاع الوطني التي تعنى باستخدام وتطوير وتنسيق أدوات القوة الوطنية لتحقيق الأمن لها دور مهم في تحقيق الأمن الوطني، من خلال وضع المبادئ والتوجيهات الضرورية لمواجهة التهديدات والتحديات المحيطة به، وذلك بالتنسيق مع كل المساهمين والجهات الفاعلة، عبر تحليل شامل لجميع تهديدات الأمن الوطني ثم التعامل معها، حيث من الضروري أن تراعي استراتيجية الدفاع الوطني خصوصية السياق الإستراتيجي للدولة، والتغيرات المحتملة فيه من خلال وضع أهداف واقعية قابلة للتحقيق، وبهذا تؤدي هذه الإستراتيجية وظيفتها المتمثلة في ربط النظرية بالممارسة، وعليه تمت هندسة الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العقيدة العسكرية الجزائرية

المبحث الثاني: احترافية الجيش الوطني الشعبي

المبحث الثالث:السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات

المبحث الرابع: هواجس المستقبل الإستراتيجي الجزائري

المبحث الأول: العقيدة العسكرية الجزائرية

فهم إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري يستلزم التطرق أولا إلى العقيدة العسكرية الجزائرية، لأنها تمثل مجموعة المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، وما تستلزمه من توفير للإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها على أرض الواقع، ويعرفها اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ بأنها: " السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب"[29].

المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية

تختلف العقيدة العسكرية باختلاف ظروف كل دولة، فلا يمكن القول أن هناك عقيدة عسكرية واحدة لكل الدوا، كما أنه لا يوجد جيش بدون عقيدة عسكرية، حتى وإن لم تكن هذه الدول تصدر ما يعرف بوثيقة الأمن القومي.

أولا- تعريف العقيدة العسكرية:

1- لغة:

عرفت كلمة "عقيدة" في معاجم اللغة العربية بأنها: " ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الإنسان[30].

"العقيدة العسكرية " مصدرها هو المصطلح الإنجليزي " Military Doctrine" ويقابله في العربية " العقيدة العسكرية" أو "المذهب العسكري" والبعض يستعمل مصطلح النهج العسكري، وبشكل عام أطلق مصطلح العقيدة العسكرية للدلالة على المستوى الإستراتيجي الذي يعتبر إطارا لجميع مستويات العقيدة العسكرية[31].

---

(29) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادي- التحديات، **مرجع سابق**، ص.122.

(30) نسيم بلهول، **العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة**،ط.1. (الأردن: دار الحامد،الأردن، 2019)، ص.57.

(31) **المرجع نفسه**، ص.57.

2- اصطلاحا:

العقيدة العسكرية تعتبر بمثابة القانون الأساسي للدولة في المجال العسكري، وهي التي تمنح المشروعية للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة داخل الدولة وخارجها، وتقوم بتوجيهها وضبط سلوكياتها وإجراءاتها أثناء تنفيذ مهامها، كي لا تنصرف للكسب المادي للأهداف على حساب القيم الإنسانية والأخلاقية وهي المرجعية الثابتة التي تحدد دور الجيش ومهامه في السلم والحرب، وغايتها القصوى حماية البلاد والشعب من كافة الأخطار[32].

تعرف عقيدة الجيش بأنها مجموعة من المبادئ والأفكار حول كيف تنوي قوات الجيش العمل كجزء من قوة مشتركة وتبيان كيفية القتال، إنها تضع إطارًا مرجعيًا مشتركا، بما في ذلك الأدوات الفكرية التي يستخدمها قادة الجيش لحل المشكلات العسكرية[33].

أولاً وقبل كل شيء، توفر العقيدة مبادئ أساسية تعكس هذه المبادئ وجهات نظر الجيش حول ما ينجح في الحرب.

ثانياً، تتكون العقيدة العسكرية من التكتيكات والتقنيات والإجراءات، التي تتضمن معرفة وخبرة الجيش المتطورة من خلال ربط المبادئ الأساسية بالتطبيقات المرتبطة بها من تكتيكات وتقنيات وإجراءات وعمليات[34].

تضع وزارة الدفاع سياستها في ضوء توجيهات القيادة السياسية، وينبثق عن تلك السياسة العقيدة العسكرية، وهي الأساس الذي تبنى عليه القوات المسلحة واعدادها في زمن السلم لغرض استخدامها في الحرب، تحدد العقيدة العسكرية نهج التسليح والتجهيز والتنظيم والتدريب والاستخدام في الميدان[35].

---

(32) صلاح الدين الزيداني، "رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية...مفهوم وأهمية العقيدة العسكرية" ، تم التصفح في: 2019/05/20، http://altaraqicenter.org

(33) John Spencer: "**What Is Army** Doctrine, **le :** /20/08/2019,17 :45, ", https://mwi.usma.edu/what-is-army-doctrine

(34) Ibid.

(35) طارق محمود،**العقيدة العسكرية وتطوراتها**، ط.01، (بغداد: دار الكتب والوثائق، 2016)،ص.28.

العقيدة العسكرية بمفهومها الشامل هي جميع المبادئ والمناهج والأساليب، التي تمكن القوات المسلحة من إدارة أعمالها في السلم والحرب، والمستنبطة من الأفكار والممارسات المختلفة النابعة من الخبرة العملية والدراسات النظرية[36].

ويمكن القول أن العقيدة العسكرية مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية، التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية[37].

نستنتج من التعريفات السابقة للعقيدة العسكرية ما يلي[38]:

- يمتد موضوع العقيدة العسكرية من أعلى التنظيمات السياسية في الدولة، ويندرج حتى أدنى المستويات العسكرية من خلال ثلاث مستويات: الإستراتيجي العملياتي، التعبوي،
- هناك فواصل وحدود توضح أجزاء رئيسية لهذا الامتداد العمودي الطويل للعقيدة العسكرية،
- هناك مدخلات جانبية مستمرة من جميع الإتجاهات تؤثر في مسار مستويات العقيدة العسكرية على طول امتدادها من أعلاها إلى أدناها .

وتعرف العقيدة العسكرية بأنها: مجموعة الآراء والأفكار حول جوهر الحرب وأهدافها وطبيعتها وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة ووسائط الصراع اللازمة لخوضها ضمن إستراتيجية معينة، أي أنها رؤية استشرافية واستباقية للصراعات المسلحة التي قد تجد الدولة نفسها أمامها.

كما تعرف بأنها: مجموعة القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب، بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية[39].

---

(36) طارق محمود،**مرجع سابق**، ص.27.

(37) نسيم بلهول: العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة، **مرجع سابق**، ص.57.

(38) **المرجع نفسه**، ص.57.

(39) **عز الدين قطوش، مرجع سابق**، 123.

3- أهمية العقيدة العسكرية:

- نظراً لما تحمله العقيدة العسكرية من اعتبارات معنوية وتنظيمية وفكرية للجيوش، تخصص بعض الدول إدارات وهيئات للعقيدة العسكرية، ضمن تنظيم قواتها المسلحة وجيوشها وتتمثل أهمية العقيدة العسكرية في ما يلي[40]:
- تعتبر الدليل الأساسي لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في مختلف المستويات؛
- تعتبر الدليل الرئيسي لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها في الحاضر والمستقبل؛
- تعتبر المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها أو حجمها في الداخل والخارج،
- تعتبر القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه نوايا استخدام القوات المسلحة للدولة فهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع المستويات في الدولة.

من خلال التعاريف السابقة للعقيدة العسكرية نستنتج أن العقيدة العسكرية هي الدليل والمنطلق الأساسي لاستخدام القوات المسلحة، والقيام بالنشاطات العسكرية المختلفة، وللعقيدة العسكرية جانب تنظيري، جانب تنظيمي، وجانب عملياتي، فهل للجزائر عقيدة عسكري؟

يمكن القول أنه لا توجد دولة ليس لها عقيدة عسكرية، ولكن هذه العقيدة تختلف من دولة لأخرى فالعقيدة العسكرية الجزائرية موجودة قبل الإستقلال، تستمد مصادرها من بيان أول نوفمبر 1954، وبعدها الدستور الجزائري، وتتجسد من خلال الإستراتيجيات والممارسات الميدانية للسلوك الأمني الجزائري فماهي منطلقات وعناصر العقيدة العسكرية الجزائرية؟

(40) صلاح الدين الزيداني، "رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية...مفهوم وأهمية العقيدة العسكرية"، تم تصفح المقال في: 2019/05/20، http://altaraqicenter.org.

ثانيا- منطلقات وعناصر العقيد ة العسكرية الجزائرية:

1- منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية:

يبدأ بحث منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية من معرفة موقع المؤسسة العسكرية والدفاع في الدساتير الجزائرية، ولقد مر مسار تطور المنظومة الدستورية في الجزائر بمرحلتين[41]:

- **مرحلة الأحادية الحزبية:** انتهجت منذ الإستقلال إلى غاية 1989 تاريخ صدور ثالث دساتير الجمهورية، ولقد عرفت فيها الجزائر دستورين (دستور سبتمبر 1963، دستور 1976) .
- **مرحلة التعددية الحزبية:** التي تضمنها دستور 1989 وسارت البلاد على نهجها منذ إقرارها وفيها عرفت الجزائر عدة دساتير(دستور فيفري 1989، دستور نوفمبر 1996)

إنعكست هذه المراحل التي مرت بها الجزائر على المؤسسة العسكرية حيث أسند إليها في المرحلة الأولى القيام بأدوار سياسية رائدة، تسهر على حماية الوطن والحفاظ على سيادته وسلامة إقليمه، كما تدفع عجلة التنمية وتساهم في إرساء الإشتراكية باعتبارها الخيار الإستراتيجي للدولة، ولقد جاء في ديباجة دستور 1963: "**يبقى الجيش الوطني الشعبي...في خدمة الشعب يساهم في إطار الحزب في النشاطات السياسية وفي مختلف التحديات للهيكلية الإقتصادية والإجتماعية الجديدة للبلاد**" وفي المادة 82 من دستور 1976: "**يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الإشتراكية**[42]".

أما في مرحلة ما بعد التعددية السياسية تراجعت أدوار المؤسسة العسكرية، فتحددت مهمات الجيش تبعا لذلك في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة إقليمها كما جاء في المادتين 25 و26 من دستوري 1989 و1996، كما تضمنت الفقرة الأولى من المادة 26 من دستور 1996:"**تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها**"، ويتضح مما سبق أن الجزائر تنبذ "الحرب الهجومية" وتتبنى خيار "الحرب الدفاعية"

(41) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادي- التحديات، **مرجع سابق**، ص.125.

(42) **المرجع نفسه** ،ص.125.

وهذا ما ينعكس على العقيدة العسكرية الجزائرية التي تتبنى خيارات استعمال القوة العسكرية لأغراض الدفاع لا الهجوم[43].

2- عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية:

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية على ضمان سلامة التراب الوطني، وعدم المساس بحدوده وحرية الأمة في صوغ اختياراتها في ضوء القدرات الإقتصادية الوطنية، والمتطلبات المرتبطة بالموقع الجغرافي واعتماد حلول الشرعية الدولية في حل الخلافات، وتقديم الخيارات الدفاعية على الهجومية حين الحديث عن استعمال القوة العسكرية، وتعميق صلات التعاون والثقة بين الجيش ومختلف الفاعليات السياسية والمجتمعية، تقوم هذه العقيدة على تعزيز مقاربة روح الدفاع المبنية على تقوية روح المواطنة للوصول إلى "تحقيق الدفاع المواطني" القائم على تقوية أواصر الإلتفاف الشعبي حول الجيش، لتحقيق الدفاع إنطلاقا من أن الدفاع الوطني مهمة الجميع وما الجيش إلا "وسيلة تحقيقه"، ويمكن تعداد عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية فيما يلي[44]:

- تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته؛
- تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والدفاع وترقيتهما .

المطلب الثاني: الدفاع الوطني من منظور العقيدة العسكرية الجزائرية

أولا- الخلفية التاريخية للاستراتيجية الدفاعية الجزائرية:

يمكن فهم المفهوم الجزائري للدفاع الوطني بالنظر إلى عدة نصوص، بما في ذلك النص الأول للثورة الجزائرية، وهو إعلان يعود تاريخه إلى 1 نوفمبر 1954. تم التطرق إلى الشعب الجزائري والنشطاء الذين يقاتلون من أجل القضية الوطنية، تأسيس ما بعد الاستقلال، الجزائر المعاصرة، التي تهدف إلى "جمع وتنظيم كامل إمكانات الشعب الجزائري، للتخلص من النظام الاستعماري"، إضافة إلى ما نص عليه مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أسس مفهوم "الدفاع الوطني "وهو ينص على أن المستقبل

(43) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادي- التحديات، **مرجع سابق**، ص.127.

(44) **المرجع نفسه**، ص.128.

السياسي للجزائر يتطلب "الاعتراف باستقلالها وسيادتها في جميع المجالات، بما في ذلك الدفاع الوطني والدبلوماسية وحماية سلامة الأراضي الجزائرية[45].

وبعد الإستقلال وسع الميثاق الوطني لعام 1976 هذا المفهوم، مما جعل الجيش الوطني الشعبي مركزيا في تنظيم الدفاع الوطني وتعزيزه، وتمت إضافة الواجبات الدفاعية والعسكرية، ودور الجيش في المساهمة في تنمية البلاد، وعلى النقيض من دستور عام 1976، فإن دستور ي عامي 1989 و1996 يدعمان الجيش الشعبي الوطني في إطار هدفه المركزي: وهو الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ومع ذلك، يعهد دستور عام 1996 للجيش بمهام غير عسكرية، بما في ذلك المساهمة في تنمية البلاد (الفصل 3، المادة 25، "المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري")، ويتطلب أن يكون الدفاع الوطني موجهاً شعبياً وشاملاً ومتكاملا، هذه النصوص الوطنية الأساسية المعتمدة قبل الاستقلال وبعده توضح عدة مبادئ مركزية حددت المسار السياسي الجزائري المتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية وهي : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، احترام حق الشعوب في تقرير المصير وإظهار الدعم لحركات التحرير الوطنية الأخرى، تعزيز العلاقات القائمة على التعاون والصداقة وحسن الجوار والسلام مع جميع دول العالم[46].

ثانيا- أهداف الدفاع الوطني الجزائري:

يتمثل مفهوم الدفاع الوطني حسب العقيدة العسكرية الجزائرية في ثلاث مهمات أساسية وهي: سلامة التراب الوطني وأمنه، حرية المواطنين، وحسن سير المؤسسات، وانطلاقا من هذه المهمات تقوم المؤسسة العسكرية بوظيفتين[47].

الأولى: الإندماج الداخلي، فالجيش يعد عامل تماسك وطني، حيث يساهم في إحياء الشعور بالانتماء للمجتمع الواحد، من خلال الاندماج والتكامل ونشر القيم الوطنية والأيديولوجية.

---

(45) Bouhania Goui, 'Is the Algerian Military mightier than the law? Policy Alternatives ",**arab reform initiative**, July 2015,p.2.

(46) Bouhania Goui,Op.cit,p.3

(47) عز الدين قطوش، **مرجع سابق**، ص.234.

كما يعتبر الجيش عاملا للاستقرار أثناء الأزمات والفوضى، أو في حالة تعرض البلاد لأطماع خارجية، كما لعبت أيضا أجهزة المخابرات باعتبارها هيئة تابعة لمؤسسة الجيش وضامنة للأمن، دورا في الحرب الوقائية لكافة أشكال التهديدات الخفية التي تحدق بأمن الدولة والمواطنين.

الثانية: الإندماج الخارجي، فالجيش قد يصبح عاملا من عوامل الأمن العام، عندما يتدخل ضمن المجتمع المدني في عمليات حفظ النظام العام والحفاظ على مؤسسات الدولة من النزاعات الإنفصالية أو الإخلال بالنظام العام، كما تمارس المؤسسة العسكرية مهمات غير عسكرية كالتدخل أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية.

المبحث الثاني: إحترافية الجيش الوطني الشعبي

أصبحت مسألة إحترافية الجيش الوطني من بين أولويات الإستراتيجية الدفاعية الجزائرية، وهذا في ظل ما تمليه العولمة والتطور التكنولوجي والتقني، حيث أن الحرب لم تعد تعتمد على الكم بقدر ما تعتمد على الكيف.

المطلب الأول: مفهوم الإحترافية ومنهجية الجزائر لبلوغها

أولا-عناصر إحترافية الجيش:

الإحترافية حسب رأي الباحث الأمريكي "**تشارلز موسكو**" تساهم في تحول الجيوش إلى منظمات تراعي المقاييس الصناعية أكثر منها العسكرية بالمفهوم التقليدي للجيوش، ويرى "**برنارد بوان**" أن العناصر الهيكلية والأطر التنظيمية التي رآها أساسية لبلوغ الإحترافية تتمثل فيما يلي[48]:

- تقليص أشكال التنظيم البيروقراطي؛
- تعديل طريقة توزيع القوات؛
- التأنيث وتشجيع العنصر النسوي للحاق بصفوف الجيش؛
- إعادة النظر في طبيعة العلاقات الهرمية والسلمية للرتب؛
- بناء التجنيد على اعتبارات موضوعية تزاوج بين الكفاءة وطبيعة الإحتياجات؛
- تطوير المناولة في مجال الخدمات الملحقة بتأمين متطلبات الحياة العسكرية؛

(48) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات**، مرجع سابق، ص.133.

في ظل التحديات الراهنة والتطورات التكنولوجية والعلمية والتقنية المتسارعة، يقتضي الأمر تحسين قدرات الجيش والرفع من كفاءته في المجالات العلمية والتقنية، للمضي قدما في مسار العصرنة، ويمكن النظر إلى الإحترافية بوصفها تعبيرا عن توجه جديد لبناء نوع حديث من العلاقات العسكرية- العسكرية داخل الجيوش وبين أفرادها قادة ومرؤوسين والعلاقات العسكرية المدنية[49].

ثانيا-ضرورة التوجه الإحترافي للجيش الجزائري:

تسعى الجزائر إلى تحقيق احترافية جيشها بما يراعي خصوصياتها السياسية والعسكرية، باعتبارها قرارا استراتيجيا يجري تجسيده بغية الوصول إلى عصرنة الجيش الوطني الشعبي، ويوجز الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني الأوضاع التي أملت ضرورة التوجه نحو الإحترافية بـ:

- **السياق الجيواستراتيجي:** الذي تبرز فيه نزاعات وبؤر توتر جديدة، تتغذى من أسباب إثنية واجتماعية وسياسية، ساعدت على تأجيج الظاهرة الإرهابية، مما أدى إلى حدة النزاعات عبر العالم.
- **الأوضاع السياسية الداخلية:** التي تتلخص في التحول الديمقراطي الذي انتهجته الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية وهو ما يستدعي وجوب إعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية من البناء المؤسساتي للجمهورية.
- **التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة:** الذي يدفع إلى ضرورة عصرنة القوات المسلحة

ثالثا- تطوير الجيش الجزائري:

اتسم مسار التسلح في الجزائر بخمس مراحل رئيسية[50]:

المرحلة الأولى: مباشرة بعد الإستقلال عام 1963، اعتمدت الجزائر في مجال التزود بالسلاح بشكل تقليدي على الإتحاد السوفياتي سابقا، بصفة خاصة ودول المعسكر الإشتراكي بشكل عام، واقتصرت على المجالين الجوي والبري.

---

(49) وكالة الأنباء الجزائرية، "الاحترافية في الجيش: المشاركون في اليوم الدراسي يؤكدون على إبقاء الخدمة الوطنية مع تقليص مدتها"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/10. https://bit.ly/2SMRuGD.

(50) عز الدين قطوش،**مرجع سابق**، ص.ص.220.223.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة سنة 1974 وتميزت هذه المرحلة بالتركيز على تنويع مصادر إقتناء السلاح، فبالإضافة إلى الشركاء السابقين دخلت فرنسا على الخط إثر العودة التدريجية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، وخلال هذه الفترة ارتفعت مدا خيل الجزائر من النفط وارتفعت معها اعتمادات التسليح.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة عام 1984 مع دخول الجزائر بقوة على المستويات البرية، البحرية والجوية، حيث ارتفعت ميزانية التسلح بشكل مطرد بين عامي 1980 و1985 وبلغت النفقات العسكرية للجزائر عام 1982 حوالي914 مليون أي ما يقارب 2.2% من الدخل الوطني الخام الذي قدر تلك السنة ب 36 مليار دولار .

المرحلة الرابعة: بدأت هذه المرحلة عام 1992 وتزامن ذلك مع نشوب الأزمة الأمنية في الجزائر، حيث ارتفعت ميزانية التسلح ولكن اقتصر التزود بالأسلحة على روسيا وبعض الدول الصديقة، وسارت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه معاكس على خلفية الموقف الذي اتخذته كل من باريس وواشنطن من النظام الجزائري بعد توقيف المسار الإنتخابي.

المرحلة الخامسة: دخلت الجزائر منذ سنة 1999 في مرحلة تطوير جيشها وجعله محترفا، وفقا لمعطيات جيواستراتيجية عديدة منها سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، وانتشار الإرهاب الدولي نوعت الجزائر في هذه الفترة مصادر تموينها بالسلاح، إذ جرى جلب السلاح الجزائري بعدما كان مقتصرا على روسيا من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، ايطاليا، باكستان، جمهورية التشيك، جنوب افريقيا .

ارتفاع أسعار المحروقات عام 2009 وتسديد الجزائر لديونها الخارجية وارتفاع إحتياطي الصرف وفر للجزائر إمكانية تسلح كبيرة، حيث تمركزت كأحد أكبر الشركاء في منطقة جنوب المتوسط، وصار اقتناء أسلحة حديثة أمرا حتميا لكون السلاح الذي اشترته الجزائر في الماضي اتصف بكونه تقليديا مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية .

منذ سنة 1999 بدأ الحديث عن ضرورة الإنتقال بالجيش الجزائري إلى الإحترافية، وتحديث المعدات الحربية، حيث أن المعطيات الجيواستراتيجية العديدة التي اتسمت بظهور أحادية القرار على المستوى العالمي، وبروز ظاهرة الإرهاب خاصة، استدعى ضرورة تعاطي الجزائر مع هذه المتغيرات

والدخول في مرحلة من تطوير جيشها وجعله محترفا، إضافة إلى الظروف الداخلية التي مرت بها البلاد والتي إستدعت إعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية، كما أن ضرورة عصرنة القوات المسلحة هو نتيجة للتطور التكنولوجي الحاصل في مجال الأسلحة[51].

ويعتقد الأستاذ " اسماعيل معراف" أن الجيش الجزائري دخل الإحترافية عام 1998 بخطى بطيئة ولكن ثابتة لتكون الجزائر بذلك القوة الأولى في شمال إفريقيا، خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات عسكرية مع كل من ايطاليا واسبانيا وفرنسا واستفادت من خبرات هذه الدول، إضافة إلى تدريب روسيا للكوادر العسكرية الجزائرية برا وبحريا، وتعد الأزمة الجزائرية سببا رئيسيا دفع الجزائر إلى التأقلم مع الواقع الجديد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول شريك للجزائر في مكافحة الإرهاب في المغرب العربي وشمال إفريقيا[52].

ومنذ العشرية السوداء، وعن طريق تجارب الجيش الجزائري في ميادين القتال الحديثة غير المتجانسة، تعلمت القوات المسلحة الجزائرية دروسا قاسية وأرغمت نفسها على عمل طفرات جيلية هامة في عملية التكيف والتعديل، وعلى الجيش الجزائري الإستفادة من دروس حربه على الإرهاب والإستفزازات الأمنية الجغرافية بإجراء تعديلات في الأوضاع الداخلية والمؤسسية[53].

المطلب الثاني: مساعي تحديث الجيش الوطني الشعبي وعصرنته

أولا-مخطط الإحترافية:

أولت الجزائر أهمية كبيرة لتطوير قواتها المسلحة وتنمية قدراتها الدفاعية تنفيذا لمخطط الإحترافية الذي تسعى ببلوغه إلى تعزيز الدفاع الوطني، بما يضمن تحقيق الأمن الوطني وخاصة ما تعلق بمواجهة تهديداته الصلبة ذات الطبيعة العسكرية من خلال عصرنة العتاد الحربي، وتطويره وتنمية القدرات البشرية[54]:

---

(51) كامل الشيرازي ، "التسلح في الجزائر خيار استراتيجي"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/06/15، **https://bit.ly/3ej2F3A**.

(52) **المرجع نفسه**، ص.119.

(53) نسيم بلهو، "العقيدة العسكرية القومية الجزائرية : أسس القيادة وهيبة الوضع العسكري في حقبة من الشك وعدم اليقين الإستراتيجي"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2019/05/26، http://babalmaghariba.org/?p

(54) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص ص، 133-138.

1- عصرنة العتاد الحربي وتطويره:

أعيد بعث مسار عصرنة العتاد الحربي الجزائري مع بداية القرن الحادي والعشرين، بعد أن توقف طيلة سنوات التسعينات، بسبب الأوضاع المالية والسياسية، حيث تعرضت الجزائر إلى حصار غير معلن في مجال بيع الأسلحة، فتوجهت نحو تجديد أسطولها العسكري الروسي المنشأ ووقعت مع روسيا عام 2006 عقدا لشراء الأسلحة بقيمة 7.5 مليار دولار، إضافة إلى توجه الجزائر إلى تنويع مصادر شراء أسلحتها*.

2- تنمية القدرات البشرية:

باعتبار المورد البشري الإستثمار الحقيقي الذي يجب الرهان عليه في أي مؤسسة، فقد اهتمت المؤسسة العسكرية الجزائرية في طريقها للإحترافية بالتكوين البشري لبناء جيش في مستوى التحديات الدفاعية المرفوعة أمامه.

ومن أهم معالم السياسة المنتهجة لتنمية القدرات البشرية للجيش الوطني الشعبي يشار إلى تطوير وترقية التكوين القاعدي المقدم في المدارس العسكرية ومراكز التكوين، وتحيين برامجه التعليمية بما يتطابق مع نظيراتها المعتمدة في المؤسسات الجامعية لذا اعتمد نظام التعليم العالي: " ليسانس- ماستر- دكتوراه " في مختلف مدارس تكوين الضباط وعلى رأسها الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة في شرشال، بإخضاع الطلبة الضباط لوصاية مزدوجة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما أعيد النظر في الدروس الملقنة في المؤسسات التكوينية للضباط كما جرى مطابقتها ومسايرتها لنظام التعليم العالي والبحث العلمي لجعل الشهادات المتحصل عليها معادلة للشهادات الجامعية.

كما يشار إلى البرمجة الدورية لكثير من المناورات الحربية والتمارين العسكرية بغرض تنمية القدرات الميدانية والعملياتية لأفراد الجيش حيث أشار الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني:" ضمن منظور تحديث وسائل دفاعاته وسعيا منه إلى تطوير إمكانياته قصد تكوين جيش عصري وتجسيد مفهوم الإحترافية والدقة في الأداء تعكف قيادة الجيش الوطني الشعبي على تنظيم مناورات...هي فرصة

* سيتم التفصيل في هذا العنصر في العناصر المتبقية من الدراسة.

للإستعانة بوسائل وتقنيات جديدة واختبار امكانيات وقدرات افراد قواتنا المسلحة ومدى تحكمها في التكنولوجيات الحديثة.

ثانيا- الصناعة العسكرية الجزائرية:

1- برنامج الصناعات العسكرية:

أولت الجزائر أهمية قصوى للصناعة العسكرية، في إطار مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الوطنية، وهذا تجسيدا لبرنامج الصناعات العسكرية والذي شمل مختلف المواد منها المتفجرات ذات الإستعمال الصناعي والتوابع النارية، الذخيرة، الأجزاء والمجموعات الميكانيكية، العربات التكتيكية الثقيلة، وأجزاء الطائرات وغيرها، من خلال وحدات صناعية ذات طابع صناعي وتجاري، على غرار القاعدة المركزيةللإمداد ببني مراد، مؤسسة البناء والتصليح البحري بالمرسى الكبير، مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي، مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة، وغيرها[55].

2- الشراكة التكنولوجية مع الأجانب:

تبنى الجيش الوطني الشعبي إستراتيجية على المديين المتوسط والبعيد، في إطار صيغة جديدة للتطوير والتعاون مبنية على الشراكة التكنولوجية، والصناعية مع عديد الشركاء الأجانب، على غرار مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية بقسنطينة، مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية بسيدي بلعباس، مؤسسة إنجاز أنظمة المراقبة بواسطة الفيديو، مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت وغيرها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات العسكرية تعمل على تطوير الإقتصاد الوطني وامتصاص البطالة بتوظيفها لعشرات الآلاف من العمال، حيث تتواجد هذه المؤسسات في أكثر من عشرين موقعا صناعيا[56].

ثانيا- التسلح الجزائري:

منذ 1962 باشرت الجزائر في التزود بالأسلحة من الإتحاد السوفياتي الذي يعد الممول الرئيس للجزائر في هذا المجال ،و بعدها في التسعينات بدأت الجزائر في تنويع شركائها وتطوير أسلحتها عن طريق القيام بشراء أسلحة متطورة وأكثر دقة وتقنية،مركزة في إقتنائها على القوات الجوية والبحرية حيث أصبحت هاتان القوتان تلعبان دورا حاسما في ميدان الحروب الحديثة، وبالرغم من أن إستيراد الأسلحة

---

(55) مجلة الجيش، "مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الوطنية"، 667، (فيفري، 2016)، ص ص،23،24.

(56) **المرجع نفسه**، ص.24.

يشكل ثقلا على الميزانية المالية، تحاول الدولة إ نجاح إستراتيجية التحديث وبأقل تكلفة ممكنة عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للأسلحة[57].

ذكرت وزارة الاقتصاد الألمانية أن الجزائر كانت أكبر دولة مستوردة للأسلحة الألمانية خارج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) في النصف الأول من سنة 2011، حيث يأتي تعامل الجزائر مع ألمانيا في محاولة منها لتنويع الشركاء في مجال التعاون العسكري وعدم الاكتفاء بالمموّنين التقليديين وفي مقدمتهم روسيا والصين، بالإضافة إلى بريطانيا وأميركا وإيطاليا وفرنسا.

وتظل روسيا المصدر الأول للجزائر بشأن المعدات الحربية منذ 24 سنة، ومن أهم التجهيزات العسكرية الروسية المصدرة للجزائر، نجد الدبابة القتالية الشهيرة "تي. 90 إس إي"، التي تسلم الجيش الشعبي الوطني 67 نسخة منها سنة 2016.[58]

كما تسلمت الجزائر سنة 2014 السفينة الحربية الأكبر في تاريخها المسماة "قلعة بني عباس"،التي تتسع طاقة استيعابها لحوالي 430 جندي بكامل عتادهم وعدد من المروحيات، وهي سفينة هجومية بالدرجة الأولى مجهزة بأحدث أنواع الرادارات والقاذفات المضادة للصواريخ، وتحتوي على تجهيزات عسكرية وتقنيات جد متطورة مهمتها الرئيسية تنفيذ العمليات الهجومية، بالإضافة إلى منصة للمروحيات الحربية،ستكون السفينة قادرة على حمل 9000 طن من المواد الغذائية والمعدات الحربية، وتحتوي كذلك على عدد من القوارب الحربية المجهزة لتنفيذ عمليات إنزال سريعة على شواطئ العدو، مما يجعل السفينة أداة مباغتة حربية فعالة.

ويذكر أن الجيش الجزائري استلم منذ فترة منظومة الدفاع الصاروخية الروسيةS300 ، وعقدت الجزائر مؤخرا صفقة ضخمة مع الجيش الروسي، لتكون أول دولة تشتري منظومة الدفاع الصاروخية الروسية الأحدث والأكثر نجاعةS400 ، والتي بإمكانه رصد الأهداف الجوية المتحركة من على بعد أكثر من 600 كم وعلى ارتفاع أكثر من 35كم[59].

---

(57) حداد،أسماء،"الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الإستراتيجية"، تم تصفح المقال في:
https://bit.ly/3jQ9xat،2018/09/14

(58) ن بوسط، (14 نوفمبر 2013)، الجزائر تعزز ترسانتها العسكرية، تم تصفح المقال بتاريخ: 2019/05/18،
https://bit.ly/33NXvsB

(59) **المرجع نفسه.**

حسب دراسة عسكرية حديثة لبحوث القوات الجوية الأمريكية "إر آير"، فإن قوات الدفاع الجوي الجزائرية عن الإقليم باتت من بين أفضل 10 منظومات دفاع جوي متطورة في العالم[60].

تتصدر الجزائر المرتبة الأولى للدول الأكثر تسليحًا في القارة الأفريقية، حيث يبلغ معدل استيراد الأسلحة حوالي 52 % من الأسلحة التي تستوردها القارة بأكملها ،وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم (SIPRI) لعام 2017. أشار التقرير أيضًا إلى أن ميزانية الدفاع الجزائرية حافظت على مستواها في السنوات الأخيرة وتقدر بـ 10.1 مليار دولار في عام 2017، لتحتل المرتبة 20 في العالم والثالثة في العالم العربي[61].

جدول رقم (07): يوضح حجم الانفاق العسكري الجزائري 2010-2018 (مليار دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الانفاق العسكري	6,045	8,652	9,104	9,325	11	9,370	10,41	9,015	9,6
الزيادة والنفقات مقارنة بالسنة الماضية	+ 0,333	+ 2,607	+ 0,452	+ 0,221	+ 1,675	- 1,630	+ 1,040	- 1,395	- 0,585

المصدر: مجموعة باحثين، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية الكتاب السنوي 2019، ص.233.

من خلال الجدول يتبين أن الفترة الممتدة بين **2010** إلى **2014** شهدت تزايدا مستمرا في حجم الانفاق العسكري، تخلله ارتفاعين بارزين سنة **2014** التي عرفت زيادة بـ **2,607 مليار دولار**، والتي تعد كاستجابة للتحولات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة العربية، كذلك سنة **2014** عرفت زيادة بـ 1,675 مليار دولار، بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وبالمقابل، منذ سنة **2017** شهد حجم الانفاق العسكري تراجعا ملحوظا، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، إضافة إلى بداية تصنيع الجزائر لبعض المعدات العسكرية ومعدات الصيانة محليا.

إلى جانب حجم الانفاق العسكري، فإن ما يميز المقتنيات العسكرية للجزائر أنها ذات صيغة دفاعية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

(60) محمد بن أحمد، سلاح الجو الجزائري ضمن أفضل منظومات دفاع، **جريدة الخبر الجزائرية**، 25 ماس 2015،

61 Djallel Khechib, "Why Algeria is Arming Itself Militarily?" ,le:30/10/2019, https://insamer.com/en/why-algeria-is-arming-itself-militarily_1613.html

جدول رقم (08): يوضح منظومة الدفاع الجوي الجزائري

طائرات تدريب	68
طائرات نقل	266
طائرات هجومية	99
طائرات هيليكوبتر	257
هيليكوبتر هجومي	38

المصدر: (احصائيات 2017) http://www.glotaltirepower.com

جدول رقم (09): يوضح منظومة الدفاع البحري الجزائري

فرقاطة	08
طرادات	13
طوافة بحرية	43
غواصات	06

المصدر: (احصائيات 2017) http://www.glotaltirepower.com

جدول رقم (10): يوضح منظومة الدفاع البري الجزائري

دبابة قتالية	2405
مدافع ذاتية الدفع	220
مدافع السحب	270
نظام إطلاق متعدد الصواريخ	176

المصدر: (احصائيات 2017) http://www.glotaltirepower.com

حرصت المنظومة العسكرية الجزائرية (برية، بحرية، جوية) على المقتنيات الدفاعية، وهو ما أكده فهرس المؤسسات التابعة لفرع الصواريخ والأنظمة الروسي **GRAU** لسنة **2018** أن شركة الدفاع **Granit**، قد سلمت للجزائر، وذلك لحساب صانع أنظمة الدفاع الجوي **Almaz-antey**، مجمعات

نظام **Redick** المتخصص في الصيانة الكاملة لمنظومة الدفاع الجوي **S300** و**S400**[62]، إضافة إلى الطائرات الحربية **S30** متعددة المهام، أما **S32** فهي للتصدي لكل اختراق للطيران المعادي، أو قوات برية معادية للتراب الجزائري، وفي الدفاع البحري إقتصرت على "فرقطات وكرفيت" متعددة المهام، كما أن كل الصواريخ لا يتعدى مداها 300كلم[63].

المبحث الثالث: السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة

أمام التهديدات التي أفرزتها تحولات البيئة الإقليمية الجزائرية، تجسدت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من خلال السلوك الإستراتيجي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، وتأمين التماسك الإجتماعي وحماية الحدود، كجانب عملياتي مكمل للجانب التنظيري والتنظيمي للعقيدة العسكرية الجزائرية.

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب

تطورت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب تبعا لتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر حيث كانت ذات بعد وطني وتحولت إلى استراتيجيات عبر وطنية ودولية.

أولا- تطور الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في الجزائر:

هناك ثلاث محطات أساسية للمنظومة القانونية المحددة للسياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب في الجزائر ويمكن تفصيلها كما يلي[64]:

أ. **في ظل تدابير قانون الطوارئ:** فرضت حالة الطوارئ في الجزائر في فيفري 1992 لمدة عام واحد، ثم مددت في 6 فيفري 1993 بالمرسوم التشريعي رقم 93-2 الذي جاء في مادته الأولى: " تمدد حالة الطوارئ المعلنة في المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 9 فيفري 1992 " أي من غير تحديد فترة التمديد، واستمرت لغاية فيفري 2011.

ولقد فرضت حالة الطوارئ هذه لغرض مواجهة الأزمة الأمنية في الجزائر بسبب وقف المسار الإنتخابي للتشريعيات عام 1991، وتم سن العديد من النصوص القانونية لتكييف عمل المؤسسة

---

(62) "روسيا تقوم بنقل جميع تكنولوجيا صيانة منظومة S300 للجزائر"، Menadefense، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/04/13. http://www.bit.ly/2jdLGXD

(63) عبد الحميد العربي شريف، "هل سيجيد الجيش الوطني الشعبي عن مبادئه ويغير عقيدته العسكرية؟"، **جريدة الخبر**، ع 8830، يوم (13 أفريل 2018)، ص.17.

(64) **المرجع** نفسه، ص، ص.143-158.

العسكرية وغيرها من المؤسسات الأمنية والإدارية، والقضائية بما يتلائم وطبيعة المرحلة التي انتهجت فيها السلطة الجزائرية ما اصطلح عليه بسياسة "**الكل أمني**" وذلك بمحاولة حل الأزمة الأمنية بمواجهة أمنية تحتكم إلى اعتماد القوة والردع[65] ولقد خلفت هذه السياسة الكثير من الأزمات الحقوقية (إستحداث محاكم خاصة، فتح مراكز إعتقال في أقصى الصحراء، ظهور ملف المفقودين)، نتيجة المعالجة الأمنية الصرفة التي لم تستطع أن تحد من اتساع رقعة العمليات الإرهابية، مما استدعى ضرورة تغيير التوجه بالمزاوجة بين السياسة الأمنية القائمة على المكافحة الميدانية والعملياتية الردعية للإرهاب، واعتماد سياسة الحوار عبر قانون الرحمة سنة 2005.

ب. سياسة المصالحة الوطنية: تمتد جذور المصالحة الوطنية إلى "**قانون الرحمة** " الذي سن بموجب قانون 95-12 المتضمن "**تدابير الرحمة**" الصادر في 25 فيفري 1995 والمكمل بقانون 99-08 المتضمن استعادة " الوئام المدني" الصادر في جوان 1999 ثم تمت ترقيته إلى " **وئام وطني**" ومنه إلى " **مصالحة وطنية**"،التي تمكنت الجزائر من خلالها من تحقيق نتائج ملموسة على مستوى مكافحة الإرهاب، حيث مكن إنتهاجها من[66]:

- دحر الإرهاب بتجريده من كل حجة لبقائه بعد أن عبر الشعب عن استعداده لتجاوز مآسي المرحلة؛
- تمكين مصالح الأمن من إعداد قائمة بيانات وافرة عن التنظيمات الإرهابية، نتيجة المعلومة التي باتت تتحصل عليها من إفادات يقدمها التائبون، فانكشفت لها خرائط التنظيمات الإرهابية وهياكلها التنظيمية وبناها العملياتية، وشبكات دعمها واسنادها؛
- دخول الجماعات الإرهابية في حالات ذعر بفعل تفككها من الداخل بعد أن وجدت قياداتها نفسها عاجزة أمام الإجراءات المغرية التي قدمها "ميثاق المصالحة الوطنية" للتائبين من أفرادهاو هو ما أنتج جوا من الخوف والشك بين أفراد الجماعات الإرهابية .

(65) استندت سياسة الكل أمني إلى أحكام قانون الطوارئ وأحكام المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في سبتمبر 1992 .

(66) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات ،**مرجع سابق**، ص.148.

ج. المنظومة القانونية لما بعد رفع حالة الطوارئ:

جاء رفع حالة الطوارئ سنة 2011 في سياق الإصلاحات السياسية في الجزائر في خضم موجة الربيع العربي، وقد استندت مكافحة الإرهاب إلى النصوص القانونية الأساسية التالية[67]:

الأمر 95-11 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي تضمن القسم الرابع مكرر منه " الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية" الذي عوض المرسوم التشريعي 93-05 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 92-03 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب.

القانون 01-08 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الذي أعاد النظر في الضوابط القضائية الإجرائية (ضوابط التفتيش، إجراءات التوقيف الإحتياطي للمشتبه فيهم على ذمة التحقيق، مدة الحبس الإحتياطي...) في ما يتعلق بالتحقيق في القضايا الارهابية.

القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها

الأمر رقم 11- 01 المتعدل والمتمم للقانون رقم 91-23 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهمات حماية الأمن العمومي خارج الحالات الإستثنائية.

المرسوم الرئاسي رقم 11- 90 المتعلق بتجنيد الجيش الوطني الشعبي واستخدامه في إطار مكافحة الإرهاب.

ثانيا- مركز التوجيه العسكري ومكافحة الإرهاب:

"**مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري** " هو مخطط عسكري سيادي جزائري من أجل الهيمنة على التهديدات الحدودية على مسرح عمليات غير مستقر، يعكس ضرورة تعاظم القوة العسكرية الجزائرية بأبعادها وفروعها المختلفة[68].

يعتبر مفهوم " مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب " أو "العمليات المرتكزة على فهم عملياتي للتهديدات المطلقة(من مدخلي القيم والدين) مقاربة إجرائية للحصول على نتائج إستراتيجية أو أثر عملياتي على التنظيمات الإرهابية المتموضعة حدوديا على وجه الخصوص

---

(67) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات ،**مرجع سابق** ص ص، 152.151.

(68) بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي**، ط.01، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص.44.

وذلك من خلال تطبيق تعاون متعدد الجوانب بين القدرات العسكرية وغير العسكرية، وهذه المقاربة مقاربة تكيفية تشمل الأبعاد الميدانية والعملياتية والإستراتيجية لأي إشتباك[69].

مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مواجهة الإرهاب هي مقاربة إجرائية للحصول على نتائج إستراتيجية، أو أثر عملياتي على التنظيمات الإرهابية، وخاصة تلك المتموضعة على الحدود وذلك من خلال تطبيق تعاون مضاعف ومستمر متعدد الجوانب، على أوسع مدى للقدرات العسكرية وغير العسكرية، تشمل هذه المقاربة التكيفية الأبعاد الميدانية والعملياتية والإستراتيجية لأي إشتباك[70].

أظهرت التطبيقات العملية لمركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب من خلال إنتصار وحدات القوات المسلحة الجزائرية، خلال المرحلة الثانية من العشرية السوداء (1995-1999) -وقد وصفت الحرب نفسها بأنها من الصواب الإستراتيجي- وذلك باستخدام قيادة الأركان والعمليات العسكرية لمصطلح " **الإختراق والحرب في العمق**"، ولقد جسدت الحرب الجزائرية على الإرهاب أعمق محاولة ومبادرة قومية لاستخدام النزاع المسلح بغاية تحقيق نتيجة استراتيجية من خلال القوة العسكرية[71].

تمثل هذه العملية العقيدة العسكرية القتالية التي تتضمن الجانب العملياتي، وهو المستوى الثالث من مستويات العقيدة العسكرية الجزائرية.

ثالثا- التحول من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة:

أظهرت حرب القوات المسلحة الجزائرية على الإرهاب التحول من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة، أي من طريقة شل الأهداف الإرهابية وإنهاكها إلى القدرة على تغيير بناءات نظم الرعب الجغرافي، وتدمير شبكاته الإرهابية والسيطرة الإقليمية، بإستخدام نسبة أقل من قوات نخبة الأمن القومي الجزائري، وقد مكنت مقاربة مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب القوات

---

(69) بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي** ، ص.12.

(70) نسيم بلهول، "فهم المذهب العسكري الجزائري لثنائية: بيئة الضبط العملياتي والدين في عمليات مكافحة الإرهاب"، **مرجع سابق**، ص.16.

(71) **المرجع نفسه**، ص.18.

المسلحة الجزائرية، من الوصول إلى مركز الثقل في فضاءات تلك الجماعات الإرهابية ألا وهو التموضوع في فضاء التهديد ومساحات الرعب واختراقه[72].

ومن وجهة نظر دفاعية فإن العمليات الإستخباراتية الجزائرية، تمكنت من منع العديد من الهجمات الإرهابية مع تفكيك وتعطيل شبكاتها[73]ن وهذا بفضل تغلغل عناصر الأمن الجزائرية في أعماق الجماعات الإرهابية.

رابعا- الجهد الدبلوماسي لمكافحة الإرهاب:

تقوم استراتيجية مكافحة الإرهاب في الجزائر على تعزيز التنسيق والتعاون الأمني القائم على احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل الأجنبي وعلى الربط بين المكافحة الميدانية للإرهاب ومحاربة الفقر انطلاقا من اعتبار التنمية أساس الأمن. وعلى هذا الأساس استغلت الجزائر مختلف المحافل الإقليمية والعالمية لطرح خبرتها وتقديم مقاربتها في مكافحة الإرهاب، ويتجلى الجهد الدبلوماسي الجزائري في مكافحة الإرهاب من خلال[74]:

أ. **تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين:** قامت الجزائر بدور مهم في إصدار مجلس الأمن القرار رقم 1904 بتاريخ 17 سبتمبر 2009، القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين، بعد أن أقنعت الإتحاد الإفريقي وجامعة الدولة العربية بتبنيه، حيث استطاعت الجزائر تنبيه المجتمع الدولي بمخاطر دفع الفدية للإرهابيين، ومايدره ذلك من مكاسب كبيرة عليهم (تعزيز قدرتها القتالية باقتناء الأسلحة وتجنيد واغراء الشباب).

ب. **ندوة الجزائر الدولية بشأن الشراكة والأمن والتنمية:** رعت الجزائر ندوة 7-8 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات " الإجتماع الوزاري لدول الميدان*" الذي عقد بباماكو في 20 ماي 2011،حيث التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية شارك فيها فضلا عن دول الميدان 38 وفدا، مثلت دولا وشركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، وتعتبر هذه الندوة أول ندوة لبحث إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في

---

(72) بوحنية قوي، "الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.14.

(73) **المرجع نفسه**، ص.14.

(74) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص.ص، 158.153.

* مبادرة دول الميدان ظهرت في 2010، على أساس مقترح جزائري.

مجال الأمن والتنمية، حيث استطاعت ندوة الجزائر توحيد الرؤى التي أنتجت " مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب لدول الميدان والشركاء من خارج الإقليم" وهذا في حد ذاته نجاح لا يستهان به، حيث كانت فرصة لكسب أول رهانات مكافحة الإرهاب بالوصول إلى توحيد المنطلقات، ويعتبر إنشاء هذه اللجنة بمثابة مبادرة لقطع الطريق أمام المساعي الخارجية للتدخل عسكريا في الساحل الافريقي، بحجة ضعف دوله وعدم قدرتها على مواجهة خطر الإرهاب.

ج. المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: أسس هذا المنتدى في 21 سبتمبر 2011، ويتكون من 30 دولة على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطرحت الولايات المتحدة الأمريكية فكرته بوصفه هيئة غير رسمية متعددة الأطراف، تسعى إلى أن تكون إطارا لحشد الخبرات والموارد الضرورية لمستلزمات مكافحة الإرهاب، بما يساعد في بلورة سياسة عالمية ضد هذا التهديد.

أصبحت الجزائر من أكثر الدول فاعلية في مكافحة الإرهاب بفضل تحركها الدبلوماسي، واستثمارها الجيد واحترافيتها العالية نتيجة خبراتها الميدانية المكتسبة من طول كفاحها المنفرد ضد الإرهاب.

3- المبادرات العملياتية عبر الوطنية لمكافحة الإرهاب:

تشكلت التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بتراكماتها ودروسها المختلفة من تفاعل خبرات (حرب التحرير 1954-1962 لجيش التحرير الوطني ALN تجربة حرب الرمال سنة 1963 للجيش الشعبي الوطني APN، التعامل مع الحركات السرية للجهاديين العائدين من أفغانستان وظهور جماعة " مصطفى بويعلي" منتصف ثمانينيات القرن الماضي، تليها تجربة مكافحة العمل المسلح للمتشددين الإسلامين خلال مايعرف بالعشرية السوداء في التسعينيات، والتي خلفت حصيلة كارثية تتمثل في 200 ألف قتيل و30 مليار دولار خسائر أقتصادية)[75].

ترافقت المساعي الدبلوماسية الجزائرية لتفعيل المسارات الدولية لمكافحة الإرهاب تحرك ميداني – عملياتي- لتغطية المتطلبات العسكرية والأمنية وهذا يتوافق مع " مقاربة دول الميدان في مكافحة الإرهاب" ويمكن تعداد أهم المبادرات العملياتية في[76]:

---

(75) بوحنية قوى، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، ط.01،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص.49.

(76) **المرجع نفسه**، ص.50.

- **وحدة التنسيق والإتصال:** أنشئت في الجزائر في 6 أفريل 2010 بناءا على توصيات اجتماع وزراء خارجية الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وبوركينافاسو وليبيا وتشاد الذي عقد في 16 مارس 2010 ليتقرر اعتماد رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى.
- **لجنة الأركان العملياتية المشتركة:** أعلن عن تأسيسها في 21 أفريل 2010 في تمنراست التي اتخذت مقرا لقيادتها العملياتية المتكونة من رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء (دول الميدان، أي الجزائر، وموريتانيا، ومالي والنيجر)، ولقد جاءت هذه اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والإستخباراتي الضروري للمكافحة الميدانية للإرهاب.

وفي هذا السياق حددت اللجنة نطاق تدخلاتها في " منطقة مشتركة للنشاط العملياتي" تمتد عبر شريط صحراوي طوله 1956 كلم وبعمق 933 كلم وتغطي المناطق الحدودية المشتركة للدول الأربعة، وتحددت مهماتها أساسا في متابعة أعمال المنطقة العملياتية وتحليلها وتنسيقها، مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن وجود الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها، ضمان متابعة تطور الوضع الأمني في المنطقة المشتركة، والتخطيط للعمليات المشتركة وتنفيذها، وتتمثل هياكلها في أربع خلايا أساسية (الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الإستعلامات[77])

المطلب الثاني: تأمين التماسك الوطني وتحقيق السلم الإجتماعي

يكتسي موضوع التماسك الوطني وتحقيق السلم الإجتماعي، الأهمية التي يكتسيها تأمين الحدود الوطنية ومكافحة الإرهاب، لأن التماسك الوطني والسلم الإجتماعي يعتبران صمام أمان المجتمع والدولة بما يضمن التحامهما ويحفظ الأمن الوطني ببعديه الدولاتي والمجتمعي فالأمن بمعناه الواسع هو " تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضى العام في المجتمع"[78].

---

(77) بوحنية قوى، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، **مرجع سابق**، ص.51.

(78) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات ،**مرجع سابق**، ص.159.

أولا- مهددات التماسك الوطني والسلم الإجتماعي:

هناك مجموعة من المهددات التي تشكل خطرا على التماسك الوطني والسلم الإجتماعي في الجزائر منها[79]:

أ. الإنقسامات الإجتماعية وتفشي حالات الإحساس بانعدام الأمن: يتمثل الإنقسام الإجتماعي في أقصى درجات التعبير، عن رفض العيش في كنف دولة واحدة وهو ما يؤدي إلى" التنكر للوحدة الوطنية" التي يفترض أن تطغى على كل ما دونها من تنوعات قيمية في الدولة، فتعدد المقومات الإجتماعية وتنوعها (اختلاف الديانات واللغات والثقافات) قد يشكل خطرا على وحدة الدولة حين يغذى هذا التعدد الخلاف القومي بدلا من إثراء الهوية الوطنية.

ب. الأقليات وأخطار الطائفية: الأقلية هي مجموعة بشرية تشترك في اكتساب هوية خاصة بها، ومختلفة عن أغلبية السكان سواء أكانت خصائص دينية، ثقافية، لغوية، أو عرقية كما أن الأقلية ليس فقط في وضع الأقلية عدديا، ولكن أيضا سياسيا، حيث لا تهيمن على النظام السياسي مع وجود درجة من التضامن بين أعضائها للدفاع عن هويتهم.

ج. التخلف وضعف التنمية: يعتبر ضعف التنمية بمختلف مستوياتها وأبعادها من أكثر أسباب حدوث هزات إجتماعية عنيفة، وأصبحت الشعوب تسعى إلى كسر القيود المفروضة عليها، وهو ما سيكون له آثار عكسية بسبب اصطدامها بطبيعة الأنظمة السياسية التسلطية، الأمر الذي يدخلها في دوامة من العنف واللااستقرار.

ثانيا- تأمين التماسك الوطني في الجزائر:

تمتاز الجزائر بالتنوع السيوسيو ثقافي، ورغم أن إبراز الخصوصيات التي يتميز بها الشعب الجزائري من حيث اللغة أو العادات أو التقاليد لا يتنافى ولا يتعارض مع الإنتماء الوطني، إلا ان ذلك لا يعني تجاهل هذا التمايز الذي يبقى سلاحا ذو حدين؛ فكما انه قد يكون مثريا للشخصية الوطنية قد يكون مغذيا للتفكك، الأمر الذي يدفع إلى اعتبار هذه التمايزات رهانات أوجبت ضرورات تأمين التماسك الوطني،تشير بعض الدراسات الإحصائية المعدة في 2004 إلى وجود 5.221.280 نسمة ممن

(79) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات ، **مرجع سابق**، ص.ص.165.156

يتحدثون " لغة تمازيغت" بتنوعاتها اللسانية (القبائلية، الشاوية، الترقية، الميزابية)، بما يمثل 16.15 في المائة من مجموع الجزائريين[80].

رغم أن تنوع مقومات الهوية الوطنية الجزائرية أقرب منه إلى الإثراء من التفكك، ولكن لا يمكن تجاوز حوادث منطقة القبائل،في عام 1980، وفي عام 2001، إضافة إلى حوادث غرداية، إضافة إلى قضية الطوارق، التي جذبت عددا من المخططات الأجنبية الساعية للإستثمار في خصوصية الطوارق لبعث مشروعات إنفصالية تهدد الأمن الوطني الجزائري، فهذه القضايا وإن لم تشكل تهديدا للأمن الوطني حاليا، إلا أنها تعتبر من النزاعات الكامنة، مما يستلزم على الجزائر تبني إستراتيجية إستباقية لمواجهتها، خاصة في ظل التحولات السياسية والأمنية في البيئة الإقليمية للجزائر، والتي زادها التدخل الخارجي تعقيدا وتشابكا.

ثالثا- تحقيق السلم الإجتماعي:

السلم الإجتماعي هو الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكا خاليا من مظاهر التردي، ابتداء من السلبيات الإجتماعية، وانتهاءا بالجريمة، مرورا بانحطاط القيم الروحية والأخلاقية والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم[81].

يعبر "السلم الإجتماعي" عن حالات الرضى والتوافق بين مختلف فاعليات المجتمع وفاعليه ومن مؤشراته استتباب الإنسجام بين الأطراف الإجتماعية المختلفة، واحتكام توازن مصالحها إلى قوة القانون ومشروعية القرارات، والسلم الإجتماعي له صلة وثيقة بتحقيق الأمن الوطني حيث يترتب عن افتقاده مشكلات وأزمات يصاحبها تفشي حالة الشعور بانعدام الأمن[82].

وفي هذا السياق جرى تسطير جملة من السياسات الوطنية المعززة للسلم الإجتماعي لفائدة فئة الشباب باعتبارها الفئة الأكثر عددا والأولى بالاهتمام والرعاية، سعيا إلى ربح معركة الجبهة الإجتماعية وتأمينا للسلم الإجتماعي، ومن أهم ما يمكن تعداده في هذا الشأن ما يلي[83]:

---

(80) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص ص.182.166.

(81) عبد الصمد بوكليخة، "السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي في الوطن العربي (لجزائر أنموذجا)"، **مجلة أكاديميا**،5، (جوان 2016)، ص.70.

(82) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.184.

(83) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات**، ص. 188.185.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: أنشئ عام 1994 لتخفيف الآثار الإجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وهو جهاز لدعم ومرافقة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، لغرض تمكينهم من إنشاء مؤسسات صغيرة ومشروعات إستثمارية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشئت عام 2004، لغرض تسيير القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها بين ألف ومليون دينار، والموجهة لتمويل المشروعات والنشاطات التجارية المختلفة لفائدة المواطنين الذين هم من دون دخل، أو من ذوي الدخل غير المستقر،و تشير الإحصائيات إلى تطور عدد المستفيدين من الوكالة من 25.550 مستفيد من عام 2006 إلى 304.671 مستفيدا في عام 2011، أي بنسبة زيادة تقدر ب 33.33 84%.
- يضاف إلى ذلك مختلف أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة بهدف القشاء على البطالية، والتي جاءت ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي(2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)[85].

المطلب الثالث: بناء مقدرات التحصينات الحدودية الجزائرية

تعرف الحدود الدولية، بأنها ذلك الخط الفاصل بين إقليم دولة وأقاليم دول مجاورة لها، بحيث تمارس الدولة سيادتها التامة على إقليمها الحدودي، ولا تمتد هذه السيادة إلا في حالات إستثنائية خارج هذا الإقليم، وتمارس الدولة سيادتها على إقليمها الحدودي بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وفيه إشارة واضحة على أن الدول تتعامل مع مسألة الحدود على أنها مسألة أمنها القومي، لذلك تعتبر الحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة[86].

---

(84) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، مرجع سابق**، ص.ص. 188.185.

(85) حسين برياطي ونبيلة مسيايتي، " إشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر"،**مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال**"، 1، (جانفي 2018)،156.

(86) إيدابير أحمد، "الحدود الذكية آلية حديثة للدفاع الوطني"، تم تصفح المقالب بتاريخ: 2020/09/10.
https://bit.ly/33ytBsg

أولا- العلاقة بين الحدود والأمن والقوة العسكرية:

تحت تأثير العلاقة الثلاثية بين الحدود والأمن الاستراتيجي والقوة العسكرية، أصبح الدفاع عن الأمن القومي الجزائري يعتمد على ثلاثة أنساق هي :الحدود المحصنة المدافع عنها بنسق التغطية، وكبد القوات (النظامية والاحتياطية) الجاهز لخوض القتال في أسرع وقت ممكن، ونسق الأمة المسلحة الذي يضع كل ما تملكه الجزائر من وسائط وقوى بشرية وفكرية وحضارية ومادية وجغرافية، مع منح القوات المسلحة الجزائرية مكانة خاصة بصفتها المحور الديناميكي لتلك العلاقة الثلاثية،ولقد بقي التوازن بين عوامل العلاقة الثلاثية قائما، وحافظت الحدود الجغرافية الجزائرية على مناعتها ودورها الاستراتيجي خلال العديد من الأعوام، إلا أن تزايد قدرة التهديدات غير المتوازية وذات النمط الإستخباراتي الأجنبي أصبح يهدد تلك المناعة بشكل متصاعد، ويلقي بعض الظلال على الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الحدود المنيعة، من هنا ظهرت أهمية بناء مقدرات التحصينات الحدودية ، التي لم تكن سوى وسيلة اصطناعية سياسية لتعزيز المناعة في مركز ثقل التوجيه العملياتي العسكري الجزائري الطبيعية، وفق هذه الاعتبارات تبنت قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي سياسات عسكرية جديدة في "دليل التوجيهات الخاصة بالإستراتيجية الحدودية" تتوازى وتطور التحصينات الدفاعية من منطلق كون بنيتها ومكوناتها كانت تتطور وفق عدة عوامل[87].

ولقدأخذ هذا التطور شكلا متسارعا في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد الثورة في التهديدات الأمنية كوسائط جديدة ساهمت في زيادة حركيتها ويقظتها الإستراتيجية عبر الحدود الطبيعية، دون أن تمنحها القدرة المطلقة على اختراق تلك الحدود، ولهذا فقدت الحدود جزءا من دورها الاستراتيجي وتناقص وزنها في العلاقة الثلاثية دون أن تخرج نهائيا من تلك العلاقة، ولقد جاء التوسع في استخدام القوات الآلية والطائرات والقوات المحمولة جوا ليسدد ضربة قوية إلى المكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها الحدود الطبيعية حتى المحصنة منها في التوجيه العسكري الميداني الجزائري، وإذا كانت القوات الآلية الجزائرية قد أضعفت أهمية الحدود المستندة إلى الأنهار والجبال والسهوب، وتزايد في الحالتين وزن القوات المسلحة الجزائرية داخل المعادلة الثلاثية، وأصبح الأمن الوطني الجزائري

(87) نسيم بلهول ،" مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي : نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع16، 2017، ص.325.

والإستراتيجية الدفاعية الجزائرية مرهونين إلى حد بعيد بحجم القوات المسلحة وفاعليتها وتسليحها وقدراتها العالية، ولا يعتمدان على الحدود الطبيعية المحصنة إلا جزئيا وفي حالات خاصة جدا (مواجهة تهديدات وخصوم لا يتمتعون بقوى معنوية كافية أو لا يمتلكون كميات كافية من وسائط القتال الحديثة)، إلا أنه من بين الحدود الطبيعية كلها بقيت الحدود المستندة إلى البحر محتفظة بالقسط الأكبر من وزنها في المعادلة الثلاثية[88].

ثانيا- الحدود الذكية في مواجهة تهديدات غير تقليدية:

تتمتع حدود المراقبة التي تنشر على الحدود بعدة مزايا أهمها القدرة على كشف الدخلاء والتعرف على هوياتهم، مع إمكانية التمييز بين مصادر التهديد الحقيقية وغيرها من العناصر المتحركة، على غرر الطيور أو الحيونات وهذا بغرض تقليص الإنذارات الخاطئة، كما ينبغي على كل نظام أن يكون قادرا على العمل على مدار اليوم وكذلك في أحوال الرؤية الضعيفة والطقس السيء، وأن تكون قادرة على الكشف والتمييز ما بين المسافرين لأغراض تجارية وبين المهربيين والمجرمين، بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية والعسكرية مثل فرق الإستطلاع[89].

1- إبعاد التهديدات من خلال سياسة الإزاحة للخارج:

يعنى خيار إبعاد التهديد أساسا بدفع أو ترحيل التهديدات قائمة أو محتملة عن النطاق الجغرافي المؤثر للدولة، بغرض منع التشابك بين المخاطر الخارجية المهددة للأمن الوطني ونظيراتها في الداخل بما يسمح بتعظيم فاعلية الدولة في مواجهة التهديدات الداخلية والسيطرة عليها نسبيا، حيث لا يعني ذلك أن هذا الخيار مجرد ممارسة دفاعية محضة للدول لدرء المخاطر من داخل حدودها، بل يتضمن كذلك أبعاد هجومية محسوبة نسبيا فيما وراء الحدود، وينطلق منطق "إبعاد التهديد" من ثلاثة افتراضات أساسية والمتمثلة في[90]:

---

(88) نسيم بلهول ،" مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي : نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات" **مرجع سابق**، ص،325.

(89) مجلة الجيش، العدد 674، سبتمبر 2019،ص.50.

(90) شريفة كلاع، "إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية"، **مجلة مدارات سياسة**، 02، (جوان 2020)، ص.24.

الإفتراض الأول: ويتمثل في سيادة الدولة القومية على أراضيها، بما يلزمها من قضاء على التهديدات التي تعترض ممارسة السلطة الحاكمة لوظائفها .

الإفتراض الثاني: ويتمثل في إدراك صانعي القرار في الدول لمحدودية قدرات وموارد بلدانهم لمواجهة التهديدات، خاصة إن كانت تنطوي على تعقيدات وارتفاع كلفة القضاء عليها.

الإفتراض الثالث: ويتعلق بأن ثمة إتجاهات انعزالية للدول عن العولمة لاسيما بعد أن طرحت تأثيرات سلبية على أمن الدول.

حاولت الجزائر إبعاد التهديد بفاصل جغرافي كاف وراء الحدود وينطبق ذلك على مسار السياسة الجزائرية تجاه ليبيا، وإن إختلفت تحالفاتها تجاه فواعل المناطق الغربية داخل ليبيا، فبخلاف حفاظها عن دور داعم لحكومة الوفاق الوطني في العاصمة طرابلس، أو نسج علاقات وثيقة مع إسلاميين معتدلين لتحجيم نظرائهم المسلحين، فإنها شرعت كذلك في بناء أسوار حدودية لعزل التهديد القادم من جارتها ليبيا، وفي نفس الوقت مارست تشديدات أمنية في الجنوب الجزائري لمكافحة تسريبات المتشددين من شمال مالي، بالتزامن مع ممارسة الوساطة بين فرقاء هذا البلد، كما اتخذت الهيئات الأمنية ومنها وزارة الدفاع احتياطاتها لمكافحة الجريمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، كما قامت بضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر 60.000 جندي في حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي[91].

تحت تأثير التحولات المتسارعة في دول الجوار الجزائري، أصبحت الإستراتيجية الأمنية الدفاعية الجزائرية تقوم على انتقال حدود أمن الدولة إلى ما وراء حدودها السياسية الفعلية، عن طريق دفع خط الدفاع الأول عن الوطن (وسائط الكشف والإنذار، القوات الأمامية، القواعد،... إلخ) إلى أبعد مسافة ممكنة عن الحدود، مع الإستعداد لزج القوات ودخول القتال على ذلك الخط، ووفق هذا المفهوم الإستراتيجي للحدود قررت الجزائر اعتبار تونس خطها الدفاعي الأول من جهة الشرق، ومالي والنيجر خطها الدفاعي الأول من جهة الجنوب، ودفعت قواتها وقواعدها إلى هاتين المنطقتين الحدوديتين بشكل

(91) شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص.34.

مسبق، وأعدت خطط لتعزيزها، حيث كانت الميزة الأساسية للمواقع والمراكز الحدودية الجزائرية هي إستخدام الطيران الشامل بغية الإخلال بأعمال النقل العملياتي والانتشار الحركي للجماعات الإرهابية ودعم القوات الجزائرية في مجرى الأعمال القتالية، وكذلك الإستخدام الشامل للفرق الآلية الخفيفة للقضاء على التجمعات الإرهابية الحدودية، والتقدم بسرعة إلى عمق الفراغ الجغرافي الحدودي وهو هو ما يطلق عليه "**إستراتيجية الفتح الحدودي**" من خلال الإبعاد المبكر للتهديد[92].

2- دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية:

قامت الجزائر بالتكيف مع التطور التكنولوجي، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والإتصال الجديدة في سياستها الدفاعية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلى ما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية، وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالإعتماد على أنظمة تحديد المواقع (نظام "الج بي اس GPS "وغيره)، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع التهديدات العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر إحترافية، كما يحيل إستعمال التكنولوجيا العسكرية المتطورة في مجال الرقمنة والحاسوب في نظام المراقبة الحدودية، للكشف عن حركة الأشخاص وتحديد إتجاههم في محيط الحدود مثل إستعمال رادار دائري المستوى أو كاميرات المراقبة وقد إعتمدت الجزائر منذ سنة 2014 على إرساء أنظمة تقنية متطورة، ترمي إلى المراقبة الإلكترونية لحدودها الغربية مع المغرب، بهدف تعزيز تأمين الشريط الحدودي الغربي من خلال تجهيزات تكنولوجية حديثة على غرار أنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة على غرار نظام أفيس اثنان للكشف عن هوية الإرهابيين في 15 ثانية[93].

---

(92) شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص.ص، 35،36.

(93) أسماء حداد، "الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الإستراتيجية"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/09/06. https://bit.ly/3d4tCHx

يمكن القول أن السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة، جمع ما بين الجانب الدبلوماسي والمتمثل في الدبلوماسية الأمنية من خلال السعي لجمع أطراف النزاع في ليبيا، ومالي، والجوانب العملياتية من خلال تطوير منظومة الدفاع الجزائري، خاصة ما تعلق بمجال حماية الحدود.

المبحث الرابع: هواجس المستقبل الإستراتيجي الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقويم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية مقارنة بالواقع الأمني الذي يطرح مجموعة من الرهانات للأمن الوطني الجزائري، مما يستدعي بناء فكر إستراتيجي أمني يساهم في صياغة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل تحولات البيئة الإقليمية.

المطلب الأول: تقويم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

تضمنت إشكالية الدراسة بحث مدى تأثير تحولات البيئة الإقليمية على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية، وهذا ما يستدعي النظر إلى الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بعين التقويم وذلك من خلال عرض الواقع الأمني في الجزائر واسقاطه على مختلف السياسات المشكلة للإستراتيجية الأمنية الجزائرية سعيا إلى الإقتراب من الإجابة عن إشكالية الدراسة.

أولا- عرض عام للواقع الأمني في الجزائر:

قسمت محاور عرض الواقع الأمني في الجزائر تبعا لطبيعة المهددات الأمنية، وماكان لها من انعكاس على طبيعة أخطار الأمن الوطني الجزائري، فانقسم تصنيفها تبعا لذلك إلى أخطار تماثلية وأخرى غير تماثلية.

1- الوضع الأمني قياسا بمدى تأثره بالأخطار التماثلية:

يمكن تصنيف أهم المهددات التماثلية التي يمكن أن تشكل مصدر خطر على الأمن الوطني في الجزائر إلى صنفين: المهددات الواردة من دول الجوار، والمهددات الواردة من غير دول الجوار.

أ. المهددات الواردة من دول الجوار:

سعت الجزائر من خلا دساتيرها المتعاقبة إلى ترقية علاقاتها بغيرها من الدول ولا سيما المجاورة لها وجعلت هذا التوجه محددا لمعالم سياستها الخارجية،إذ حددت المادة 10 من دستور 1963 "إحلال السلم في العالم" كهدف من الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية، كما اتفقت المادة 93 من دستور 1976

و27 من دستور 1989 و28 من دستور 1996 على جعل "دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على اساس المساواة والمصلحة المتبادلة" مبدأ اساسيا من مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية[1].

الجزائرية[1].

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي ما زالت أجواء مشحونة تسيطر على المغرب العربي الذي تعيش بلدانه حالة مزمنة من القطيعة والصراع، لا تتجسد في المناورات السياسية في أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وحسب، وإنما تلقي أيضا بظلال كثيفة على علاقاتها مع كبار تجار الأسلحة في العالم. ويمكن القول إن التحالفات القديمة الموروثة من الحرب الباردة مازالت تقود سباق التسلح لدى بلدان المنطقة، فالجيش الجزائري الذي تعودت قياداته وكوادره على الأسلحة الروسية جدد العهد مع الحليف السابق وأبرم صفقات ضخمة ومتنوعة مع موسكو، ونفس الشيء عند ليبيا، فيما اشترى المغرب طائرات متطورة من طراز أف 16 من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

تعتبر العلاقات الجزائرية-المغربية أكثر العلاقات الثنائية توترا على الإطلاق وان كان لنظيرتها الليبية بعض الإرتدادات السلبية على صفاء العلاقات الثنائية بين البلدين، لكنها لم تصل إلى استخدام الجيش كما حصل مع المغرب سنة 1963، حيث يطغى التهديد المغربي كتهديد وجودي صلب وكامن على بقية التهديدات الآتية من الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري خصوصا أن القضية الصحراوية باتت المحدد الرئيسي في تحديد العلاقات البينية الجزائرية –المغربية وهذا مايبقي التهديد المغربي قائما[3].

كما يسعى المغرب إلى إثارة المسائل الأكثر حساسية بالنسبة إلى الأمن الوطني الجزائري ولا سيما مايتعلق منه بالسلامة الترابية والتماسك الإجتماعي، مثل دعمه المالي للطوارقي "عبد الكريم الأنصاري" الذي سبق أن جرى بيان طروحاته الإنفصالية، وذلك بدعم المملكة المغربية وتأسيس المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد عام 2006 كردة فعل مغربية على تمكن الجزائر من هندسة اتفاق السلام بين الحركات

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادي–التحديات، **مرجع سابق**، ص.268.

(2) نسيم بلهول، " التوترات الكامنة: واقع التوازن العسكري في المنطقة المغاربية، تم التصفح بتاريخ: 2020/09/11. https://bit.ly/2FS01Vu

(3) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.269.

الأزوادية المتمردة والحكومة المالية المركزية، لغرض إطالة الأزمة الطوارقية والضغط على الجزائر باعتبارها من الدول المشكلة للفضاء عبر الوطني المحتضن لقبائل الطوارق في الساحل الإفريقي[1].

أما غير ذلك من أوجه التوتر فيما وراء الحدود الوطنية ولا سيما على الجانبين الشرقي والجنوبي منها فهو لا يمثل تهديدا تماثليا بقدر ماهو تهديد لا تماثلي نظرا إلى أن مصدره ليس أنظمة الدول القائمة بقدر ماهو الفوضى التي خلفها سقوط الأنظمة التي حلت محلها مجموعات وتنظيمات مسلحة أنتجت أخطارا أمنية من أبر مظاهر إنعكاسها على الأمن الوطني في الجزائر انتشار الأسلحة بطريقة فوضوية وظهور الأفكار الإنفصالية وظهور بوادر التفكك والأفكار الإنفصالية في بعض دول الجوار كطرح فكرة إقامة نظام فدرالي في ليبيا وإعلان إستقلال إقليم أواد في مالي[2].

- المهددات الواردة من غير دول الجوار:

كشفت تقارير عسكرية إسرائيلية، عن تحذير جهاز الموساد من قوة ونوعية تسليح الجيش الجزائري كما أنها تراقب عن كثب تطوّر وقوة الترسانة العسكرية الجزائرية، الذي يمكن لوحده أن يشكّل تحالفا عسكريا، وأرجعت الدوائر العسكرية والسياسية، في الجزائر، التقارير الإسرائيلية المسربة لوسائل الإعلام وما نشرته صحيفة "**تايمز أوف إسرائيل**"، إلى مصادر في جهاز الاستخبارات الموساد، في رسالة تؤكد حقيقة أن إسرائيل تضع الجزائر في قائمة أعدائها اللدودين بينما يتابع الموساد عن كثب وبقلق تطورات الجيش الجزائري ومشترياته من الأسلحة[3].

تمثل إسرائيل أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصنف من المهددات لإستحالة تجاوز حقيقة أن الجزائر دعمت مع كل من ليبيا والعراق ماعرف بمجموعة "المتصلبين" التي شكلت النواة الرئيسة لما سمي لاحقا "جبهة الرفض" "لإتفاقية السلام – كامب ديفيد–"، وهذا الشعور بالعداء المتبادل بين الجزائر والكيان اسرائيل أنتج بعض محطات عدم الإرتياح التي يمكن تلخيصها فيما يلي[4]:

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادي–التحديات، **مرجع سابق** ،ص.270.

(2) **المرجع نفسه** ،ص.270.

(3) فتحي خطاب، " إسرائيل تضع الجزائر في قائمة «أشد أعدائها».. والموساد يحذر من قوة جيشها"، تم تصفح المقال يوم: 2020/10/12.
https://bit.ly/34UmKsV

(4) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادي–التحديات،**مرجع سابق** ، ص ص، 271،272.

- تفكير اسرائيل بسن قانون يتيح مطالبتها 12 دولة عربية ومن بينها الجزائر بتعويضات مادية ومعنوية عن أملاك يزعم اليهود أنهم تركوهم فيها منذ عام 1948.
- اعتبار التقرير السنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي للدراسات الإستراتيجية لعام 2010 أن الجزائر من الدول المكونة والفاعلة في منطقة الصراع العربي–الإسرائيلي، وتركيزه على إبراز الوتيرة المتصاعدة للقدرات العسكرية الجزائرية التي لم تزدها تجربة مكافحة الإرهاب حسب التقرير إلا خبرة وتكوينا.
- محاولات إسرائيل تحريض الرأي العام الدولي ضد الجزائر بذريعة أن لدى الجزائريين اتهامات نووية تتعدى الإستخدام السلمي المصرح به رسميا للوكالة الدولية للطارقة الذرية، وذلك بادعائها إمتلاك الجزائر برنامجا نوويا سريا مشتركا مع الصين منذ عام 1996، ومباشرتها محادثات مع الأرجنتين في عام 2008 طلبا للحصول على مساعدات نووية فنية، وتوقيعها اتفاقية للتعاون في المجال النووي مع جنوب افريقيا في عام 2010 تمهيدا لشراء مفاعل نووي ثالث، ورفضها توقيع البرتوكول الإضافي للتفتيش الفجائي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما ترى فيه اسرائيل رفضا غير مبرر وغير عادي.
- تقدم الجزائر في جوان2010 باسم "مجموعة ال 77" بمشروع لائحة أمام المجلس الإقتصادي والإجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة في شأن الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية للإحتلال الإسرائيلي على الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهو ما جرى إقراره بمجموع 45 صوتا مؤيدا مقابل صوتين معارضين وامتناع ثلاث دول عن التصويت.

ب. الوضع الأمني قياسا بمدى تأثره بالأخطار اللاتماثلية:

يعتبر الإرهاب وترويج المخدرات من بين أهم المهددات اللاتماثلية التي تشكل مصدر خطر على الأمن الوطني في الجزائر[1]:

- **الإرهاب:** يصعب رسم صورة دقيقة للخريطة البشرية لظاهرة الإرهاب في الجزائر بسبب استحالة الوصول إلى المعطيات الموثوقة المتعلقة بمؤشرات تطورها العضوي العددي المعبر عنه بدلالات

(1) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات– الميادين–التحديات**،ص ص،272–275.

ومؤشرات إحصائية ورقمية دقيقة، ولا سيما ماتعلق بعدد الناشطين في صفوف الجماعات الإرهابية والملتحقين الجدد بها والتائبين من ناشطيها والمقضي عليهم منهم وفئاتهم العمرية وأوساطهم الجهوية والإجتماعية، وهو مايبقي عرض حال ظاهرة الإرهاب في الجزائر قائما على ربطها بمؤشرات العمليات الإرهابية .

- **ترويج المخدرات:** أوقعت الجغرافيا الجزائر في مركز ممرات عبور المخدرات وترويجها بأنواعها في العالم، فانعكس استهلاكا لها في الجزائر نفسها.
- **تأمين الحدود:** تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي–الساحلي، وهي متنوعة ومتعددة.
- يتطلب تأمين الحدود اتفاقًا بين طرفين لضمان تنسيق المهام والأعباء الأمنية، وبسبب غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الساحلية، فإن السياسة الجزائرية تَعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة ذات أولوية قصوى؛ حيث تمر تونس بمرحلة انكشاف أمني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية، خاصة أن الجيش التونسي محدود في موارده وتجهيزه وتنقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة. أمَّا جنوبًا، فإن تأمين الحدود مع مالي مرهون بالتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة حركة أزواد، حتى لا تتحول إلى ملاذ ومعقل للجماعات المسلحة. أمَّا ليبيا فإنها على وشك أن تتحول إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات، فهي تعاني من غياب الدولة وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة، وظهور نموذج الحرب بالوكالة، خصوصًا تلك التي تغذي الحرب الأهلية فيها. وهذه كلها معطيات جعلت من تأمين الحدود الجزائرية مسألة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وفي نفس الوقت فرضت على الجزائر تحمل الجزء الأكبر من جهود تأمين الحدود مع جيرانها[1].

(1) توفيق هامل، الجزائر: "تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية"،2015/05/31، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/07/17.
https://bit.ly/3mL9Lkf

ج. الوضع الأمني قياسا على مدى تأثره بالحراك الإجتماعي:

باتت الإحتجاجات تمثل المشهد العام ليوميات الجزائريين، وهذا ما يسدل الستار عليه الإحصاءات التي قدمها الأمن الوطني حيث سجلت مصالح الأمن أكثر من 9000 حالة تدخل في عام 2011 لمواجهة مختلف مظاهر الإحتجاجات عبر الوطن، وأسفرت في مجملها عن تسجيل سقوط 3163 جريحا في صفوف قوات قوات الأمن، من بينهم 180 في حالة خطيرة مقابل تسجيل سقوط 450 جريحا في صفوف المحتجين يمثل ما معدله أكثر من 24 حالة تدخل يومي لمصالح الشرطة ضد الإحتجاجات[1].

أنتج هذا الوضع العام في البلاد تنامي شعور الجزائريين بانعدام الأمن وهي الحال التي صنفتها موسوعة اكسفورد للسياسات أنها:" مهدد خطر وجب الإحتياط منه لتشكيله مهددا فعليا للأمن الوطني" ومازاد من تنامي هذا الإحساس هو شيوع العنف غير المشروع في المجتمع (الدولة من خلال مؤسساتها القضائية والأمنية والإدارية هي وحدها من يملك ويحتكر استعمال العنف في المجتمع)، الذي قابلته "سلاسة ردعية" أقرب إلى وصفها "بالضعف الردعي" حيث ماعاد خافيا تفشي مظاهر الفوضى وانعدام الأمن ومن بين أوجهها ذات الإنعكاس المباشر على الحياة اليومية للمواطنين يشار إلى[2]:

- انتشار مظاهر عدم الإحترام وعدم المبالاة برموز السلطات العمومية من رجال أمن ومسؤولين وأعوان في الإدارة.
- انتشار التجارة الفوضوية من دون أدنى احترام لأخلاقيات التجارة، وضوابطها القانونية وراحة المواطنين.
- انتشار مابات يطلق عليه "أماكن التوقف الفوضوية"
- انتشار الأسيجة الحديدية على أبواب الشقق والمنازل ونوافذها وشرفاتها بشكل لافت، أصبح يشكل ديكور واجهة المدن والأرياف الجزائرية، وهي ظاهرة مؤشرة إلى عدم الإحساس بالأمن.

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات،**مرجع سابق**، ص ص،276،277.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص، 276،277.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية المشكلة للإستراتيجية الأمنية الجزائرية

تتشكل الإستراتيجية الأمنية من مجموعة من السياسيات التي تهدف إلى أمن أي دولة، مع مايستلزمه ذلك من وسائل وأدوات يتسع مجالها ليشمل مختلف السياسات العامة للدولة، التي يمكن تعزيز أمنها الوطني. بناءا عليه سيقوم تقويم السياسة العامة الوطنية ذات الصلة بتحقيق الأمن الشامل (الأمن ببعديه الصلب واللين) بصفة أساسية على معرفة مدى فاعلية الإصلاحات السياسية وجديته، باعتبار أن موجة الحراك العربي أنتجت مهددات أمنية لا تقل خطور عن نظيراتها من الأخطار التماثلية واللاتماثلية ومدى قدرة السياسات الإجتماعية على تحقيق الأمن ببعده الإنساني.

أ. مدى نجاعة الإصلاحات السياسية:

يمكن تعداد أهم المجالات التي طالتها الإصلاحات الناشئة بعد جولات المشاورات السياسية التي أعقبت خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011 في[1]:

- **إصلاح النظام الإنتخابي:** بتعديل النصوص القانونية المتعلقة به واستصدارها، وهي تتمثل أساسا في تعديل قانون الإنتخابات الذي مكن اصداره قبل المواعيد الإنتخابية المنتظرة في عام 2012 من إجراء هذه الأخيرة تحت كنفه، إستصدار القانون العضوي المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية،استصدار القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الذي نص على اعتماد "نظام الحصص" لضمان التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة.
- **إصلاح النظام الحزبي:** بتعديل قانون الأحزاب السياسية الذي فتح المجال لتأسيس واعتماد أحزاب جديدة، كانت لها الفرصة للمشاركة في انتخابات 2012 فمن بين 44 حزبا سياسيا شارك في الإنتخابات التشريعية المجراة في 10 ماي ،2012 سجلت مشاركة 21 حزبا جديدا جرى اعتمادها بناءا على القوانين المعدلة في ضوء الإصلاحات السياسية التي باشرها الرئيس بوتفليقة.

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات،ص ص، 278،279.

ب. مدى مردودية السياسات الإجتماعية:

رعت الدولة عددا كبيرا من السياسات الإجتماعية الموجهة لتعزيز السلم الإجتماعي، لما لذلك من أثر في تحقيق الأمن الوطني فكان من بين أهم السياسات المتخذة مايلي[1]:

- **التضامن المدرسي:** بالمساعدة في توفير شروط التمدرس عن طريق توفير المطاعم المدرسية والنقل المدرسي، واتاحة النظام الداخلي لأبناء المناطق البعيدة نسبيا عن أماكن المدارس وضمان الصحة المدرسية، فضلا عن منح الأطفال المحتاجين حصصا من الأدوات المدرسية ومنحة دراسية قدرها 3.000 دينار جزائري.
- **المساعدات المالية في قطاع السكن:** المتمثلة في إعانات مالية تمنح لمن تتوفر فيهم شروط الإستفادة، من طالبي بناء المساكن الريفية والإستفادة من المساكن الإجتماعية القائمة على أساس المساهمة، فضلا عن مواصلة تمويل بناء المساكن الإجتماعية المعدة للإيجار.
- **المساعدات الموجهة إلى الفئات المستضعفة:** مخصصة أساسا للأشخاص المسنين والمصابين بالأمراض المزمنة وذوي الإحتياجات الخاصة.
- **الشبكة الإجتماعية:** التي تشمل عددا من أوجه الدعم الموجهة إلى فئات إجتماعية معينة ومن أهم أوجه المساعدات المدرجة في إطارها، أولا: المنحة الجزافية للتضامن؛ وأنشئت قصد مكافحة الفقر المطلق لدى الأشخاص الذين لا يمكن إدماجهم في سوق العمل، بسبب سنهم المتقدمة (أكثر من 60 سنة)، أو حالتهم الصحية المتدهورة التي تحول دون تمكنهم من مزاولة نشاط مهني أو حرفي، ثانيا: التعويض عن النشاط ذي المنفعة العامة واستحدث في عام 2006، وأوكلت مهمة تمويله إلى "وكالة التنمية الإجتماعية" .

أمام مواصلة الدولة دعم السياسات الإجتماعية المكرسة في رأيها للعدالة الإجتماعية على الرغم من تغيير التوجه الإقتصادي للدولة من الإشتراكية إلى الإقتصاد الحر، حق التساؤل عن مدى مردودية السياسات الإجتماعية المنتهجة في تحقيق مستويات الأمن الإنساني في الجزائر؟ لم تنتج الدولة بغناها ثراء للمجتمع، ذلك أن مساراتها التنموية القائمة على خيارات اقتصادية تستند إلى عوائد ريعية حالت دون

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادي–التحديات، **مرجع سابق**، ص،ص.280–283.

التمكن من تجاوز إشكالية توزيع الثروة إلى التفكير في تكوينها؛فارتفاع مؤشرات اقتصاد الجزائر الكلي لم يرافقه ارتفاع مؤشراته الجزئية الأكثر صدقا في اعتمادها كتعبير عن الوضع الإجتماعي، الذي يفترض أن يكون في منحى تصاعدي من الرخاء والرفاه، نتيجة تصاعد البيانات المالية للدولة ومؤشراتها الإقتصادية الكلية[1].

إضافة إلى مشاكل السكن ومشكل النظافة ومشكل التزود بقوارير الغاز في الشتاء ومشكل الوضع الصحي، وهو ما يعكس عجز السياسات المتبعة عن تحقيق مستويات الأمن الإنساني في الجزائر وهو عدم ترشيد الإنفاق وعدم الكفاءة في التسيير[2].

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ورغم هذه السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الوطني الداخلي، إلا أنها ماتزال تعاني من عدة مشاكل، فمحاولة الدولة شراء السلم الإجتماعي سيؤدي إلى حدوث أزمة في الإقتصاد الجزائري، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، وتضرر التعاملات الإقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا، وما فرضته من تحديات على الإقتصاد الجزائري.

ج. السياسة الأمنية الجزائرية:أي أمن؟ أي جزائر؟

من الصعوبة تقسيم الجزائر إلى دولة ومجتمع ونظام بسبب التداخل الموجود بين الثلاثي الذي يشكل إلتئامه "الجزائر ككل"، فأي جانب من مركبات الأمن الوطني تسعى السياسة الأمنية الجزائرية إلى تحقيقه أكثر؟ وماهي الجوانب والأهداف التي تركز السياسة الأمنية الجزائرية على تحقيقها أكثر من سواها بما يمكن معه تفسير السلوك وتقويم الأداء السياسي والأمني في الجزائر؟[3].

1- تسعى السياسة الأمنية إلى تأمين "النظام القائم" بالحفاظ على بقائه واستمراريته:

قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالكثير من الإصلاحات السياسية في سعيه إلى تجنيب الجزائر ماحدث في بلدان الربيع العربي فهل يكفي قياس مدى فاعلية الإصلاحات السياسية بالمخرجات القانونية المعبر عنها؟ بتتبع واقع حال المجالات التي مستها الإصلاحات السياسية يمكن الوقوف على مايلي[4]:

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات، **مرجع سابق**، ص.281.

(2) **المرجع نفسه**،ص.282.

(3) **المرجع نفسه**، ص.283.

(4) **المرجع نفسه**، ص ص، 284-288.

- **ضحالة الأداء الحزبي:** لم ينعكس التراكم الحزبي الموجود على الساحة السياسية في الجزائر على رفع مستوى الأداء السياسي، فما تشهده الساحة السياسية لا يعد أن يكون أكثر من وجود مجموعة من الأحزاب لا تسعى للوصول إلى السلطة، بقدر ما تسعى إلى تكريس بقاء السلطة القائمة، وهذا ما انعكس سلبا على المردود السياسي في البلاد؛ إذ لا يمكن تصور أداء سياسي مرموق وطبقة سياسية فاعلة من دون وجود معارضة قوية تطرح البدائل وتثري المنافسة وتفرض الرقابة، فنجد الأحزاب الجزائرية تتسابق في تنافس على نسب برنامجها إلى "برنامج فخامة رئيس الجمهورية" في مفارقة جزائرية أنتجها " **أنموذج مرشح الإجماع**"، كما أن هذه الأحزاب لا تنشط إلا حين اقتراب المواعيد الإنتخابية.
- **رداءة المشهد الإنتخابي:** وهذا إنعكاسا لوضع الأحزاب السياسية في الجزائر للارتباط الوثيق بين الأداء الحزبي والمردود الإنتخابي بسبب إعتماد" الإقتراع النسبي على القائمة" .
- **هشاشة النظام الدستوري:**كان تعديل الدستور القاسم المشترك بين مختلف العهدات الرئاسية للرؤساء الجزائريين وهو مايعتبر مؤشرا إلى مكانة الدستور وواقع الممارسة الدستورية في الجزائر.

أمام هذا الواقع هل يمكن القول أن الإصلاحات السياسية عبرت عن إرادة فعلية في التغيير الحقيقي؟

باستحضار الضرف الزمني الذي جرى في سياقه مسار الإصلاحات السياسية نجد أن الجزائر كانت على مقربة من المواعيد الدورية لإجراء الإنتخابات التشريعية والمحلية، وهوماصادف بدوره مواعيد التجديد نصف الدوري لأعضاء مجلس الأمة الذي كان منتظرا نهاية عام ،2012 الأمر الذي يدفع إلى القول أن النظام استعجل اخراج الإصلاحات حتى تجري في إطارها مختلف الإنتخابات المنتظرة بما يعطي الإنطباع عن وجود بوادر لإحداث تغيير جذري، فيرفع بذلك الحرج عن النظام حين الإدعاء عليه بوقوفه على هامش الحوادث الإقليمية والدولية التي مست المنطقة العربية[1].

صورت الإصلاحات المجراة على أنها الأنموذج الجزائري في التغيير السلمي، على عكس جيران الجزائر وغلى ذلك يشير الإعتماد الرسمي لعبارة:" **ربيعنا هو الجزائر**" كشعار للإنتخابات التشريعية

(1) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين-التحديات**، ص.ص.286،287.

المجراة في 12 ماي 2012 بعد أن تحفظت الجزائر رسميا عن الإسترسال في وصف حوادث الحراك العربي بالربيع العربي[1].

تعتبر الإصلاحات السياسية جزءا من مجموع السياسات الوطنية المجسدة للإستراتيجية الأمنية الجزائرية،التي جاءت في سياق التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، فعمذ النظام الجزائري إلى المبادرة والبدء بإصلاحات سياسية، مستفيدا من الوفرة المالية لشراء السلم الإجتماعي، وهذا ما أظهر محدودية دور هذه الإصلاحات في تحسين الأداء السياسي.

2- أم تسعى إلى تأمين المجتمع الجزائري بالحفاظ على مقوماته وهويته؟

في توصيف سوسيو-سياسي للمجتمع الجزائري إنطلاقا من فكرة "اللحظة الجيلية" التي عبر بها "كارل مانهايم*" عن الفوارق البيولوجية والتاريخية والسوسيولوجية القائمة بين الأجيال المختلفة في المجتمع الواحد، كما ربط بين الوعي الجيلي وبروز الحركات الجيلية، حيث نظر إلى الجيل من ناحية الفاعلية الجمعية والإستجابة للتحدي الإجتماعي والسياسي المطروح، وأظهر أن هناك شروط تحكم مسار الخروج من الكمون إلى الفاعلية[2]، أن يرى أستاذ علم الإجتماع السياسي "عبد الناصر جابي" وجود ثلاثة أجيال سياسية أساسية في الجزائر[3]:

- **الجيل الأول، جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية:** ولد هذا الجيل بيولوجيا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وقاد تاريخيا الثورة التحريرية، وشارك فيها وقامت عليه سياسيا الدولة الوطنية منذ الإستقلال، وهذا كله مايمكن من وصفه بجيل الأجداد.
- **الجيل الثاني، جيل الإستقلال والبناء الوطني:** ولد بيولوجيا في الأربعينيات والخمسينيات وبداية الستينيات، وهو أحسن من سابقه ثقافة وتعلما وتمدنا ويمكن وصفه بجيل الأباء.

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات -الميادي-التحديات، **مرجع سابق** ، ص.287.

* كارل مانهايم (27 مارس 1893- 9 جانفي 1947)،عالم إجتماع يهودي الأصل، مجري المولد، أحد مؤسسي علم الإجتماع الكلاسيكي، وعلم إجتماع المعرفة،وضع نظرية الأجيال.

(2) عبده موسى، "الجيل والثورة والديمقراطية"، في: عبد الفتاح ماضي وعبده موسى، **الشباب والإنتقال الديمقراطي في البلدان العربية**، (قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2019)، ص،11.

(3) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ،ص.ص،288،289.

- **الجيل الثالث، جيل الفعل المباشر والحركات الإحتجاجية:** ولد بيولوجيا وعاش وتربى في فترة مابعد الإستقلال، من مميزاته أنه "جيل الفعل المباشر.... قاد الحركات الإجتماعية وعبر من
- خلالها عن رفضه أوضاعه وعن معارضته الفئات الحاكمة وسلطتها السياسية ومؤسساتها وخطابها السياسي". ما يمكن من وصفه جيل الأبناء.

يعتبر الجيل الثاني إذا الأكثر تأهيلا لضمان انتقال السلطة في الجزائر بصورة سلمية ومنهجية من المؤسس لها، لقربه منه بيولوجيا ووجدانيا وأيديولوجيا فضلا عن أنه الجيل الموجود في اتصال مباشر مع الجيلين الآخرين، لتعامله واحتكاكه بالجيل الأول باعتباره مكلفا من طرفه بتسيير الشؤون التي أوكلت إليه بحكم مؤهلاته العلمية التي لم تشفع له للوصول إلى مركز القرار السياسي[1].

أفرز استئثار الجيل الأول بمقاليد الحكم حقيقة شيخوخة الجيل الثاني من دون تمكنه من تأدية دوره المفصلي في عملية الإنتقال السياسي في الجزائر، وهذا ما أنتج ما يمكن وصفه "بالفجوة الجينية"[2].

يساعد إبراز التركيبة الجيلية للمجتمع الجزائري إلى لفت النظر إلى الأخطار الناجمة عن سوء استثمار هذا التنوع الذي كان من المفروض أن ينعكس إيجابا على المجتمع لثرائه القائم على إلتحام خبرات الكبار بسواعد الشباب وحماستهم[3].

أنتج الصدام بين الأجيال المشكلة للمجتمع الجزائري كثيرا من الرهانات الأمنية وإن لم تبدو عليها الصفة الأمنية بصورة مباشرة، فإنها تبقى على صلة كبيرة ومباشرة بالأمن الوطني ومقتضيات بنائه ومن ذلك يشار إلى إعتماد "العنف كوسيلة غالبة للتعبير"، وهو ما أدى إليه ترهل المؤسسات القائمة وعجزها عن ضمان الحد الأدنى من الخدمات المرجوة منها، كما أن غياب التواصل وانسداد قنوات الإتصال بين القمة والقاعدة جعلا العنف المعبر عنه بالإحتجاجات بمختلف مظاهرها الوسيلة الأبسط لتعبير جيل الأحفاد عن رفض الواقع، الذي يرى أن جيل الأجداد هو من أوصله إليه، ويعتبر تحقيق التماسك

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادي–التحديات، **مرجع سابق**، ص.289.

(2) **المرجع نفسه**، ص.290.

(3) **المرجع نفسه**،ص.290.

والإلتحام بين الأجيال المشكلة للنسيج الإجتماعي أمر ضروري لتحقيق الأمن الوطني في الجزائر باعتبار أن للمجتمع دور مفصلي في حماية الأمن[1].

3- أم تسعى إلى تأمين" الدولة الجزائرية" بالحفاظ على سيادتها ورعاية مصالها؟

يعتبر تهديد السيادة الوطنية والمصالح الحيوية للدول أكبر الأخطار الأمنية الممكن أن تتعرض لها الدولة،لذا فإن الدول على اختلافها لم تتأخر في إعداد العدة العسكرية والإقتصادية والدبلوماسية لدفع هذه الأخطار، وهناك العديد من الأخطار التي تطرقنا إليها في الفصول السابقة للدراسة يمكنها تهديد السيادة الوطنية والسلامة الترابية للجزائر والحيلولة دون تمكنها من رعاية مصالحها الحيوية، وهذا ماتدل عليه المؤشرات التالية[2]:

أ. **على مستوى تهديد السيادة الوطنية:** تتوسط الجزائر مجموعة من الدول تعاني كلها إنزلاقات سياسية وانهيارا أمنيا، يقف ببعضها على مشارف الحروب الأهلية وأخطار التفكك:

- **من الجهة الغربية:** لا تزال حال التوتر الجزائري- المغربي قائمة
- **من الجهة الجنوبية الغربية:** تعاني مالي تصعيدا أمنيا خطرا يجعلها على مشارف الحرب الأهلية وحالة التفكك
- **من الجهة الشرقية:** تعاني تونس صعوبات مرحلية في تجاوز عملية الإنتقال السياسي، وهذا ما تشاركها فيه ليبيا أيضا لكن بدرجة أكثر خطورة واعتمادا على العنف المسلح بين الليبيين.
- **أما موريتانيا والنيجر** فما كان لهما مفر من التأثر بتردي الأوضاع الأمنية والسياسية العامة في الساحل الإفريقي، وهو ما انعكس على ترتيبات الأمن الوطني الجزائري بسبب عدم تأمين الحدود المشتركة مع هاتين الدولتين اللتين تقدمان مساحات مغرية للجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة.

ب. **على مستوى صون مصالحها الحيوية:** تتقاطع مصالح الجزائر الحيوية مع مصالح ورهانات بعض جيرانها وغيرها من الدول من خارج فضاءاتها الجيوسياسية (المغرب العربي، الإمتداد العربي، البحر المتوسط، الساحل الإفريقي).

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات -الميادي-التحديات، **المرجع نفسه** ، ص.291.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص.291-294.

- **على الصعيد المغاربي:** يمكن التمييز بين جهتين من عدم التوافق ذي الإنعكاس السلبي على صون الجزائر بصورة فاعلة وناجعة لمصالحها الحيوية، على مستوى الفضاء المغاربي الذي بات أقرب إلى وصفه ب"تضاد المتكاملات في وقت تكاملت فيه المتضادات عبر الكثير من الأماكن في العالم" الجهة الأولى هي تعرض المواقف الجزائرية تعارضا معلنا مع المملكة المغربية، والجهة الثانية هي آثار الأمة الليبية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية-الليبية.
- **على الصعيد العربي:** يمكن التمييز بين متغيرين أساسيين يؤثران في صون المصالح الجزائرية على الساحة العربية: المتغير الأول وهو القضية الفلسطينية وما أنتجته من رهانات أمنية جزائرية تجاه اسرائيل، والمتغير الثاني هو ما شهدته جامعة الدول العربية من توجيه بعض الدول العربية وفقا لإملاءات خارجية، وهذا ماجعل من هذه الأخيرة ساحة للمواجهة والتعارض الدبلوماسي العربي-العربي.
- **على الصعيد المتوسطي:** إستناد مبادرات التعاون المتوسطية (مسار برشلونة، مجموعة 5+5، الحوار الأطلسي - الجزائري) إلى طروحات تسعى إلى تقديم خدمة المصالح الأوروبية وفق طرح أحادي فوقي يقلص من دور ضفة المتوسط الجنوبية في بناء تصورات الأمن في المتوسط.
- **على صعيد الساحل الإفريقي:** يمكن التمييز فيه بين متغيرين ذوي أثر في تضييق هامش الجزائر من صون مصالحها الحيوية في المنطقة: المتغير الأول وهو ما تستقطبه منطقة الساحل الإفريقي من اهتمام كبرى القوى العالمية من خارج المنطقة، والمتمثلة أساسا في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو ما يجعل الجزائر في كثير من الأحيان في موقف المواجهة غير المتكافئة مع هذه القوى، والمتغير الثاني هو تعارض مصالح الجزائر وسياساتها مع طروحات النظام الإنتقالي في مالي وتوجهاته .

بعد هذا التبويب للأخطار الأمنية المهددة للسلامة الترابية والمعرقلة لقدرة الجزائر على تأمين مصالحها الحيوية حق التساؤل:هل تعكس السياسة الأمنية الجزائرية سعي الجزائر إلى الوقوف في وجه هذه الأخطار عن طريق كسب رهان إدارة الوضع المتردي في أغلبية حالاته بما يحفظ لها مكانتها

الموصوفة بالإستراتيجية والمفتاحية في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وبما يمكنها من الحفاظ على أمنها من دون فقدان ثوابت سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية؟[1]

السلطات السياسية والعسكرية والأمنية على دراية تامة بما يدور في الجزائر وما يتربص بها من أخطار ورهانات، فالجزائر من أكثر الأطراف إطلاعا على خبايا الحوادث التي تدور في امتداداتها الجيوسياسية، لكن يبقى من الموضوعية الإشارة إلى بعض الملاحظات المرصودة في شأن إدارة بعض الأزمات ذات الصلة المباشرة بالمؤشرات المبينة أعلاه، ومن أمثل ذلك[2] :

– الضبابية في تسيير بعض الملفات الإستراتيجية والبالغة الحساسية وتعارض المواقف الرسمية حيالها بما يؤشر إلى الإفتقار لاستراتيجية واضحة الأهداف، مثل طريقة إدارة ملف الأمة المالية العالمية وحقيقة مأمن الودائع الجزائرية في المصارف الأجنبية، وكذلك طريقة إدارة مواقف الجزائر من حوادث الحراك العربي الذي بلغ أشده خلال الأمة الليبية، وانتقال المواقف حيال تصعيد الأزمة في مالي من معارضة أي تدخل أجنبي في المنطقة إلى الترحيب بالمكافحة الأجنبية للإرهاب.

ربما تثير هذه الضبابية تبريرات اعتمادها كمنهجية للعمل في ضرورات السرية ومقتضيات التكتم والتحفظ في معالجة الملفات الحيوية الحساسة لأي دولة من الدول، لتأمين القدرة على الإدارة الأمثل لهذه المواقف، إلا أن إعطاء الصورة بوجود ضبابية في المواقف وارتجالية في اتخاذ القرارات قد يضر بمساعي الدولة في تحقيق أمنها أكثر مما ينتجه من نفع.

ضعف تحسيس المجتمع وكذا تعبئته بدرجة خطورة الوضع وخلفياته في ما وراء الحدود ولاسيما الشرقية والجنوبية منها، وتوضيح رهانات القوى الساعية في المنطقة ومن خارجها بالدفع بالوضع نحو التأزم والإنسداد في الساحل الإفريقي.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر يستلزم عليها إستغلال اختلال التوازن الإستراتيجي في المنطقة بسقوط نظام "العقيد القذافي" في ليبيا لصالحها، إذا ما أرادت تحقيق طموحها بالريادة كقوة إقليمية في المنطقة، فالعقيدة العسكرية الجزائرية القائمة على الدفاع لا تستجيب لمتغيرات البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر، حيث أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، خاصة في ظل الظروف الراهنة.

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات– الميادين–التحديات،**مرجع سابق**، ص.294.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص،296–298.

كما أن المقاربة الجزائرية للأمن في بيئتها الإقليمية تطرح العديد من الإشكاليات، خاصة المتعلقة بالتبعات المالية الضخمة التي تنجر عنها، فمواجهة التهديدات في الساحل مثلا، مواجهة طويلة الأمد يؤدي فيها المتغير الإقتصادي دورا حاسما، فمراهنة الجزائر على الإعتماد على مقدراتها الذاتية في مواجهة التهديد في بيئة منكشفة ومعقدة أمنيا، تتميز بحركية متسارعة لانتشار التهديد،قد تهدد باستنزاف قدراتها المالية الهشة أصلا[3].

كما أن تطلع الجزائر لواقع إفريقي تضطلع فيه الدول الإفريقية بمهمة أمنها ذاتيا، وحمايته من دون الإعتماد على قوى خارجية، يصطدم بمحدودية قدرات هذه الدول اقتصاديا وعسكريا، فضلا عن كونها دولا مخترقة من قبل قوى خارجية، إضافة إلى أن العقيدة العسكرية للجيش القائمة على عدم التدخل خارج الأراضي الجزائرية، وإن نجحت في حماية الحدود الوطنية، فهي تقلل هامش المبادرة، وتجعل من الجزائر طرفا معانيا لا فاعلا في مواجهة تهديدات متحركة[4].

تجدر الإشارة على أن هناك تناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك الجزائري، حيث أن تعديلات طفيفة قد طرأت على العقيدة العسكرية الجزائرية وفق مقتضيات الواقع الأمنية، ولكنها تبقى تعديلات هامشية، ويمكن أن نستشف هذه التعديلات من خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري، وهيكلة بعض بناه العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتين الليبية والمالية، كما يمكن أن نستشفها أيضًا من خلال تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية، فإبَّان هذه الأزمة اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها؛ حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمالي مالي في ديسمبر 2012، ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها العسكرية، كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيا بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد، وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي، ولو أن المقصود من هذه

---

(3) حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات ألأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة"، **سياسات عربية**، ص.88. في:
https://bit.ly/31ZO344

(4) المرجع نفسه.

المشاركة هو تجنب سياسة المقعد الشاغر ومحاولة التأثير على كيفيات التدخل وأهدافه، كل هذا في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية[5].

المطلب الثالث: نحو بناء فكر استراتيجي أمني وطني

للفكر الإستراتيجي أهمية بالغة في إدارة السياسات الدفاعية وتطوير الاستراتيجيات العسكرية العملياتية في بيئة معقدة ومعولمة ؛ سنناقش في هذا المطلب ضرورة بناء فكر إستراتيجي وطني جزائري من خلال إبراز أهمية التفكير الإستراتيجي ، وواقع مراكز الفكر الإستراتيجي في الجزائر.

أولا- أهمية التفكير الإستراتيجي:

في غياب التفكير الإستراتيجي لا تتوقف حركة الدولة، لكن كفاءة هذه الحركة تكون متدنية ففي غياب التفكير الإستراتيجي يساء استخدام العقل والوقت والجهد، فتظل المشكلات التي تعاني منها الدولة موجودة لفترة أطول، وربما تتولد عن ذلك مشكلات جديدة، واليوم تختلف الدول بعضها عن بعض في مستوى مكانتها في الإطارين الإقليمي والدولي بسبب درجة استثمارها المثلى لمواردها القومية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على عملية التفكير الإستراتيجي، ذلك التفكير المبني على فلسفة الدولة وقدراتها وتقييمه للبيئة الداخلية والخارجية وعلى تطلعات الدولة وأهدافها القومية[6].

1- تعريف التفكير الإستراتيجي:

يعرف "كاريج لوهيل" التفكير الإستراتيجي على أنه عملية أو(تقنية كلية) للتفكير من أجل حل مشكلات معقدة أو تحقيق غرض منظومي، أو التوصل إلى حلول جديدة في المجالات التي تتطلب الجدية في مسائل أساسية للدولة كالسياسة الخارجية والأمن القومي[7].

التفكير الإستراتيجي مجموعة عمليات ذهنية (يتفاعل فيها العلم مع الإبداع)، تتعامل مع الخريطة الإدراكية للمفكر الإستراتيجي بمحفزات داخلية ومحفزات خارجية، من أجل استنباط حلول لمشاكل آنية أو مستقبلية، أو من أجل رسم مسارات الدولة بعد فهم بيئتها وتقييم قدراتها ومن ثم وضع أهدافها العليا[8].

---

(5) عبد النور بن عنتر، " عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية" ، **مرجع سابق.**

(6) خليل حسين وحسين عبيد، **الإستراتيجيا**، ط.01، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2013)، ص.39

(7) **المرجع نفسه**،ص.34.

(8) **المرجع نفسه**،ص.36.

التفكير الإستراتيجي في معناه الجوهري يعني القدرة على تطبيق نظرية الإستراتيجية في العالم الواقعي، ثم صياغة استراتيجية تخدم بنجاح مصالح محددة للدولة[9].

الفكر الإستراتيجي يتضمن جانبي الفن والعلم، وهذا يتيح لمن يمتلك هذا الفكر خلق توليفة تجمع حسابات التقلب، التوجس، التعقيد والغموض، وهي السمات التي تسم البيئة الإستراتيجية، ثم يجري تقويما لصعوبة التنبؤ بما سيجري في تللك البيئة، وأخيرا يقوم بصياغة النص المعقول للإستراتيجية[10].

تدور عملية التفكير الإستراتيجي حول الكيفية التي تستخدم بها القيادة القوة (الموارد والوسائل) المتوافرة لدى الدولة لفرض سيطرتها على مجموعة من الظروف والمواقع الجغرافية، لتحقيق الأهداف (الغايات) بما ينسجم وسياسة الدولة لخلق تأثيرات استراتيجية تدعم مصالح الدولة[11].

جميع مهارات التفكير الإستراتيجي تستخدم في صياغة تعبير عقلاني عن الثالوث الإستراتيجي المتمثل في الأهداف والأفكار والموارد، أي كيفية التنسيق بين هذه العناصر لصياغة إستراتيجية تحقق أهداف الدولة.

ثانيا- الفكر الاستراتيجي والأمني في الجزائر بين التنظير والممارسة:

1- الثورة الجزائرية في الفكر الإستراتيجي

هناك فكر استراتيجي جزائري بمفهوم ضيق وهو توظيف القدرات الوطنية في قضايا الامن الوطني وفي بلورة إستراتيجية كبرى للدولة الوطنية، وإذا كانت الدولة الوطنية مكسب تاريخي فإن ثمن تحقيقها ليس فقط التضحيات الجسام، ولكن كيفية توظيف هذه التضحيات لتحقيق المكاسب الوطنية، مثلا ثورة أول نوفمبر1954، تدرس في جامعات أمريكية وفي كليات عسكرية ، باعتبارها حالة قائمة بذاتها في المجال الاستراتيجي،عندما حدد قادة الثورة مركز ثقل الحرب مع فرنسا، وهو استرجاع الشعب الجزائري لسيادته وإبعاد سيطرة فرنسا، في الوقت الذي كان الجيش الفرنسي يسعى إلى السيطرة على الأرض في الجزائر، ويرى "دانيال موران" أحد أهم الباحثين الأمريكيين في المجال العسكري، أن قادة

---

(9) خليل حسين وحسين عبيد، **مرجع سابق**، ص.28.

10 راجح محرز علي مترجما، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين** مرجع سابق، ص.28.

(11) نسيم بلهول، "الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري"، **مرجع سابق** ص.39.

ثورة الجزائر انتصروا على فرنسا لأنهم طوروا إستراتيجية أعمق واشمل من المواجهة العسكرية على الأرض، وهي إدراك طبيعة الحرب وأبعادها[12].

2- العسكرة في مرحلة ما بعد الإستقلال

تعتبر العسكرة الصيغة الحمائية لمكاسب ثورة الجزائر بعد مرحلة الإستقلال، كصيغة من صيغ استمرارية ثورة البناء والتشييد وأحد مسارات بناء الدولة الحديثة، والتي شكلت أحد أهم المعوقات الرئيسة التي حالت دون تحرير الفكر العلمي والإجتهادات النظرية، التي من شأنها أن تساهم في تعزيز تلك المناعة الثورية، وذلك في إطار بناء مدرسة فكرية استراتيجية جزائرية تعكس تحديات البقاء والإستمرارية من جهة، والإنطلاق نحو وضع استراتيجي أفضل يعكس مقدرات وتطلعات الدولة من جهة أخرى[13].

وفي هذا الإطار قام "ألفريد فوخس" **Alfred Fogts** في كتابه "تاريخ العسكرة" **History of Militarism** بالتفرقة بين العسكرة والطريقة العسكرية **Military Way**، فبينما تعني الأخيرة السعي إلى أقصى درجات الكفاءة والإقتدار، فإن الأولى تمثل نظاما متكاملا من العادات والمصالح والكرامة والإجراءات والفكر المتعلقة بالجيوش والحروب، وهذا من أجل تحقيق أغراض تتجاو الأغراض العسكرية[14]

3- جدل المؤسسة العسكرية ومشاريع جزارة الفكر الإستراتيجي:

اعتمد الجيش الوطني الشعبي بعد الإستقلال في ظل الظروف الدولية التي كانت سائدة على تبني العقيدة العسكرية السوفياتية، والتي تقوم أساسا على اقتصاد الأسلحة والعتاد والإسراف في تغذية الحرب عن طريق البشر، وهذه العقيدة العسكرية السوفياتية قائمة على مقومات لا تعكس حقيقة الموارد الوطنية للدولة الجزائرية[15].

يعد مفهوم الدولة المعسكر الذي صاغه "هارولد لاسويل" في مقالته الشهيرة The Garrison State هو اقرب لتوصيف واقع الدولة العربية عامة، والجزائر خاصة وذلك بعد الإستقلال، ففي إطار هذا النموذج تظهر الصفوة العسكرية على أنها الأقرب إلى التجند حسيا ومعنويا لحل وعقد قضايا هي من

---

(12) محمد خوجة، " احتواء التهديدات الأمنية مهمة الجميع والجزائر بحاجة إلى عقل استراتيجي لرّدها"، تجيد ذبيح،**نشر في صوت الأحرار يوم 12 - 01 - 2014.**

(13) نسيم بلهول، "الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري"**مرجع سابق**،، ص،ص، ص.522.

(14) **المرجع نفسه**،ص.223.

(15) **المرجع نفسه**، ص.223.

صميم الأمن القومي، ويكون ذلك على أساس القدرة والسلطة كاتجاه صارم للدولة، بل ويلغي ويقصي أي حراك فكري من شأنه أن يخل بتوازن النظام ولكنه من جهة أخرى قد يعطل مشاريع وطنية كالتي أطلقتها نخب عسكرية ومدنية جزائرية، سعت من أجل تأسيس مدرسة استراتيجية جزائرية تؤمن للجزائر استكمال استقلالها الفكري والإقتصادي، كمسارين متممين لاستقلالها السياسي كما هو الشأن بالنسبة إلى تلك المبادرة التي أسس لها العقيد شعباني قائد الولاية السادسة والتي تم توقيفها وانهاؤها، حيث حاول أن يضع اللبنة الأولى لتكوين جيش جزائري متميز ومختلف تماما عن جيش الإستعمار الفرنسي، يستمدعقيدته العسكرية من مكونات ومقوات الشعب الجزائري، وكذا من طبيعته الجهادية وتاريخه العسكري العريق، إلا أن رؤية "الرئيس الراحل هواري بومدين" كانت مختلفة تماما حيث اعتبر أن الإعتماد على العقيدة العسكرية للاتحاد السوفياتي، وعلى كفاءة الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي الذين التحقوا بالثورة الجزائرية، إضافة إلى جانب قيادة ثورية وطنية كفيل بإنشاء قوة عسكرية تقلب موازين القوى إقليميا بل وحتى عالميا[16].

ولكن بعد أحداث "أمقالة الأولى" سنة 1975 والثانية سنة 1976 بالإضافة إلى حرب أكتوبر سنة 1973 ضد الكيان الصهيوني أطلق الرئيس "هواري بومدين" مبادرة جزأرة الجيش الوطني الشعبي، وهذا من خلال إعادة النظر في أنظمة الخدمة بالجيش وكان ذلك سنة 1977 ، إضافة لهذه المبادرة المتأخرة جاءت محاولة العقيد "حشيشي زين العابدين"، والذي يعد من أحد الرجال الذين عكفوا من أجل نفس الهدف الوطني، حيث عمل على جزأرة الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال والتي تعد من أعرق وأهم المدارس العسكرية في الجزائر بل وحتى في إفريقيا، إذ تعد الشريان الأساسي الذي يزود من خلاله الجيش الوطني الشعبي بضباط وكوادر عسكرية ميدانية، إلا أن الأمر استقر في الأخير إلى ما أراده أنصار المدرسة الفرنسية من الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي الذين اندسوا عشية الإستقلال في صفوف جيش التحرير الوطني كعيون فرنسية تأبى التنازل عن إحدى حدائقها الخلفية[17].

ولهذا لم تتمكن الجزائر من بناء منصة فكرية استراتيجية خاصة بها، وهذا كله كان في إطار إجهاض مستمر لكل محاولات جزأرة المقومات الروحية العسكرية أو التنظيمية الخاصة بالجيش الوطني

(16) نسيم بلهول، "الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري"**مرجع سابق**،، ص.ص،223-225.

(17) **المرجع نفسه**،ص.525.

الشعبي، في إطار إضطراب التوجه القومي، وما يعزز من حقيقة بعد المرجعيات العقائدية العسكرية الشرقية منها وحتى الغربية عن الواقع الإستراتيجي،السياسي والتاريخي الجزائري،مايلي[18]:

- الجزائر وعلى عكس النماذج العسكرية الشرقية أو الغربية، لا تسعى من أجل التوسع أو العدوان أو حتى فرض أيديولوجية أو نظام عالمي جديد عن طريق ممارسة سلطة الإكراه، وهي التي لم تنته بعد من معركة ترتيب بيتها الداخلي، فكيف لها أن تطمح إلى أخذ المبادرة العسكرية خارج حدودها.
- الجزائر لا تملك فائضا سكانيا يضيق بها ترابها الوطني، أو يتجاو طموحاتها ومشاريعها التنموية، فكيف لها إذن أن تعتمد على المنصة الفكرية الإستراتيجية السوفياتية وعقيدتها العسكرية.
- إن المقومات الدينية الإسلامية التاريخية الإنسانية للجزائر لا تسمح بتبديد وتدنيس النفس البشرية سواء كان ذلك في من الحرب أو السلم.

3- مبادرات التفكير الإستراتيجي: المؤسسات والواقع

تمثل الدعامة الفكرية الإستراتيجية ركيزة مهمة في منظومة العمل الأمني والإستراتيجي، والتي يرتبط نجاحها بمدى توفر تلك الدوائر الفكرية الإستراتيجية القومية، والتي تضمن للجسد الإستراتيجي للدولة ضخ دماء جديدة في شرايينه، كون مجموعة التهديدات التي تحدق بالمجتمع أضحت كثيرة ومتشعبة، وبالتالي لا يمكن محاصرة تلك المخاطر إلا من خلال امتلاك معرفة استراتيجية واقعية وعلمية تنطلق من قراءة سليمة للمقدرات الوطنية، ووعي مستمر بتلك التطورات الحاصلة على مستوى دوائر التهديدات المحيطة بالدولة[19].

أ- قراءة في مبادرات المؤسسة العسكرية الجزائرية:

لدى جهاز السياسة الدفاعية الجزائري عدة نوافذ فكرية وأيديولوجية، وتشمل هذه المجلات مراكز أبحاث ومعاهد بحوث مدعومة من الحكومة ، مثل المعهد العسكري للتوثيق، والمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، وقد استضافت هذه المنظمات مؤتمرات وندوات تستكشف المنظورات الجزائرية المتطورة

---

(18) نسيم بلهول، الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري، **مرجع سابق**، ص،26.

(19) **المرجع نفسه**، ص، 234.

بشأن دبلوماسية الأزمة، والتعاون والمساعدة العسكريين، والعمليات الإنسانية، والاتصالات الاستراتيجية ومبادئ القيادة والتحكم ، ومكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والحرب الإلكترونية، وتكنولوجيا المراقبة[20].

في هذا السياق، جاءت العديد من المبادرات التي عملت من أجل إرساء منهج فكري علمي استراتيجي يدعم مهمات الأجهزة الأمنية الجزائرية، وهذا قصد مواجهة التهديدات بأسلوب علمي عملي ومن بين أهم تلك المبادرات ما انطلق من رحم المؤسسة العسكرية الجزائرية، غير أنه ونظرا لاعتبارات التكتم والتحفظ الذي يفرضه النظام على العسكري وعلى بيئته ودوائره التابعة له، اكتفت الدراسة بالتطرق إلى ما هو مسرب من معلومات حول تلك المشاريع، على غرار كل من تلك المؤسسات العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، أو ما يتعلق منه بتلك المبادرة التي أسست من خلالها وبالتعاون مع رئاسة الجمهورية الجزائرية مثل معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني[21]:

- **المؤسسات العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي في الجزائر:**

هي واحدة من تلك المبادرات التي أسست بناء على املرسوم الرئاسي رقم 12 – 21 المؤرخ في 22 صفر عام 1433الموافق لـ: 16 جانفي سنة 2012، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، والتي تعمل من أجل تحقيق أهداف الجيش الوطني الشعبي في مجالات البحث العلمي. وتعكف، على تطوير المعارف العلمية التي من شأنها تعزيز القدرات وإمكانيات التحكم في تقنيات وتكنولوجيا الدفاع واألمن الوطني، وهذا من خلال تكوين وحدات بحث، مخابر ومراكز بحثية، تسخر من أجل ترقية البحث العلمي، وهذا من خلال إعداد أبحاث ودراسات كفيلة بترقية وتطوير أداء الجيش الوطني الشعبي،على أن تضمن هذه المؤسسات العسكرية البحثية يقظة علمية مستدامة ترتبط من خلالها المسائل الأمنية والإستراتيجية ذات الأولوية في القطاع مع جميع الظروف والشروط التي من شأنها إنجاح تلك المشاريع والبرامج الجديدة الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهو ما يحرص عليه المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، أحد أهم المؤسسات العسكرية في الجزائر، وهذا من خلال بعث نقاش علمي عسكري مدني داخل المؤسسة حول قضاياالأمن

---

(20) Kal Ben Khalid, "Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation", June 2015,V.8 , n :6. Combating Terrorism Center,le :26/01/2019.in : https://bit.ly/3oMLGM4

(21) نسيم بلهول، الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري، **مرجع سابق**، ص ص.534-536.

ومسائل الدفاع الوطني والتحولات الجيوامنية، في إطار ندوات وحلقات فكرية، ورشات وملتقيات ينشطها خبراء عسكريون ومدنيون، إلى جانب إشراف كوادر المعهد على العديد من الدراسات والأبحاث الإستراتيجية المهتمة بقضايا الأمن الوطني، التوازنات العسكرية وشؤون الدفاع الوطني وهذا تنمية لحقل التفكير الإستراتيجي في المؤسسة العسكرية الجزائرية، وتجدر الإشارة أن هذه المبادرة تتزامن مع استفاقة النخب الجامعية من خلال استقطاب تلك المبادرات لكفاءات علمية جامعية، والتي حاولت نقل تلك التجربة العلمية داخل منابر الجامعة الجزائرية من خلال فتح مشاريع بحثية متخصصة، فرق بحث، وفروع علمية في الدراسات الأمنية بأقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

- معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني:

أ- نشأته:

أنشأ معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني، عام 2017، وهو مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية، حسب المرسوم الرئاسي رقم 17-145 المؤرخ في 19 أفريل 2017، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،يخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة، ويكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية الذي يدعى/ المنسق/ بتوجيه المعهد والسهر على سيره في حين يمارس الوصاية البيداغوجية على هذا المعهد في مجال التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني[22].

ب-مهامه:

تتمثل مهام المعهد فيما يلي[23]:

- ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا، ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة؛

---

(22) رضا بن رشيد،" استحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني بالجزائر"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/06/12. https://bit.ly/320HVbX

(23) **المرجع نفسه.**

- تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني، لفائدة متربصين أحرار يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، إلى جانب ضمانه تكوينات متخصصة وملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات في مجال اختصاصه؛
- تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني، ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار، ويقدم مساعداته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة:

أنشئ المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بموجب المرسوم رقم 84-398 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 وهو مؤسسة من مؤسسات الدولة الجزائرية تحت وصاية رئاسة الجمهورية، يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية. تتمثل مهمته الرئيسية في القيام بالتحاليل والدراسات الاستشرافية، حول القضايا الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية، بالتشاور مع القطاعات والهيئات المعنية، تسعى هذه الدراسات والتحاليل إلى تحديد وفهم وتفسير العوامل والعلاقات ذات الأثر الحاسم في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الصعيد الجيواستراتيجي[24].

أ. مهامه:

تتمثل مهمة المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة في القيام بالتحليلات والدراسات المستقبلية، التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية، وذلك بالتشاور مع القطاعات والهيئات المعنية، وتهدف هذه الدراسات والتحليلات إلى كشف وفهم وتفسير العوامل والعلاقات التي تلعب دورا حاسما في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يتولى المعهد في مجال التحليل والدراسة والبحث ما يأتي[25]:

---

(24) المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/08/08.
https://www.inesg.dz/ar/presentation

(25) **المرجع نفسه.**

- إجراء دراسات مستقبلية على المجتمع وتطوره في ضوء المعايير التي تهيكل الديناميكية الداخلية وديناميكية العلاقات الدولية، وفي هذا المنظور يقوم بتقويم شامل لمسائل التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية؛
- إجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة بتطوير المحيط الوطني والدولي، وتحقيقا لهذه الغاية يقوم بتحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الفعليين أو المحتملين للجزائر، وأثارها على التنمية والأمن في البلاد؛
- التفكير بعمق في مجال العلاقات الدولية وقضايا الدفاع والأمن، من حيث تطوراتها وآثارها على السياسة الوطنية والدولية التي تسلكها الجزائر ؛
- إجراء دراسات تتناول تقدم العلم والتكنولوجيا وأثرهما ودورهما في التنمية المتعددة الأشكال.

يتولى المعهد في مجال التوثيق إنشاء وإدارة بنك معلومات لمساعدته في أداء مهامه،.وفي هذا المجال يقوم بما يلي[26]:

أ. يجمع الوثائق ذات الطابع الوطني أو الدولي يعالجها ويستغلها بمنهجية، ويضعها تحت تصرف المتعاملين المعنيين؛

ب. يخول له أن يطلب من الإدارات والهيئات العمومية أي معلومة أو وثيقة أو دراسة ضرورية لانجاز أعماله، وذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها؛

ت. ترسل إليه بناءا على طلبه كل وثيقة أو دراسة أو بحث تندرج ضمن اهتماماته وانشغالاته والذي تمت إنجازها من قبل المؤسسات العمومية.

ث. ينشىء ويطور رصيدا وثائقيا متخصصا ذا صلة بهدفه، ويقوم بتحديث البيانات، ووضع الفهارس.

ج. تخص مواضيع الدراسات والبحوث المبرمجة، وإعداد أية وثيقة ضرورية لنشاطه؛

ح. تربطه في مجال التوثيق علاقات تبادل مع الهيئات الوطنية أو الأجنبية المماثلة.

يتولى المعهد في مجال الإعلام والنشر ما يأتي[27]:

---

(26) المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/08/08.
https://www.inesg.dz/ar/presentation

(27) المرجع نفسه.

- إعداد ونشر تقارير وملخصات تتناول الأحداث والأوضاع المختلفة، والتي نظرا لأهميتها يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على تطور الظرف الوطني أو الدولي؛
- تصميم وإنشاء نظام نشر مستقل، يضمن توزيع أعمال البحث والتوثيق وأعمال الندوات والملتقيات والمؤتمرات التي نظمها؛
- جمع المعلومات من خلال مشاركته في الندوات التي تنظم على الصعيدين الوطني والدولي؛
- إقامة علاقات تبادلية في مجال المنشورات مع مراكز البحث الوطنية والأجنبية؛
- تصميم ونشر المنشورات العلمية بشكل دوري.

يمكن للمعهد تنظيم ما يأتي[28]:

- دورات لتحسين المستوى ولإعادة التأهيل في الميادين التي تخصه، لقاءات وملتقيات وندوات ومؤتمرات وطنية ودولية ذات صلة بمجال نشاطه، المشاركة في تطوير برامج التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛
- المشاركة في اللقاءات والأشغال الوطنية أو الدولية ذات صلة بمجال نشاطه.

ثانيا- السلوك الأمني القومي الجزائري:الأخطاء وسبل الإصلاح:

اعترت السلوك الأمني الجزائري أمراض أمنية ، وهذا عند المراحل الأولى من المواجهة القومية الجزائرية للتهديدات الإرهابية في تسعينيات القرن الماضي، ففي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الأمراض الأمنية، تزايدت نسبتها نتيجة لعوامل عديدة ساعدت على استشرائها وضاعفت من خطورتها، بل وأضحت من العوامل السلبية التي بإمكانها أن ترهن تضحيات ومجهود الأداء الأمني القومي الجزائري، وانخراط المواطن الجزائري فيه، ومن بين أهم تلك الأمراض – والتي تعتبر أخطاء وصدوع أمنية وجب ردمها- ما يلي[29]:

- **التهوين الأمني:** حيث تتعمد من خلالها بعض المستويات القيادية في الأجهزة الأمنية التقليل من حجم الحدث الأمني وتقديمه في شكل مطمئن، مقللة في ذلك قيمته الحقيقية.

---

(28) المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، **مرجع سابق**.

(29) نسيم بلهول،الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري، **مرجع سابق**، ص،537.

- **التهويل الأمني:** هو تضخيم الحدث الأمني وتقديمه في شكل مقلق ومبالغ فيه، ليعكس قيمة الحدث الحقيقية.
- **الإستنزاف الأمني:** حيث تفرض الظروف الأمنية على كل المستويات الأمنية المسؤولة مضاعفة مجهودها الأمني، وهذا من أجل تحقيق الغرض المنشود، ويعتبر الإستنزاف الأمني ظاهرة سلبية تؤثر على التركيز والإنتشار الأمني المتوازن: فالإفراط في التواجد الأمني يحول دون ممارسة العمل الأمني.
- **الغرور الأمني:** هو مبالغة القيادات الأمنية في تقدير إمكانياتها وقدراتها بشكل نرجسي ومبالغ فيه، فهذا النوع من الغرور يؤدي بصاحبه إلى الإعتقاد الزائف بوصوله إلى حد كمال الأداء الأمني.
- **الجمود الأمني:** هو اكتفاء الفكر الأمني برد الفعل، عند تفاعله مع الأحداث اليومية، عوض التحمس من أجل تطوير التصدي للمشكلات الأمنية تصديا علميا على العموم، الجمود الأمني من شأنه أن ينعكس سلبيا على مردود الأداء الأمني اليومي.
- **الإسترخاء الأمني:** هو تلك الثغرات التي من شأنها أن تشكل أوجه النقص والقصور في اليقظة والحضور الأمنيين، ما يسهل بالنسبة لمصادر التهديد من إمكانية توجيه أعمالها الإنتقامية ضد مصالح الأمن، وهذا من أجل إجهاض عملها الأمني .

ثالثا– مستقبل الفكر الإستراتيجي في الجزائر: المعوقات والآفاق:

يمكن القول إن الخبرة السلوكية الأمنية الجزائرية لم يتم تجميعها إلى حد الآن في شكل دليل منهجي عملي، أو منصة فكرية ميدانية ينطلق منها الأداء الأمني القومي عند أي حدث أو تهديد أمني، وعلى الرغم من كون المؤسسات الأمنية في الجزائر اكتسبت خبرة ومرونة كبيرتين عند التعامل مع كل أشكال التهديدات التقليدية منها وغير التقليدية–إشارة في ذلك إلى أهمية الدور الذي لعبته مصالح الإستخبارات الجزائرية في إجهاض العديد من المؤمرات والتهديدات الداخلية والخارجية– إلا أن اليد الفرنسية المبسوطة داخل النظام السياسي الجزائري، من خلال البعض من عمالئها، حالت دون تحرر الفكرالإستراتيجي الجزائري أو تشكيل مدرسة أمنية وطنية خاصة بها، وهذا في إطار سلسلة من التصفيات

الجسدية راح ضحيتها العديد من الكفاءات الوطنية الجزائرية، وهذا منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لهذا كان لزاما على صناع القرار في الجزائر إعادة النظر في خيارات الدولة الإستراتيجية منها والأمنية،هذا في إطار توفر مجموعة من الشروط، من بينها[30]:

أ. الإعتماد على المقومات المادية والمعنوية الوطنية في إنجاز أي مشروع وطني؛

ب. ضمان قدرة المؤسسات الأمنية ودوائر البحث العلمية (من مراكز دراسات وجامعات) على أداء دورها بشرف، مع تأمين جميع موارد الإبداع الحقيقية، التي من شأنها أن ترتقي بتلك الإمكانيات إلى مستوى يعكس تطلعات تلك السواعد الوطنية المنخرطة في معركة بناء وتعزيز التحصينات الأمنية القومية؛

على أن تراعى من أجل ذلك جملة من الإصالاحات، تعمل من خلالهاعلى إحترافية المؤسسات الأمنية الجزائرية[31]:

أ.ربط المؤسسات الأمنية مع الدوائر البحثية الأكاديمية الجامعية ربطا يقلص من مساحة الغرور الأمني، وهذا في إطار إخضاع الأداء الأمني إلى الدراسة والبحث وكذا التقويم العلمي المستمر.

ب. تعتبر المؤسسات الأمنية خط الدولة الأمامي عند مواجهتها للتهديدات، أما دوائر البحث العلمي والجامعي فهي عمق تلك المؤسسات الفكري في حالت الإستقرار والأمات.

ج. تفادي انخراط المؤسسات الأمنية في أي نزاع سياسي بين فئات المجتمع أوتكون طرفا فيه.

د. العمل على دعم السياسات الأمنية، وربطها بمجهود فكري تنخرط من خلاله النخب العلمية انخراطا صادقا تكون فيه سلطة العلوم أولى من سلطة الذخيرة، حتى يستتب للمؤسسات الأمنية أمرها بحكمة ورشادة، وتمنح للدولة من خلالها مسافة أمن وتفكير وجاهزية عند حدوث أي أزمة أو موقف أمني مفاجئ.

على الرغم من كون الفكر الإستراتيجي في الجزائر عرف مبادرات وطنية مهمة، إلى أن الإهتمام بهذا الحقل الدراسي المهم جاء متأخرا، في إطار مجهود علمي لا يعكس مقومات ومقدرات الدولة، نظرا للقيود التي تفرضها الإدارة الفرنسية، محاولة منها إبقاء هذا البلد داخل دائرة نفوذها التقليدية، وهو ما

---

(30) نسيم بلهول، الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري، **مرجع سابق**،ص، 539.

(31) **المرجع نفسه** ،ص.ص.539،540.

إنعكس سلبا على المجهود الفكري الوطني، هذا في إطار الصراعات التي عرفها النظام السياسي وتغول المؤسسة العسكرية، وجعل الخوض في قضايا الدفاع والأمن الوطني إختصاصا حصريا وخاصا بالمؤسسات الأمنية، وهو ما أشار إليه أولي ويفر Waever Ole عند حديثه عن مفهوم الأمننة، معتبرا أن المقصود من هذا الأخير، هوسطوة وهيمنة صفوةالأمن(رجال الأمن وخبراء العنف) كطبقة اجتماعية متنفذة على مقاليد تسيير شؤون الدولة، وهذا من خلال تحويلهم لكل القضايا المجتمعية إلى مسائل مرتبطة بالقيم المركزية لأمن الدولة، ما يفتح لهم ولمؤسساتهم رواقا مهما تتوسع من خلالها مساحة سلطتهم الممارسة على حساب مساحة الديمقراطية والفكرة المتحررة ، وفي هذا الأمر، وقفت الدراسة على مجموعة من الإستنتاجات يمكن حصرها فيما يلي[32]:

أ. تعتبر الحدود المفروضة من طرف الجماعة الحاكمة في الجزائر من خلال نواتها الصلبة (الضباط الجزائريون في جيش الإستعمار الفرنسي – سابقا– المتواجدين داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية) عل بالمعرفة الإستراتيجية الوطنية أحد المعوقات الأكثر أهمية والتي حالت دون تحرر الفكر الإستراتيجي في الجزائر.

ب. إذا كانت قيمة المجهود الفكري الإستراتيجي الوطني الجزائري منحسرة جدا في أوقات السلم، فأمر كهذا من شأنه أن يرهن هيبة وضع الجزائر أمنيا في المستقبل – وهذا على الرغم من توفر خبرة سلوكية أمنية محترمة– إلا أن تغييب هذا المجهود العلمي الإستراتيجي الوطني من شأنه أن يحرم المؤسسات الأمنية والعسكرية الجزائرية من الفعالية.

ت. وحدها المؤسسة العسكرية في الجزائر من تملك – لاعتبارات داخلية وخارجية أشارت إليها الدراسة سابقا– مفاتيح تحرير الفكر الستراتيجي الوطني، فهي تشكل مركز ثقل مهم في المجتمع والدولة، فمن شأن أي تغيير إيجابي في عقلية وأجيال المؤسسة أن يكون له الأثر في كل مجهود فكري وطني من شأنه أن يساهم في إكمال مسيرة الإستقلال

(32) نسيم بلهول، الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري، **مرجع سابق** ، ص،ص،540،541.

الوطني،إستقلالا فكريا يكسب للدولة هيبة وشخصية إستراتيجية تعيد للجزائر مكانتها الحقيقية .

المطلب الرابع: الرهانات الإستراتيجية للدفاع الوطني الجزائري

تطرح البيئة الإقليمية الجزائرية مجموعة من التحديات والرهانات على الأمن الوطني الجزائري، سواءا على مستوى العقيدة العسكرية الجزائرية، أو على مستوى الدوائر الجيوسياسية للجزائر.

أولا- العقيدةالعسكرية والإستعداد للتهديدات الجديدة:

1- تكيف العقيدة العسكرية الجزائرية مع تحولات البيئة الإقليمية:

تتجه الجزائر إلى إجراء تغيير جذري ولافت في العقيدة العسكرية للجيش، بعد إدراج مادة جديدة في الدستور الجديد الذي سيُعرض للاستفتاء الشعبي، تسمح للرئيس الجزائري بإرسال وحدات من الجيش خارج الحدود، سواء للمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية أو في عمليات استعادة السلام في دول منطقة الجوار، بعد ستة عقود لم يكن مسموحاً فيها للقوات الجزائرية بالقتال في الخارج، وأدت التطورات التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا؛ سواء بسبب وجود المجموعات المسلحة في مالي والنيجر، أو تدشين قواعد عسكرية لدول إقليمية وغربية في منطقة الساحل، أو بسبب ارتفاع منسوب التوترات والحروب الأهلية في ليبيا، إلى تضرر المصالح الاستراتيجية للجزائر وأمنها الحدودي، ما استلزم إجراء مراجعة عميقة للعقيدة الدفاعية للجيش الجزائري، لتكييفها مع التطورات الراهنة. وجاءت المراجعة بعد نقاشات داخلية امتدت لسنوات، جرى خلالها تقييم الآثار المترتبة عن هذه التطورات على الجزائر ومصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، واستغلت القيادة السياسية والرئيس عبد المجيد تبون سانحة تعديل الدستور، لإدراج مواد تتيح إمكانية إرسال قوات من الجيش للمشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، إضافة إلى مقترح ثانٍ يتيح للجيش الجزائري المشاركة في عمليات إحلال السلام واستعادته في المنطقة ضمن إطار اتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية[33].

وفي هذا السياق، يعتبر الباحث في الشؤون العسكرية محمد دخوش، أن "الجغرافيا كانت ولا تزال هي العامل الثابت في صنع السياسة الخارجية للجزائر، ولذلك فإن ما تضمنته مسودة مشروع التعديل

(33) عثمان لحياني،" تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2020/10/12. https://bit.ly/30V7F9d.

الدستوري بخصوص إرسال وحدات من الجيش خارج الحدود، والذي تحولاً واضحاً في العقيدة العسكرية الجزائرية، وفي محددات السياسة الخارجية للجزائر، ويأتي كاستجابة واضحة من صنّاع القرار للتهديدات الأمنية الضاغطة في المحيط الجيوسياسي للبلاد، الذي تحول إلى بؤرة استقطاب للقوى الجهادية في السنوات الأخيرة،وتجدر الإشارة إلى أن عقيدة عدم التدخل العسكري المنتهجة سابقاً، لطالما أعاقت أداء الجزائر لدور دبلوماسي ريادي يحمي مصالحها الحيوية في المنطقة من السنغال إلى مصر باعتبارها منطقة أمن حيوي وفق نظرية الأمن القومي[34].

2- الإستعداد للتهديدات الجديدة:

كشفت عملية حجز 701 كلغ من الكوكايين نهاية ماي 2018، بميناء وهران وقبلها عشرات العمليات الأمنية الدقيقة ضد مهربي المخدرات، عن أدوار للجيش ولأذرعه الأمنية تتعدى مهامه التقليدية القديمة، فالجيش الوطني الشعبي صار في قلب المعركة ضد جماعات الجريمة المنظمة، وتثبت وثائق تتعلق بتفاصيل اجتماعات قيادات الجيش العسكرية في إطار مبادة الدفاع 5+5 لدول غرب المتوسط ومبادرة دول الميدان الدفاعية في منطقة الساحل، بأن وزارة الدفاع الوطني تعهدت، في اتفاقيات أمنية مبرمة ومصادق عليها من قبل الرئاسة، بمحاربة الجريمة العابرة للقارات، والتصدي للتهريب والهجرة السرية، ويعد هذا التهديد الأول الذي باتت الأذرع الأمنية للجيش ووحداته الميدانية مكلفة بتنفيذه وبإعداد تقارير دورية حول مسار "الحرب على الجريمة المنظمة العابرة للحدود" وإرسالها للقيادة[35].

يدل هذا على التحول في طبيعة ومصادر التهديد التي تواجه الجزائر، وعموما يمكن القول أنه إضافة إلى التهديدات التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة هناك مجموعة من التهديدات الجديدة التي على الجيش الجزائري أن يكون مستعدا لها وهي[36]:

- الثورة في شؤون حرب العصابات وتحليل السلوك الإستخباراتي؛
- الاستعداد لتهديدات حروب الجيل الرابع؛

---

(34) عثمان لحياني، **مرجع سابق.**

(35) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، "قراءة في تطورات العقيدة القتالية والدفاعية للجيش الوطني الجزائري"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/12 .https://bit.ly/36WOxLF

(36) نسيم بلهول، العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والاستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة، **مرجع سابق**، ص ص، 369-413.

- حروب الجيل الخامس وضرورة التفكير في استراتيجية ردع الأسلحة العلمية الفتاكة؛
- الضبط العلملياتي للتهديدات المطلقة(تهديدات مصدرها الدين والقيم)؛
- وسائط التكيف ومسالك التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة.

ثانيا- تأمين العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري:

يتضمن تأمين العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري في رسم إستراتيجية أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا في ظل الفشل الدولاتي في المنطقة، مثل حالة ليبيا ومالي التي تمثل عمق استراتيجي للجزائر .

ينبغي على الجزائر ضمان استمرارية التفوق العسكري الاقليمي بما يحقق الردع الإقليمي الأمر الذي يؤدي إلى احجام صناع القرار في الدول المجاورة عن التفكير في خوض حرب بالمعنى التقليدي أو تهديد المصالح الاستراتيجية الاقليمية للجزائر، كذلك ينبغي إعداد نخب من وحدات المخابرات الخاصة القادرة على التدخل في سرية تامة في أكثر من بلد في وقت واحد للدفاع عن المصالح الاستراتيجية للجزائر، والرفع من مستوى اليقظة الإستراتيجية القائمة على معرفة ما يخطط له أعداء البلد مما يمكن من بلورة الاستراتيجية المضادة. إن الصراع القائم اليوم ليس صراع بالمعنى التقليدي بمعنى جيش ضد جيش، وإنما هو صراع معلومات واستراتيجيات تعتمد على وصول المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب إلى مراكز صنع القرار وترجمتها إلى أفعال ميدانية ذات تأثير، وكذا هو صراع تخوضه نخب خاصة من الوحدات الاستخباراتية، مما يستلزم ضرورة الرفع من الفعالية العسكرية بشقيها لضمان استمرارية الثقل الإستراتيجي الإقليمي للجزائر[37].

ثالثا- أولوية التفاعل الإيجابي مع الجار الغربي وتفعيل إتحاد المغرب العربي:

أ. التفاعل الإيجابي مع الجار المغربي:

تشهد العلاقات الجزائرية - المغربية- حالة من التردي والتوتر والتأزم، تبعا لحدة الوضع الذي يتراوح بين اشتداد وانفراج بين البلدين الجارين، فقد دفعت الجزائر ثمنا غاليا لتأمين سلامة ترابها من اعتداء الجار المغربي، ووجود عشرات الآلاف من الجنود الجزائريين في إقليم تندوف منذ حرب الرمال

(37) أنيس عبد الوهاب بن أحسن،**مرجع سابق.**

حيث أن العقيدة العسكرية الجزائرية التي تدرس لمختلف الرتب العسكرية تركز على أن خطر الهجوم يأتي من المغرب وذلك لسببين[38]:

- المطالب الترابية المغربية في الإقليم الجزائري
- قضية الصحراء الغربية.

يمكن للجزائر أن تتفاعل مع الجار المغربي بشكل إيجابي بما يخدم الأمن الجزائري عن طريق إتجاهين أساسيين هما[39]:

- الإتجاه الأول: بتبني مقاربة واقعية ترغم من خلالها الجزائرالمغرب، على قبول مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الإستعمار، وربما مساندته في تحرير مدنه المتبقية من أيدي الإحتلال الإسباني، وإقناعه أو إجباره بقبول تنظيم الإستفتاء الأممي الرامي لحل نزاع الصحراء الغربية لذا من الضروري التمسك بأهبة استعداد دفاعي ردعي لإيقاف المغرب عن نواياه وطموحاته التوسعية.
- الإتجاه الثاني: يرى بإعتماد مقاربة تكاملية مبنية على المصالح وهذا ما سيؤدي تدريجيا إلى إعتماد متبادل بين الجزائر والمغرب، ومنه إلى مع كا دول الإتحاد المغاربي، وبالتالي يمكن حل المعضلة الأمنية الجزائرية – المغربية عن طريق مقاربة الأمن التعاوني.

ب. أولوية تفعيل إتحاد المغرب العربي:

الجزائر تتكبد خسائر باهضة جراء نزاعها مع المغرب وتأمين حدودها مع تونس وليبيا، وما يعقد المشكلة هو التدخل الأجنبي في المنطقة (تدخل الناتو في ليبيا)، وتقديم المغرب ولاء للغرب على حساب الولاء المغاربي، ويرجع المختصون في قضايا التكامل والإندماج سبب فشل التجربة التكاملية المغاربية إلى غياب قطاع حيوي مشترك يمكن أن يكون القاطرة التي تجر بقية القطاعات الأخرى، وعدم توفر الإرادة السياسية [40].

(38) جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص،233.

(39) **المرجع نفسه**،ص،233.

(40) **المرجع نفسه**، ص.237.

رابعا- تقوية الدور الدبلوماسي والتحلي باليقضة الإستراتيجية:

تعدد التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر وتباين استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في محيطها الإقليمي والتي تسعى لحماية وتحقيق مصالحها حتى ولو كانت تتعارض مع المصالح الوطنية للدول الأخرى تنشئ ما يسمسه "جون هرز" "John Herze " بالمعضلة الأمنية أو المأزق الأمني " Security Dilemma" [41].

التخفيف من هذه المعضلة الأمنية على المدى القريب أو الخروج منها على المديين المتوسط والبعيد، يرتبط بمدى قدرة الجزائر على توظيف دبلوماسيتها وبمدى يقظتها اللإستراتيجية في تعاملها مع تهديدات البيئة الإقليمية[42].

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في الفترة التي رافقت الربيع العربي وهي تستحضر سنوات العشرية السوداء، لذا تتبنى الجزائر مقاربة دولية تعتمد تتماشى مع البوصلة التي حددتها لتحركاتها الأمنية والإستراتيجية الإقليمية والدولية، ويمكن االقول أن الجزائر أضحت مفتاحا لحلحلة الأزمات الإفريقية، سواء في المبادرات التي قادتها كالحوار الإستراتيجي بين الفرقاء في مالي، كما أنها تناور بأريحية من خلال دورها المحوري في الإتحاد الإفريقي، وقد عزز الدور الجزائري في إفريقيا قدرة الجزائر في العقد الأخير على تسديد ديونها، وهو ما مكنها لاحقا من شطب ديون 14 دولة إفريقية قدرت ب 902 مليون دولار وهو ما جعل سياستها الأمنية تتماشى مع الشق الدبلوماسي والإقتصادي في إفريقيا[43].

بالمقابل مكنت سياسة الجزائر من النأي بالنفس عن التدخل في شؤون الدول الأخرى من اعتبارها محل ثقة سياسية، وهو ما حدث مع دول عرفت تدخلا للمؤسسة العسكرية بشكل ملحوظ في إعادة رسم الخارطة السياسية لبلدانها، وهو ما لوحظ في زيارة الرئيس المصري "السيسي" للجزائر في 25 جوان 2014 عقب انتخابه، وكذلك الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي يوم 03 فيفري2015 [44].

---

(41) جلال حدادي، **مرجع سابق**،ص.226.

(42) **المرجع نفسه**،ص.228.

(43) قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، **مرجع سابق**،ص.107.

(44) جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص.108.

1- معوقات بناء أمن إقليمي في المتوسط:

هناك العديد من التهديدات الأمنية في المتوسط وهناك نقاط خلافية بين الجزائر والقوى الأوروأطلسية في التصورات وفي معالجة المسائل الأمنية المهمة في هذا الفضاء، وهذا ما يحول دون بناء أمن إقليمي في المتوسط والذي يتطلب صياغة حقيقية للتهديدات، وهذه النقاط الخلافية تتمثل فيما مايلي[45]:

- مسالة التدخل الدولي: على عكس الدول الغربية تعتبر سياسية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي من بين الثوابت في السياسية الجزائرية، وهذا ما يثير خلافا بين الجزائر وهذه الدول، فالجزائر منذ الحرب الباردة لم تدعم أيا من التدخلات العسكرية الغربية في عدة دول (العراق، أفغانستان، ليبيا).
- الإرهاب: هناك خلاف حول تعريف الإرهاب كما أن الغرب يفضل المعالجة الأمنية الصلبة بدل المعالجة الشاملة التي تنتهجها الجزائر.
- منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل: تمارس الدول الغربية سياسة إنتقائية في مجال منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل وهذا ما يثير إشكالية خلافية بين الطرفين، إذ يسمح لإسرائيل بإمتلاك مثل هذا النوع من الأسلحة في حين يرفض نفس الحق للبلدان العربية.
- النزاعات التي لم يتم حلها بعد: تشترط الجزائر إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لبناء إجراءات الثقة، وبناء علاقات بين ضفتي المتوسط، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لنزاع الصحراء الغربية.

2- التفاعل الإيجابي مع المبادرات الأمنية في المتوسط:

تندرج المبادرات الأمنية في المتوسط ، كأحد النماذج التي ركزت على المؤشر الأمني وجاءت من أجل احتواء مختلف التفاعلات والصراعات غير المعلنة والمشاكل الأمنية، التي تستهدف أمن واستقرار المتوسط، وتسعى الجزائر في مقاربتها الأمنية على تغليب الآليات السياسية والتنموية على الآليات العسكرية للقضاء على التهديدات الأمنية في المنطقة، وكذلك إدارة المخاطر في إطار تصور يجمع مابين الأمننة والأنسنة[46].

---

(45) جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص.ص،239-241.

(46) عبد الرحيم رحموني ويوسف قدور، **مرجع سابق**.

يتطلب التفاعل الإيجابي للجزائر مع المبادرات الأمنية في المتوسط التدقيق في كل الإختيارات الإستراتيجية المتاحة خدمة لمصالحها، وأن يعبر سلوكها عن نضج إستراتيجي عن طريق تنويع الشراكات الإستراتيجية[47].

يتعين على الجزائر مواكبة التحولات الإستراتيجية على الضفة الشمالية للمتوسط، وتلبية دعوات الإتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي لحضور الإجتماعات، والمشاركة بمراقبين دوليين في المناورات العسكرية الغربية في المتوسط، لكي تتطلع عن قرب على ما يجري في الضفة الشمالية وطرح الإنشغالات والتصورات الأمنية الجزائرية، كما أن حضور مثل هذه العمليات له فوائد عملياتية باعتباره يتيح الإطلاع على مناهج العمل العسكري في المتوسط[48].

أ. دور الجزائر في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي

يتحدد إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية بعناصر الصراع والإستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الإستراتيجي، وتجدر الإشارة بأن هناك مجموعة من المعطيات المتحكمة في الدور الأمني، الذي يمكن أن تؤديه الجزائر في الفضاء المتوسطي ويبقى ذلك مرهونا بمدى قدرتها على تبني مرجعيات محددة لمفهوم التهديد واعتماد مقاربة أمنية وطنية شاملة[49].

أما ما يتعلق بمحاولة الجزائر التأسيس لدورها في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي على مكافحة الإرهاب بالدرجة الأولى فهو أمر لا يخدم المصالح الإستراتيجية الجزائرية، حيث أن استراتيجية مكافحة الإرهاب كما حددها الغرب تجعل من الممكن التدخل في أي مكان في العالم بحجة مكافحة الإرهاب، كما يتعين على الجزائر صياغة سياسة دفاعية تحدد من خلالها حاجياتها الأمنية بناءا على تقييم تهديدات أمنها القومي[50].

رغم أن البيئة الإقليمية للجزائر تتوزع عبر عدة دوائر جيوسياسية، مغاربية،إفريقية ومتوسطية،إلا أن كل هذه الدوائر تشترك في نفس المهددات والهواجس الأمنية، والملاحظ من خلال الدراسة أن الإستراتيجية

---

(47) جلال حدادي، **مرجع سابق** ،ص.242.

(48) **المرجع نفسه**، ص.243.

(49) **المرجع نفسه**،ص.244..

(50) **المرجع نفسه**، ص.245.

الأمنية الجزائرية تعتمد على الجانب العسكري الصلب لمواجهة تهديدات البيئة الإقليمية، وهذا راجع لطبيعة التهديدات المطروحة، وأيضا لطبيعة الإستراتيجية بشكل عام؛ فهي تعنى بالجوانب العسكرية والعملياتية، والسلوك الأمني.

إستنتاجات الفصل الثالث:

تواجه الجزائر في بيئتها الإقليمية عدة تهديدات، سواء ماتعلق بالتهديدات الناتجة عن ضعف بنيان النظام السياسي أو تلك التهديدات المتعلقة بالنسق التفاعلي الإقليمي.

أمام هذه الطبيعة المركبة للتهديدات التي تعاني منها الجزائر على مستوى مصادرها، وطبيعتها وأشكال التعبير عنها، اضطر صناع القرار في النظام الجزائري إلى تبني حلول واستراتيجيات لإدارة هذه المشاكل الأمنية، سواء من خلال سياسة التسلح المستمرة، أو من خلال التعاون مع الدول الكبرى والشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية.

فهم إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري يستلزم فهم العقيدة العسكرية الجزائرية، لأنها تمثل مجموعة المبادئ، والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، وما تستلزمه من توفير للإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها على أرض الواقع، فهي تعتبر السياسة العسكرية المرسومة التي تتضمن وجهات النظر الرسمية للدولة، في أمور الصراع المسلح، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب.

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية على ضمان سلامة التراب الوطني وعدم المساس بحدوده وحرية الأمة في صوغ اختياراتها، في ضوء القدرات الإقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بالموقع الجغرافي واعتماد حلول الشرعية الدولية في حل الخلافات، وتقديم الخيارات الدفاعية على الهجومية حين الحديث عن استعمال القوة العسكرية، وتعميق صلات التعاون والثقة بين الجيش ومختلف الفاعليات السياسية والمجتمعية.

يتمثل مفهوم الدفاع الوطني حسب العقيدة العسكرية الجزائرية في ثلاث مهمات أساسية وهي: سلامة التراب الوطني وأمنه، حرية المواطنين، وحسن سير المؤسسات.

تسعى الجزائر إلى تحقيق إحترافية جيشها بما يراعي خصوصياتها السياسية والعسكرية، باعتبارها قرارا إستراتيجيا يجري تجسيده بغية الوصول إلى عصرنة الجيش الوطني الشعبي، وهناك مجموعة من الأوضاع التي أملت ضرورة التوجه نحو الإحترافية، منها السياق الجيواستراتيجي الإقليمي، الذي تبرز فيه نزاعات وبؤر توتر جديدة، والأوضاع السياسية الداخلية التي تتلخص في التحول الديمقراطي الذي انتهجته

الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية وهو ما يستدعي وجوب إعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية من البناء المؤسساتي للجمهورية، والتطور التكنولوجي في مجال الأسلحة الذي يدفع إلى ضرورة عصرنة القوات المسلحة.

أظهرت حرب القوات المسلحة الجزائرية على الإرهاب، التحول من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة، أي من طريقة شل الأهداف الإرهابية وإنهاكها إلى القدرة على تغيير بناءات نظم الرعب الجغرافي وتدمير شبكاته الإرهابية والسيطرة الإقليمية، بإستخدام نسبة أقل من قوات نخبة الأمن القومي الجزائري، وقد مكنت مقاربة مركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب القوات المسلحة الجزائرية من الوصول إلى مركز الثقل في فضاءات تلك الجماعات الإرهابية ألا وهو التموضوع في فضاء التهديد ومساحات الرعب واختراقه.

تطرح الدوائر الجيوسياسية رهانات عديدة للأمن الوطني الجزائري، سواء ما تعلق بمواجهة التهديدات المختلفة، أو بأولوية التفاعل الإيجابي مع ماتطرحه البيئة الإقليمية من فرص للجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه مختلف التهديدات والتحديات التي تفرزها البيئة الإقليمية الجزائرية، كان دائما محل اهتمام جميع القوى الإقليمية والدولية، نظرا لموقع الجزائر وقدراتها العسكرية والأمنية مقارنة بجوارها، ونظرا للثقل الدبلوماسي الجزائري في المنطقة ودوره الفعال في كثير من الأزمات.

يتجلى تأثير البيئة الإقليمية في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، من خلال الفشل الإقليمي، إعادة الهيكلة الإقليمية وعسكرة النزاعات، لذا تبنت الجزائر إستراتيجية أمنية، تمثل إستجابة لتحولات بيئتها الإقليمية، وخاصة ما تعلق بجانب الأمن الصلب والقوة العسكرية، حيث لا يزال المفهوم العسكري التقليدي للأمن حاضرًا في العقيدة العسكرية الجزائرية، وبما أن انكشافها حدودي بالدرجة الأولى فهي تولي اهتمامًا كبيرًا لتأمين الحدود الوطنية.

الإستنتاجات:

بعد دراسة تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، من خلال عرض محددات ومضامين الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، وأهم التحولات الحاصلة في البيئة الأمنية الجزائرية، وكيفية إستجابة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية للتهديدات والتحديات المطروحة، إنطلاقا من هذا الواقع الأمني الذي تعيشه الجزائر، والذي تم توصيفه من خلال معالجة إشكالية مدى تأثر الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بالتحولات التي تشهدها بيئتها الإقليمية ؟ خلصت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات التي يمكن تلخيصها كالتالي:

- تعتمد صياغة الإستراتيجية الأمنية على تحديد أولويات الموارد المتاحة بشكل فعال، مع تكييفها وتحديث محتواها وفقا للتغيرات في المشهد الاستراتيجي، فهي تعني إستخدام مقومات وتوظيف وتطوير جميع عناصر القوة التي تمتلكها الدولة لتحقيق أهدافها.
- تسعى الإستراتيجية الأمنية للتأثير في بيئة المستقبل وصياغتها، بدلا من الاكتفاء بردود الفعل عليها، وبذلك تكون الإستراتيجية ذات طبيعة استباقية، بمعنى أنها تصاغ قبل حدوث الأزمات، موظفة كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة بما وأهداف الدولة.
- تمتلك الجزائر كل مقومات الجيوسياسية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية لتصبح قوة إقليمية مؤثرة في محيطها.

- يرتبط مفهوم الإستراتيجية الأمنية ويتطور بتطور التهديدات الأمنية، وباختلاف هذه الأخيرة تتحدد الوسيلة التي تنتهجها الدولة لحماية أمنها، لهذا تتباين آراء المفكرين والباحثين بدرجة كبيرة نتيجة تعدد المنظورات التي يتم من خلالها تبصر الإستراتيجية الأمنية، أو إختلاف المدركات التي من خلالها يتم تصورها، وفهم طبيعة التهديد.
- الإستراتيجية الأمنية تختلف من دولة لآخرى ولا توجد دولة ليس لها إستراتيجية أمنية.
- يعتبر بيان أول نوفمبر والدستور الجزائري بمثابة مصادر للعقيدة العسكرية الجزائرية، ومع مرور الزمن تحولت إلى ثوابت رسخت في دساتير الدولة، تتمثل الأولى منها في العقيدة الدفاعية للجيش الجزائري، وبحكم ذلك تكون الجزائر بمنأى عن توظيف قواتها المسلحة خارج حدودها ،إلا إذا إضطرتها الظروف لذلك، حيث أن استقلالية القرار الإستراتيجي والتي تقتضي بعدم اشتراك الجيش الجزائري في أي شكل من أشكال التحالفات والتكتلات العسكرية.
- رغم أن الجزائر ليس لها وثيقة أمن قومي إلا إنه لا يمكن القول أنه ليس لديها عقيدة عسكرية مادام أن هناك سياسات واستراتيجيات تصاغ وتنفذ على أرض الواقع، إضافة إلى أن الجزائر تعتمد على البيانات الوزارية.
- تشهد البيئة الإقليمية الجزائرية مجموعة من التحولات الجيواستراتيجية التي أثرت على إستراتيجيتها الأمنية، ومن أبرز هذه التحولات، التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، وإنهيار الأنظمة الأمنية في الساحل الإفريقي،إضافة للتهديدات الأمنية في المتوسط، في ظل تنافس إستراتيجي زاد من تعقد البيئة الأمنية الجزائرية وتشابك أزماتها.
- تعيش الجزائر اليوم في فضاء جيوسياسي يشوبه العديد من التعقيدات، رفع أمامها العديد من التحديات، وما زاد من مستوى هذه الأخيرة ما شهدته المنطقة العربية من اضطرابات أمنية،خاصة الأزمة الليبية وتطوراتها، وما كان لها من انعكاسات سلبية حيث أدت إلى بلورة العديد من الظواهر الأمنية الخطيرة والمرنة، كالإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف صورها وأشكالها، خاصة الهجرة غير الشرعية، وانتشار غير مسبوق وغير متحكم فيه للأسلحة الخفيفة والثقيلة، ولم تكن الأزمة المالية إلا انعكاسا للأزمة الليبية، وبذلك شكلت الأزمتين أهم تحدي للإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

- تبرز معالم الاستراتيجية الجزائرية الجديدة بدرجة أولى في إعادة تحيين قائمة التهديدات الأمنية المتفشية في دول الحزام الأمني الجنوبي، وفي المقام الثاني أعادت السلطات الجزائرية النّظر في أدوات ووسائل التعامل مع هذه التهديدات الأمنية الجديدة.
- إن ترجيح وتفعيل الجزائر للمقاربة العسكرية على غيرها من المقاربات خاصة في ظل تراجع دبلوماسيتها في إفريقيا، بصفة عامة وخلال أزمة مالي بصفة خاصة، والتي معها غيرت من ثوابتها الأمنية وساعدت على التدخل العسكري الفرنسي، إنما هو مشروع فرنسي - عربي - مغربي، يهدف إلى استنزاف الطاقات الجزائرية، وتجسيدا للمشاريع الغربية في المنطقة، كما أن إلهاء الجزائر عسكريا بأزمات الساحل يتيح الفرصة للمغرب للسيطرة على الصحراء الغربية، والترويج لمشاريع الزعامة الإقليمية التي تصبو إليها بإيعاز أطراف أجنبية.
- يوفر الفكر الاستراتيجي صورة واسعة للبيئة الأمنية ويتيح لنا الاستعداد بشكل أفضل للمخاطر المحتملة والتهديدات المستقبلية، بالتركيز على المعرفة الواسعة والعميقة للقضايا الأمنية، التنبؤ بالتطور المستقبلي للأمن والقضايا الاستراتيجية.

مراجعة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: والتي مفادها "كلما إنطلقت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من مقاربة شاملة متعدد المستويات في مجابهة التهديدات المتأتية من البيئة الإقليمية كلما كانت الإستجابة أكثر نجاعة".

أثبتت الدراسة صدقها فالجزائر عبر تبنيها مقاربة شاملة ذات مستوى داخلي وخارجي، وذات أبعاد إقتصادية،إجتماعية،سياسية، وعسكرية استطاعت الحفاظ على أمنها وسيادتها في بيئة إقليمية مضطربة إنهارت النظم الدفاعية لعدة دول فيها، مما أفرز تهديدات أمنية على المنطقة والعالم، ولكن هذا لايعني تحقيق الأمن المطلق للجزائر، فلا تزال هناك رهانات عديدة للأمن الوطني الجزائري.

الفرضية الثانية، ونصها:"كلما زادت حدة التهديدات في البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر كلما أدى ذلك إلى انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري".

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية؛فالبيئة الإقليمية للجزائر أدت إلى بروز عدة تهديدات على الأمن الوطني الجزائري، خصوصا ماتعلق بالأزمة الليبية والمالية، ولعل أبرز مثال على ذلك "حادثة تقنتورين".

الفرضية الثالثة، التي نصها:"يتحكم في الأداء الإستراتيجي الجزائري مجموعة من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية." أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية فالمتعمق في دراسة الأداء الإستراتيجي الجزائري يلاحظ أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية هي إستراتيجية دفاعية، وهذا بحكم مبدأ الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتفضيل الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية، إضافة إلى أن البيئة الإقليمية الجزائرية تعد مسرحا للتنافس بين القوى الدولية المختلفة، وبالتالي خيار الإستراتيجية الهجومية يعتبر خيار صعب في ظل هذه الظروف.

التوصيات:

- العمل على وضع كتاب أبيض يكون بمثابة ورقة رسمية للعقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية يتضمن تصور الجزائر لأمنها، وطريقة ووسائل مواجهة التهديدات.
- توظيف القوة الناعمة في الإقليم المغاربي الساحلي، فالجزائر مقارنة بدول الجوار لها إمكانيات تمكنها من توظيف القوة الناعمة لجلب التأييد والدعم.
- ضرورة إنشاء مراكز للفكر الإستراتيجي تهتم بتطوير الفكر الإستراتيجي الجزائري، وتوفر لصانع القرار الجزائري المعلومات والإستشارات، علما أن الجزائر تمتلك نخب من الأكاديميين في العلوم السياسية والعلوم العسكرية التي تمكنها من تقديم خدمات استشارية ودراسات استشرافية.
- ضرورة الإهتمام بالصناعة العسكرية الجزائرية والعمل على تطويرها، فالجزائر تمتلك مقومات تؤهلها لتصبح رائدة في هذا المجال في إقليمها.
- إذا كان الإستمرار في تبني المنظور التقليدي للأمن نتيجة حتمية وطبيعية، نظرا لأن تأمين الحدود يعتبر من أهم ركائز العقيدة الأمنية الجزائرية، فإنه يجب أن يتماشى جنبا إلى جنب مع المنظور الجديد للأمن.

الملاحق

الملحق رقم (1):المواد المتعلقة بالسماح للجيش الجزائري بعمليات خارج الحدود في مشروع تعديل الدستور الجزائري نوفمبر 2020.

المـادة 30
(28 سابقا)

1. تنتظم الطّاقة الدّفاعيّة للأمّة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطنيّ الشّعبيّ.
2. تتمثّل المهمّة الدّائمة للجيش الوطنيّ الشّعبيّ في المحافظة على الاستقلال الوطنيّ، والدّفاع عن السّيادة الوطنيّة.
3. كما يضطلع بالدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابيّة، وحماية مجالها البرّيّ والجوّيّ والبحريّ.
4. يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية و الاستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور.

المـادة 31
(29 سابقا)

1. تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها.
2. تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة.
3. يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ و أهداف الأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولا- المصادر:

أ. الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 1963. المبادئ والأهداف الأساسية، مادة 08.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 1976. الفصل السادس، الجيش الوطني الشعبي، المادة 82.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 1989. الفصل الثالث، الدولة، مادة 25.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 2016. الفصل الثالث، الدولة، مادة 28.

ب. الموسوعات والقواميس:

5. مونبيريال، تيري وكلين، جان، ترجمة: مقلد، علي. موسوعة الإستراتيجيا. ط.1. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية ، 2011.
6. روبنسون، بول.قاموس الأمن الدولي.ط.1. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

ج.الكتب

7. آر ياغر، هاري، ترجمة: محرز،علي.**الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**.ط.1، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.
8. الأسدي، تمارا والشبوط، محمد.**عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**. ط.1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2018.
9. الأقداحي، هشام.**أبعاد وتحديات الأمن القومي التجانس القومي- القوة العسكرية- قضية الحدود**.الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2018.

10. البداينة، ذياب.**الأمن الوطني في عصر العولمة**. ط.1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

11. بوكراع، إلياس.**الجزائر، الرعب المقدس**،ترجمة: خليل أحمد، خليل، الجزائر: ANEP، 2003.

12. بوفر، أندريه، ترجمة: أكرم ديري، **المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، ط.2،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1977).

13. بورحلي، عبد الحق ."الأبعاد الإستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي"،في: بلهول، نسيم. **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**. ، ط.01، عمان:دار الحامد،2016.

14. بلهول، نسيم. **أبجديات الثقافة الحربية**. الجزائر: دار هومة، 2008.

15. بلهول، بلهول. **عن الجيواستراتيجية**. ط.01. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015.

16. بلهول، نسيم. محررا، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. ط.01، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

17. بلهول، نسيم.**العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة**.ط.1. الأردن: دار الحامد ، 2019.

18. بن علي، بلعزوزو محمدي الطيب، أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

19. بن عنتر، عبد النور.**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.

20. بن عروس،زهرة وآخرون.**الإسلاموية السياسية، المأساة الجزائرية**.ترجمة: البيطار،غازي، بيروت: دار الفرابي، 2002.

21. الجحيشي، فراس.**التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**. ط. 1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

22. دبش، إسماعيل. **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي**. الجزائر: دار هومة، 2017.

23. الزوي، عبد العلاء.**السلم والأمن في البحر المتوسط**. طرابلس: د.د.ن، 1998.

24. حدادي،جلال. **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

25. طارق، محمود.**العقيدة العسكرية وتطوراتها**.ط.1، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2016.

26. طشطوش، هايل.**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط.1، عمان: دار الحامد، 2012.

27. لخضاري، منصور .**السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات**.ط.1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

28. موسى، عبده. "الجيل والثورة والديمقراطية". في: ماضي، عبد الفتاح موسى،عبده.**الشباب والإنتقال الديمقراطي في البلدان العربية**. (قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2019

29. معراف، إسماعيل. **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

30. مرسي محمود، **دراسات الجغرافيا السياسية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

31. مصباح، عامر .**العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**. ط.1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.

32. مصباح، عامر .**علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017.

33. مصباح، عامر . **الفكر الإستراتيجي التطور ومفردات التحليل**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2019.

34. سمير،أمين. **المغرب العربي الحديث**. ترجمة: كميل داغر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 1981،

35. سعدي، محمد .**مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى ألسنة الحضارة وثقافة السلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

36. عكروم، ليندة. **تأثير التهديدات الأمنية الجديد على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**. عمان: دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

37. العمار، منعم. "الجزائر والتعددية المكلفة"، في: سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

38. العقاد، صلاح.**السياسة والمجتمع في المغرب العربي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971.

39. فهمي،عبد القادر. **المدخل في دراسة الإستراتيجية**. د.د.ن، 2009.

40. فيبيجر،جي جي، ترجمة: علي رمضان فاضل. **مبادئ الإستراتيجية العسكرية. مبادئ الإستراتيجية العسكرية**. ط.1، الجيزة: مكتبة النافذة،2013.

41. فرحاتي، عمر وبراهيمي، مريم. **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**.ط.1،الجزائر: منشورات الدار الجزائرية،2017.

42. عمر فرحاتي وأوشريف، يسرى. **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**. ط.01، الجزائر: منشورات الدار الجزائرية، 2016.

43. فركوس، صالح. **تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م – 1962 م)**. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

44. قوى،بوحنية.**الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**.ط.1،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

45. قطوش، عز الدين.**الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة** . الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015.

46. رحموني، عبد الرحيم وقدور، يوسف. **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات**.ط.1،عمان: مرك الكتاب الأكاديمي، 2019.

47. الشيباني، رضوان . **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

48. خليل، حسين وحسين، عبيد.**الإستراتيجيا**.ط.1. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

49. غربي، محمد وآخرون. **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجيات المواجهة**. ط.01، الجزائر :إبن النديم للنشر والتوزيع، 2014.

50. مجموعة باحثين، تقديم: وليد عبد الحي. **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**.ط.1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

د. المجلات:

51. أبو العامود، محمد السعيد ."العلاقات العربية –العربية في النصف الثاني من القرن العشرين". **السياسة الدولية**، 139، (جانفي 2000)

52. بوكليخة، عبد الصمد."السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي في الوطن العربي (لجزائر أنموذجا)"، **مجلة أكاديميا**،5، جوان 2016.

53. بوستة، محمد الصغير.التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو–جزائري. **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية** 05(د.س)

54. بلهول، نسيم. "فهم المذهب العسكري الجزائري لثنائية: بيئة الضبط العملياتي والدين في عمليات مكافحة الإرهاب". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،01،(2015).

55. بلهول،نسيم. "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي : نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات"، **دفاتر السياسة والقانون**، 16. (2017)

56. بلهول، نسيم . "الفكر الإستراتيجي في الجزائر بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري".**مجلة العلوم القانونية والسياسية**.1. أفريل(2020)

57. بللعما، أسماء وبن عبد الفتاح، دحمان. "إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، 01،(2018.)

58. بن جديد، سلوى. "التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الأخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المتوسطية". **دفاتر السياسة والقانون**، 01،(2019)

59. بن حداد،هشام. "التعاون الأمني الجزائري–الأوروبي في إطار منتدى 5+5 دفاع".**مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، 2، ديسمبر 2018.

60. برابح ، حمزة. "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**_ ، 06، (جوان 2017).

61. برياطي، حسين ومسيايتي، نبيلة." إشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر"،**مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال**. 1، جانفي 2018.

62. بشاينية، مبروك." معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى" مجلة **المدرسة العليا الحربية**،04.(جوان 2011)

63. بشارة عزمي، "الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظريات"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ع 22، (سبتمبر 2016)

64. الجزار، نجدي ، "المتوسط: بحيرة سلام"، **معلومات دولية**.52 (أوت 1997)

65. زيغوني،رابح. "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بيم ميراث المبادئ وحسابات المصالح : دراسة حالة "الربيع العربي"". **سياسات عربية**، 23،(نوفمبر 2016)

66. حجازي، محمد السعيد .الإستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: إطار نظري ومفاهيمي. **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**.07، (جوان 2020).

67. يونسي، وليد، " المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة وإستراتيجيات المواجهة"، **مجلة دراسات وأبحاث**، 02 (2019).

68. كلاع، شريفة . "إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية"، **مجلة مدارات سياسة** 02 (جوان 2020)

69. لزهر، عبد العزيز .السياسة الأمنية الجزائرية 1962- 2010، **مجلة استراتيجيا** 01 (2014)

70. لخضاري، منصور ."الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة البحوث والدراسات العلمية** 06 (جوان 2012)

71. السماك ،محمد أزهر سعيد " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربي ومستقبله"، **المستقبل العربي**، 162، (أوت 1992)

72. سعيدوني، ناصر الدين. "وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**،03،(1983)

73. عبد الحي، وليد. "العلاقات المغربية – الجزائرية: العقدة الجيوإستراتيجية"، **مجلة سياسات عربية**، 06، (جانفي 2014)

74. حكيمة علالي، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، 2، (جانفي 2012)

75. صايج، مصطفى. "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، 2، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، (2016)

76. شوادرة، رضا، "التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية من الساحل والصحراء على الأمن المجتمعي الجزائري"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**_،02، (2018).

77. خليفة، أدهم "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر". **السياسة الدولية**. 107، (جانفي 1992)

78. خلفة، نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، 02، (2018)

79. **مجلة الجيش**، 674، سبتمبر 2019

80. "تعاون عسكري"، **مجلة الجيش**،664، نوفمبر 2018".

81. مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الوطنية"، **مجلة الجيش**، 667، فيفري، 2016.

هـ. الملتقيات:

82. بن مشري، عبد الحليم. "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي". أشغال ندوة بعنوان: "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

83. بن عنتر،عبد النور. "تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي-المغربي". ورقت بحث قدمتفي ملتقى وطنيحول:" مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي"، الجزائر،النادي الزطني للجيش، 12 جانفي 2016.

84. بن خليف عبد الوهاب ."المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي: الأزمة المالية أنموذجا". ورقة بحث قدمت في ملتقى وطني حول: "ليبيا، مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي"، الجزائر، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016.

85. زويبر، يحي. "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟ ". ورقة بحث قدمت في ملتقى وطني حول: " مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي؟، الجزائر،النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016.

86. يخلف عبد السلام ، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية"،ورقة بحث ملتقى حول:"الساحل ضمن استراتيجية القوى الكبرى"،الجزائر،النادي الوطني للجيش، 20مارس 2015.

87. لخضاري،منصور. "تعقيدات الأزمة الليبية-المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي ؟، الجزائر، النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016.

88. ساريكس نيكولا ، "التغيرات الطاقوية العالمية وتأثيراتها الاقتصادية على الجزائر"، مداخلة في الأيام الدراسية حول: الدفاع الوطني والأمن الاقتصادي، الجزائر، منشورات مجلس الأمة، 2009.

89. صايج، مصطفى. "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي:الآليات والرهانات". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق"، الجزائر، النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012.

و. التقارير:

90. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة. تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. A/56/153، 3 جويلية 2001.

91. بن أحمد، محمد. "سلاح الجو الجزائري ضمن أفضل منظومات دفاع". **جريدة الخبر الجزائرية**. 25 ماس 2015.

92. بن بتقة، نور الهدى ولعراجي، نورالدين. "تداعيات سقوط نظام معمر القذافي على الأمن القومي الجزائري". **جريدة الشعب**، 22 – 04 – 2018.

93. العربي شريف ،عبد الحميد ."هل سيجيد الجيش الوطني الشعبي عن مبادئه ويغير عقيدته العسكرية؟"، **جريدة الخبر**،13 أفريل 2018.

ز. مواقع الأنترنت:

94. إيدابير، أحمد." الحدود الذكية آلية حديثة للدفاع الوطني". تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/10. https://bit.ly/33ytBsg.

95. أُونُووها، فريدوم ." التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة". تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/13..**https://bit.ly/2SQtUsg**

96. بلهول، نسيم. "العقيدة العسكرية القومية الجزائرية : أسس القيادة وهيبة الوضع العسكري في حقبة من الشك وعدم اليقين الإستراتيجي" .تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/26، https://bit.ly/354GhqH

97. بن أحسن أنيس عبدالوهاب، "الجزائر والتحديات الإقليمية"، تم تصفح الموقع يوم: https://bit.ly/3egU5m0.2020/06/13

98. بن عنتر، عبد النور. "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". تم تصفح االموقع يوم:2020/08/24. https://bit.ly/32hNoKW

99. بن رشيد، رضا." استحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني بالجزائر"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/06/12. https://bit.ly/320HVbX

100. برقوق،أمحند."الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط".تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/25، http://berkouk-mhand.yolasite.com

101. جارش، عادل. "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى". تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/10.https://democraticac.de/?p=2448 .

102. هامل، توفيق." الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية"، 2015/05/31، تم تصفح الموقع يوم: 2020/07/17.https://bit.ly/3mL9Lkf

103. الزيداني، صلاح الدين. " رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية...مفهوم وأهمية العقيدة العسكرية". تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/20. http://altaraqicenter.org.

104. حجال، صادق والغنجة، هشام." السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/24.https://bit.ly/3op9SUs

105. حفيان، عبد الوهاب."عومل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل"،تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/07. https://bit.ly/2R52Jt6

106. يحي،عالم. "الربيع العربي... من الثورة إلى الثورة المضادة"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/18. https://bit.ly/2FPTXfW.

107. لحياني، عثمان." تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية". تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/12.https://bit.ly/30V7F9d .

108. مقعاش، مراد. "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري".تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/25.https://democraticac.de/?p=42040

109. سيغة،عمار." الجزائر بين رياح الربيع العربي وإرهاصات الحراك الشعبي" تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/18. https://bit.ly/2FMov2g

110. عبد الرحمان،حمدي. " انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/28. **https://bit.ly/3e2Snoe**

111. العبيدي، والنمس، إيمان. تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات" تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/18، https://bit.ly/3kur3kO

112. قلاع ،الضروس سمير، " التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي". تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/09/07.https://bit.ly/2F0cDd8 .

113. قوي، بوحنية." الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/25.https://bit.ly/34oJT7u

114. الشيرازي، كامل ."التسلح في الجزائر خيار استراتيجي". تم تصفح الموقع يوم: 2019/06/15، **https://bit.ly/3ej2F3A**

115. خطاب، فتحي." إسرائيل تضع الجزائر في قائمة «أشد أعدائها».. والموساد يحذر من قوة جيشها". تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/12.https://bit.ly/34UmKsV

116. غندير، حاتم. "الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/24. https://bit.ly/2Hmg27f

117. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية. "قراءة في تطورات العقيدة القتالية والدفاعية للجيش الوطني الجزائري". تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/12. https://bit.ly/36WOxLF.

118. "مصادر الطاقة المتجددة، التطورات التقنية والاقتصادية (عربيا وعالميا)". تم تصفح الموقع يوم 2018/02/13.

119. المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة. تم تصفح الموقع يوم: 2020/08/08 https://bit.ly/3dlzigw.

120. ن بوسط، (14 نوفمبر 2013)، الجزائر تعزز ترسانتها العسكرية، ، تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/18، https://www.noonpost.org/content/962

121. وكالة الأنباء الجزائرية، "عدد سكان الجزائر بلغ 43.9 مليون نسمة في يناير الماضي، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/22. https://bit.ly/31zJg9w

122. جريدة الخبر، "الجزائر السابعة في احتياطي البترول والرابعة في الغاز"، تم تصفح الموقع يوم: 22020/10/23.https://bit.ly/35qgvNy

123. Menadefense ."روسيا تقوم بنقل جميع تكنولوجيا صيانة منظومة S300 للجزائر". تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/13. http://www.bit.ly/2jdLGXD

124. ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "سكان الجزائر"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3jT29LM%

125. مركز الإمارات للسياسات، "شبكة التفاعلات الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي"، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/29.https://bit.ly/31SEe81

ثانيا- باللغة الأجنبية:

Livres :

1. Amardgia, Adnani Rania, **Algérie, énergie solaire et Hydrogéne: développement durable**.Alger: Office des Publications Universitaire, 2007.
2. Amin,Samir. **l'économique Arabe contemporaire :** Paris : les editions de Minuit, 1980
3. Balta, Paul. **Le Grand Maghreb de L'indépendance à l'an 2000**, Alger :La phonic. 1990.
4. Bauer, Alain& Soullez ,Christophe .**Les Politiques Publiques des Securité**, Paris :que sais-je, presse Universitaire de France ,2011.
5. Beaufre, André. **Introduction a La Strategie**,Paris : Hachette Littératures,2008.

6. Boumezbar, Abdelhamid& Azdine Djamila. **L'islamisme Algerien: De la Genése au Terrorisme**, Batna: chihab éditions, 2002.
7. Despois, Jaune. **l'afrique du Nord 1920-1930**, Paris : 3 em ed, 1964.
8. Dorff ,Robert H , "Grand Strategy and The Search For Security" **,in The Search for Security :AUS,Grand Strategy for The Twenty First Century,ed,Max** .G,Manwaring Edwin G,Corr,and RobinH,Dorff , Westport,CT :Praeger,2003.
9. Korany, Bahgat. "from revolution to domestication", The Foriegn Policy of Algeria, in: Bahgat Koramy , Alie Hillal Dessouki, (eds) **The Foreign policies of Arab states, the challenge of change.** 2nd ed.Boulder, westview press, 1991.
10. Lacoste, Yves. **Magreb, Peuple et Civilisation, Sous la Diriction de Camille et Yves Lacoste, (ed)**, Paris : la découverte, 1995.
11. Viotti,Paul R&A.OpheimBowen,Richae.**Terrorism and Homeland Security Thinking Strateguca, Hy about Policy** ,New York :Taylor and Francis Group,LLC,2008.
12. Department of National Security and Strategy,Course2 Course Directive AY2005,War,**National Security Policy and Strategy** ,Carlisle,PA :US,Army War College,2004.
13. Iratni, Belkacem, "Security Challenge and Issues in The Sahelo-Saharan Region The Algerian Perspective , Friedrich-Ebert-Stiftung, Bamako Office, 2016.
14. Géographi. **Atlas Mondial Illustré**.Paris:editions place des victoires,2005.
15. KPMG."**guide Investir en Algerie**". Alger: KPMG Algerie SPA, 2010
16. **Journals & Magazines :**
17. Aida Ammour, Laurence. "Algeria, the sahel and the current Mali crisis ", **Notes Internationals** CIDOB, N° 67, (January 2013)
18. Bergamaschi, Isaline. "frensh millatary intervention in Mali: invitable consensual yet insyfficient", stability international **journal of sécurity and development**, (02-02, 2013)
19. Ben Salem, Hatem. "1/Le Maghreb Sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale)". **Le Comité d'études de défense nationale**. N°07.Paris, (Juillet 1989)

20. Goui, Bouhania," Is the Algerian Military mightier than the law? Policy Alternatives". **reform initiative**.(July 2015)
21. Jonathan, David Brooks. "What is security: Definition through knowledge categorization" . **Security Journal** 23(3):225-239, (July 2010)
22. Laurence , Thieux. "The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges" **Journal of North African Studies**, Volume 24, Number 3,4 May 2019.
23. Tang,Shiping. "A Systemic Theory of the Security Environment " . **Journal of Strategic Studies** .(March 2004)
24. Zoubir, Yahia H."Algerian-Moroccan Relations and Their Impact on The Maghribian Integration".**The journal of modorn Africa studies**.London. Vol 05. N° 03.(Autumn 2000)

Les Rapports et Les Etudes :

25. Driss,Cherif ."La politique étrangère algérienne à l'épreuve des révoltes arabes : entre considérations internes et impératifs stratégiques ". Conférence internationale :Les Changements Strategicues en Mediteranee Post Printemps Arabe. (10 Mai 2012)
26. Francis, David J. "The regional Impact of Armed Conflit and French Intervention in Mali". Norwegian Peace Building Resource Centre Report, April 2013.
27. Ališauskas, Rimas.**National Security Strategy.** Lithuania : Vilnius Layout by the Visual Information Division of the General Affairs Department of the Ministry of National Defence,2016.
28. Ministére de l'energie et des mines, Guide des énergies renouvelables, Algérie,edition 2007.
29. Balta, Paul , "Diversité et complémentarité des cultures interdépendance des destins", in : Maurice Rieutord et Loic Tribot, **La Spiére, le bassin méditerraneén: un espace en quête de sens**, Paris : éditions publisud, 2000.
30. Francis, David J. "The regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali" . Norwegian Peacebuilding Resource Centre, April 2013,
31. Scholvin Sören & Wigell Mikael, "Geo-Economics As Concept And P ractice In International Relations",Fiia Working Paper, April 2018.

32. Taje,Mahdi. "sécurité et stabilité dans le sahel Africain", **occasionel paper**, collége de défence de L'OTAN, VDC, rome ,(19 Décembre 2006).

33. I.I.S.S " The Military Balance "2010", **International Institute for Strategic Studies**,Vol. 110, Issue ,01

Sites Internet:

34. Aït, Louisa Dris, "Algeria in the Face of the Arab Spring: Diffuse Pressure and Sustained Resilience", Mediterranean Politics, Maghreb , p.161.In : https://bit.ly/2RDD373

35. Ben Khalid, Kal. " Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation." le : 15/06/2020 https://bit.ly/3huxfZh

36. Ben Khalid, Kal, "Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation", June 2015,Vol.8 , N :6. Combating Terrorism Center,le :26/01/2019.in : https://bit.ly/3oMLGM4

37. Bouacha, Omar & Tandogan, Muhammed . "The Algerian Security Approach Towards The Sahel Region :Case of Mali" .le : 11/12/2018 , https://bit.ly/3lB79VG

38. Boukra, Liess,"Algérie 2015 :Un paradoxe géostratégique".Le : 18/06/2020, https://bit.ly/3jS5Wcb.

39. Hough, Michael, The Concept of a National Security Strategy : The Case of The United States and South Africa le : 12/10/2018. https://bit.ly/3e3lTdu

40. Khechib, Djallel," Why Algeria is Arming Itself Militarily?, September 10, 2018, le : 04/12/2018, https://bit.ly/34TGLQ2

41. Spencer, John." What Is Army Doctrine". /20/08/2019. https://bit.ly/3iSttIz.

42. National **War College, A NATIONAL SECURITY STRATEGY PRIMER, le 11/07/2018. https://bit.ly/3lHRm7J**

43. United Nations, National Security Versus Global Security, le :21/10/2020.**https://bit.ly/31tsb0Y**

44. Trading Economics, "Algeria", le :22/10/2020, https://bit.ly/3oifJLm.

45. Institut Européen de la Méditerranée, IEMed,**"Le Dialogue 5+5", le :28/10/2020.** https://bit.ly/2JmXAvR.

46. I.I.S.S., (2016) "The Military Balance" ,le:18/10/2019. https://bit.ly/361RIzT.

47. United Nations, National Security Versus Global Security, le :21/10/2020.

https://bit.ly/31tsb0Y

48. --- ,"The National Security Concept(informative section". le 11/07/2018.

https://bit.ly/3iVjNgq.

الفهارس

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع الجزائر بالنسبة للمغرب العربي	55
02	دول منطقة الساحل الافريقي	57
03	الدول المتوسطية وفق المعيار الجغرافي	63
04	الموقع الجغرافي للجزائر	72
05	خريطة الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا	109

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نمو استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	86

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مناطق التماس المباشر والغير مباشر للساحل الإفريقي	58
02	صادرات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر(2017)	78
06	إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية ومعدل توزيعها في كامل التراب الوطني	79
07	مكانة إنتاج الطاقة المائية في الجزائر من إجمالي الإنتاج العالمي	80
09	تطور القيمة المضافة للقطاعت الإقتصادية	83
10	أبعاد النزاع في مالي وأهم الفاعلين فيه	132
11	حجم الانفاق العسكري الجزائري 2010-2018	189
12	يوضح منظومة الدفاع الجوي الجزائري	190
13	يوضح منظومة الدفاع البحري الجزائري	190
14	منظومة الدفاع البري الجزائري	190

فهرس المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول:

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وبيئتها الإقليمية: مقاربة مفاهيمية

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية 21

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية 21

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الوطني 30

المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية الأمنية 36

المبحث الثاني: البيئة الأمنية الإقليمية الجزائرية 47

المطلب الأول: تعريف البيئة الأمنية 47

المطلب الثاني: خصائص البيئة الإقليمية الجزائرية 50

المبحث الثالث: مقومات الأداء الإستراتيجي الجزائري 70

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية 71

المطلب الثاني: المقومات الجيواقتصادية للأداء الإستراتيجي الجزائري 74

المطلب الثالث: المقومات العسكرية للأداء الإستراتيجي الجزائري 87

استنتاجات الفصل الأول 95

الفصل الثاني:

التحولات الإقليمية في المدرك الإستراتيجي الجزائري

المبحث الأول: التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية وانعكاساتها على الأمن الوطني 98

المطلب الأول: أسباب التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية 98

المطلب الثاني: موقف الجزائر من التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية 100

المطلب الثالث: الجزائر والتحولات في المنطقة العربية: إختيارات وطنية وإقليمية وبدائل دولية 118

المبحث الثاني: الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي 125

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي 125

المطلب الثاني: موقع الجزائر من التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي 127
المطلب الثالث: الجهود الجزائرية لتسوية النزاع في مالي 131
المبحث الثالث: المتوسط والأمن الوطني الجزائري 140
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري 141
المطلب الثاني: موقع الجزائر من التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية 143
المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو-متوسطية والحوار الجزائري-الأطلسي 151
المبحث الرابع: معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى الكبرى 161
المطلب الأول: عسكرة مكافحة الإرهاب والتدخل الأجنبي 161
المطلب الثاني: المخاطر الأمنية في الجزائر بين قوى الهيمنة واستراتيجيات النفوذ 164
المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية للمحافظة على المصالح الحيوية للدولة 166
إستنتاجات الفصل الثاني 171

الفصل الثالث:

إستراتيجيات الدفاع الوطني تجاه التهديدات المختلفة

المبحث الأول: العقيدة العسكرية الجزائرية 175
المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية 175
المطلب الثاني: الدفاع الوطني من منظور العقيدة العسكرية الجزائرية 180
المبحث الثاني: إحترافية الجيش الوطني الشعبي 182
المطلب الأول: مفهوم الإحترافية ومنهجية الجزائر لبلوغها 182
المطلب الثاني: مساعي تحديث الجيش الوطني الشعبي وعصرنته 185
المبحث الثالث: السلوك الإستراتيجي الجزائري تجاه التهديدات المختلفة 191
المطلب الأول: مكافحة الإرهاب 191
المطلب الثاني: تأمين التماسك الوطني وتحقيق السلم الإجتماعي 197
المطلب الثالث: بناء مقدرات التحصينات الحدودية الجزائرية 200

المبحث الرابع: هواجس المستقبل الإستراتيجي الجزائري 205
المطلب الأول: تقويم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية 205
المطلب الثاني: السياسات الوطنية المشكلة للإستراتيجية الأمنية الجزائرية 211
المطلب الثالث: نحو بناء فكر استراتيجي أمني وطني 221
المطلب الرابع: الرهانات الإستراتيجية للدفاع الوطني الجزائري 234
إستنتاجات الفصل الثالث 242
الخاتمة 245
فهرس الخرائط 269
فهرس الأشكال 269
فهرس الجداول 270
فهرس المحتويات 271

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، من خلال التركيز على أهم التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية للجزائر، وكيفية صياغة إستراتيجيتها الأمنية، بما يحقق أمنها الوطني في إمتداداته الإقليمية، وأبعاده ومستوياته المختلفة، وتأتي هذه الدراسة إستجابة لمتطلبات بحثية أقرتها النقاشات الأكاديمية المتزايدة حول مايتعلق بالإستراتيجية الأمنية، والعقيدة العسكرية الجزائرية، ضمن مواكبة السياق الإستراتيجي المتعلق بالتحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية الجزائرية.

منح الموقع الجيواستراتيجي للجزائر في الشمال الإفريقي وجنوب المتوسط، وباعتبارها نقطة تقاطع محورية بين إفريقيا وأوروبا فرص، وفرض عليها تحديات، وقد كان للتحولات السياسية والأمنية الكبيرة التي عرفتها البيئة الاقليمية للجزائر منذ سنة 2011 أثر كبير على الأمن الوطني، فإنهيار الأنظمة الدفاعية في دول الجوار الجزائري (ليبيا، مالي) أدى لتفاقم التهديدات الأمنية التقليدية، ونشوء تهديدات أمنية جديدة، وأصبحت الجزائر في مواجهة إنكشافات أمنية عديدة تحيط بها من كل جانب.

أثرت هذه التفاعلات الإقليمية على الأمن الجزائري، مما فرض عليها صياغة إستراتيجية أمنية، و إتخاذ أنظمة دفاع وتدابير مستمرة للتكيف مع البيئة المتغيرة، من خلال تكييف العقيدة العسكرية الجزائرية مع تحولات البيئة الإقليمية، والسعي لبناء فكر إستراتيجي أمني وطني لمواجهة هذه التهديدات والتحولات.

بعد دراسة تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، من خلال عرض محددات ومضامين الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، وأهم التحولات الحاصلة في البيئة الأمنية الجزائرية وكيفية إستجابة إستراتيجيتها الأمنية للتهديدات والتحديات المطروحة، تبين نتائج الدراسة أن البيئة الإقليمية الجزائرية تفرز مجموعة من التحولات الجيواستراتيجية التي أثرت على إستراتيجيتها الأمنية، ومن أبرز هذه التحولات ثورات الربيع العربي، وإنهيار الأنظمة الأمنية في دول الجوار الجزائري،إضافة للتهديدات الأمنية في المتوسط، في ظل تنافس إستراتيجي زاد من تعقد البيئة الأمنية الجزائرية وتشابك أزماتها.

Abstract :

This study aims at addressing the impacts of regional environmental changes on the Algerian security strategy. It examines how the key regional changes are actually formulating Algeria's security strategy and the way it is working on to achieve national security with all in/out repercussions in response, of course, to the debates on some compelling issues such as keeping the Algerian military doctrine at pace with changing rapidly strategic regional environment.

Indeed,the geostrategic position of Algeria in North Africa and the Mediterranean, provide opportunities along with challenges. The major political and security challenge that Algeria's regional environment has to face since 2011, is the collapse of the defense systems in neighboring countries collapsed, particularly Libya and Mali. This situation has had a significant impact on national security and led to the exacerbation of traditional and new security threats, subsequently, deepening Algerian security vulnerabilities.

These regional security challenges were restraining, in the way they made a reformulation of Algerian security strategy, more than necessary to adapt its defense systems to the changing environment, in an attempt to readapt the Algerian military doctrine, therefor boosting the national strategic security thinking to confront these threats and transformations.

The key findings of this study are about the way rapidly changing regional strategic environment is triggering many strategic shifts in Algerian side, generating progressively an urgent need to review the whole military doctrine. So, this study accentuates how Arab Spring revolutions, the collapse of security systems in Algeria's neighboring countries, in addition to the security threats in the Mediterranean, in light of strategic competition increased the complexity of the Algerian security environment to instigate unprecedent changes in the way it is used to tackle crises.